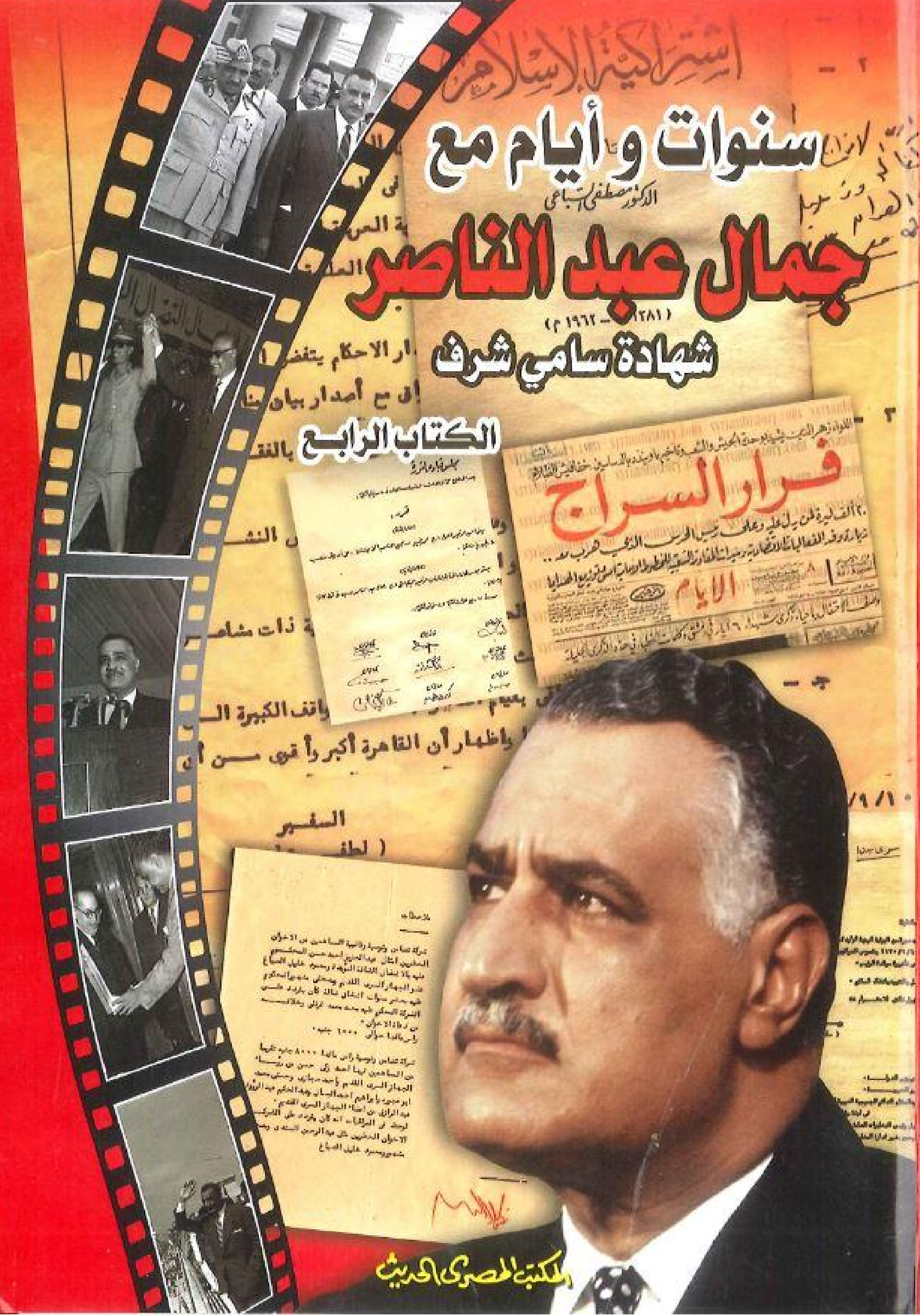
سنوات و أيام مع

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الكتاب الرابع



المكتب المصري الحديث

سنوات وأيام مع

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الكتاب الرابع

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com

٨٦١

الطبعة الثانية ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

شرف، شهادة سامي .
سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر / شهادة سامي شرف .ـ القاهرة :
المكتب المصري الحديث، ٢٠١٥ مج ٤؛ ٢٤ سم
تدمك ٣ ٢٧٠ ٢٠٩ ٩٧٧ ٩٧٨
١- شرف ، شهادة سامي - المذكرات
٢- جمال عبد الناصر، جمال عبد الناصر بن حسين بن خليل بن سلطان، ١٩١٨-١٩٧٠
٣- مصر - تاريخ - العصر الحديث - جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠)
أ- العنوان ٩٦٣,٠٦٣

رقم الايداع ١١٠٢٠ / ٢٠١٥ بتاريخ ١٨ / ٥ / ٢٠١٥

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com
Email: may642003@gmail.com

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت : ٢٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية ت : ٤٨٤٦٦٠٢

مقدمة الكتاب الرابع

لعل من مفارقات القدر، وأنا أدفع بالجزء الثالث من هذه الشهادة التى عشتها يوما بيوم وساعة بساعة مع الرئيس جمال عبد الناصر إلى المطبعة،أن يكون المشهد السياسى والاجتماعى فى مصر والعالم العربى مهيأً لاستعادة كل ما نادى به الرئيس جمال عبد الناصر وعمل من أجله منذ بدأ التفكير فى حركة التغيير التى بدأها فى مصر وامتدت آثارها إلى ربوع بعيدة فى كل أنحاء العالم .

لقد كان الكتاب مكتملا بأجزائه كلها منذ أكثر من أربعة أعوام تقريبا، وساهمت ظروف متنوعة لا مجال هنا للخوض فيها فى تأخير صدوره ، لكن هذا التأخير لم يدفعنى طوال هذه السنوات إلى إجراء أية تعديلات أو إضافات لما سبق أن سطرته قبلها ، واليوم وأنا أضع هذا الجزء بين يدى القارئ الكريم، أشعر أننا فى حاجة ملحة لاستعادة وقراءة التجربة الناصرية الإنسانية من جديد .

إن مصر تواجه مفترق طرق ما بين حاضر مثخن بحالة من الاحتقان الحاد ، ومستقبل ينطوى على مخاطر تنبع من داخل المجتمع ذاته؛ والسبب الرئيسى فى هذه الحالة يتمثل فى عودة مجتمع النصف فى المائة الذى جاءت ثورة يوليو من أجل تغييره جذريا، وتطبيق أوسع قدر ممكن من العدالة الاجتماعية لصالح الطبقات التى حرمت كثيرا فى ظل العهد السابق للثورة، ثم عادت لتواجه حرمانا أشد على مدى أكثر من ثلاثة عقود، انعكس فى تدنى نصيبها فى الثروة والوظيفة العامة والمشاركة السياسية وحتى فى الحركة الثقافية.

ولقد حرصت فى الكتاب الثالث أن أضمنه فصلا مطولا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرؤية الفكرية المحركة لها لدى ثوار يوليو ، واليوم وأنا أقدم الكتاب الرابع أجد نفسى مضطرا لمطالبة القارئ الكريم بإجراء مقارنة بين **«اشتراكية الفقر»** كما صورها سياسيو السبعينيات وما بعدها ، والتى ارتقت بالفقراء إلى كراسى الوظيفة العامة بل والحكم ، وبين ما يمكن أن ينتهى إليه وضعنا الحالى بالطبقات الفقيرة التى تزداد مساحتها بصورة غير مسبوقة فى مصر وتدفع بعناصر من أفرادها إلى الانتحار من فرط إحساسهم بالظلم الاجتماعى ، وهذا ما يجعل دعوات الإصلاح تدق طبولها بعنف بعد أن تأخرت أكثر من اللازم.

ومن بين أسباب الاحتقان التي تفرض علينا استعادة رؤية التجربة الناصرية، ذلك الخطر الداهم المتمثل فى الفتن الطائفية والعرقية والمذهبية ومحاولات تمزيق الجسد

الواحد وضرب أقوى الثوابت الاستراتيجية فى الكيان السياسى المصرى والعربي،وقد يرى البعض وبحق أن ثمة أياد أجنبية تساهم فى إثارة هذه الفتن، و لكننى أضيف ومن واقع تجربة عشتها أن الأمر يتعلق بأساليب الممارسة السياسية أيضا سواء فى علاقة الدولة بالأخوة الأقباط من ناحية، أو نتيجة احتضان السادات لجماعة الإخوان المسلمين فى فترة من الفترات لمساعدته فى التخلص من اليسار والناصريين؛ فكان أن تهيأت البيئة المناسبة لبروز التطرف فى كل أشكاله الإسلامية والمسيحية والعرقية والمذهبية وتباعدت الرؤى وتقطعت الخيوط لدرجة أعتقد أنه من الصعب رأبها بسهولة.

إن الحديث عن الداخل يمكن أن يفتح جراحا لا نهاية لها، لكننا نتحدث عن أمن قومى مصرى وعربي ومصالح حيوية يجب الدفاع عنها لآخر قطرة فى دمائنا ، لقد طرح الرئيس السادات مقولته الشهيرة فى السبعينيات بأن ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى يد الولايات المتحدة الأمريكية وكان بالطبع يقصد قضية الصراع العربى الإسرائيلى والسلام فى الشرق الأوسط، ولكن ما لم يقصده علنا وما تحقق بالفعل أن تحرم مصر من عمقها العربى وتتهدد الرابطة القومية فى أقوى حلقاتها وأن تنتظر مصر داخل حدودها دون حراك حقيقى إلى أن يجيء الحل الأمريكى ومعه الرخاء الأمريكى أيضا، وتنفض القوى القومية عن مصر التى تبحث لنفسها عن حلفاء جدد يناسبون الطرح السياسى الجديد ، وتفقد مصر أيضا أرضيتها وتأثيرها وتأثرها فى بلاد مثل سوريا ولبنان وليبيا والجزائر واليمن وغيرها من داخل الوطن العربى، ومن خارجه في إفريقيا و دول عدم الانحياز ومن أهمها الحبشة والهند والصين ...

لقد عادت طيور الظلام مستغلة الحلم الأمريكى والاقتصاد الحر ، لتنهب ثروة مصر ممثلة فى القطاع العام الذى قام فى الأصل من أجل الفقراء وتلتهم معه الطبقة الوسطى التى أفرزتها تجربة الثورة ، وواجهت قطاعات التعليم والصحة والثقافة ومعها الزراعة مظاهر إهمال غير مسبوقة؛ مما أدى فى النهاية إلى إعادة هيكلة المجتمع على غير ما استهدفت الثورة ، حيث تبلورت قوى تناصر السياسة الأمريكية أيا كان محتواها ومن خلالها تحبذ السلام مع إسرائيل بأى ثمن مادام يحقق مصالحها ويفتح الطريق أمامها لدخول «الجنة الأمريكية»، وراحت الطبقات الكادحة تبحث عن رزقها فى دول البترول التى استغلت طفرة الأسعار فى امتلاك أوراق ضغط ليس فقط على القرار المصرى ومحاصرة دور مصر بل وامتدت لسحب من المواطن المصرى إحساسه بالكرامة الذى كان من أبرز ما حققته الثورة.

لقد غاب المشروع القومى وعمدت السياسة المصرية إلى وقف كل الخطوط التى بدأتها الثورة للبناء وتعزيز القوة المصرية ومركز مصر العربى والإقليمى، وكان من بين هذه الطرق التى توقفت تماما البرنامج النووى المصرى الذى توقف بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٧٠، وحدث بعد ذلك أن ألحقت هيئة الطاقة الذرية بوزارة الكهرباء بعد أن كانت تابعة لرئيس الجمهورية ولم تبذل أية خطوات جادة فى إطاره.

هكذا تلاحقت الضربات للأمن القومى المصرى والعربى، و انطلقت إسرائيل تعربد فى المنطقة كما يحلو لها ويتحول العرب تدريجيا إلى العمل على إرضائها كسبيل لإرضاء الولايات المتحدة، حتى أنه فى حربها التدميرية الأخيرة ضد لبنان فى ٢٠٠٦ انطلقت أصوات عربية مرتعشة توجه اللوم لحزب الله الذى أوقعها فى هذه الورطة، و من قبل ذلك وقفت الحكومات العربية متفرجة أو داعمة للغزو الأمريكى للعراق فى ٢٠٠٣، وبذلك تسقط الورقة الأخيرة التى تمسك بها الرئيس عبد الناصر لآخر يوم فى حياته، وهى اعتبار القومية العربية والعمل القومى المشترك هما السند الحقيقى للأمن القومى العربي.

لكن حرب لبنان الأخيرة أيضا أعادت الأمل فى أن ثمة قوى فى العالم العربى لم تنخدع بسياج الحصار الثقافى والسياسى المحكم على الفكرة القومية؛ مما يقتضى منا مراجعة شاملة لكل الممارسات السياسية والثقافية التى تستهدف الرابطة القومية، والتى دافع عنها الرئيس عبد الناصر وتجاوبت معه الشعوب العربية تجاوبا منقطع النظير، وليس معنى ذلك أن نغفل كل المتغيرات التى شهدها العالم منذ سبتمبر ١٩٧٠، و لكن علينا ألا نستسلم لتفسير واحد يريحنا؛ باعتبار أن القطب الواحد يملك وحده الحرية الكاملة فى التصرف، فقد أكدت لنا المقاومة الباسلة فى كل من العراق وفلسطين ولبنان أن الشعوب هى التى تتحكم فى حركة التاريخ.

والمدهش حقا أنه فى كل تلك الأجواء السلبية تجد قوى وتيارات سياسية فى دول تبعد آلاف الأميال عن الوطن العربى، وأعنى بها تلك النظم التى برزت فى أمريكا الجنوبية وفى أفريقيا والمثل الواضح نيلسون مانديلا وكذلك فى آسيا فى ماليزيا مثلا، تعلن صراحة تبنيها للناصرية وتجدد حملة مقاومة الاستعمار والنفوذ الأجنبى وتعزيز كرامة شعوبها واستقلالية قرارها.

إننى أشعر اليوم أننا أمام لحظة فارقة فى التاريخ، إما أن نقتنصها لإعادة الحياة للأمة العربية اعتمادا على الشعوب وحدها وإما أن نواصل التخلى عن المبادرة لتبقى فى يد إسرائيل والولايات المتحدة وامتداداتها داخل المجتمعات والحكومات العربية، ونحرم أجيال المستقبل من قدرة الفعل الحقيقى وامتلاك إرادته الكاملة والسيطرة على قراره.

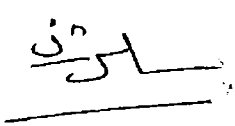
وأود فى هذا الكتاب من شهادتى أن أتناول كيف كان عبد الناصر مخلصا للإسلام وعمل ما لم يعمله غيره ، كما كان عونا للأخوة الأقباط على السواء ، وأتناول بالتفصيل علاقة عبد الناصر بالصحافة والثقافة والفنون .. ثم ما حدث من أزمات واختلافات مع التيارات السياسية من الوفد والشيوعيين ثم الأزمة مع محمد نجيب والاخوان المسلمين ومحاكماتهم في ١٩٥٤ و ١٩٦٥ ، كما لايفوتني أن أتناول ظروف حرب اليمن وما زامن ذلك من أحداث ، ثم ثورة الفاتح الليبية ، وأختم بقصة نضال وطني لجهاز المخابرات المصرية ، في عملية شرفت بالتخطيط والتنفيذ لها، وهي تهريب المناضل والمجاهد القومي عبد الحميد السراج وحارسه من سجن المزه بسوريا ...

أما في الكتاب الخامس من شهادتي فسوف أتناول عبد الناصر وما سمي ظلما وافتراءاً بمذبحة القضاء في الوقت الذي كان يتحتم فيه وجوب اتخاذ قرار وإجراء سيادي لإبعاد القضاء عن السياسة ، ثم رحيل عبد الناصر، وأوضح كيفية انتقال السلطة للسادات وتوليه رئاسة الجمهورية، ثم كيفية افتراق السادات عن خط الثورة ، واتهامي بسرقة خزنة عبد الناصر واتهامي الباطل بالعمالة للسوفييت ، ثم ظروف تحديد الإقامة فالاعتقال فالسجن لعشر سنوات ويومين وخمس ساعات في سجون منها ما تحت الأرض والباقي على البلاط بالبدلة الزرقاء وليس في سجون كما نسمع الآن ذات خمس نجوم بالموبايلات والثلاجات .. ، وفي النهاية مراجعة الأحداث .

وتقديراً منى للرجل العظيم الذى تعلمت منه الكثير فقد أفردت فى هذا الكتاب من شهادتى فصل خاص لوثائق بخط يده، لتوضيح كيف كان يفكر ويتخذ قراره لخدمة المواطن المصرى ورفعة شأنه، وكذلك بعض الأوراق الخاصة التى تلقى الضوء على مهمة سكرتارية الرئيس للمعلومات.

المؤلف

المواطن القومى العربى المصري الناصري



مصر الجديدة

غرة رجب ١٤٣٦هـ - ٢٠ أبريل ٢٠١٥ م

الفصل الثالث عشر

عبدالناصر والإسلام والمسيحية

فى عهد جمال عبد الناصر لم تقع حادثة طائفية واحدة بين المسلمين والمسيحيين، ولم تنتشر دعاوى تكفير الآخر ومعاداته.. كان هناك عدو واحد معروف ومحدد ؛ هو الاستعمار الأمريكى وذيله الصهيونى فى الوطن العربى، وكان هناك مشروع قومى يوحد طاقات الأمة كلها يجمعها لتحقيق أهدافها فى التقدم والنهوض. لم يكن جمال عبد الناصر معاديا للدين ولم يكن ملحدا،..

عبد الناصر والإسلام والمسيحية

بدأت فى الأيام الأخيرة حملات لتصفية حسابات مع حقبة وتجربة الرئيس جمال عبد الناصر الانسانية، وللأسف شارك بقصد أو بدونه بعض الرموز السياسية والدينية ممن احترمهم ولهم وزنهم فى المجتمع ؛ وبناء عليه فقد رأيت من واجبى أن أصوّب وأصحح وضعا للأمور فى نصابها وسياقها الصحيحين ، وبالمناسبة ومما يؤسف له أن من شاركوا فى الحملة هم جميعا ممن تعلموا بالمجان فى جميع مراحل تعليمهم حتى الجامعى ونالوا شهادات الدكتوراه من الخارج على نفقة دولة عبد الناصر .

فى كتاب فلسفة الثورة ، تناول جمال عبد الناصر الدوائر التى ستتحرك فيها السياسة المصرية ومنها الدائرة الإسلامية التى تتداخل مع الدائرة العربية والدائرة الأفريقية وتعد مصر جزءاً فاعلا فيها .

كان الخليفة الراشد أبو بكر الصديق هو أول من بدأ جمع القرآن الكريم فى مصحف، وذلك بعد إلحاح من عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعد مقتل معظم حفظة القرآن فى حروب الردة ، والخليفة الراشد عثمان بن عفان هو صاحب أول مصحف تم جمع وترتيب سور القرآن الكريم به ، والرئيس جمال عبد الناصر هو أول حاكم مسلم فى التاريخ يتم فى عهده جمع القرآن الكريم مسموعا (مرتلا و مجودا) فى ملايين الشرائط و الأسطوانات بأصوات القراء المصريين .

فى عهد جمال عبد الناصر تمت زيادة عدد المساجد فى مصر من أحد عشر ألف مسجد قبل الثورة إلى واحد وعشرين ألف مسجد عام ١٩٧٠ ، أى أنه فى فترة حكم ١٨ سنة للرئيس جمال عبد الناصر تم بناء عدد (عشرة آلاف مسجد) وهو ما يعادل عدد المساجد التى بنيت فى مصر منذ الفتح الإسلامى وحتى عهد جمال عبد الناصر

فى عهد عبد الناصر تم جعل مادة التربية الدينية (مادة إجبارية)، يتوقف عليها النجاح أو الرسوب كباقي المواد لأول مرة في تاريخ مصر، بينما كانت اختيارية في النظام الملكي.

فى عهد عبد الناصر تم تطوير الأزهر الشريف وتحويله لجامعة عصرية تدرس فيها العلوم الطبيعية المدنية بجانب العلوم الدينية ، يقول الأستاذ محمد فائق فى كتابه (عبدالناصر و الثورة الأفريقية) أن الرئيس عبد الناصر أمر بتطوير الأزهر بعد أن لاحظ من متابعته لأوضاع المسلمين فى أفريقيا، أن قوى الاستعمار الغربى كانت حريصة على تعليم المسيحيين العلوم الطبيعية (الطب – الهندسة – الصيدلة) ومنع تعليمها للمسلمين؛ أدى إلى تحكم الأقليات المسيحية فى دول أفريقية غالبية سكانها من المسلمين، وكانت هذه الأقليات المسيحية تتحكم فى البلدان الأفريقية المسلمة وتعمل كحليف يضمن مصالح قوى الإستعمار الغربى التى صنعتها، لذا صمم الرئيس عبد الناصر على كسر هذا الاحتكار للسلطة وتعليم المسلمين الأفارقة علوم العصر ليستطيعوا حكم بلدانهم لما فيه مصلحة تلك البلدان .

أنشأ عبد الناصرمدينة البعوث الإسلامية التى كان ومازال يدرس فيها عشرات الآلاف من الطلاب المسلمين على مساحة ثلاثين فداناً تضم طلاباً قادمين من سبعين دولة إسلامية يتعلمون في الأزهر مجانا ويقيمون فى مصر إقامة كاملة مجانا أيضا ، وقد زودت الدولة المصرية ـ بأوامر من الرئيس عبد الناصرـ المدينة بكل الإمكانيات الحديثة وقفز عدد الطلاب المسلمين في الأزهر من خارج مصر إلى عشرات الأضعاف بسبب ذلك.

- أنشأ عبد الناصر منظمة المؤتمر الإسلامى التى جمعت كل الشعوب الإسلامية.
- فى عهد عبد الناصر تم ترجمة القرآن الكريم إلى كل لغات العالم.
- فى عهد عبد الناصر تم إنشاء إذاعة القرآن الكريم التى تذيع القرآن على مدار اليوم.
- فى عهد عبد الناصر تم تسجيل القرآن كاملا على أسطوانات وشرائط للمرة الأولى فى التاريخ وتم توزيع القرآن مسجلا فى كل أنحاء العالم.
- فى عهد عبد الناصر تم تنظيم مسابقات تحفيظ القرآن الكريم على مستوى الجمهورية، والعالم العربى ، والعالم الإسلامى ، وكان الرئيس عبد الناصر يوزع بنفسه الجوائز على حفظة القرآن.
- فى عهد عبد الناصر تم وضع موسوعة جمال عبد الناصر للفقه الإسلامى والتى ضمت كل علوم وفقه الدين الحنيف فى عشرات المجلدات وتم توزيعها فى العالم كله.
- فى عهد عبد الناصر تم بناء آلاف المعاهد الأزهرية والدينية فى مصر وتم افتتاح فروع لجامعة الأزهر فى العديد من الدول الإسلامية.

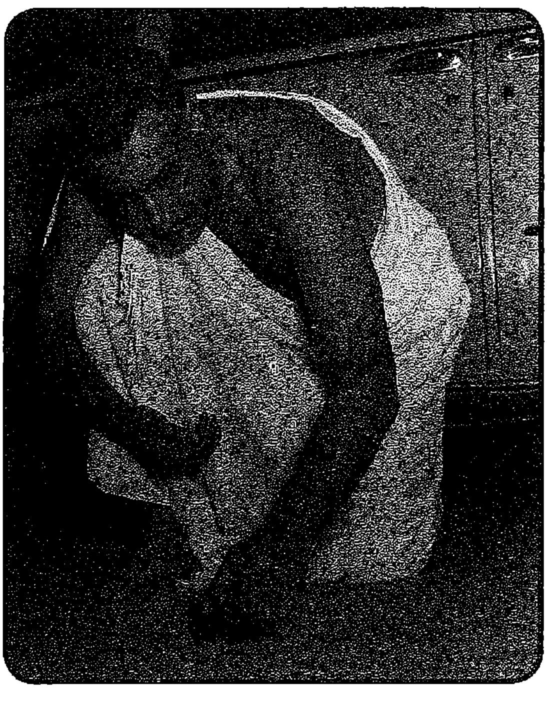
• ساند جمال عبد الناصر كل الدول العربية والإسلامية فى كفاحها ضد الإستعمار.

كان الرئيس جمال عبد الناصر أكثر الحكام العرب والمسلمين حرصاً على الإسلام ونشر روح الدين الحنيف فى العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس.

سجلت بعثات نشر الإسلام فى أفريقيا وآسيا فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر أعلى مُعَدَّلات الدخول فى الدين الإسلامى فى التاريخ ، حيث بلغ عدد الذين اعتنقوا الإسلام دينا بفضل بعثات الأزهر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ٧ أشخاص من كل ١٠ أشخاص وهى معدّلات غير مسبوقة و غير ملحوقة فى التاريخ حسب إحصائيات مجلس الكنائس العالمى.

في عهد عبد الناصر صدر قانون بتحريم القمار و حَظْرِهِ ، كما أصدر عبد الناصر قرارات بإغلاق كل المحافل الماسونية ونوادى الروتارى والمحافل البهائية ، كما تم إلغاء تراخيص العمل الممنوحة للنسوة العاملات بالدعارة التى كانت مقننة فى العهد الملكى وتدفع العاهرات عنها ضرائب للحكومة مقابل الحصول على رخصة العمل والكشف الطبى .

فى عهد عبد الناصر وصلت الفتاة لأول مرة إلى التعليم الديني كما تم افتتاح معاهد أزهرية للفتيات وكان الهدف هو تمكين الأم المسلمة من المشاركة فى بناء المجتمع المصرى والعربى والاسلامى عملا بقاعدة أن الأم مدرسة .



في عهد عبدالناصر وبتوجيهات منه .. دعا المرحوم الإمام الأكبر الشيخ شلتوت إلى التقارب بين المذاهب الإسلامية وشكلت لجان لذلك وتقرر تدريس المذهب الجعفري (الشيعي) في الأزهر الشريف .. ومازال يُدرَّس حتى الآن .. رغم حالة التوتر الشديد التي سادت بين النظام الناصري والنظام الشاهنشاهي في إيران إبّان الحقبة الناصرية.

وأقيمت مسابقات عديدة في كل المدن لتحفيظ القرآن الكريم، وطبعت ملايين النسخ من القرآن الكريم ، وأهديت إلى البلاد الإسلامية وأوفدت البعثات للتعريف بالإسلام في كل أفريقيا و آسيا ، كما تمت طباعة كل كتب التراث الإسلامي في مطابع الدولة طبعات شعبية لتكون في متناول الجميع، فيما تم تسجيل المصحف المرتل لأول مرة بأصوات كبار المقرئين وتم توزيعه على أوسع نطاق في كل أنحاء العالم ، كما كان جمال عبد الناصر دائم الحرص على أداء فريضة الصلاة يومياً كما كان حريصاً أيضاً على أداء فريضة صلاة الجمعة مع المواطنين في المساجد .

توفي الرئيس جمال عبد الناصر يوم الاثنين ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ والذي يوافق هجريا يوم ٢٧رجب ١٣٩٠، صعدت روح الرئيس جمال عبد الناصر الطاهرة إلى بارئها في ذكرى يوم الإسراء والمعراج ، وهو يوم فضله الديني عظيم ومعروف للكافة.

* * *

عبدالناصر و المسيحية

في الشأن المسيحي كانت علاقة الرئيس جمال عبد الناصر ممتازة بالبابا كيرلس السادس، وكان جمال عبد الناصر هو الذي سأل البابا كيرلس السادس عن عدد الكنائس التي يرى من المناسب بناؤها سنويا ، وكان رد البابا (من عشرين إلى ثلاثين) ، وكان الرئيس عبد الناصر هو الذي أمر بأن يكون عدد الكنائس المبنية سنويا خمسا وعشرين كنيسة ، وأن يكون التصريح بها بتوجيه من البابا نفسه إلى الجهات الرسمية.

وعندما طلب البابا كيرلس السادس من الرئيس عبد الناصر مساعدته في بناء كاتدرائية جديدة تليق بمصر ، وأشتكى له من عدم وجود الأموال الكافية لبنائها كما يحلم بها ، قرر الرئيس عبد الناصر على الفور أن تساهم الدولة بمبلغ ١٦٧ ألف جنيه في بناء الكاتدرائية الجديدة ، وأن تقوم شركات المقاولات العامة التابعة للقطاع العام

بعملية البناء للكاتدرائية الجديدة. وكلف سامى شرف مع المهندس عدلى أيوب بالتوجه للكاتدرائية وتسليم البابا كيرلس الشيك وبدأت عملية البناء فى نفس اليوم .

و بناء على أوامر الرئيس جمال عبد الناصر كان يعقد اجتماع أسبوعى كل يوم اثنين بين سامى شرف - وزير شئون رئاسة الجمهورية - والأنبا / صموئيل - أسقف الخدمات - لبحث وحل أى مشاكل تطرأ للمسيحيين .



الرئيس جمال عبد الناصر والامبراطور هيلاسيلاسي والبابا كيرلس في دير المحرق بأسيوط ١٩٧٠

كما أولى الرئيس جمال عبد الناصر اهتماما شديدا بتوثيق العلاقات بينه وبين الإمبراطور هيلاسيلاسى حاكم الحبشة (أثيوبيا) مستغلا فى ذلك كون مسيحيي أثيوبيا من الطائفة الأرثوذكسية، ودعا الإمبراطور هيلاسيلاسى لحضور حفل افتتاح الكاتدرائية المرقصية فى العباسية عام ١٩٦٤، كما دعم توحيد الكنيستين المصرية والأثيوبية تحت الرئاسة الروحية للبابا كيرلس السادس ، كان الرئيس عبد الناصر كعادته بعيد النظر فى ذلك فقد أدرك أن توثيق الروابط بين مصر وأثيوبيا يضمن حماية الأمن القومى المصرى لأن هضبة الحبشة تأتى منها نسبة حوالى ٨٥٪ من المياه التى تصل مصر.

للأسف الشديد بعد وفاة الرئيس عبد الناصر والانقلاب على الثورة فى ١٣ مايو ١٩٧١ وما أعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ من ردة شاملة على سياسات عبد الناصر، تدهورت العلاقات المصرية الأثيوبية وكذلك الإفريقية، وظلت متدهورة حتى تقرر بإصرار - بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ - أن تعود هذه العلاقات قوية كما كانت في الخمسينيات والستينيات ، رغم انفصال الكنيسة الأرثوذكية الأثيوبية عن الكنيسة المصرية ... ، واستطاعت إسرائيل أن تحتل مكانة مصر فى أثيوبيا ، بل وفى أفريقيا كلها !!

فى عهد جمال عبد الناصر لم تقع حادثة طائفية واحدة بين المسلمين والمسيحيين، ولم تنتشر دعاوى تكفير الآخر ومعاداته. كان هناك عدو واحد معروف ومحدد هو الاستعمار الأمريكى وذيله الصهيونى فى الوطن العربى، وكان هناك مشروع قومى يوحد طاقات الأمة كلها يجمعها لتحقيق أهدافها فى التقدم والنهوض. لم يكن جمال عبد الناصر معاديا للدين ولم يكن ملحدا ، بل كان أقرب حكام مصر فهما لروح الدين ودوره فى حياة الشعوب وأهمية إضفاء المضمون الاجتماعى فى العدالة والمساواة عليه، وقد صام عبد الناصر فى شهر رمضان اثناء انعقاد مؤتمر باندونج وافطر الشيخ أحمد حسن الباقورى وأدى عبد الناصر فريضة الحج والكثير من العمرات .

* * *

وفى النهاية أحب أن أقرر أن الاشتراكية التى نادى بها عبد الناصر لم تكن تطبيق ماركسى شيوعى بل هى الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع أى تطبيق جوهر مبادئ الاسلام الحنيف من أن الناس شركاء فى الماء والكلأ والنار . . ولتحقيق أمر إلهي هو الإطعام من جوع والتأمين من خوف ..

والذى قال فيه الشاعر الكبير أحمد شوقى عن نبينا محمد عليه افضل الصلاة والسلام:
الإشتراكيون أنت إمامهم . . .

* * *

الفصل الرابع عشر

عبدالناصر و الصحافة ..

و الثقافة .. و الفنون

كان الرئيس جمال عبدالناصر حريصاً على تشجيع المبدعين ، خاصة الموهوبين منهم، فكان دائماً يحب تسليط الضوء عليهم ، ويعطيهم الفرصة كاملة للظهور؛ حتى يستفيد المجتمع من طاقاتهم الإبداعية، والفرص التى أُعطيت لهم بعد ليكونوا فى الصدارة الإعلامية التي لم تقف عند حد ، بل كانت دعوة مستمرة ؛ إما من الرئيس شخصياً أو بتكليفات غير مباشرة .. كنا نقوم بها، ولكن كانت النتائج هى غير ما كان يتمنى ويرغب ....

الثورة، وذلك بعد محاولة ناجحة بدأت مع بداية الثورة تمثلت فى إصدار مجلة «التحرير» تولى الإشراف عليها جمال عبد الناصر بنفسه ورأس تحريرها كل من وجيه أباظة وثروت عكاشة وعاونهم أحمد حمروش ومصطفى بهجت بدوى وجمال الليثى.

على أنه يمكن القول أن وجود علاقات لعبد الناصر مع بعض الصحفين البارزين وفى نفس الوقت حسه العالى تجاه الإعلام ، وحرصه بعد الثورة على توسيع هذه العلاقات كانت تمثل ضماناً لتجنب الخروج الصارخ على الخط السياسى للثورة ؛ وكانت هذه العلاقات تمثل فترة نشطة وحيوية فى تقوية العلاقة مع الصحافة واحتواء الأزمات أولاً بأول قدر الإمكان، علاوة على تصحيح ما يلزم من أخبار مغلوطة أو شائعات مغرضة.

وقبل انتخاب عبدالناصر رئيساً للجمهورية وإقرار الدستور فى عام ١٩٥٦ تم إلغاء الرقابة على الصحف .. ويومها كتب على أمين فى **أخبار اليوم** يقول :

« **وأخيراً رأينا حرية الصحافة .. لم تعد حلماً ولا أملاً ولا هدفاً ، ولكنها أصبحت حقيقة واقعة .. اختفى الرقيب من دور الصحف .. اختفى الخوف الذى يجفف الحبر على الأقلام.. اختفت الإجراءات الاستثنائية التى كانت تعقد العقول وتعقد الألسنة، وأصبح من حقها أن تمسك فى خناق الحاكم وتحاسبه وتخرج له اللسان ..ولكننى لا أستطيع أن أمسك فى خناق رجل أخرج الإنجليز من بلادى .. ولا أخرج لسانى لشاب فتح أبواب المعتقلات ، وحكم البلاد حكماً نظيفاً وقضى على الطغيان والرشوة واستغلال النفوذ .. وسلح بلادى بأقوى الدبابات وأحدث الطائرات..!!**».

وعادت الرقابة لفترة قصيرة أثناء العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦، ثم ألغيت مرة ثانية بأوامر من جمال عبدالناصر ، الذى رأى وقتها أن رئاسة التحرير هى الكفيلة بممارسة هذه الرقابة؛ خاصة وأن الرقباء أثاروا العديد من المشكلات داخل الصحف لنقص خبرتهم فى بعض الأحيان ، ولضيق الأفق الذى تميز به بعضهم فى أحيان أخرى.

وطوال هذه الفترة كانت علاقات عبدالناصر الشخصية بعدد من الصحفيين وسيلته فى شرح الأمور وتصحيح مواقف ، ولكن مع اتساع مسئوليات الحكم ، وانشغال الرئيس بدأت هذه العلاقة تضعف ، ولكن ذلك لم يمنع الصحفيين البارزين من اللجوء إلى الرئيس جمال عبدالناصر يطلبون دعمه أو مساعدته كلما واجهوا أزمة من أى نوع ، وهناك أمثلة عديدة ؛ تمثل أبرزها فى علاقاته مع أحمد بهاء الدين ويوسف إدريس ومحمد التابعى وغيرهم، وقف عبدالناصر إلى جانبهم من منطق إنسانى بحت وبوصفه مسئولاً عن رعيته تماماً كما كان يحدث فى التعامل مع آلاف الرسائل والشكاوى التى كانت ترد إلى الرئيس جمال عبدالناصر ، وليس من منطلق التجنيد أو التوظيف لمصلحة خاصة مثلما كان يفعل شخص مثل مصطفى أمين الذى كان ينتقى عدداً من الصحفيين

ـ أحتفظ بكشف كامل بأسمائهم ـ ويمدهم بمرتبات شهرية منتظمة ومكافآت فى مقابل جمع المعلومات لحسابه الخاص وبها يخرج تماماً عن مهمة العمل الصحفى.

أقر بعد هذه الفترة التى استغرقت عقد الخمسينيات بالكامل شهدت فيها مصر تعديلات جذرية فى التركيبة السياسية والاجتماعية ، وقام تنظيم سياسى جديد بعد الاتحاد القومى ليشكل إطاراً تتجمع فى ظله كل الأفكار والتيارات والقوى السياسية والاجتماعية وهو الاتحاد الاشتراكى.

وفى مرحلة إعادة البناء الشامل للمجتمع ، ومع المعارك المتلاحقة التى كانت تخوضها ثورة يوليو ٥٢ كان لابد أن يعاد النظر فى طبيعة موقع الصحافة داخل المجتمع بحيث يستلزم الأمر ربطها بالتحوّلات الجديدة وخاصة على الصعيد الاجتماعى.

فى هذه الفترة كانت الصحافة قد بدأت تنزلق إلى قضايا تبتعد تماماً عن الاهتمامات العامة للمجتمع وتولد آثاراً سلبية يمكن أن تضر بوحدته الوطنية ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك انشغال جريدة الأخبار على مدى أسابيع طويلة بمشكلة عارضة أزياء هربت من زوجها . ولمن يريد أن يستدل على صدق هذا الكلام فليذهب إلى أرشيف مؤسسة أخبار اليوم ليرى على الطبيعة المشاكل التى كانت تسيطر على تحريرها.

ومن جانب آخر فقد وضح أن ثمة مدرسة بذاتها هى التى تسيطر على مفهوم الصحافة فى بلادنا ، وكان من الصعب على أقطاب هذه المدرسة تغيير أنفسهم ، أو التأقلم مع التوجهات الثورية الجديدة ، وكان من أمثلة ذلك موقف جلال الدين الحمامصى الذى أعلن صراحة معارضته لقرار تأميم قناة السويس وهو على رأس وكالة أنباء الشرق الأوسط « أش أ» ، ومن ثّم فقد بدأ التفكير فى أهمية إعمال إرادة التغيير فى الصحافة وإلحاقها بما لحق بجميع المجالات والقطاعات الأخرى من تغيير وبناء صحافة جديدة تعبر عن الاتجاهات الثورية والاشتراكية للنظام السياسى القائم ، وأن تلتزم بُمثُل وأخلاقيات المجتمع الجديد ، وأن تكون أداة نافعة فى بناء جيل جديد.

بناءً عليه ، فقد تشكلت مجموعة عمل ضمت كلاً من محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتها ومحمد فهمى السيد المستشار بمجلس الدولة ومدير المكتب الفنى والقانونى لرئيس الجمهورية وسامى شرف بهدف الإعداد لقانون تنظيم الصحافة وفقا للمبادئ الموضحة فى السطور السابقة لهذه الفقرة ، وكانت المبادئ الأساسية التى ارتكز عليها قانون تنظيم الصحافة الذى صدر فى مايو ١٩٦٠ الآتى :

١ـ ضمان حرية الصحافة ـ فى إطار المجتمع الاشتراكى ـ وقد نصت المذكرة التفسيرية الصادرة مع القانون، على وجه التحديد على ما يلى : « الصحافة تعتبر جزءاً من

التنظيم الشعبى لايخضع للجهاز الإدارى ، وإنما هى سلطة توجيه ومشاركة فعالة فى بناء المجتمع شأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطات الشعبية كالمؤتمر العام للاتحاد القومى وكمجلس الأمة».

٢ ـ عدم الإضرار بأى من العاملين بالصحافة عند تنفيذ القانون .

٣ـ بقاء أسماء أصحاب الصحف الأصلية على رأس هذه الصحف بعد مرور القانون مع تعديل مجالس الإدارة بما يكفل انتقاء أكفأ العناصر لإدارة المؤسسات الصحفية الجديدة.

والسؤال الذى يثور بعد ذلك : هل أدى صدور قانون تنظيم الصحافة إلى تحويلها إلى نشرات حكومية تعمل لصالح الحكام كما زعم البعض بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر؟ سوف أورد هنا للرد على هذا السؤال نص مناقشة أثارها الرئيس جمال عبدالناصر فى اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٦٢ وفيها يركز الرئيس عبدالناصر ومعه أعضاء مجلس الوزراء على مجموعة من المبادئ الأساسية تتلخص فى الآتى :

أولاً : أن حرية الرأى مكفولة للجميع ، ولكن مع ضرورة الالتزام بالقيم الأساسية للمجتمع وفقاً للميثاق الوطنى ومبادئ الأديان السماوية ، وأن من يخرج عن هذه القيم والمبادئ يجب أن يحاسب.

ثانياً : أن الحكم يعمل على تشجيع النقد فى كل صوره مع عدم توجيه الاتهامات بصورة عشوائية لاتستند إلى أساس، وأن علينا أن نترك للمسئولين أن يعملوا فى حرية ومن يخطئ يحاسب.

ثالثاً : ضرورة الابتعاد عن الألفاظ البذيئة والالتزام بلغة راقية متحضرة فى النقد أو المعارضة.

رابعاً : رفض الرئيس عبدالناصر لفكرة إعادة الرقابة على الصحف وترك الأمر لرؤساء التحرير وفيما يلى نص المناقشة التى أشرت إليها من واقع المحضر الأصلى لجلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٦٢ :

محضر اجتماع السيد رئيس الجمهورية مع هيئة الوزارة

يوم الأحد ٢٨ يناير ١٩٦٢

استأنف السيد الرئيس جمال عبدالناصر اجتماعه بالسادة نواب الرئيس والوزراء ونواب الوزراء فى تمام الساعة السادسة والدقيقة الأربعين مساء يوم الأحد الموافق ٢٨ يناير ١٩٦٢ بالقصر الجمهورى بالقبة.

وقد اعتذر عن عدم الحضور بسبب السفر :

السيد المشير عبدالحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ووزير الحربية.

السيد الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة .

وقام بأعمال السكرتارية السيد / عبد السلام بدوى سكرتير عام حكومة الجمهورية العربية المتحدة.

السيد الرئيس :

بالنسبة للقضايا العامة التى قلنا إننا سنتكلم فيها .. هل لدى أحدكم موضوع يريد طرحة للمناقشة ؟ .. اذن .. سأتكلم عن الصحافة .. وكلامى ليس جديداً على الأخ حاتم.. إن الصحفيين «لخبطوا» كثيراً فى الصحافة .. فبالأمس نشر موضوع عن مؤسسة النقل العام .. ونحن لانمانع فى أن نتكلم عن عيوب مرفق النقل العام .. ولكن هناك خطورة كبيرة عندما نتكلم عن مرفق النقل العام ونقارن بين حالته قبل التأميم وحالته بعد التأميم .. ونخرج من المقارنة بأن مرفق النقل العام قبل التأميم كان أحسن منه بعد التأميم .. فهل كان الأمر كذلك ؟.. هذا هو السؤال .. وأنا أعتبر أن كتابة مثل هذا الكلام ما كانت تجوز بهذا الشكل ونحن نخوض معركتنا من أجل الاشتراكية .. نحن نصلح الأخطاء .. ولكن يجب ألاّ ينشر الموضوع بالشكل الذى نشر به . وأنا ألاحظ أن هناك « فلتانات» فى الصحف .. ويومياً أتصل بحاتم فى هذا الشأن .. وقد أرسلت له منذ خمسة أيام رأيى فى سياسة الدعاية التى نتبعها .. فيجب ألاّ نتعرض لزوجات الملك سعود وحياته الخاصة والأشياء التى من هذا القبيل .. جريدة الأخبار كتبت موضوعاً عن «حريم الملك سعود».

السيد عبدالقادر حاتم : لقد بلغت أحمد بهاء الدين بعد أن تكلمتم سيادتكم.

السيد الرئيس :

هل أذهب أنا لأجلس فى دور الصحافة ؟؟!! .. ثم عملية « الشتيمة» حسين فهمى «بيشتم»، وخلال معركتنا التى كنا نحاربها فى سنة ١٩٥٤ كنا بنتكلم بشكل .. وأعداؤنا بيتكلموا بشكل آخر .. وقد غيّروا « تكتيكهم» ونحن لم نغير تكتيكنا .. ثم إن الكلام الذى كتبه مصطفى محمود فى روز اليوسف فيه تعريض بالدين الإسلامى .. وهناك خبر نُشر اليوم بجريدة الأهرام عن ضريبة الدخل يؤكد أن البغدادى يبحث تخفيض الدخل.. وهذا الكلام خاطئ ؛ لأن البغدادى كان معارضاً لهذا الموضوع .. وعندما يُقال مثل هذا الكلام فإنه يعطى معنى يجب أن نتجنبه .. يعطى معنى أن «فلان» يبحث تخفيض الضريبة .. و «فلان» لايريد تخفيضاً ..علماً بأنى طلبت من البغدادى أن يبحث موضوع إعطاء ١٠٪ و ١٥٪ كمعاش لأصحاب المهن الحرة التى ليس لها معاش .. إن موضوع الصحافة بهذا الشكل يجب ألاّ نسكت عليه.

السيد عبدالقادر حاتم : لقد أوقفت مصطفى محمود.

السيد كمال الدين حسين :

لقد قرأت فى « المساء» : إنه إذا أردت أن تتعامل مع الحكومة فيجب أن تحتفظ بالإيصالات لمدة عشر سنوات.

السيد فتحى الشرقاوى :

هذا صحيح ..لأن التعقيد موجود.

السيد الرئيس :

لا مانع من نقد الإجراءات .. بل لابد من أن ننتقد وننظم ونغيرّ .. وإذا كان هناك شئ خطأ نصلحه .. ولكن لانصور الحكومة بأنها «روتين» .. ثم ما هو «الروتين» ؟.. إننا لو حذفنا الروتين ستكون لدينا كل يوم مليون قضية سرقة .. وحاتكون العملية «سايبة» وفيها «خواطر» .. فلابد أن تكون هناك قواعد منظمة لعملنا ، وهذا هو الروتين ، وإذا كان هناك شئ نحن غير مقتنعين به نعدّله .. ولكن بقاعدة أخرى أيضاً.

وبالنسبة لموضوع الصحافة .. أنا لا أنادى بفرض رقابة عليها ، ولكن لابد أن يكون هناك توجيه .. ولابد أن نعمل لجنة للصحفيين ، ولابد أن ينفذوا هذا الكلام فى جريدة الأخبار .. إن حاتم مسئول عن الصحافة ، وأنا أكلمه يومياً ، ولكن من المسئول عن التنفيذ؟.. لابد أن يكون هناك شخص مسئول فى كل جريدة .. وتكون لديه فكرة عن سياستنا .. ثم لابد أن يشكل حاتم لجنة من رؤساء التحرير يجتمع بهم ويتكلموا ويعطيهم توجيهات.

السيد فتحى الشرقاوى :

ليس هناك شك أن الصحافة يلزم لها نوع من التوجيه ، وكان الغرض من تنظيم الصحافة هو منع سيطرة رأس المال على الرأى العام ، وقد اتبعت هذا النظام دول من الشرق والغرب ، والتوجيه يكون بوسيلة لجنة تنعقد دورياً لتوضيح سياسة الدولة .. ثم يكون بمقر كل جريدة شخص يلم إلماماً كاملاً بمبادئنا ويكون مسئولاً عن التوجيه .. فمثلاً ما أثير بخصوص مؤسسة النقل العام .. كان «المانشيت» ليس فيه حسن اختيار لأنه لايصح أن يقارن بين المرفق قبل التأميم وبعده .. إنما هذا لايمنع من توجيه النقد لأى مرفق.

السيد الرئيس :

لم أقل هذا .. لكن لما أقارن الوضع قبل التأميم وبعده ، فكأنى تعرضت للاشتراكية ولما يعلن عن انتظام المرفق قبل التأميم ، فمعنى هذا فشل الاشتراكية .. إننا نخوض معركة فى سبيل الاشتراكية . عندما تسمع إذاعة مكة أو المدينة أو أنقرة أو طهران أو إسرائيل أو عمان.. كلها هجوم على الاشتراكية .. فلما يخرج « المانشيت» بهذا الذى ظهر به ويقرأه نصف مليون مثلاً من قارئى الجريدة .. معنى هذا أن المرفق أيام «الطرابلسى» أو «أبو رجيلة» أحسن من وضعه الحالى .. لقد حصلت المؤسسة على عربات جديدة بعد التأميم .. حوالى مائة عربة علاوة على المعطّل الذى أصلح ، باقول يمكن إننا فى حاجة إلى التحسين ..وإذا قارنا بالوضع قبل التأميم وبعده ، سنجد الوضع بعد التأميم أفضل،ولاشك فى هذا.

السيد فتحى الشرقاوى:

كان من الواجب عند كتابة هذا «المانشيت» أن الحالة فى المرفق كذا وكذا.. وفى الحقيقة توجد عيوب فى الأجهزة الحكومية ، وقد أثرت هذه العيوب فى اجتماع اللجنة التشريعية، ولاشك من وجود تعقيد فى الروتين ونسير على قوانين لاتساير وضعنا الحالى.

السيد الرئيس :

لقد طلبنا فى إحدى جلساتنا تغيير القوانين القديمة .. وأحب أن أرى ما تبذلونه من مجهود نحو إلغاء هذه القوانين ، كما أنى لا أمنع التوجيه بالنسبة للوضع الداخلى .. إذا لم نوجه فسيوجد أناس آخرون يوجهون مثل الرجعيين والشيوعيين ، وكل يوجه حسب مصلحته.

بالنسبة للسياسة العربية .. إذا لم نوجه السياسة العربية .. فسيقوم البعثيون بالتوجيه.. وكل فئة تحاول توجيه الصحفيين ، ونحن نوجه ؛ ومن لم يشارك فى حسن سلوكه .. يفصل.

السيد عبدالقادر حاتم :

بالنسبة للمقال الذى يكتب .. ممكن ترسل لنا نقاط الموضوع للاطلاع عليها

السيد الرئيس :

الذى يتكلم عن نقص الأدوية ، وعن تحسين مرفق النقل ، وعن نقص الفنيين بالوحدات المجمعة ، وعن تحميل فلاح الإصلاح الزراعى بأعباء مالية كثيرة ..إننى أعتبر هذه موضوعات مفيدة .. وكذلك من يتكلم عن أوجه الخطأ فى مرفق السكة الحديد ، ولو أن الانتقادات التى توجّه للسكة الحديد تلاشت للإعلانات التى تنشرها السكة الحديد فى الصحف.

الدكتور مصطفى خليل : على كل حال قد انتظم مسير القطارات .

السيد الرئيس :

عندما أقرأ الإعلانات ألاحظ أنها هى التى انتظمت .. لما الناس تتكلم ، هذا يعطى صورة طيبة .. إنما موضوع جريدة الأهرام وعمليات التجنى على الاشتراكية تحت اسم النقد .. ثم واحد يهاجم الملك سعود .. تكون النتيجة مهاجمة الدين الإسلامى .. وموضوع «الشتيمة» لقد منع الأعداء هذا الأسلوب .. جميع التعليقات فى العالم كلها نقد فيما عدا عن إسرائيل وعمان . بريطانيا فى عام ١٩٥٦ كانت «بتشتم» من الشرق الأدنى .. قفلت وتركوا أسلوب «الشتيمة» وتولت توجيه النقد .. أقول للدكتور حاتم يجب تغيير طريقنا عن عام ٥٦/ ١٩٥٧ ..ونقول شيئاً فى منتهى الأدب ، ولكن له تأثير كبير جداً .. «صوت العرب» قالت أمس إن شمعون اجتمع بسفير إسرائيل فى روما.. هل يصدق أحد هذا الخبر ؟! وقد يكون خبراً صحيحاً .. إن المعركة التى نخوضها اليوم كبيرة وعنيفة ؛ ولذا يجب أن توجه الصحافة ، ولذا تشكل لجنة من رؤساء تحرير الصحف الأربع اليومية والمجلات تجتمع مرتين أسبوعياً.

أما النقد فلن أمنعه .. النقد يجب أن يستمر..

هل توجد أسئلة أخـــــــــرى ؟

السيد عبدالوهاب البشرى :

ألا ترون سيادتكم أنه مع توافر الحرية والتوجيه للصحافة يجب أن يكون هناك نوع من الرقابة.. إن التوجيه ممكن بالنسبة لرؤوس الموضوعات .. ولكن الموضوعات نفسها قد تزداد عمقاً واتساعاً بحيث يؤدى التوجيه فقط إلى ضبطها .

السيد الرئيس :

لقد جربنا فرض الرقابة على الصحف .. ووجدنا إنها غير عملية . فالرقيب يستسهل ويشطب .. ثم إن الرقيب ـ سواء كان موظفاً بالدرجة الثامنة أو وكيل وزارة ـ لايعرف شيئاً .. وبالرقابة ستكون الصحف كلها نسخة واحدة ، ولكن من الممكن أن يكون رئيس التحرير رقيباً.

السيد حسين ذو الفقار صبرى:

إننى لا أؤمن بالرقابة فى هذا الموضوع ، ولكن يجب أن تكون هناك محاسبة ، وما دام هناك توجيه ولجنة ومن رؤساء التحرير فإن كل من ينشر مقالة فى باطنها هجوم أوسوء تقدير يحاسب ، وما دامت الصحف ملكاً للاتحاد القومى فكل من يظهر أنه سيئ النية يفُصل.

كما أن هناك احتكاراً فى التحرير يجب القضاء عليه!

فكثير من خريجى كليات الحقوق والآداب لايجدون عملاً ، ومن الممكن أن نفتح الباب أمام هؤلاء الخريجين ليعملوا فى التحرير ، وبهذه الطريقة نخلق جيلاً جديداً من الصحفيين ، ولامانع من تجربتهم طالما أن هناك محاسبة ، وما دمنا لن نترك من يسئ دون أن نحاسبه .. أنا رأيى أن الصحافة تحتاج إلى لجنة توجيه قومى.

السيد الرئيس : لاتوجد لجنة للتوجيه القومى.

السيد حسين ذو الفقار صبرى :

ولكن يجب أن نفصل كل من يثبت سوء نيته أو تقصيره أو مجرد أن يستخدم الصحافة لتحقيق أغراض معينة .. فالرقابة ليست مقبولة ، ولكن المحاسبة ضرورية حتى فى أكبر بلاد العالم.

السيد الرئيس :

المحاسبة مع التوجيه .. وأنا أرى الرسوم « الكاريكاتورية» فى أغلب صحف العالم.. ولم أجد صحيفة أو مجلة مرسوماً بها « كاريكاتير» مكتوب عليه «W.C» ولكن عندنا هنا، مجلة صباح الخير عملت هذا .. وهذه أشياء خارجة وجارحة.. إنهم لايعملون مثل هذه الأشياء ولا فى فرنسا.

د. محمود فوزى :

نحن نريد أن نرغّب الناس فى وجهة نظرنا ،ولكننا نجعل الموضوع سيئاً بالأسلوب الذى نعالجه به .. والحاصل الآن أن الصحفيين يكتبون كتابات سطحية أو مجرد إشاعات..ولاتوجد دراسة لما يكتبون ، ويستعملون ألفاظاً جارحة ، ويخطفون خبراً دون أن يتحرونه.. فتكون النتيجة : أن تنشر أخبار كثيرة ولا أساس لها من الصحة ، ثم يركزون الموضوع على العبارات النابية بينما التطور التاريخى فى جانبنا .. فنحن فى جانب الحرية والعدالة الاجتماعية وكل ما يؤمن به العالم .. ثم بعد ذلك نقول الحرية للصحافة.. نعم هى حرية للصحافة ، ولكن لابد أن تكون حرية البناء .. لا حرية الهدم ، ويجب أن نحاسب حساباً عسيراً عن طريق إدارة الجريدة ، ومن يتضح سوء نيته نحاسبه عن طريق القضاء كما يحدث فى بلاد كثيرة ، فهناك توجد تعليمات لدى القضاة يطبقونها ويعاقبون من يسيئ ؛ وبذلك تترك الحرية للجميع ، ومن يخرج عن حدود الأمانة والبناء يحاسب حساباً عسيراً ، ولكن هذه مسألة ليست سهلة وتقتضى وقتاً ، ولذلك لابد أن يكون هناك حزم فى بعض المسائل من الآن .. ويجب ألا نترك هذه «الهيصة» للوقت ليصلحها.

إننا إذا لم نغذ العالم بالرأى العام ، فإن هناك غيرنا يغذيه بالرأى ..وفى جميع المجالات العربية أو الإفريقية أو العالمية نجد أن الحق والتطور وطباع الزمن الذى نعيش فيه ، وكل العناصر الموجودة فى هذه المجالات .. نجد كل ذلك فى جانبنا نحن .. ولكننا لاندرس الدراسة الكافية ، ولذلك يجب أن نغذى الصحافة بعناصر قادرة تستطيع أن تدرس وتأتى بحقائق فى جانبنا ..نريد عناصر ناضجة ، وأناساً لهم وزنهم يستطيعون أن يبحثوا ويعبروا عن نتيجة هذا البحث ، لأنه لايكفى مجرد البحث .. وهذه العناصر موجودة ، ونستطيع أن نتعرف عليها بالتجربة مرة بعد أخرى.

د. محمد النبوى المهندس:

نحن نرحب بالانتقادات المدروسة بحيث نخرج بنتيجة من هذه الدراسة .. يجب أن يكون هناك توجيه وتطعيم الصحافة بعمل اللجنة.

السيد الرئيس : هل يريد أحد من سيادتكم إثارة أى موضوع؟

د. مصطفى خليل :

فيما يختص بالنقد .. يجب أن نتقبله وهو مهم ..لكن عندما تظهر انتقادات بالنسبة إلينا ونرسل ردنا على الانتقادات فلا تنشر .. أضرب مثلاً بما نشر فى جريدة «الأخبار» من اكتشاف آنسة حديثة التعيين بمصلحة التليفونات .. حادث تزوير كشوف صرف

العمال.. سألت عن هذا الموضوع فوجدت أن مصلحة التليفونات هى التى اكتشفت الحادث ، وهى التى تولت إبلاغ النيابة الإدارية .. ومثل هذه الأعمال محاولة إبراز الخطأ والتشكيك فى الأجهزة الحكومية .. وعمل الرقابة الإدارية تأخذه الصحافة وتشوهه.

السيد الرئيس :

بخصوص الملاحظات عن النيابة الإدارية (**يقصد الرقابة الإدارية**) .. قلت للأخ عباس رضوان أن يمنع هذا .. بخصوص البرقيات التى ترد إلىّ ونشرها فى الصحف.. فى تقدير الأخ كمال رفعت أنها تنشر .. وفى تقديرى أنها لاتنشر .. سألت عن سبب تدخل وزير العمل فى البرقيات ، فقيل لى بأنه كان متبعاً عندما كان وزيراً للدولة لشئون رئاسة الجمهورية .. موضوع النيابة الإدارية وإظهارها لجميع الناس بمظهر الإهمال .. إن مهمة النيابة الإدارية ضبط المخالفات وليس الشهرة..إذا كانت النيابة الإدارية تحتاج إلى شهرة.. نديها شهرة ! ، المهم نريد معرفة حقيقة الأوضاع .. من أخرج خبراً كاذباً ، نفصله . ونريد التأكد من هذه الأخبار.

* * *

قانون تنظيم الصحافة :

والسؤال : هل يمكن أن نوقف الحديث فى الصحافة عند هذا الحد ؟

بالطبع الإجابة بالنفى ، وخاصة أمام سيل الاتهامات التى وجهت للرئيس جمال عبدالناصر وموقفه من الصحافة.

لقد أقرّ مجلس الوزراء فى جلسته المشار إليها بضرورة ممارسة نوع من التوجيه منعا لتفاقم الأمور فى الصحافة ، ومع ذلك فقد شهدت العشر سنوات فى الفترة من ١٩٦٠ تاريخ صدور القانون وحتى سنة ١٩٧٠ بعض حالات محدودة لإيقاف صحفيين ولفترات محدودة أيضاً ، وهى لاتقارن ـ بأى حال ـ بما جرى فى السبعينيات بعد ذلك، ولم تكن عملية الإبعاد مرتبطة بسيطرة الدولة على الصحف أو بآراء نشرها هؤلاء ، أو بأخلاقيات المهنة وإنما كانت نابعة من أخلاقيات هؤلاء الأشخاص أنفسهم ، وأفكار بعضهم التى رؤى أنها تتعارض مع مبادئ الدين وقيم المجتمع ، ومرحلة التحول التاريخى الذى يمر به ، ومن أمثلة ذلك :

أولاً : مصطفى محمود ، فقد أوقف لفترة محدودة فى عام ١٩٦٢ نتيجة نشره مقالات اعتبرت ماسة بالدين الإسلامى ، وكان ذلك خلال فترة لاينكرها هو نفسه قبل أن يتحول إلى داعية إسلامى كبير له اجتهاداته.

ثانياً : موسى صبرى ، أوقف عن العمل سنة ١٩٦٥ نتيجة تعرضه بالسب العلنى للسيدة همت مصطفى ؛ مما دعاها إلى تقديم شكوى رسمية ضده ، وجرى التحقيق فيها بمعرفة الدكتور محمد عبدالقادر حاتم وزير الإعلام فى ذلك الوقت وتقرر إيقافه عن العمل.

ثالثاً : أنيس منصور ، كانت كل كتاباته منفصلة تماماً عن قضايا المرحلة الثورية التى تعيشها مصر ، وكانت توحى بالرغبة فى تغييب العقل المصرى واللعب بالشباب والعامة.

* * *

كتابات أنيس منصور في عهد الثورة

واسمحوا لى أن نتحدث من التفصيل عن كتابات الأستاذ أنيس منصور ؛ وتحديدى للأستاذ أنيس ليس لموقف شخصي وإنما لاعتبارات موضوعية ؛ هى أن الأستاذ مصطفى محمود قد اعترف بخطأ كتاباته السابقة ، وبالتالى لم يعد يكتب ما يسئ للدين الإسلامى، ولأن الأستاذ موسى صبرى أصبح فى ذمة الله .. فى دار الحق ولايستطيع الرد على ما يمكن أن أثيره ؛ ولهذا كانت حالة الأستاذ أنيس منصور ملائمة(*).

بالطبع من حق أى شخص أن يغير مواقفه أو لونه ، ولكن على أساس ألا ينسى أو يتناسى مواقفه الأولى ، وألا يعتبر الآخرين حين يتخذون نفس المواقف من الخطأين سواء من الناحية الأخلاقية أو غير ذلك من ألوان الوصف المختلفة . وإن هؤلاء الذين يزعمون الفضيلة بعدما شاب شعرهم ، وانحنى ظهرهم .. لايجب أن ينسوا كيف كان ماضيهم ، وكيف كان موقفهم عندما بدأوا يصعدون الدرجة الأولى من السلم ، وكيف غرقوا فيما يعتبرونه خروجاً على الأخلاق والفضيلة اليوم.

أنيس منصور لعله يتذكر المؤتمر الذى عقده الرئيس جمال عبدالناصر بعد صدور قانون تنظيم الصحافة ، زكان الرئيس عبدالناصر غاضباً على الرسوم الكاريكاتورية التى كانت تنشرها بعض الصحف والمجلات وبالذات من دار «أخبار اليوم» عن العشيق تحت السرير و المختبئ فى الدولاب ، وقال يومها : « دى مش مصر ولن تكون كده أبداً».

لقد كان أنيس منصور أول من شارك هو وموسى صبرى ـ زميل السادات فى المعتقل، ورسام الكاريكاتير رخا ، تحت قيادة كل من مصطفى وعلى أمين ، فى اختراع وخلق صناعة صحافة كانت عمادها وأساسها رسوم العشيق ، وحواديت العرى والنميمة والبخت والفنجان والأوهام والإلحاد !! فين ؟ فى مصر الثورة !!

(*) انتقل الى رحمة الله تعالى في ٢١ / ١٠ / ٢٠١١ بعد صدور الطبعة الأولى في ٢٠٠٦ من هذه الشهادة

بدأت الحكاية فى شارع الصحافة المتفرع من شارع الجلاء بصدور مجلة «الجيل» وذلك فى منتصف الخمسينيات ورأس تحرير هذه المجلة موسى صبرى بينما كان أنيس منصور مديراً للتحرير ، ولعل الفنيين يؤيدوننى فى القول بأن مدير التحرير هو عنصر أساسى ومهم فى إصدار الصحيفة ، كما أنه يُعَدُّ المنفذ الأول لسياستها ، وفى الوقت نفسه كان أنيس منصور كاتباً ومحرراً رئيسياً فى تلك المجلة .. معبراً فى الوقت نفسه عن آرائه الشاذة الخاصة ، والتى لم تخرج أيضاً عن سياسة المجلة.

وللباحثين أقول : اذهبوا إلى دار الكتب أو إلى أرشيف مؤسسة أخبار اليوم لتروا العجب فى الخمسينيات ! قصة عن الراقصة تحية كاريوكا متهمة أمام محكمة الجنح ؛ وجيه سابق غازل مغنية أسبانية فى كبارية ، راقصة تطلب زيادة نفقتها من ممثل كبير، عنوان: أين المايوه ؟! صورة عارية ، فاتن حمامة تهدد صحفياً بالضرب ، عبدالحليم حافظ لن يتزوج نجاح سلام، خادمة تتحول إلى رجل فى مستشفى الراهبات ، مذكرات مارى منيب : «عشيقة زوجى تهرب مع عاشق جديد»، آخر موضات الملابس الداخلية (صور)، العاشق المغربى جذاب وغيور، والإيطالى ناعم وبارد ، والفرنسى ماجن ورقيق، عندما تقف المرأة عارية أمام الفنانين، الموديل تقول : «لا أخجل من الفنان لكن أخجل من أمى» ، مغامرات لولا صدقى (ممثلة مصرية) : «كيف عدت إلى منزلى بالمايوه!» ، معركة عنيفة بين سلامة موسى وراقصات مصر؛ كنت رجلاً كامل الرجولة أما الآن فإننى أنثى كاملة الأنوثة ، لاتظلموا ليلى فوزى (الفنانة) فهى ليست سبب موت عزيز عثمان، صور ساخنة لخطيبة المطرب الراحل الأخيرة (المطربة اللبنانية قمر)، علموا طالبات الجامعة الرقص! ، نشرت المجلة مجموعة صور لسيقان امرأة فى أوضاع مختلفة مع وعد للقارئ الذكى بجائزة عشرة جنيهات إذا تعرف على صاحبة السيقان؟! حمى الحب فى الجامعة، رسائل غرامية داخل سجن مصر، مذكرات تحية كاريوكا، « وماذا تفعلين إذا خانك زوجك ، لماذا أخون زوجتى ؟! ، الراقصة جواهر تقول: « الرجل الذى يضربنى يستاهل قلبى ! مع صورة لها فى البانيو ، مأساة السيدة نانا ، ومقالات لاتحصى ولاتعد عن تحضير الأرواح والفنجان والسّلة والبخت والطالع والدجل، وهكذا كانت مصر فى نظره مجتمع من العشيقات والخونة.

وجاءت بعد ذلك تلك الحملة الصحفية التى وقودها مقالات أنيس منصور . فكتب ضد الخوف والخجل ليلة الزفاف ، وطالب بأن يتعلم الشباب كيف يستعدون للحظة التى يقف الزوجان فيها وجهاً لوجه ، ومن ضمن العبارات التى قالها : إن المخاوف كالأسماك إذا خرجت إلى الهواء ماتت ، الزوجية هى العلاقة الدائمة التى يفاجأ بها العروسان ـ آداب من غير بوليس ـ إن سكان الغابات وحدهم هم الذين لا يعرفون الشذوذ ، لأنهم يسيرون عراة ، لاشئ يخفى على واحد منهم ، أسئلة جنسية وأجوبة

خرافية ، إن الحواجز بين الفتى والفتاة يجب أن تتحطم .. الشبان فى مصر سبعة ملايين ، أكثر من سكان سوريا ولبنان والأردن .. هؤلاء الملايين السبعة كلهم محرومون حرماناً جنسياً ، ونواجه الحرمان الجنسى بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم ولاينفع الدعاء ولاتشفى الصلاة ، .. هذه الأيدى يا حضرات السادة لابد أن تتعانق، هذه الأفواه يجب أن يقبل بعضها بعضاً .. أحلام اليقظة السبيل الوحيد وأنسب مكان هو السرير ؛ حيث يعاود الشاب التفكير فى الفتاة ، وفى المجلات القبلة الطويلة والعناق والالتصاق والشفاه الغليظة والصدر البارز والساق اللامعة والذراع الملساء والثوب الشفاف .. سبعة ملايين شاب ألجأتهم الأوهام إلى العادة السرية...

صفحات مليئة بمثل هذه البذاءات والإيحاءات كيف يمكن أن تساهم فى نهضة المجتمع المصرى الجديد؟!.. كيف يمكن أن تساهم فى خلق جيل جديد يتحمل عبء مسئولية بناء الوطن، وطن يحتاج لتوجيه لكل طاقة فيه توجيها صحيحاً ، عن طريق الكلمة الجادة الهادفة .. وليست الكلمة التى تشتته وتشغله بتفاهات الأمور.

كل هذا ولم يتخذ معه أو ضده أى إجراء نقابى ولارسمى ، وكل ما حدث هو أن قام على أمين بالرد على هذه الحملة وهاجم أفكاره فرد منصور وموسى صبرى بأنها حملة دعوة للفضيلة!.

ولو رجع الباحثون إلى زملاء دراسة أنيس منصور وأقرانه الذين زاملوه فى مدرسة المنصورة الثانوية فى بداية الأربعينات ـ وقد كنتُ واحداً من هؤلاء عندما كان يصل صباح كل يوم فى سيارة نصف نقل ماركة فورد موديل ١٩٣٠ .. كانت عبارة عن كابينة للسائق وخلفه صندوق حديدى غير مسقوف ومثبت فيه كنبتين خشب كان يجلس عليها الطلبة من أبناء العاملين فى دائرة عمر باشا طوسون فى تفتيش زراعة الأمير فى دميرة مركز طلخا، شاهدته بنفسى كما شاهده الآخرون ؛ كيف كان يشارك الإخوان المسلمين فى أنشطتهم فى المدرسة ، وفى شعبة الإخوان فى المنصورة وفى صيدلية خميس بميدان المحطة. ثم فجأة بعدما بدأ يدرس الفلسفة فى السنة الخامسة أدبى أصبح وجودياً ويسارياً، وحاجات كثيرة لا يستطيع المرء أن يَفُكَّ طلاسمها إلى أن دخل كلية الآداب، ولعل من عاصر تلك الفترة يذكر كيف كان أنيس منصور لايشارك بأى شكل فى المظاهرات التى كانت كثيراً ماتقوم فى تلك الفترة ضد الاستعمار والاحتلال ، سواء فى مصر أو فى العالم العربى ، بالرغم من أن مدرسة المنصورة الثانوية كانت من بين المدارس ذات الشهرة والثقل على مستوى البلاد فى التعبير عن الروح الوطنية والقومية ، بعد هذه الفترة انقطعت معلوماتى عنه إلى أن اتصلت، بحكم وضعى فى المخابرات العامة؛ حيث كنت مكلفا بمتابعة نشاط مصطفى أمين ، ومن يتعامل معه ، وكان من ضمنهم أنيس منصور. وكان موفق الحموى وحسن صبرى الخولى كل منهم على حدة عندما تولوا

مهمة الرقيب العام يعتبرونه من المشاكل اليومية والأسبوعية ليس من الناحية السياسية بقدر ما كان من الناحية التى تمس أدبيات وأخلاقيات المجتمع المصرى.

إن ما ذكرته عن الأستاذ أنيس منصور من واقع معايشة على الطبيعة سواء للأحداث، أو لما قام به من نشاط صحفى فإنما كان القصد منه الاقتراب نوعاً ما من شخصيته ؛ لكى نستطيع أن نفسرّ التحول فى موقفه من ثورة يوليو وقائدها بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر من النقيض للنقيض .. وسأدعو القارئ الكريم لمشاركتى هذا التفسير ؛ ولذا فإننى أجد لزاماً علىّ أن أضع تحت أنظار القارئ الكريم جزءاً من نصوص كتبها الأستاذ أنيس منصور فى حياة عبدالناصر وما كتبه بعد رحيله لنتعرف على شخصية الأستاذ الحقيقية، وأترك للقارئ توصيف ما يصل إليه من نتيجة.

كتب أنيس منصور مئات المقالات فى جرائد ومجلات مصر مشيداً بثورتها مؤيداً بل ومزايداً فى بعض الأحيان لجميع القرارات والتحولات التى مارستها ثورة يوليو وحتى رحيل جمال عبدالناصر . وكل ما أرجوه أن نقرأ معاً وليُقْدِم الباحثون على فحص ودراسة هذه الحالة ، والمقالات كلها الموجودة فى أرشيفات الصحف والمجلات.

بعد الرحيل مباشرة عام ١٩٧٠ كتب : « جمال عبدالناصر مرحلة عامرة من مراحل تطور الشعب المصرى والشعوب العربية ، وجمال عبدالناصر بانتصاراته وتحدياته صورة حية للزعيم فى دولة نامية يواجه القوى العظمى للاستعمار العريق فى الشرق وفى العالم، ولذلك فكفاح جمال عبدالناصر والشعوب العربية وراءه ومعه سجل حافل لتاريخنا ، وهذا السجل يدخل ضمن الموسوعة الإنسانية للكفاح الشعبى العالمى ضد الطغيان ، وكذلك فجمال عبدالناصر موضوع ومضمون وقضية أدبية وثقافية وتاريخية وإنسانية ولن ينتهى ما سوف يقوله الأدب والفكر والتاريخ عن هذا الرجل الذى هو جوهرة على صدر مصر وبداية عظمى لتاريخها الاشتراكى النضالى ، وجمال عبدالناصر هو مؤسس الدولة العصرية فى مصر وهو رائد الاشتراكية ، وهو قائد معارك التحرير ومعارك التطوير الكبرى وهو الذى أيقظ الضمير بموته ، وهو الذى وضعنا وجهاً لوجه أمام مشاكله هو وأمام أعدائه وأعداء الاشتراكية ، وهو الذى حمل الأمانة ثم مات دونها ، وأصبحت الأمانة فى أعناقنا جميعاً ؛ أدباء ومفكرين وساسة وشعباً وعرباً .. إن مهمة الأدباء أن يعيدوا إلى الحياة فى إطارات فنية أجمل وأبقى قصة الكفاح الطويل العنيف المرير الدامى الذى كان يعيش بيننا باسم جمال عبدالناصر».

وكتب أيضـــاً :

« بعد وفاة جمال عبدالناصر بدأ العام الدراسى وهذه إشارة أخرى إلى أن أول شئ نقوم به بعد موت **جمال عبدالناصر هو أن نتعلم صغاراً وكباراً** ، وإن كان كل إنسان أمام العالم صغيراً ومن الواجب أن يكون صغيراً فلا نهاية للعلم ولا نهاية لحاجتنا إلى العلم

الآن ، وفى كل الآن وفى كل آن ، وأول شئ يجب أن نتعلمه هو أن نكون جادين وأن نكون رجالاً فالمأساة ، وقعت والدموع لاتأتى بمن راحوا إلى الأبد ويجب أن نحول الدموع إلى قطرات عرق ، إلى بحار أخرى من قطرات العرق لكى نحفظ ما تركه لنا عبدالناصر والذى تركه فى كل مجال ليس قليلاً فقد كَبُر الشعب كله مع جمال عبدالناصر لم يكن للناس حساب أصبح لهم حساب لم يكن للكرامة الإنسانية وزن وأصبح لها وزن ولم يكن من حق كل إنسان أن يناقش الحق والعدل والوحدة والتضامن والتماسك فى الداخل والخارج ، ولم يكن هذا الوطن ملكاً لكل أهله فأصبح ملكاً للجميع ، وكان جمال عبدالناصر واجهة شريفة مشرفة لمصر والعالم العربى وكانت مصر صغيرة أصبحت كبيرة وكانت واحدة من الدول فجعلها قاعدة للحرية ومطاراً للثورات وحصناً أميناً لكل صاحب رأى أو صاحب فلسفة وعلى رأسه ، **وثانى شئ يجب أن نتعلمه** أن هذا الذى حققته مصر فى عهد عبدالناصر كان عظيماً ولكن هذه العظمة لم تنتظر لنا إلا بصعوبة ، ولكن جمال عبدالناصر استطاع بكفاحه وعقله أن يجنب مصر الكثير من الويلات التى عانتها الشعوب ولو عانيناها لكان طبيعياً ؛ فلم نعرف الجوع ولا العطش ولم نعرف الحرمان من الضروريات فى زمن الحرب بل عرفنا الكماليات أيضاً الكثير منها كثير فى البيوت والأيدى والجيوب **والشئ الثالث الذى يجب أن نتعلمه صغاراً وكباراً** أن هذا الفراغ الهائل الذى تركه عبدالناصر ليس من السهل أن تملأه فى يوم وليلة ولا فى ألف ليلة ، ولكن إن كان عشرون شاعراً يصنعون شكسبير كما يقول المثل فإن العشرين شاعراً قادرون على تحقيق الكثير فإذا لم يكن لدينا عبدالناصر الآن، فإننا جميعاً وبالصدق والإخلاص والحب الأمين لمصر والشعب نستطيع جميعاً أن نقترب من الصورة التى كان يتمناها جمال عبدالناصر لبلاده فى غيابه».

وكتب أيضـاً :

« جمال عبدالناصر ليس ماضينا المجيد فقط إنه حاضرنا وهو مستقبلنا أيضاً، وكفاحه مرحلة من تاريخ أمتنا مرحلة فيها الدموع والدماء والنار والدخان والمصانع والمؤسسات والطرق والأرض والثروة والكتب والدواء ، والذى نحتاج إليه لشعبنا المتزايد لايزال كثيراً والقوة التى نحتاج إليها لمواجهة العدو ما تزال فى حاجة إلى قوة ووعى ولذلك فأنور السادات عندما أعلن للشعب أنه يمشى فى طريق جمال عبدالناصر كان موفقاً لأن هذا هو الطريق ، وعندما أعلن أنه لم يأت ببرنامج جديد كان صادقاً فهذا البرنامج معروف لنا جميعاً، وقد أكد له الأصدقاء السوفييت أنهم ثابتون على الصداقة والمعاونة ،لم يبق إلا أن نعاونه».

ثم انضم أنيس منصور إلى قافلة التشكيك، وكان مثله الأعلى ومعلمه عبدالرحمن بدوى، وهو غنى عن التعريف فى تقلباته الحادة نتيجة أسباب شخصية غير قائمة على مبدأ أو مصلحة عامة وهو الذى شارك فى بداية ثورة يوليو فى لجان تطهير الجامعة ، ثم كان عضواً ناشطاً فى لجنة الدستور، وعين ملحقا ثقافياً لمصر فى بعض البلدان الأوروبية فى الخمسينيات والستينيات حتى طبق عليه قرارات لجنة الإقطاع لحيازته ما يزيد عن الحدود القانونية، فكان أن هرب من مصر ليعيش فى فرنسا وظل بها حتى عاد عندما شعر باقتراب أجله ووافته المنية فى القاهرة رحمه الله وغفر له.

ويخرج علينا الأستاذ أنيس منصور بعد تولى السادات الحكم وتقربه إليه أو ينفذ تعليمات ـ يعلم الله من أين أتت ـ للتقرب إليه ، وقد يكون العكس صحيح فقد يكون الأكثر احتمالاً أن يكون السادات هو الذى قربه مع آخرين من الذين كانوا ينتمون إلى مدرسة الإخوة أمين.

هذا علاوة على أن أنيس منصور كان يحوز فى تلك الحقبة على رضا مهندس انقلاب مايو مما زاد من التزكية ليقترب أكثر من صاحب الانقلاب والردة ، ومما يثبت كلمة الردة عملياً هنا هو تلك المقالات التى صدرت وما زالت تصدر حتى اليوم عن أنيس منصور والتى يجسد الهدف منها كتابه الذى صدر عام ١٩٨٨ بعنوان «عبدالناصر» وفى أول صفحة بعد الغلاف عنوان آخر يقول «عبدالناصر المفترى علينا»(*) ورسم الغلاف ينطق عن الحقد والكراهية والصفراوية فى التعبير، هذا غير ما حواه الكتاب من سموم وعبارات لن أكررها مرة ثانية ، ولكن كل ما أطالب به الباحثين أن يدرسوا هذه الشخصية من واقع كتاباته وسوف أكون راضياً غير مكابر مستسلماً لأى حكم يصدره الباحثون نتيجة الدراسة المقارنة لما سَوّد به هذا الكاتب صفحات من الورق...!!

لقد عامل الرئيس جمال عبدالناصر المثقفين معاملة طيبة؛ إيماناً منه بدورهم فى بناء المجتمع المصرى حتى لو اختلفوا معه، فكان صلاح عبدالصبور مثلاً رئيس تحرير ومدير عام فى وزارة الثقافة رغم قصيدته التى نشرها فى أعقاب ازمة مارس ١٩٥٤، وسماها «هل عاد ذو الوجه الكئيب ؟» ؛ والتى شجب فيها بصورة رمزية سياسات أبى الهول قصد به عبدالناصر.

(*) صادر عن المكتب المصرى الحديث وطبع بمطابع مؤسسة الأهرام برقم إيداع بدار الكتب ١٩٨٨/٥٧٤٠ بترقيم دولى ISBN 977-136-78-7

كما منح الرئيس جمال عبدالناصر نجيب محفوظ جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٦٨ رغم نشر قصته القصيرة «الخوف» التى انتقد فيها الرئيس جمال عبدالناصر ، والتى عكس فيها حروف اسمه فأطلق على بطله اسم «عثمان جلالى» .

وقدم الرئيس جمال عبدالناصر إلى يوسف إدريس وسام الأدب والفنون رغم كتابات إدريس المفعمة بالنقد لسياساته.

علاوة على أن الرئيس جمال عبدالناصر قد سمح بعرض مسرحية « **الفتى مهران**» لعبدالرحمن الشرقاوى، رغم انتقادها العنيف للمشاركة المصرية فى حرب اليمن.

كما وجّه الرقابة للإفراج عن قصيدة نزار قبانى « **هوامش على دفتر النكسة**» ، وهى قصيدة تنتقد عيوب الأنظمة التى قادت العرب إلى الهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ .

عبد الناصر .. و يوسف إدريس :

ولا أستطيع أن أنهى هذه الفقرة دون التعرض لقصة عبدالناصر مع يوسف إدريس.. ففى مكالمة تليفونية بينى وبين الرئيس قال لى : إنت تعرف يوسف إدريس؟

فقلت : أعرفه كأديب وكاتب ، لكنى لم أقابله شخصياً.

فقال : طيب اتصل به وقابله وبلغه على لسانى الرسالة التالية : « أنه حرصاً من عبدالناصر على شخص يوسف إدريس الذى يحترمه ويحبه ويقدره ولايحب أن ينال منه شخص أو اتجاه مريب فإن مجلة « حوار» اللبنانية لايليق بأن تكون بها صفحات عليها توقيع هذا الإنسان النظيف الشريف يوسف إدريس . وأن جمال عبدالناصر على أتم استعداد لأن يقف بجانبه مهما كانت الظروف».

طلبت من منير حافظ باعتباره كان على اتصال بالصديق يوسف إدريس وقت أن كان منير رقيباً فى روز اليوسف قبل أن يعمل مساعداً لسكرتير الرئيس للمعلومات ، أن يدعوه لمقابلتى.

وفعلاً حضر يوسف إدريس فى اليوم التالى إلى مكتبى وتقابلنا حيث أبلغته رسالة الرئيس عبدالناصر والتى كان لها صدى وتأثيراً كبيراً على الرجل ،ولكن الصديق يوسف إدريس استفسر منى عن السبب فى رغبة الرئيس فى عدم الكتابة فى هذه المجلة بالذات. فقلت له إن هذه المجلة لها ارتباطات وثيقة بالمخابرات المركزية الأمريكية «C.I.A» وللحقيقة فإن يوسف إدريس لم يكن يعلم فعلاً بهذه الصلة المريبة بين المجلة والمخابرات

المركزية الأمريكية ، الشئ الذى كنا نحن متأكدين منه . وكانت هذه هى المرة الأولى والأخيرة التى كتب فيها يوسف إدريس مقالاً لمجلة « حوار» بل إنه أعلن رفضه للجائزة التى خصصتها المجلة له بعد أن علم بتوجهاتها المشبوهة ، وقد قرر عبدالناصر أن تمنحه مصر قيمة هذه الجائزة.

* * *

كان الرئيس جمال عبدالناصر حريصاً على تشجيع المبدعين ، خاصة الموهوبين منهم، فكان دائماً يحب تسليط الضوء عليهم ، ويعطيهم الفرصة كاملة للظهور حتى يستفيد المجتمع من طاقاتهم الإبداعية.

والفرص التى أعطيت لهم بعد ، ليكونوا فى الصدارة الإعلامية التي لم تقف عند حد، بل كانت دعوة مستمرة إما من الرئيس شخصياً أو بتكليفات غير مباشرة كنا نقوم بها ولكن كانت النتائج هى غير ما كان يتمنى ويرغب ، وهذا موضوع يطول شرحه وقد أتمكن فى المستقبل إذا كان فى العمر بقية أن أتناول هذه القضية وغيرها من القضايا المشابهة والتى قد تكون عليها علامات استفهام بالشرح والتوضيح:

أحمد بهاء الدين ـ كمال الدين الحناوى ـ كمال الدين رفعت ـ مصطفى بهجت بدوى ـ فتحى غانم ـ حسين فهمى ـ كامل الشناوى ـ لطفى واكد ـ على حمدى الجمال ـ جلال الدين الحمامصى ـ وغيرهم.

أرجو سؤال منير حافظ حول هؤلاء وكيف تم إعطاؤهم الفرص كاملة لكنهم لم يستطيعوا بدرجات متفاوتة طبعا أن يثبتوا القدرات الكافية ليتبوأوا ما كان يريد الرئيس عبدالناصر أن يكونوا عليه وفيه !!

* * *

عبد الناصر و الفنـــون ..

كانت متعة الرئيس جمال عبدالناصر أن يشاهد فيلماً سينمائياً هادفاً ، وحسبما أذكر فإنه كان يعجب بفيلم « فيفا زاباتا» لأنه كان يجسد عملية تحرير الفلاح من عبودية الإقطاع . أما بالنسبة للأفلام الكوميدية فقد كان يجب أن يشاهد أفلام « بيتر سيلرز» ، والكوميديان الفرنسى «لوى دى فينيس» ، أما جيمس ستيوارت فقد كان نجمه المفضل فى جميع الأفلام التى قام بتمثيلها، خصوصاً تلك التى كانت تجسد الروابط العائلية والمثل والقيم .. وكثيراً ما كان يطلب مشاهدة فيلمه (It Is A Wonderfull Life) لأكثر من مرة.. إلخ.

كان جمال عبدالناصر فناناً بحسه وتذوقه ، وازدهر الفن فى عهده بشكل غير مسبوق.. كل الفنون وليس الغناء فقط ، كان هناك ازدهار ثقافى فى كل المجالات من مسرح إلى سينما إلى فنون راقية ، كالباليه وفرقة الفنون الشعبية ...

كان الكتاب مدعوماً ، وكان المسرح مدعوماً مثلما كان رغيف العيش مدعوماً ، وفى الحقيقة فقد مرت علاقة ثورة يوليو بالسينما والمسرح المصريين فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ بمراحل ثلاثة ـ من وجهة نظرى ـ بدأت بالإرشاد والترشيد ثم الرعاية والتمويل، ثم مرحلة القطاع العام حيث تولت الدولة شئون الإنتاج والتوزيع ودور العرض .. الخ. وإذا كانت الآراء والأحكام قد اختلفت فى شأن القطاع العام فإنه يسجل لهذا القطاع العام أنه سمح وهو جزء من النظام الحاكم بانتقاد النظام والسلطة بشكل سافر ومباشر دون ما إسقاطات كما فى أفلام : « ميرامار» و « القضية ٦٨» و «الناس اللى جوه» و « وشئ من الخوف» و « الاختيار» و « المتمردون» .. وغيرها . وقد وصل فيلم «ميرامار» إلى الذروة فى التهكم على الحكم والتنظيم السياسى ، والاتحاد الاشتراكى ، ووصم أعضاءه بالوصولية والانتهازية .. أما « شئ من الخوف» ، فقد شكك بل يمكن أن نقول إنه طعن فى شرعية الثورة حين رفع شعار «جواز عتريس من فؤاده باطل ..».

لقد كانت هذه الفترة ثرية فى إدارة الصراع بين الكم والكيف ، وما بين السياسات التى قررها الرئيس جمال عبدالناصر والمؤسسات المعاونة له لينفذها كل من الدكتور ثروت عكاشة والدكتور محمد عبدالقادر حاتم . ففى عهد ثروت عكاشة كانت السياسة العامة للدولة تتميز بتنفيذ استراتيجية طويلة المدى تعتمد على التأصيل والتخطيط العلمى ، وبين مرحلة أخرى تولى تنفيذها عبدالقادر حاتم قامت ـ لظروف سياسية واجتماعية معينة ـ على أساس التوسع والانتشار الأفقى « كتاب كل ست ساعات» و « مسرحية جديدة كل يوم».. والتوسع فى عدد المسارح التابعة للقطاع العام والتليفزيون. ثم اقتضت الظروف والتطورات بعد ذلك لعودة تلك السياسة التى اعتمدت على التأصيل.

كان الرئيس جمال عبدالناصر رغم مشاغله الكبيرة متابعاً جيداً للحركة الفنية فى مصر وخارجها ، وكان دائماً يأمل أن يرى مصر عاصمة للفن والثقافة فى العالم العربى . فكان يعلم أن مصر تزخر بمبدعيها فى كافة المجالات ، ولأن الرئيس جمال عبدالناصر كان يتمتع بفكر استراتيجى عميق عمل على استغلال كل شئ فى يده من أجل خدمة أهداف مصر الكبرى فى تحقيق حلم الوحدة الكبرى، فكان للفن دور فى ذلك .. فأم كلثوم مثلاً كان يتوحد العرب على صوتها .. واللهجة العامية المصرية انتشرت فى ربوع العالم العربى بفضل الفن المصرى.

كان الرئيس جمال عبدالناصر فى نفس الوقت مؤمناً بأن الفن الصحيح هو الذى يخدم المجتمع ، ويتفق مع عاداته وقيمه ، ولايخدش الحياء أو الآداب العامة فيه ، بل الذى يرتقى بالسلوك العام ، ويهذبه ويسمو به.

أفاض زمن عبدالناصر بإبداعات عمالقة فى كافة المجالات ؛ ففى مجال الفن كان هناك من أمثال أم كلثوم (فاطمة إبراهيم البغدادى) ومحمد عبدالوهاب (محمد عبدالوهاب محمد أبو عيسى حجر) ، وعبدالحليم حافظ ،ومحمد قنديل ، وكارم محمود ، وعبدالعزيز محمود ، ومحمود شكوكو ، ومحمد رشدى ، ومحمد عبدالمطلب ، وكمال الطويل ، والموجى، ومحمد فوزى ، وسعاد محمد ، ونجاح سلام وصباح ، وعفيفة إسكندر ، وليلى مراد ، وفايزة أحمد ، ونور الهدى ، وفهد بلان ، وأحمد الحفناوى ، وعلى إسماعيل ، وأحمد فؤاد حسن ، ورياض السنباطى ، ومحمود الشريف ، ومحمد القصبجى ، وبليغ حمدى، وسيد مكاوى ، وصلاح جاهين ، وفايدة كامل ، ونجاة الصغيرة ، وعفاف راضى التى قال عنها الرئيس عبدالناصر أنها ستكون فيروز مصر ، وحتى فريد الأطرش حاول أن يدلى بدلوه فى هذه الحقبة ولم يتردد، وغيرهم كثيرين مما يقتضى أن يبحثه ويسجله الباحثون والمتخصصون.

ولنُسمِّ الأمور بأسمائها؛ فإنى أعلنها صريحة واضحة فى هذا المجال ، وما دمنا أقسمنا أن نقول الحق فإن عبدالناصر ، وعبدالناصر فقط ، هو الذى فكّر واقترح وقرر استحداث ما يلى على وجه التحديد بخلاف الإنجازات الأخرى لكبيرة المعروفة ، وقد آثرت وقصدت أن أذكر الإنجازات التالية بالذات ؛ لأن البعض يتشدق ويتباهى بأنه هو الذى استحدثها ، وإذا ادعى البعض بخلاف ما سأقول فإنى لدى من المعلومات والوثائق ما سيدحض ويخرس أى إدعاء يغاير ما أقرره هنا :

- إذاعة القرآن الكريم ، وأن يقتصر دورها على إذاعة القرآن الكريم فقط.
- إذاعة أم كلثوم.
- إنشاء معهد البالية والكونسرفاتوار.
- إذاعة صوت العرب.
- إذاعة البرنامج الثانى ليذيع روائع الفن العالمى من أعمال فنية وموسيقية وأدبية الخ.
- إذاعة الشرق الأوسط بشكلها وطابعها الخفيف السريع.
- إدخال التليفزيون فى مصر وسوريا أيضا (وكان ذلك في إطار الوحدة الاندماجية بين البلدين) فى بداية الستينيات رغم الصعوبات الفنية والسياسية التى أبديت فى ذلك الحين للحيلولة دون تنفيذ هذا الهدف ..

- إصدار كتاب كل ٢٤ ساعة ثم كل ٦ ساعات ، على أن يكون سعره قروشاً قليلة فى متناول أى شخص.
- إنشاء وكالة أنباء الشرق الأوسط.
- إنشاء مصلحة الاستعلامات .
- إصدار قانون تطوير الأزهر - (١٠٣ لسنة ١٩٦١) - ليصبح الدعاة متخصصين فى مختلف مناحى الحياة اليومية كأطباء ومهندسين ومحاسبين الخ بالإضافة إلى الدراسة الأساسية فى علوم الفقه والتفسير الخ . وعلاوة على هذا أصر على ضرورة انتساب البنات لكليات الأزهر الشريف ، وذلك حتى يتم تخريج الأم المسلمة الصالحة ، أم الأجيال التى ستتولى الأمور فى مصر مستقبلاً.

أعود إلى سياق الحديث بعد هذه الجملة الاعتراضية الطويلة نسبياً فأقول : أما بالنسبة للفن والمسرح المصرى فقد كان عبد الناصر كثير الاهتمام والمتابعة لكل إنتاج وعروض فرقة رضا وفرقة الفنون الشعبية والمسرح القومى ، وهى المؤسسات التى قام بتشجيعها ودعمها بكل الإمكانيات عن طريق وزارة الثقافة وأجهزتها وكان يُحَبِّذُ بعد قيام معاهد الكونسرفاتوار والباليه أن ترقى فنون الغناء بكافة أنواعه وأشكاله خاصة الكلاسيكية منها باعتبارها المدخل الصحيح للذوق الرفيع والتذوق الراقى لباقى أنواع الفنون الأخرى .

عبد الناصر و أم كلثوم

وإن كان هذا لم يمنعه بشكل خاص من تدعيم العلاقة بالسيدة أم كلثوم باعتبارها ثروة قومية ليس لها مثيل فى التاريخ الحديث على مستوى العالم العربى بل وعلى المستوى العالمى أيضاً ..

وإن كانت هذه العلاقة تكاد تكون بنفس الدرجة مع محمد عبدالوهاب وكان أحد أحلامه الذى تحقق فى ١٩٦٤ أن يجتمع هذين القطبين فى عمل مشترك يجسد الأصالة والعظمة للفن المصرى والعربى وكانت البداية فى « انت عمرى» . وقد كان لها قصة أخذت من الوقت والجهد والإصرار من جانب عبدالناصر ، كما شرفت أن أشارك فيه بنفسى معهما حتى يتحقق هذا الحلم ، وفى الحقيقة فإننى قد فاتحت محمد عبدالوهاب سنة ١٩٦٣ بناء على مكالمة بين عبدالناصر و بينى وقال لى « اعرض على عبدالوهاب أن يلتقى مع أم كلثوم فى عمل مشترك ، ثم فى نفس الوقت نبهنى بألاّ اضغط عليه لأن مثل هذه الأمور لاتولد بالرغبات أو بالتعليمات ولكن تنبع من ذاتهم بقناعاتهم الشخصية.

وأذكر أننى عندما فاتحت عبدالوهاب فى هذه الفكرة أن قال لى : « هذه الفكرة قد تنجح وقد تفشل وأنا أحلم بها فعلاً وفى نفس الوقت آمل أن يجئ هذا اليوم الذى ألتقى فيه مع ثومة» . ولما نقلت رأى عبدالوهاب للرئيس قام بمفاتحته هو والسيدة أم كلثوم فى عيد العلم سنة ١٩٦٣ وقال لهما «إمتى حانسمع لك لحن تغنيه الست؟» وكان رد عبدالوهاب « **حاضر يا سيادة الريس** » .

كما كان رد أم كلثوم « **يا ريس أنا مستعدة وجاهزة أغنى أى لحن لمحمد**» . وكانت «**أنت عمرى**» ، والتى تبعها بعد ذلك لمدة عشر سنوات روائع أخرى ساهم فيها هذان العملاقان.



ولقد كان تعليق عبدالناصر على لقاء العملاقين : « **لقد استطاع فن محمد عبدالوهاب وفن أم كلثوم أن يجمّع العرب من المحيط إلى الخليج**» ..

كانت علاقة أم كلثوم بعبد الناصر منذ قيام الثورة علاقة قوية جداً ، وكانت تتردد على منشية البكرى فى أى وقت وفى كثير من الأحيان بلا مواعيد تلتقى بالعائلة أو بأى أحد منا، تتصل تليفونياً لتعرض رأى أو فكرة أو مشكلة أو نقد قد يعنّ لها أن ينقل للرئيس بلا حساسيات ، وكنا نعتبرها دائماً من أهل منشية البكرى.

• ملاحظـــــــة :

علمت أن الزعيم الراحل عبدالناصر كان يهوى سماع أم كلثوم حتى قيام الثورة وقت أن كان ضابطاً صغيراً بالجيش وحين تقدم لخطبة المرحومة السيدة الفاضلة تحية كاظم حرم الزعيم قدم لها مجموعة من أسطوانات أم كلثوم كهدية لها .. رحمهم الله أجمعين .

ولعل الكثيرين لايعلمون أن أم كلثوم قد أدت أغنية يوم ١٠ يونيو ١٩٦٧ بعنوان «إبقى» وسمّاها البعض **«حبيب الشعب»** وهى من تأليف صالح جودت وتلحين رياض السنباطى - ولدى شريط خاص لتسجيل هذه الأغنية تم فى صالون منزل أم كلثوم فى هذه الليلة . كما أنى أحتفظ بشريط آخر لأم كلثوم يسجل لها أغنية « **رسالة إلى الزعيم**» تم تسجيلها بعد رحيل عبدالناصر وهى من تأليف نزار قبانى ومن تلحين رياض السنباطى. وبالمناسبة فإن أم كلثوم قد قدمت أغنية « باسم مين يا خارجين» ، وذلك فى أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩٦١ وبالذات يومى ٣و٤ أكتوبر ، عقب الحركة الانفصالية بين مصر وسوريا والتى كان من كلماتها : « باسم مين يا خارجين ع الشعب قمتم باسم مين ؟... باسم إسرائيل والاستعمار؟.. ولاّ باسم المأجورين ... ولاّ باسم الشعب ؟ والشعب منكم برئ ... ده مستحيل تفريق قلوب المولى جمعها فى طريق».

مساء أحد الأيام بلا موعد مسبق أبلغنى محمد السعيد - سكرتيرى الخاص - أن الست وصلت وأنها تجلس فى الصالون الملحق بمكتبى ، فقمت وتوجهت إلى الصالون لأجد السيدة أم كلثوم تجلس وبيدها مروحة تُهوِّى بها على وجهها ، حيث لم يسعف الوقت محمد السعيد لتشغيل جهاز التكييف ليسارع بإبلاغى بوصولها.. كانت الابتسامة الهادئة على وجه الست عندما جلست إلى جوارها وبادرتنى قائلة:

أنا آسفة يا أستاذ سامى إنى جيت بدون موعد ولكنك إنت اللى قلت لى من قبل إن مافيش مواعيد بينى وبينك وإنى أقدر أقابلك على طول ..

فقلت لها : ياست وأنا مازلت عند كلامى وأنا تحت أمرك..

فقالت يا سيدى؛ محمد الدسوقى عايز منك خدمة ، وانت طبعا عارف وضعه فى الشركة.

فقلت : محمد حسب علمى ماشى كويس ومافيش أى شكوى منه خالص.

فقالت : ما هو علشان هو ماشى كويس أنا باترجاك إنك تتكلم مع الوزير بتاعه ليرقيه.

فقمت ورفعت سماعة التليفون وطلبت الدكتور عبدالعزيز حجازى وزير الخزانة - فى ذلك الوقت - واستفسرت منه فى حضور الست عن وضع محمد الدسوقى ، فقال لى أنه

من العناصر الشابة الواعدة ، فلما استفسرت منه عن إمكانية ترقيته ، قال لى أنه من جانبه لا اعتراض على الترقية بل إنه يؤيد ترقيته ، ولكن المشكلة أنه ليس هناك بند فى الميزانية يسمح بتنفيذها ، فشكرته وأنهيت المكالمة.

اندهشت الست لإنهائى المكالمة دون الوصول إلى قرار أو مجادلة بينى وبين الدكتور حجازى ، فقلت لها إن حل مشكلة محمد الدسوقى ليس فى قدرة الوزير ولكن تحتاج لقرار من الرئيس لكى يتجاوز الوزير أحد مواد الميزانية لتتم ترقية محمد .. وقلت للست إنى سأعرض الأمر على الرئيس وسأبلغها بما ينتهى إليه قراره.

وفى تلك اللحظة أضاءت اللمبة الحمراء بما يفيد أن الرئيس على الجانب الآخر من الخط التليفونى المباشر بينه وبينى فقلت : أفندم . قال الرئيس : فيه عندك حد يا سامى ـ وكان دائماً يسأل هذا السؤال قبل الاسترسال فى المكالمة ـ فقلت أيوه يافندم عندى الست! فطلب التحدث معها وبعد الاطمئنان على صحتها وأحوالها أبلغته بالموضوع ، فقال لها الرئيس : طيب إدينى سامى..

وأمرنى الرئيس بالاتفاق مع حجازى على تسوية موضوع ترقية محمد الدسوقى . وقمت من فورى وأمام أم كلثوم بالاتصال به وأبلغته بأوامر الرئيس وتمت ترقية محمد الدسوقى.

وبعد نكسة ١٩٦٧ وعندما قررت السيدة أم كلثوم المساهمة بدور إيجابى لدعم المجهود الحربى والقيام بزيارات للخارج لإقامة حفلات يكون دخلها أحد أركان المساهمة فى هذا المجهود ، قرر الرئيس جمال عبدالناصر أن تمنح السيدة أم كلثوم جواز سفر دبلوماسى، وكانت سابقة لم تحدث من قبل فى تاريخ مصر ، ولم تتكرر حسب علمى.. وقد قمت بإبلاغ هذا القرار للسيد محمود رياض الذى كلف أحد أعضاء إدارة المراسم بوزارة الخارجية بالتوجه إلى منزل السيدة أم كلثوم لتسليمها جواز السفر ، وعندما اتصلت فى نفس الوقت بالسيدة أم كلثوم لإبلاغها بهذا القرار ، احتبس صوتها تأثيراً وهى تشكرنى إزاء هذه اللفتة من الرئيس جمال عبدالناصر.

عبدالناصر .. وعبدالوهاب

أما الموسيقار الكبير الدكتور عبدالوهاب ـ محمد عبدالوهاب محمد أبو عيسى حجر وهو من مواليد ١٩٠١ فى حى باب الشعرية ، ٢٤ شارع الشعرانى الجوانى ، والده إمام وخطيب مسجد الشعرانى ووالدته من بنى عياض مركز أبو كبير شرقية ـ فإن علاقته بعبد الناصر بدأت مع قيام الثورة ، وبعد لقائه الأول معه غنّى : « كانت الدنيا ظلاماً قبله.. وهو يهدى بخطاه الحائرينا» للشاعر محمود حسن إسماعيل.

ومنذ ١٩٥٤ لم ينقطع عطاء محمد عبدالوهاب هذا الفنان العظيم لوطنه ولأمته العربية، وتعمقت العلاقة بينه وبين الرئيس جمال عبدالناصر ، ولعلنا كلنا نذكر مقولة محمد عبدالوهاب:

« فى عيد الثورة سنة ١٩٥٤ غنيت فى حفل عام بعد انقطاع طويل عن الغناء فى الحفلات، لكن بعد ذلك قويت العلاقة كثيراً بينى وبين جمال عبدالناصر وأحبنى كثيراً جداً وأحببته كثيراً جداً». وقد ترجم عبدالوهاب حبه لوطنه وإيمانه بعروبته فى الكثير من الأغانى والأناشيد التى لا تحصى ، ويكفى أن أقول إنه فى سنة ١٩٦٧ تصادف أن كان عبدالوهاب فى بيروت وحالت ظروف الحرب دون أن يعود إلى القاهرة ، إلا أنه أبى إلا أن يدلى بصوته فيما حدث حيث قام مع الإخوان رحبانى بتلحين وتوزيع:

« طول ما أملى معايا وفى إيديا سلاح ..»

كان الرائد فى أن يجعل الشعر الفصيح فى جمال موسيقاه وجمال صوته ، يتردد على ألسنة الناس والجماهير العريضة.

وبذلك ترددت أشعار أحمد شوقى بك على ألسنة كل الناس :

« يا جارة الوادى طربت وعادنى ..» ـ « سلام من صبا بردى أرق ..»

وأشعار على محمود طه :

« الجندول»، «ليالى كليوباترا»

وأشعار محمود حسن إسماعيل :

« دعاء الشرق»

وبشارة الخورى :

« الصبا والجمال» ـ « جفنه علم الغزل». « الهوى والشباب».

وإيليا أبو ماضى :

« لست أدرى»

وأشعار العامية الرفيعة :

من أحمد شوقى : « فى الليل لما خلى» ـ « بلبل حيران»

ولأحمد رامى : « الشك يحيى الغرام»

وللسفير أحمد عبدالمجيد : « كلنا نحب القمر » ـ « مين عذّبك».

وأحمد عزت الهجين : « أمانة يا ليل».

ولسعيد عبده : « أهون عليك» .

ومحمود أبو الوفا : « عندما يأتى المساء» .

ولشوقى : « سهرت من الليالى».

محمد عبدالوهاب قال : « الفن اللى يتعمل للصفوة مهما كان صعب سوف يعيش لأن الشعب مع الوقت يستوعب الفن الرفيع».

الغناء الراقى تبنيه الكلمات الراقية والموسيقى الراقية والأداء الراقى والجمهور طرف رابع فى ترقية الفن ، ولم يتقوقع محمد عبدالوهاب بل عايش الأحداث .. عايش عبدالوهاب الأحداث السياسية والمواقف الشعبية وغنى منذ الثلاثينات .. « مين زيك عندى يا خضرة» ـ « حب الوطن فرض علىّ» ـ يا أيها الخفاق». ثم غنى للعروبة وللوطن العربى: « سلام من صبا بردى» . و « الوطن الأكبر»و»الجيل الصاعد» و « النهر الخالد» و «الكرنك» ، ولفلسطين.. « أخى جاوز الظالمون المدى» . ـ وللصراع الحزبى قدّم أغنية « إلاما الخلاف بينكمو إلا ما».

محمد عبدالوهاب اكتشف المواهب الفنية : نجاة الصغيرة ـ وردة ـ فايزة أحمد ـ فيروز ـ ياسمين الخيام ـ محمد ثروت.

هذا فضلاً عن التحف الراقية التى خص بها كلاً من أم كلثوم وليلى مراد ورجاء عبده وعبدالحليم حافظ وغيرهم.

ولاننسى أنه وصف سيدة الغناء العربى أم كلثوم بأنها عاصمة الأصوات الغنائية العربية ، بما كانت تملكه من القوة والإحساس وجمال النبرات وبراعة القفلات والنطق الحلو الواضح ، وبمعنى آخر فقد اعترف محمد عبدالوهاب بفضل أقوى منافس له ، بدليل أنه قام بمشاركتها فى عشرة أعمال : إنت عمرى ـ نشيد وطنى ـ على باب مصر ـ إنت الحب (أحمد رامى) ـ أمل حياتى (أحمد شفيق كامل) ـ فكرونى (عبدالوهاب محمد) ـ فى يدى بندقية (نزار قبانى) ـ هذه ليلتى (جورج غرادق) ـ مرت الأيام (مأمون الشناوى) ـ أغداً ألقاك (الهادى آدم) ـ ليلة حب (أحمد شفيق كامل) . وقد توفى محمد عبدالوهاب فى ٣ مايو ١٩٩١.

محمد قنديل والثورة والوحدة:

وبالمناسبة فإنى لا أستطيع هنا أن أقاوم إعطاء محمد قنديل بالذات حقه الذى أرى أنه هضم ولايكاد يذكره أحد الآن . لقد كان محمد قنديل أول من غنى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأغنية « ع الدوّار ، وأول من غنى للوحدة العربية : « وحدة ما يغلبها غلاب».

إلى جانب أغانى : « البلد بلدى» ـ « نار يا استعمار» ـ « أرض العرب» ـ « بلد ناصر» ـ « حى على الفلاح» ـ « يا ويل عدو الدار» .. وغيرها من الأغانى الجميلة القوية والتى أصبحت فى ضمير كل مواطن عربى.

عبدالحليم حافظ و الثورة :

أما عبدالحليم حافظ فقد كان بمثابة أحد أبناء عبدالناصر لأنه كان يجسد شباب وأحلام وطوحات ثورة يوليو فى فنه وتعبيره على جميع الأصعدة سواء فى أغانيه الوطنية أو فى العاطفية .. فعبدالحليم حافظ كان بحق المؤرخ الغنائى لثورة يوليو ، وأحد أبنائها المخلصين المبدعين ؛ غنى لها فى لحظات الانكسار كما غنى لها فى فترات الانتصار ؛ فعبّر بحق عن شعور المواطن العربى من المحيط إلى الخليج ، وتربى على صوته جيل كامل آمن بثورة يوليو ، ولا أتجاوز إن قلت وأجيال متتابعة حتى الآن .. كان حليم ابن الثورة وصوتها الصادق الثائر.

كان عبدالحليم يحضر إلىَّ فى مكتبى بدون موعد ، كما كنا - كلانا - يتولى علاجنا الدكتور زكى سويدان وكثيراً ما كنا نلتقى فى عيادته سواء باتفاق أو بدونه وكان عبدالحليم يتصل بى تليفونياً فى بعض الأحيان بعد الثالثة صباحاً ليعرض فكرة أو يقرأ لى كلمات أغنية جديدة بلا حساسيات ، وكان يعتبر نفسه أحد أفراد كتيبة منشية البكرى كما كان يحب أن يصفنا .. وفى الصيف وبالذات خلال شهر أغسطس من كل عام لا يمر يوم إلا ويمر علىّ فى منزلى بالإسكندرية حيث كنت أؤجر شقة فى عمارة الألفى بسيدى بشر وكان يقيم فى نفس العمارة كل من الفنان الصديق كمال الطويل ، علاوة على أن الإنسانة الوحيدة التى أحبها عبدالحليم حافظ كانت تقيم فى هذه العمارة أيضاً .. عبدالحليم كان إنساناً رقيقاً فى كل شئ .. فى كلامه وتعليقاته وفى ملبسه وفى غنائه وحتى عندما كان يتوسط لأى شخص فى مطلب أو فى مشكلة ما فقد كان رقيقاً . وأذكر بهذه المناسبة أنه كان قد توسط لدى لكى أقابل مفيد فوزى عندما أوقف عن العمل الصحفى وقابلته فعلاً وعندما عرضت على الرئيس نتيجة المقابلة أمر بأن يلغى قرار الإيقاف ليعود إلى عمله الصحفى كما كان ، وقمت بإبلاغ قرار الرئيس لعبد القادر حاتم ، وتصادف أن كان محمد حسنين هيكل موجوداً فى مكتبى فى ذلك اليوم وعرف بالقرار فقام من جانبه، وسارع بإبلاغ مفيد فوزى به.

* * *

الفصل الخامس عشر

ثورة يوليو و حزب الوفد

لقد كان البعد الاجتماعي هو نقطة الصدام الحقيقية بين الثورة والوفد ومع سائر القوى الحزبية الأخرى ، ذلك أن هذه القوى كانت تستمد نفوذها السياسى من واقع سيطرتها على النسبة الكبرى من مصادر الثروة الاقتصادية فى البلاد وبخاصة الأراضى الزراعية ، وتعمل على استثمار هذا الوضع فى سبيل فرض هيمنتها على العملية السياسية بالكامل ، يؤكد ذلك نسبة مشاركة ملاك الأراضى والرأسماليين الكبار فى مجالس الوزراء والمجالس النيابية المتعاقبة ومجالس إدارات الشركات الكبرى إلى جانب سيطرتهم على المواقع المهمة والحساسة فى الدولة ..

حزب الأغلبية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦

عادت آخر حكومة لحزب الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠ بأغلبية كبيرة جدًا لم تحصل عليها فى أى انتخابات سابقة، ولم تكن هذه صدفة أو اعترافًا بالحق من الملك أو سلطات الاحتلال البريطانى، لكنها كانت تعبيرًا عن إجماع الإرادة الوطنية المصرية على حسم المعركة مع الاحتلال البريطاني الذى جثم على صدر الشعب المصرى والأرض المصرية لمدة سبعين عامًا قهرًا واستنزافًا.

وفى هذه المناسبة أعلن الوفد أنه أصبح على الشعب المصرى أن ينتزع حريته واستقلاله بيديه، وأن الأسلوب التفاوضى السلمى لامكان له، ولم يعد هناك أمام الشعب المصرى إلا طرد المستعمر بالقوة.

وبعد مفاوضات ومباحثات بين القاهرة ولندن امتدت من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٥١ وبلا جدوى، أعلن حزب الوفد استجابته لإرادة الشعب المصرى بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ثم معاهدة ١٨٩٩ التى تنظم العلاقة مع السودان، وشاهدت البلاد مظاهرة شعبية كبرى لم تشهد مصر مثيلاً لها منذ عام ١٩١٩.

نتيجة لهذا فإنه كان من البديهى أن يقوم حزب الوفد، حزب الأغلبية الساحقة بتعبئة الجماهير وتسليحها لمواجهة قوات الاحتلال، وبعد التعبئة الشعبيه فكان لابد أن تعنى المقاومة بموقف قوات الجيش والبوليس؛ حيث كانت هاتان القوتان دائمًا بعيدة عن نبض الشارع المصرى ومحرومة من لعب أى دور سياسى، وبالطبع كان ذلك مقصوداً ومخططًا من قبل الاحتلال والقصر! وذلك بهدف حرمان الشعب المصرى من ذراعه اليمنى وقوته الباطشة فى معركته مع الاحتلال وفساد القصر. لهذه الأسباب كان تحديد موقف الجيش مسألة فى غاية الأهمية .. إلا أن كل الظروف كانت مواتية لإشراك هاتين القوتين الأساسيتين لصالح المعركة، بل أذهب لأبعد من هذا وأقول ضم هاتين القوتين للمعركة، فلأول مرة فى تاريخ مصر قام البوليس المصرى بالإضراب العام تحت ستار مطالب فئوية، لكنها لم تخلو من المضمون الوطنى.

فى نفس الوقت الذى عاد فيه الجيش المصرى من حرب فلسطين، يحمل جراح وآلام أمة بأكملها، وقد تكشفت له كل الحقائق، وأولها حقيقة أن المعركة الأساسية والحقيقية فى القاهرة.

وفى اعتقادى أن السبب الرئيسى الذى جعله يتقاعس عن إثبات قدراته وتثبيت قوة الحزب هو أن الباشوات ساورهم قلق شديد من احتمالات تطور الأمور ، وأن مقاومة مسلحة قد يتولد عنها ـ وهذا شئ طبيعى ووارد ـ ثورة شعبية ، فإذا ما تحقق إجلاء المستعمر بالدماء فستتسرب السلطة وربما الثروة ـ وهذا وارد أيضًا ـ إلى جماهير المقاومة والغلابة من الشعب المقاتل الحقيقى . هذا إذا تذكرنا أن هذه الفترة كانت حبلى بتيارات تقدمية وصلت إلى صفوف حزب الوفد نفسه ، بقيام جناح متشدد داخله ـ الطليعة الوفدية ـ وكان هؤلاء الباشوات الذين اختاروا فؤاد سراج الدين من أبناء الإقطاع ـ الذين لاشبهة فيهم ـ سكرتيراً عامًا للحزب ودفعوه دفعًا إلى هذا المنصب المتفرد لتكون مهمته هى تأمين الحزب بالدرجة الأولى وتأمين مصالح المتحكمين فى أموره . ولم يكن غريباً أبدًا أن تنتهى المقاومة إلى كارثة وأن تحترق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، وبعدها بشهور قليلة تقوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

كانت زعامة الوفد ـ حزب الأغلبية كما كان يطلق عليه ـ أسرع الزعامات فى القبول بالأمر الواقع الجديد، وكان زعيمه مصطفى النحاس متواجدًا فى الخارج وقت أن قامت الثورة وبعد عودته من المصيف فى سويسرا فى شهر أغسطس اتجه إلى لقاء أعضاء مجلس قيادة الثورة بناءً على رغبته الشخصية ، وصرح لمرافقه فى هذه الزيارة ، ـ فؤاد سراج الدين ـ وهو فى طريقه إلى اللقاء ، أنه لايستطيع أحد أن يقف فى مواجهة الدبابة، وكان هذا ردًا على نصيحة مرافقه من أن أعضاء مجلس الثورة ما هم إلا مجموعة من الشباب الضباط الصغار ولايفقهون شيئاً فى السياسة وأنه يجب أن يعاملهم زعيم الأمة من هذا المنظور.

ولكن ذلك لم يكن رأى باقى القيادات فى حزب الوفد، وفى مقدمتهم فؤاد سراج الدين ومعه بعض الذين كانوا يعبرون عن فلسفة الوفد فى صحفهم ومنهم الأخوان «أبو الفتح».

اتصال الضباط الأحرار بسراج الدين

ونشير هنا إلى أنه كان قد جرى اتصال سابق بين بعض الضباط الأحرار ؛ ومنهم ثروت عكاشة ووجيه أباظة وعيسى سراج الدين وأحمد أنور وآخرون ـ سواء مباشرة أو عن طريق بعض أقارب هؤلاء الضباط ـ وفؤاد سراج الدين الذى كان يهيمن على الحزب بهدف تنسيق النشاط الفدائى فى منطقة قناة السويس فى ضوء الدفعة القوية التى وفرها إعلان النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦، لكن فؤاد سراج الدين رفض التجاوب مع هذا الطلب مؤثرًا عدم الدخول فى مقامرة مع الجيش تجنباً لمزيد من الصدام مع الملك الذى كان يسعى من جانبه لفرض هيمنته على الجيش ، والتصدى لأية اتجاهات معارضة بداخله . واعتذر فؤاد سراج الدين عن قبول العروض الوطنية لأن الوفد يؤمن بالملكية الدستورية.

الصدام مع الثورة بسبب البعد الاجتماعي والاصلاح الزراعي

وبعد قيام الثورة كان العامل الاجتماعى هو الأسرع فى نشوب الأزمة بين الثورة ومختلف القوى السياسية السابقة بما فيها الوفد ، فقد مارست هذه القوى ضغوطها على رئيس الوزراء على ماهر باشا الذى كلفته الثورة؛ مما جعله يتخذ موقفًا معارضًا لقانون الإصلاح الزراعى ويطرح بدلاً منه الأخذ بنظام الضريبة التصاعدية التى تُفرض على من يمتلك أكثر من خمسمائة فدان ، بينما كان مشروع القانون يقضى بتحديد الملكية الزراعية بمائتى فدان إضافة إلى مائة فدان للأسرة على أن يكون للمالك حرية اختيار قطعة الأرض التى يريد الاحتفاظ بها ويتم تعويضه عما يؤخذ منه فى شكل سندات على الحكومة.

وجرت اتصالات مجددة مع فؤاد سراج الدين ضمن ما جرى مع باقى القوى السياسية الأخرى ، وكانت اللقاءات معه تتم بواسطة جمال عبدالناصر نفسه، لكنه أخذ يماطل ويراوغ ويصر على أفضلية الضرائب التصاعدية والتى لم تكن تكفى لحل المشكلة الاجتماعية والسياسية فى البلاد ، وأدرك جمال عبدالناصر أنه لا مجال للتفاهم مع هذه الفئة ، وأنه مجرد إقطاعى يضع مصالحه ومصالح الطبقة التى ينتمى إليها فوق أى مصلحة وطنية ، وبينما كانت الاتصالات جارية كان باشاوات الوفد قد اتفقوا مع باشاوات القصر الملكى وأذناب الاحتلال وتكونت فيما بينهم « **رابطة الملاك**» ، تتزعمها سيدة وفدية ... وقادت هذه الرابطة حملة ضارية ضد قانون الإصلاح الزراعى ووصفته بأنه « شيوعية حمراء» !! ، ولم يتدخل فؤاد سراج الدين سكرتير حزب الوفد ليبدى رأيه فى الحملة أو يعمل على تطويقها ، وصدر برنامج حزب الوفد فى أغسطس ١٩٥٢ دون أن يتضمن أى إشارة إلى الإصلاح الزراعى بل كان تعبيراً عن البدائل التى طرحها سكرتير الوفد ورفضها قائد الثورة ، مما أثبت لقادة الثورة أن ملكية الأرض بالنسبة لهؤلاء السياسيين الإقطاعيين تفوق فى رأيهم حرية الوطن وكرامته.

وكان أن أُعفى على ماهر من رئاسة الوزارة وتولاها اللواء محمد نجيب ، وصدر قانون الإصلاح الزراعى فى التاسع من سبتمبر ١٩٥٢ . وحاول الباشا فؤاد سراج الدين أن يتراجع، ولكن الوقت كان قد فات ، وحاول البعض أن يتلمس الأعذار لتبرئة الوفد، ولكن فؤاد سراج الدين لم يجرؤ على الإنكار، فقد كانت كل المفاوضات والحوارات مسجلة فى محاضر رسمية.

كان مجال الصدام الآخر مع الثورة متمثلاً فى إصرار الوفد على الاحتفاظ بنفس أفكاره وأساليبه السابقة، والتطلع للمشاركة فى الحكم على أساسها ، ورغم واقعية النحاس فى تفهم الوضع الجديد إلا أنه كان يتصور أن الوزارة سوف تعرض عليه ، وأن تعيين على ماهر هو مجرد تعيين مؤقت ، وقد شهدت الأسابيع الأولى للثورة كما أسلفت جدلاً

واسعاً داخل مجلس قيادة الثورة حول الأسلوب الأنسب للحكم، وهل يتم تسليم الحكم للأحزاب بعد إجراء انتخابات نيابية وهو اتجاه كان يتبناه جمال عبدالناصر، أم تواصل النخبة العسكرية الجديدة ممارستها للحكم حتى يمكن تحقيق كل الأهداف السياسية والاجتماعية التى جاءوا من أجلها، وكان الحل الوسط الذى توصلوا إليه بعد إعلان عبدالناصر انسحابه هو مطالبة الأحزاب السياسية بتطهير صفوفها وتنقية برامجها لتتواءم مع الأوضاع الجديدة تمهيدًا لدخول الانتخابات بعد فترة انتقالية قصيرة، ومرة أخرى لم تظهر هذه الأحزاب وفى مقدمتها الوفد أى استعداد جدّى لقبول التغيير وركزوا - على العكس - على الجوانب الشكلية والمظهرية، وقاد ممثلهم والمعبّر عنهم أحمد أبو الفتح حملة صحفية تنادى بالتعددية السياسية والنظام الحزبى، وتناول إنذار مجلس قيادة الثورة بكثير من التجريح مما كان له أثره فى النهاية فى إقناع كل أعضاء القيادة الجديدة بما فيهم جمال عبدالناصر، **باستحالة تحقيق أهداف الثورة بالتعاون مع نفس القوى التى أفسدت الحياة السياسية فى مصر على مدى العهود السابقة.**

وتحولت المعركة بين سكرتير حزب الوفد وبين الثورة إلى صراع طبقى مستميت استمر حتى يوم وفاته سنة ٢٠٠٠.

والكل يعلم أن سكرتير الحزب يعلن دائمًا أنه لايعترف بالفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، وأنها بالنسبة له لا تحسب ولابد أن تحذف !!!، كما أن الوفد يرى دائمًا أنه الأمة، وأن ما عداه دخلاء على هذه الأمة. ولم يحد عن هذه القاعدة منذ أول وآخر حكومة ائتلافية اشترك فيها فى أواخر العشرينات !!.

وحدث أن معظم القواعد الحزبية فى معظم الأحزاب القديمة قد انصرفت عن أحزابها بعد صدامها مع الثورة وانحازت هذه القواعد إلى جانب الثورة.

وكان أن انسحبت القوى الحزبية تدريجياً من الحياة السياسية أمام عاصفة التغيير التى أثارتها ثورة يوليو ١٩٥٢، وانتقلت بعض عناصرها إلى منفى اختيارى فى الخارج، ثم قدمت نفسها أداة طيعة للقوى الاستعمارية المعادية للثورة، وأنشأت إذاعة «مصر الحرة» بتمويل بريطانيا وإشرافها الكامل، والتى ظلت تدس سمومها ضد النظام السياسى وقيادة جمال عبدالناصر لسنوات طويلة بعد ذلك.

وبعد تأميم شركة قناة السويس واجتياح طوفان حماس جماهير الشعب كله، حدث أن ذهب وفد من شباب الطليعة الوفدية وعلى رأسهم واحد من أبرزهم هو أبو بكر حمدى سيف النصر، وطالبوا زعيم الوفد مصطفى النحاس بإعلان تأييد التأميم وإصدار بيان بذلك يمكن أن يمهد لمصالحة جديدة بين الثورة وزعيم الوفد مباشرة، ولكن النحاس أعلن أنه بصفته الشخصية يؤيد تمامًا قرار التأميم، ويؤيد الثورة بوجه عام، لكنه بصفته زعيم الوفد لابد أن يجتمع بالهيئة الوفدية لكى يصدر عنها البيان السياسى، واتصل

هؤلاء الشباب بسكرتير حزب الوفد فؤاد سراج الدين لكنهم صدموا بمعارضته للفكرة أساسا ورفضه عقد أى اجتماع ، بل قام بالتعقيب بتصريحات علنية يؤكد فيها أن قرار التأميم كان خطأ وتهوراً ، ولم يعد أحد من شباب الطليعة الوفدية إلى الحزب بعد هذا اللقاء.

لقد كان البعد الاجتماعى هو نقطة الصدام الحقيقية بين الثورة والوفد ومع سائر القوى الحزبية الأخرى ، ذلك أن هذه القوى كانت تستمد نفوذها السياسى من واقع سيطرتها على النسبة الكبرى من مصادر الثروة الاقتصادية فى البلاد وبخاصة الأراضى الزراعية ، وتعمل على استثمار هذا الوضع فى سبيل فرض هيمنتها على العملية السياسية بالكامل ، يؤكد ذلك نسبة مشاركة ملاك الأراضى والرأسماليين الكبار فى مجالس الوزراء والمجالس النيابية المتعاقبة ومجالس إدارات الشركات الكبرى إلى جانب سيطرتهم على المواقع المهمة والحساسة فى الدولة ، ومع موجة التغيير التى جاءت بها الثورة والرغبة فى إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية بما يكفل استرداد الأغلبية المسحوقة فى الثروة والسلطة ، فلم يكن من السهل إقامة تعايش مع هذه القوى التى تعمل فقط للمحافظة على مكتسباتها ومصالحها.

ولايفوتنى أن أنوه فى هذا المجال عن أنه لم يكن غريبًا أن يكون وكيل حزب الوفد «ملكى» يؤمن بالملكية وبأسرة محمد على الكبير . وليس عجيبًا أن يكون المستشار الإعلامى والسياسى للحزب صحفى قضى تسع سنوات فى السجن بتهمة الجاسوسية، وأمضى زهرة شبابه ضد الوفد وسكرتيره وبنى كل شهرته ومجده فى الدفاع عن الملك فاروق والقصر. كما أنه ليس عجيباً أن يكون كاتب الحزب الأول مديراً سابقاً لفندق فى سويسرا تملكه المخابرات الأمريكية ومديراً سابقًا لمحطة إذاعة فرنسية ضد ثورة الجزائر، وسمساراً ومدير دعاية وترفية للملوك وأمراء النفط . وبالمناسبة فقد كان مثل اللورد هاو هاو البريطانى الخائن الذى كان يذيع من محطة إذاعة برلين ضد وطنه خلال الحرب العالمية الثانية . فمن أين كان يصرف اللورد هاو هاو المصرى على إذاعته وهو يقول إنه عاش مع أسرته فى الخارج أيام الرئيس عبدالناصر لايملك مالاً ولا جنسية ؟ من أين كان يصرف على إذاعته ونشاطه فى أوروبا ؟

من أين كان يحصل على المال ليعيش فى أفخم فنادق أوروبا . بل ويمتلك ابن شقيقته الهارب فندقًا فى أسبانيا من ذوى النجوم الخمس ؟

لم يقل لنا أحد منهم كيف تكونت ثروة أسرة أبو الفتح التى امتلك عائلها أسهماً فى شركات كثيرة وساهم فى إنشاء بنك القاهرة ؟

نحن نعلم ، والجميع يعلم أن أحمد أبو الفتح بدأ حياته محرراً فى صحيفة الأهرام ، وباع ما ورثه من أطيان قليلة ليساهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه لإنشاء جريدة « المصرى»، وشاركه فى قيامها كريم ثابت باشا أحد خدام الملك فاروق ، والصحفى محمد التابعى الذى كان من أصدقاء الملك فاروق أيضًا.

تكونت ثروة أبو الفتح من التجارة فى الورق فى السوق السوداء خلال الحرب العالمية الثانية ، ولما اشتد عودها ساندتها إعلانات الشركات الأمريكية والبريطانية .

لقد فوجئ المصريون بالوفد يتحالف بل ويندمج مع الإخوان المسلمين وداس على تاريخه. وشنّ الإخوان المسلمين منذ البداية حربًا على الوفد وتحالفوا مع كل القوى السياسية ما دامت هى ضد الوفد ـ وحينما احتج جناح داخل الإخوان المسلمين ونادى بالتعاون مع الوفد طردوا وفصلوا من الجماعة ولم يكن انضمام الإخوان المسلمين إلى الوفد الجديد انتهازية متبادلة فقط ، ولكن تعبئة لكل قوى اليمين العلمانى والدينى والسلفى فى تنظيم واحد يحمى المصالح الكبيرة والمدن الحرة ويحفظ مصر فى فلك الغرب الأمريكى وممالك النفط.

إن ما صنعته ثورة يوليو لم يكن وحيًا إلهيًا ، لكنها نقلت نبض الشعب إلى ساحة العمل الوطنى ، ولم يدَّعِ لا الرئيس عبد الناصر ولاغيره من قادة الثورة أنهم هم بداية الحركات لوطنية فى مصرَ ، لكنهم قالوا بأن الثورة هى أداة التحول التى امتلكها الشعب من خلال قواته المسلحة لتغيير واقعه.

لعلنا كلنا نذكر أن أهم وأبرز شعار رُفع قبل ثورة يوليو من جميع الأحزاب السياسية التى كانت متحكمة فى الحياة السياسية ، وفى أرزاق هذا الشعب كان مقاومة الفقر والجهل والمرض ، وهو ما كان حزب الوفد بصفة خاصة يطنطن به ليل نهار سواء كان يحكم أو كان خارج الحكم ، وكان من أشهر الحملات التى قادها هذا الحزب أيضًا ما سُمى : «مشروع الحفاء» ، وكان أشهر الأمراض هو البلهارسيا التى تنتقل من الماء إلى الأقدام الحافية ، وكانت مصر تعتمد على محصول واحد هو القطن الذى احتكر زراعته الإقطاع ـ كان معظم زعماء الوفد من الإقطاعيين ـ لصالح مصانع لانكشاير !!.

الوفد يلعن ثورة يوليو لأنها أخرجت الإنجليز الذين كانوا سيخرجون فيما بعد ، وأن الثورة أممت شركة قناة السويس ، وكان عقدها سينتهى فيما بعد سنة ١٩٦٨ !!!!.

الوفد يلعن ثورة يوليو لأنها أصدرت قانون الإصلاح الزراعى الذى كان شعاراً مرفوعًا من قبل الثورة!.

الوفد يلعن ثورة يوليو لأنها نادت بالقومية العربية والنحاس باشا شارك فى تأسيس الجامعة العربية ، كما نادى النحاس باشا بالحياد فى حرب كوريا ، فالحياد الإيجابى ليس شيئًا جديدًا.

والقروض أيام عبدالناصر لم تَتَعدَّ مليارين من الدولارات بما فيها قروض السد العالى والتصنيع وتسليح القوات المسحة .. كل القروض فى عهد الرئيس عبدالناصر كانت قروضًا لأغراض إنتاجية ، ولم تكن قروضًا لسلع استهلاكية ، وتحول الاقتصاد المصرى بناء على ذلك من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد زراعى وصناعى.

الوفد يرى أن السد العالي كان وبالاً على مصر ، وأنه لافائدة منه طالما أننا تركنا إسرائيل تصنع القنبلة الذرية وتهدد السد ، بل إن الوفد يرى أن مصر مسئولة عن تنفيذ إسرائيل لخط أنابيب أشدود وإنجاز صناعة بتروكيماوية وأسطول تجارى ، وكأن مصر وحدها هى التى تمتلك مفاتيح السياسة العالمية ، ولم يقل لنا الوفد كلمة واحدة عن حماية السد العالى لمصر سنوات طويلة من آثار الفيضانات العالية أو نقص المياه فى حالة الفيضان المنخفض مما كان يسبب كوارث فى كلتا الحالتين.

الوفد ينظر للثورة بعين واحدة ومن زاوية واحدة ،وينكر على الشعب المصرى كفاحه ضد المستعمر البريطانى وضد إسرائيل ، وطموحه فى مجتمع أكثر تقدمًا يستطيع المواطن العادى أن يحصل على كافة حاجاته الأساسية من تعليم وصحة ومسكن وملبس ؛ مما انعكس على ارتفاع نسبة المواليد ، وارتفاع مستوى الأعمار للمواطن المصرى دونما الدخول فى تعقيدات الإحصائيات وغيرها من الكلام الكبير .. بنظرة قصيرة على إنجازات الوفد وإنجازات ثورة يوليو يمكن للفرد العادى أن يحكم على من كان يعد ولاينفذ ، ومن كان يحقق أمانى المواطن البسيط فى حياة كريمة ، على أرض وطن حر قوى.

إن هذه العنتريات التى تُكتب الآن ليست إلا من قبيل تصفية حسابات ..لا تبدد من رصيد الرئيس عبدالناصر بقدر ما تبدد من رصيد مصر الإسلامى والعربى والإفريقى والدولى .

وإن هذه العنتريات فى نظري هى نوع من السقوط الأخلاقى يقع فيه كل من تعميه وتغيبهم أحقادهم عن رؤية الحقيقة ، وتسول لهم أنفسهم تشويه الحقائق.

والآن ليس من الصعب الحكم على من أساء إلى مـــن ؟

هل الوفد الذى أساء لثورة يوليو ولمصر والأمة العربية ، أم العكس ؟

ومن أساء إلى مصر وإلى التاريخ وحتى تراث الوفد نفسه ؟ !

* * *

الفصل الرابع عشر

ثورة يوليو و الشيوعيون

« سيادة الرئيس أحب أن أقرر أمامك بأمانة أنك قمت بالتغيير في المجتمع المصرى بأكثر مما كنا ننادى ونطالب به بوسائل سلمية بعيدًا عن التصادم الدموى ...»

د. فؤاد مرسى

استمرت المنظمات الشيوعية المختلفة الموجودة على الساحة المصرية فى نشاطها تحت الأرض فى مصر ، وكانت المعلومات تشير إلى أن الحزب الشيوعى المصرى هو أنشط تيار، ويليه فى مقاليد النشاط منظمة «حدتو» (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى)، أما باقى المنظمات ، وكانت معروفة بالاسم ولايتعدى عددها العشرة، فكانت محترقة ولم يكن لها وجود على أرض الواقع بشكل مؤثر أو فعال ، وحدثت اندماجات وانشقاقات بين التيارات الرئيسية وهى : الحزب الشيوعى المصرى ، والحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى «حدتو» ، والتيار الثورى ، وهى الفروع الثلاثة النشطة إذا قلنا مجازا إن لها قواعد.

وقد لوحظ فى الفترة التى أعقبت قيام الوحدة بين مصر وسوريا أى من العام ١٩٥٨ حتى العام ١٩٦٢ زيادة النشرات التى كانت تصدر عما كان يسمى بالحزب الشيوعى المصرى ، وكان التوقيع الذى يذيّل كل منشوراته يحمل اسم « **الرفيق خالد**».

ولقد اهتم الرئيس جمال عبدالناصر بما يكتبه وأراد أن يعرف من هو الرفيق خالد، وكلفت الأجهزة أن تتابع هذا الموضوع لكى تكشف من هو الرفيق خالد ، ولكن مضت مدة لم تكن قصيرة نسبيًا ولم تستطع الوصول إلى نتيجة إيجابية ولكن إلى تخمينات غير مؤكدة، مما ترتب عليه أن تدخل عبدالناصر شخصياً بمجهود ذاتى وشخصى منه للوصول إلى حقيقة هذه الشخصية ، وكان قد تكون لديه انطباعات واستنتاجات عن حقيقة هذه الشخصية ، لكنه أراد أن يقطع الشك باليقين.

استدعى الرئيس عبدالناصر فى أحد أيام شهر أكتوبر سنة ١٩٦٤ « أحد الأشخاص» ـ وأرجو من القارئ الكريم إعفائى من ذكر اسمه لأسباب أخلاقية ومبدئية ـ وكان لدى الرئيس انطباع قوى أنه يعرف من هو الرفيق خالد.

قال له عبدالناصر : «يا ... حا اسألك سؤال واحد ، وأنا واثق إنك حا تجاوبنى عليه بحكم العلاقة التى تربطنا ، وبحكم الوطنية التى تجمعنا وبحكم مصريتك ، وثق أن الغرض ليس أبداً أنى أطلب منك أن تفشى أسراراً ، أو أن تكشف عن شخص قد يكون عزيزًا عليك .. ولكنى أرجوك أن تكون يا .. صادقًا معى كما كنت طول عمرك».

اندهش الضيف وقال : « إسأل يا ريس .. إيه هو السؤال؟!» .

سأله الرئيس : « مين هو الرفيق خالد ؟!».

كان السؤال مفاجئاً ومباغتاً ، ولكن بعد تفكير قصير لم تطل مدته أكثر من دقيقة من الزمن قال للرئيس إن الرفيق خالد هو الدكتور فؤاد مرسى.

كان الرئيس عبدالناصر قبل أن يستدعى هذا الضيف قد ظل حوالى شهرين يحلّل ويقرأ كتباً وأبحاثاً ودراسات لخمسة أشخاص بعينهم ، الدكتور فؤاد مرسى واحد منهم، ووصل إلى شبه قناعة شخصية أن الرفيق خالد قد يكون هو الدكتور فؤاد مرسى، ولكنه أراد أن يقطع الشك باليقين ، ويؤكد هذا الاستنتاج من شخص يعلم تمامًا أنه يعرف من هو الرفيق خالد ، وصدق ظنه واستنتاجه من أن الرفيق خالد هو الدكتور فؤاد مرسى.

وقبل أن يغادر الضيف بيت الرئيس قال له الرئيس عبدالناصر : « ثق أن هذه المقابلة لن يعلم بها أحد ، فأنت كما كنت دائماً شريفاً وصادقاً ولم تراوغ».

وعقب هذه المقابلة كلّفنى الرئيس بالاتصال باالدكتور فؤاد مرسى ومقابلته ، كما كلف السيد على صبرى بنفس الشئ.

وتمت مقابلات مع الدكتور فؤاد مرسى ، وفى أول لقاء سألته : لماذا يتواجد باستمرار فى الإسكندرية ؟ ، فقال لى: « لو تحبوا ترونى فأنا موجود» ، وخلقت نوعًا من الاتصال المباشر معه، وأبلغته بأن الرئيس مهتم بما يكتب.

وحدث نفس الشئ مع السيد على صبرى ؛ حيث تناقشا فى إطار الخطة الخمسية ، والعمل السياسى والتنظيمات السياسية والاتحاد الاشتراكى ، و وجهة نظره فى التنظيمات الحالية وأسلوب العمل الجماهيرى ..... الخ ، كما طلب منه طرح اقتراحاته وآرائه فى تطوير العمل.

وفى لقاء آخر معى وكنت قد طلبت منه إبداء رأيه فى نقد التجربة والأوضاع الاقتصادية؛ فقدم الرجل دراسة أبدى فيها رأيه بوضوح وبصراحة ، وفى نهاية اللقاء طلب مقابلة الرئيس عبدالناصر الذى حدد له موعداً بعدها بأقل من أسبوع.

فى لقائه مع الرئيس عبدالناصر كاشفه قائلاً له إنه كان يعلم أن الرفيق خالد هو نفسه الدكتور فؤاد مرسى ، وحسب ما دار فى الحديث فقد أبدى الدكتور فؤاد مرسى اندهاشاً واستغرابًا . ولم ينكر الرجل ، ولكنه طلب أن يسأل سؤالاً واحداً هو : هل الأجهزة

هى التى اكتشفت هذه الحقيقة ؟ فقال له الرئيس : لا ، أنا من تتبعى وقراءاتى لما كتبته أنت والآخرون استنتجت أنك الرفيق خالد ، وبناء على ذلك تم الاتصال بك . وقال له الرئيس : أنا كنت شاكك فيك إنت أو الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله.

وفى هذا اللقاء أيضًا قال له الرئيس : « إننا نمر بمرحلة تعاد فيها صياغة المجتمع، وهناك ضوابط بالنسبة للمجتمع المصرى وبالنسبة للتطبيق الاشتراكى، ولايمكن أن نطبق الماركسية فى مصر ؛ لأن لدينا ما يحول دون ذلك ، ومن ناحية المبدأ نحن لا نأخذ أقوالاً ونطبقها ؛ لأن الذى يطبق النظم هم البشر، ولا أستطيع أن أضع البشر الذين يصوغون التجربة عمليًا فى قوالب جامدة ، فلنا تجربتنا الخاصة المختلفة والمتميزة والفوارق جوهرية بين النظرية الماركسية والتطبيق الذى نمارسه لاشتراكيتنا وهو على سبيل التحديد كما يلى:

* إن اشتراكيتنا تستند فى أساسها وتطبيقاتها على القيم الروحية ، وتلتزم بما نادت به رسالات السماء ، وعلى سبيل المثال تأخذ اشتراكيتنا بنظام الإرث ، وهو ما ترفضه الماركسية.

* إن اشتراكيتنا تؤمن بتذويب الفوارق بين الطبقات سلميًا ، ولا تأخذ بأسلوب الصراع والعنف ، فهى تصفى امتيازات ونفوذ الإقطاع والرأسمالية المستغلة ، ولا تصفى الإنسان إنما تحرره من الاستغلال.

* إن اشتراكيتنا تحترم إنسانية الإنسان ، وتتيح له فرصة الحياة الكريمة ، ولاتنظر إليه كترس فى آلة . وإنما ما عليه من واجبات ، وهى فى الوقت نفسه ترفض الأخذ بالماركسية التى تضحى بأجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة.

* إن اشتراكيتنا تؤمن بسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج والهياكل الرئيسية له ، وفى الوقت نفسه تتيح قدراً من المشاركة لنشاط القطاع الخاص تحت الرقابة الشعبية ، فلا تأخذ بالتأميم فى كل جزئيات الإنتاج كما هو الحال فى النظم الشيوعية.

الرأسمالية غير المستغلة ، جزء أساسى من تحالف قوى الشعب العامل .

* إن اشتراكيتنا تعطى القيادة ديموقراطيًا لتحالف قوى الشعب العامل (العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية غير المستغلة) ، وترفض أن تقوم سلطة الدولة على ديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العاملة).

* إن اشتراكيتنا فى التوزيع تقوم على مبدأ كل بقدر إنتاجه وعمله ، وليس بقدر حاجته، وفى هذا تكريم للعمل وإثارة لحوافز الإنتاج ، بعكس الماركسية التى تطبق مبدأ لكل حسب حاجته.

* إن اشتراكيتنا لم تأخذ بتأميم ملكية الأرض ، وإنما آمنت بالملكية الخاصة فى قطاع الزراعة، وبما لا يسمح بالاستغلال عن طريق تفتيت الملكيات الكبيرة بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعى ، وزيادة عدد الملاك من صغار المعدمين من الفلاحين.

* إن اشتراكيتنا هى بيت سعيد لكل أسرة يقوم على القادرين أى المهيئين للعمل رجالاً ونساءً ، مجتمع الرفاهية ، مجتمع تكافؤ الفرص ، مجتمع العدالة الاجتماعية

* إن اشتراكيتنا هدفها مجتمع الكفاية فى الإنتاج والعدالة فى التوزيع ، مجتمع الكفاية والعدل.

* نحن نؤمن بالله وكتبه ورسله ، وديننا واضح ، ونحن نتمسك بهذا الدين.

ثم قام الرئيس بشرح الفروق فى التطبيق وبين ما يحدث فى الكتلة الشرقية .

كان الدكتور فؤاد مرسى واضحًا وصريحًا فى رد فعله على كلام الرئيس عبدالناصر ، فقال (وأنا أذكر تماما نص كلامه) :

« يا سيادة الريس أنت بإصدارك القوانين الاشتراكية تجاوزت كل ما كنا نطمع فى تحقيقه، ولو تلاحظ سيادتك أننا فى النشرات الأخيرة حاولنا أن نواكب التجربة التى تطبقها ؛ لأن نظرتنا كانت قاصرة منذ سنة ١٩٥٢ حتى صدور القوانين الاشتراكية سنة ١٩٦١ ، وما واكبها وصاحبها من تطبيق ، الحقيقة يا ريس كان على عيوننا منظار أسود، كنا متأثرين بأن الحكم العسكرى لن يستطيع أن يحقق التحول الاجتماعى فى مصر بالأسلوب الذى تقوم به وتعلن عنه».

ورد عليه الرئيس قائلاً إنه يرى أن القوة القادرة على إحداث التغيير فى المجتمع من أجل مصر يجب أن تضع أيديها معاً فى ظل الشرعية ، وفى ظل إطار قانونى ، وفى ظل مبادئ يسلمون بها ، وفى ظل قواعد متفق عليها ، ومن المصلحة أن تلتقى كل الآراء من أجل الوصول إلى التغيير.

وأضاف الرئيس عبدالناصر بقوله : «يا دكتور فؤاد أنا باطرح عليك رأيًا لتفكر فيه، وهو غير ملزم ، كل ما أطلبه منك إنك تفكر ، وعندما تصل إلى قناعة أو إلى قرار ،

فإن بابى مفتوح لك لنتناقش فيما وصلت إليه ؛ والموضع باختصار شديد هو أن تنضم العناصر اليسارية فى الساحة المصرية إلى تحالف قوى الشعب العامل بشكل أو بآخر .. فكروا .. وقدموا مقترحاتكم..».

وانتهى اللقاء عند هذا الحد من الحديث.

وبعد هذا اللقاء أصدر الرئيس جمال عبدالناصر تعليماته لى لكى أبلغها للسيد على صبرى الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى والسيد شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم للاتحاد الاشتراكى ولباقى الأجهزة بما دار من حديث ليكونوا على علم بالتطورات الجديدة. كما أبلغت اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة أيضًا بما استجد؛ حيث كان الرئيس قد طلب أن تكف الأجهزة المعنية بالبحث عن الرفيق خالد لأننا عرفنا من هو.

اتصل الدكتور فؤاد مرسى بعد ذلك وأبلغنى ، كما أبلغ السيد على صبرى أيضًا ، أنه قد تم بحث الأفكار التى طرحها الرئيس فى لقائه الأخير معه ، وهم يرحبون بالمساهمة فى الاتحاد الاشتراكى ، ولو أن هناك مشكلة أن البعض يريد أن يكون لهم وضع خاص.

كان رد الرئيس عبدالناصر قاطعاً صريحًا وواضحًا لا لبس به ؛ وهو أن من يريد أن يشارك فى العمل العام يدخل كفرد عادى ولايمثل إلا نفسه فقط .. وكل واحد عاوز ينضم عليه أن يتقدم بطلب للعضوية ، ويأخذ موقعه فى محل سكنه جغرافيًا أو مهنيًا فى مكان عمله.

وبدأت بعد ذلك لقاءات مع السيد على صبرى حول هذا الأمر ، وعندما تم الاتفاق أصدرت قيادة الحزب الشيوعى المصرى تعميمًا داخليًا للأعضاء بأن الأمور قد سويت، وأنه يمكن للأعضاء أن يمارسوا النشاط ضمن تشكيلات الاتحاد الاشتراكى كأفراد ولايمثلون إلا أنفسهم.

وفى هذه المرحلة كان قد تم اتصال من السيد محمد حسنين هيكل مع الدكتور فؤاد مرسى بالاتفاق مع الرئيس عبدالناصر ؛ حيث لعب دوراً فى تصفية بعض العقبات على المستويات الشخصية ، وليس من ناحية المبدأ ، وشارك معه كل من لطفى الخولى ومحمد سيد أحمد بشكل أساسى.

الحزب الشيوعى المصرى يحل نفسه

وكانت نتيجة كل هذه الاتصالات واللقاءات فى بداية سنة ١٩٦٥ أن تم الاتفاق ، دون أى ضغط ، على إصدار بيان من الحزب الشيوعى المصرى يعلن فيه حل نفسه ، وأن من يريد مباشرة أو مشاركة فى العمل السياسى فأبواب الاتحاد الاشتراكى مفتوحة على مصراعيها للجميع ، كما تم الاتفاق على أن يتم رفع العزل السياسى عن أعضاء الحزب، وأصبح كل واحد منهم كأىّ مواطن عادى ، ليس له انتماء حزبى ، وليس هناك تسلسل قيادى ولاتعليمات ولاتعميمات ، وهكذا بدأ أعضاء التنظيمات الشيوعية يدخلون فى وحدات الاتحاد الاشتراكى كأفراد ، وكانوا لايزيدون عن ٩٥٠ شخصاً.

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

قائد الثورة ورئيس الجمهورية

إن أجل ما نقدمه إليك في هذه المناسبة التاريخية أن مندوبي الحزب الشيوعي المصري (ح ش م) في اجتماعهم الذي عقد اليوم قد قرروا فيه إنهاء تنظيمهم المستقل ، إيمانا منهم بما تدعون إليه من وحدة القوى الاشتراكية في تنظيم سياسي واحد للثورة ، وبأن هذا الحزب الواحد للثورة ، بقيادتكم ، هو البديل للتنظيم المستقل ، وبالرغم من أنهم معزولون عن العمل السياسي ، وليس لهم حق الانتخاب ، يرسلوا إليك أصواتهم ، ويتمسكون بالإجماع رئيسا للجمهورية ، وقائدا للثورة ، وقائدا للحزب السياسي الواحد المناضل .

١٩٦٥/٣/١٤

٢٣٤٧

المخلص

(أحمد كمال عبد الحليم)

ملحوظة :

وصلت هذه البرقية للمكتب ... يوم ١٩٦٥/٣/٢١ .

التاريخ ١٩٦٥/٣/٢٣

إن إعلان الحزب الشيوعى المصرى لأول مرة فى التاريخ ـ بنفسه وبإرادته ـ حل كافة تنظيماته، كان سابقة فريدة وقعت قبل سنوات من انهيار الاتحاد السوفيتى ، وإعلان الأحزاب الشيوعية فى الكتلة الشرقية حل نفسها.

عقد بعد ذلك أكثر من لقاء بينى وبين الدكتور فؤاد مرسى وحضرها الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله ، وقد تم فى هذه اللقاءات على وجه التحديد بحث قضية كيفية التعامل مع الأرض المستصلحة الجديدة ، وأعدا فعلاً دراسة تم بحثها فى لقاء مع الرئيس عبدالناصر ، وهذه الدراسة محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

هل سيطر الشيوعيون على الإعلام ؟

وبهذه المناسبة فإنى أجد لزامًا علىّ أن أتعرض لفرية ترددت بصوت عال فى السبعينيات متواكبة مع الحملات التى بدأت مع الارتداد عن خط ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وعن تجربة الرئيس عبدالناصر ، وبالذات عقب الإفراج الصحى عن مصطفى أمين ، بالادعاء أن الشيوعيين كانوا مسيطرين على الإعلام المصرى ، وأقول لهؤلاء .. « اللى إختشوا ماتوا!!» وتعالوا نضع النقاط فوق الحروف:

رئاسة أجهزة الإعلام والثقافة فى مصر تولاها كل من صلاح سالم ، ومحمد عبدالقادر حاتم ، وأمين هويدى ، ومحمد فائق ، ومحمد حسنين هيكل ، وبدر الدين أبو غازى ، وثروت عكاشة ، وسليمان حزين ، وفتحى رضوان.

والمؤسسات الصحفية سواء الأهرام أو أخبار اليوم أو الجمهورية أو روز اليوسف أو دار الهلال أو وكالة أنباء الشرق الأوسط أو الشعب أو الإذاعة أو التليفزيون أو مصلحة الاستعلامات فقد تولى قيادتها كل من : محمد حسنين هيكل ، ومصطفى أمين ، وعلى أمين، ومحمد التابعى ، وروز اليوسف ، وإحسان عبدالقدوس ، وأنيس منصور ، وإبراهيم سعدة، وجلال الحمامصى ، ومحمد زكى عبدالقادر ، وكامل الشناوى ، وأحمد بهاء الدين، وكمال الدين رفعت ، وكمال الدين الحناوى ، ومصطفى المستكاوى ، ومحمد عودة ، وموسى صبرى ، وأنور السادات وصلاح سالم ، وحلمى سلام ، وسعيد سنبل، ومحسن محمد ، وسامى جوهر ، وسعد عفرة ، وأحمد عصمت عبد المجيد ، وفتحى غانم ، وكامل زهيرى، ومحمد أمين حماد ، وفكرى أباظة ، ومكرم محمد أحمد ، وصلاح الدين حافظ ، وصلاح منتصر ، ومحمود المراغى ، وعبدالله إمام ، وسلامة أحمد سلامة ،

ومحمد عروق ،وفاروق شوشة ، وجلال معوض ، وحمدى قنديل ، وأحمد فراج ، وهمت مصطفى ، وتماضر توفيق ، ومحمد محمود شعبان (بابا شارو) وصفية المهندس ، وسلوى حجازى .. وغيرهم؟

قولوا لنا من منهم شيوعى ؟!.

لقد تولى الأستاذ محمود أمين العالم ، وهو مفكر يسارى محترم وشريف ، المسئولية لفترة بسيطة فى دا أخبار اليوم ثم نقل إلى موقع آخر . ونفس الشئ ينطبق على السيد أحمد فؤاد فى مؤسسة روز اليوسف ، وقتها ، ولم يكن هو المسيطر على التحرير ؛ بل كانت روز اليوسف مؤسسة ومدرسة صحفية مشتعلة نشاطًا ، وكنا نقول عنها إنها تصدر فى كل أسبوع منشورات وليس مجلة قومية.

حدتو وصناعة ثورة يوليو:

ثم بعد ذلك يقول شيوعيو حدتو وهم فصيل من التيار الشيوعى فى مصر : إن الضباط وبعض المدنيين فى هذا الفصيل هم الذين قاموا أو بمعنى أصح هم الذين صنعوا ثورة يوليو، وأنهم هم الذين أقنعوا خالد محى الدين بأن الرئيس عبدالناصر حقيقة ذو اتجاه مضاد للاستعمار ، وأن هنرى كورييل ـ اليهودى ـ أحد قادة حدتو والمبعد فى باريس من قبل قيام الثورة هو الذى قاد هذا الرأى.

ويقول قادة هذا الفصيل: إن استقرار ثورة يوليو كان ثمنة أربعة آلاف جنيه دفعها جمال عبدالناصر الذى دبّر أيضًا عدداً من الانفجارات لإثارة مخاوف الناس من الاندفاع نحو طريق الديموقراطية ، وأن بعض الدول الغربية ـ وتلميحًا الولايات المتحدة الأمريكية ـ قررت مساندته فى ذلك.

أما جماهير الشعب المصرى التى لادخل لها ولا دور لها إلا أن تنقاد لهؤلاء الذين قبضوا الأربعة آلاف جنيه .. ممن وكيف ؟! إن هذا الإدعاء أقل ما يوصف به أنه يمثل قمة الاستهزاء بعقلية وإرادة الجماهير التى هبت بالملايين فى كافة أنحاء البلاد تدعم الثورة وتساندها ، وتحمى ظهرها فى الداخل.

لقد كنا فى هذه الفترة نعمل فى القسم الخاص بالمخابرات العامة ، القسم المسئول عن الشئون الداخلية بمختلف مناحيها بالتنسيق مع إدارة المباحث العامة ، وعلى وجه التحديد كل من : محى الدين أبو العز ومحمد وفاء حجازى ـ السفير فيما بعد ـ وسامى شرف وصلاح الدسوقى أركان حرب وزارة الداخلية ـ المحافظ والسفير فيما بعد ـ

ويوسف القفاص والسيد إبراهيم وحسن طلعت وأحمد صالح داود من ضباط المباحث العامة ، نتابع التطورات لحظة بلحظة ؛ سواء على الصعيد العسكرى أو على صعيد الشارع المدنى، وكانت هناك غرفة عمليات تعمل ليل نهار ، ولم نر أو نسمع أو نعلم أن أموالاً دفعت أو وزعت من أجل تثبيت الثورة ، بل الذى أقطع به أن تحركات كافة القطاعات كانت تلقائية ، ومن موقع تقدير المسئولية.

ولقد تعرضت بالتفصيل لهذه القضية فى فصل أزمة مارس ١٩٥٤ فى مكان آخر من هذه الشهادة.

الثورة وعباءة الديمقراطية :

وإضافة إلى فرى الشيوعيين ضد ثورة يوليو، ما يشيعونه بأن الثورة كانت تعمل ضد الديمقراطية .. من الممكن أني أقبل ذلك الحديث من أى أحد إلا الشيوعيين ؛ فتاريخ الشيوعية ينضح بكافة الممارسات التى تتنافى تمامًا مع مبدأ الديمقراطية !! ثم إن من يحاول الترويج لهذه الفرية ؛ سواء من الشيوعيين أم من غيرهم لم يحددوا لنا أى ديموقراطية يقصدونها بالضبط؛ هل يقصدون ديمقراطية «ستالين» أم ديمقراطية « العم سام» ؟!! إذا ما كانوا يقصدوا أياً منهما فأنا معهم .. نعم ثورة يوليو لم تكن مع هذا أو ذاك وشرف لها أن تكون كذلك ؛ لأنها ثورة أسمى من أن تبطش بشعبها أو تزيف وعيهم، وتستخف بعقولهم بكلمات براقة ليس فيها من الحقيقة شئ .. قائد ثورة ٢٣ يوليو أدرك أن لكل مجتمع تقاليده وموروثاته وتجربته السياسية التى قد تتفق فى بعض جوانبها مع تجارب الآخرين ، إلا أنها أيضًا تختلف فى جوانب أخرى بما تتميز به من خصوصية ـ فلكل مجتمع خصوصية تميزه عما سواه ـ بما يعنى أن استيراد أنماط جاهزة مستقاة من تجارب سياسية أخرى تختلف عنا اختلافا جذرياً لتطبق لدينا ـ كما يروج البعض الآن من مشاريع الشرق الأوسط الكبير وغيره ـ كان كفيلا بأن يحكم بالفشل على تجربتنا من البداية .. أدرك الرئيس عبدالناصر ذلك ، وكان مبدأه أن نستفيد من تجارب الآخرين..نقاط القوة فيها، ونأخذ منها ما يناسب خصوصية مجتمعنا ، ويتوافق مع أهدافنا، وظروفنا السياسية ، والتحديات التى كانت تواجهها الثورة فى الداخل والخارج.

وهنا لدى سؤال : هل كان الدكتور عبدالرزاق السنهورى، وفتحى رضوان، والدكتور سيد صبرى ، كما يقول هؤلاء الشيوعيون يشجعون العسكر على الاتجاه ضد الديموقراطية؟

وأسأل مرة ثانية : هل عندما تولوا مسئولية جريدة « المساء» التى كانت تصدرها مؤسسة دار التحرير التي يرأسها الرئيس جمال عبدالناصر ، وتتبنى اتجاهات الثورة .. لماذا قبلوا تولى المسئولية ما دامت الثورة لم تكن تطبق الديموقراطية كما يدعون ؟ بل كانوا يكتبون فيها ما يشاءون !! كل هذا ولم تكن هناك ديموقراطية ! عجبى !.

ثم يقولون بعد ذلك إن هزيمة يونيو ٦٧ كانت بسبب أزمة الديموقراطية !

نحن نفهم طبعًا ما هى الديموقراطية ،ولانقلل من أهميتها وإن اختلفنا فى تحديد المفاهيم وفى تشخيص ما إذا كان نظام الرئيس عبدالناصر يعانى من أزمة ديموقراطية أم لا . لقد كان الاتحاد السوفيتي يدعى أنه نظام ديموقراطى ، وكانت حدتو وغيرها من الفصائل الشيوعية تؤيده ، وتتلقى الأوامر منه ومن توابعه فى بلغاريا مثلاً .. ومع ذلك فقد انهار هذا النظام بصورة مهينة لقاء حفنة من الدولارات ، وإلقاء محاضرات ،وعقد لقاءات تليفزيونية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ، وفيلا سكنية فى إيطاليا.

وفرنسا أم الحرية والديموقراطية والأحزاب ذات الصوت العالى ، اكتسحتها جحافل النازية فى لمح البصر وسقط النظام سقوطاً مدويّاً.

وقمة الديموقراطية الولايات المتحدة الأمريكية ـ كما تدعى لنفسها ـ نسف أسطولها وطيرانها بالكامل فى لحظات فى بيرل هاربور ، ولم تشفع لها الديموقراطية ولاحقوق الإنسان.

إن قضية الديموقراطية هى بلاشك قضية هامة ، ولكنها أيضًا ذريعة ، وباسمها ترتكب الجرائم والخطايا ، فالديموقراطية مثلاً هى الشعار الذى ترفعه الرأسمالية والإمبرالية الجديدة فى حربها ضد الثورة الوطنية والاجتماعية فى العالم الثالث ، وضد الاشتراكية فى المعسكر الاشتراكى ، فهى تزعم أن معركة العصر هى معركة بين الديموقراطية وبين الشمولية ، و ليست بين الرأسمالية والامبريالية.

والديموقراطية التى تعترف بها وتريد تطبيقها كنموذج يحتذى للعالم الثالث هى ديموقراطية فورموزا بقيادة تشيانج كاى شيك ، أو ديموقراطية كوريا الجنوبية وأخيراً ديموقراطية إسرائيل.

ولكن النظم الأخرى ، نظم عبدالناصر فى مصر ، وسوكارنو فى إندونيسيا ، وسيكوتورى فى غينيا فهى نظم ديكتاتورية شمولية لابد من مقاومتها من أجل الديموقراطية !!

والديموقراطية كانت الذريعة التى انشقت بها الحركة الاشتراكية الدولية بمساهمة القوى الرأسمالية والاستعمارية ، وانقسمت إلى أحزاب اشتراكية ديموقراطية تهاجم الأحزاب الاشتراكية اليسارية ، والأحزاب الاشتراكية الماركسية ؛ بحجة واحدة هى افتقادها وعدوانها على الديموقراطية.

إن الديموقراطية فى البلاد التى عانت من الاستعمار والاستغلال الأجنبى لابد أن تبدأ أولاً بالديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية ، وهدم النظام القديم بكل كياناته وعلاقاته، فلا يمكن أن تقوم ديموقراطية فى ظل الأمية أو الجوع أو المرض أو البطالة تظل أغلبية سحقها الاستبداد والاستغلال لا أعنى بذلك بالطبع أننا كنا مثاليين ؛ هناك تجاوزات لن ننكرها ، واعترف بها الرئيس جمال عبدالناصر بنفسه أكثر من مرة فى أقوى وأجرأ نقد ذاتى للتجربة ـ إن هذه التجاوزات موجودة فى أقدم ديمقراطيات العالم ولدى كل من يدعى أنه ديموقراطى ، ولنا فيما حدث للعرب والمسلمين فى بريطانيا والولايات المتحدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، وما تفعله الولايات المتحدة مع الشعب العراقى، وكذلك ذنبها الكيان الصهيونى مع شعب فلسطين ما يؤكد صدق ما أقول ـ ولم يكن هدم المجتمع القديم ليتم بالحوار والإقناع ، بل كان لابد من التشدد مع طبقة قهرت وأذلت الشعب طويلاً . ومهما كانت التجاوزات فى التطبيق فإنها لاتبرر اتخاذ البعض لها سبباً للتنديد بالثورة . وأن تجاوز الشرعية قد صاحب كل الثورات فى العالم شرقه وغربه بلا استثناء (أمريكا ـ فرنسا ـ روسيا) ، فالثورة ليست حفلة وإنما هى صراع قوى وهائل. وما حدث فى مصر من تجاوزات لايقارن فى شئ بما حدث فى ثورات أخرى غربية أو اشتراكية أو عربية ، لايقاس فى شئ بما حدث فى الثورة الأمريكية أو الفرنسية أوالروسية أو فى الثورة الجزائرية والعراقية.

إن ما حدث من تجاوزات ينبغى ألا يؤخذ وسيلة لإنكار كل ما حققته الثورة أو تكأة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

والإقطاع والرأسمالية المصرية حكمت مصر طويلاً وتمخض عن حكمهم أن ٩٩,٥٪ من الشعب رزح فى أدنى دركات الإنسانية وتجاوزات القانون ، والشرعية تعنى أول ما تعنى، البحث عن أفضل شكل لديموقراطية اشتراكية لا تنفصل فيها الديموقراطية السياسية عن الديموقراطية الاقتصادية أو الديموقراطية الثقافية، وهى لاتعنى أبدًا إعادة الديموقراطية الرأسمالية الغربية أو سيادة قوانينها . وإن ما حدث من تجاوزات كان حالات فردية واستثناءات ولم يخف القانون ، ولم يعلن الإرهاب العام ولكنه انحرافات

وشذوذ، ومن الافتراء الاستناد إليها للقول بأنها ـ الثورة ـ سحقت مصر والمصريين، ولايجوز إطلاقًا أن يشوه عظمة التجربة، ونبل أهدافها ومبادئها، وقوة إنجازاتها.

طبعا كلامى هذا ليس تقليلاً أو نيلاً من الإيمان بضرورة تطبيق الديموقراطية التى سعت الثورة بكل طاقاتها فى محاولات لتطبيقها السليم لتستند على أساس تطوير المجتمع.. مجتمع الكفاية والعدل، وليس مجتمع النصف فى المائة.

هناك سؤال يطرح نفسه على أى سياسى مصرى وهو: لمن كانت ستمنح الحرية السياسية والديموقراطية فى بدايات الثورة؟

هل كانت ستتاح للباشوات والبكوات والإقطاعيين ومجتمع النصف فى المائة؟

أم كان من المفروض أن يقودها الفلاح والعامل والفقير الذين رزحوا قروناً طويلة تحت سيطرة الاستعمار وأعوانه وعملائه؟

وإذا سلمنا بأن الديموقراطية حق لابد من انتزاعه، فمن كان سينتزعه؟

شعب يعانى الفقر والجهل والمرض؟!

الديموقراطية حق لايمنح، بل ستظل دائمًا وأبدًا معركة الشعب المستمرة من أجل المشاركة الفعلية فى الحكم، ومن أجل حرية الكلمة، وحرية النقد والمعارضة، وممارسة النقد الذاتى.

وإذا كانت الديموقراطية فى زمن الرئيس عبدالناصر طبقت بمفهوم حق العمال فى المشاركة فى إدارة مصانعهم وشركاتهم، وحق الفلاح فى امتلاك الأرض، وحق المشاركة فى عضوية المجالس والمؤسسات السياسية والنيابية بنسبة تمثل حقيقة حجمهم فى المجتمع.

لقد سلمنا عبدالناصر الأمانة لنكمل نحن المسيرة بعد الوصول إلى مرحلة النضج السياسى والاجتماعى بمفهوم التعددية السياسية، كما نادى بها هو قبل رحيله فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٦٧. فهل نحن قادرون على تحقيق هذا الهدف أم سنظل نتباكى على الديموقراطية المفقودة ظلماً؟. وإذا كان نظام عبدالناصر هو السبب فى تعطيل مسيرة الديمقراطية، فماذا عطلها بعد رحيله؟!!

إن الحرية طريق لانهاية له، ولسوف يظل جمال عبدالناصر رمزاً حيًا للكبرياء الإنسانى والاعتداد القومى والكرامة.. ليس فى مصر فقط، بل فى الوطن العربى قاطبة، إن لم يكن فى العالم الثالث كله.

وإنى أحب أن أضع تحت أنظار القارئ الكريم ورقتين أنهى بهما هذه الشهادة :

الأولى : هى تقدير للموقف بخط يد الرئيس جمال عبدالناصر عن الشيوعية فى الجمهورية العربية المتحدة(*).

والثانية : هى صورة فوتوغرافية للخطاب الذى تسلمه الرئيس جمال عبدالناصر ، والذى يقرر فيه قادة التنظيمات الشيوعية المصرية بخط يدهم وبإرادتهم الحرة حل كافة تنظيماتهم فى الجمهورية العربية المتحدة ، والذى سلمونى إياه فى مكتبى بمنشية البكرى .

والبرقية المرفقة بهذه الرسالة تشمل أيضاً مشاركة باقى قادة التنظيمات الشيوعية الذين حالت ظروفهم دون أن يوقعوا بأنفسهم على الرسالة ، وناب عنهم السيد محمد كمال عبدالحليم فى توقيعها.

ويقول « جون بادو» سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر : « **إن كينيدى كان يعلم كما كان هو يعلم تمامًا أن عبدالناصر لم يكن شيوعيًا ، وإنما كان ثوريًا عملياً**» ، بل ويذهب بادو إلى القول بأن الولايات المتحدة كانت تسعى فى ذلك الوقت لإنجاح تجربة عبدالناصر والتى أسماها « **الاشتراكية البراجماتية**» للدولة بدلاً من أن تندفع مصر فى طريق الشيوعية السوفيتية ، ومما كان يطمئنهم فى ذلك أن ناصر لم يكن أيديولوجيًا ، فقد كان يأخذ بعض الأشياء من النظم الاشتراكية ، لكنه كان أيضًا يأخذ أشياء أخرى من النظم الرأسمالية كلما وجد أن فى هذا أو ذاك مصلحة عملية لاقتصاد بلاده.

وبالمناسبة فإنى أقرر هنا أنه حدث تجاوز تلقائى تم بمعرفة اثنين من ضباط البوليس الحربى ؛ وهما أحمد أنور ، وحسين عرفة اللذان توجها إلى مجلس الدولة فى محاولة للاعتداء على الدكتور عبدالرزاق السنهورى بتصرف شخصى وفردى منهما ، ودون الرجوع لأى مسئول كبير من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وذلك عقب وصول إشاعة لهما تفيد بأن مجلس الدولة سيصدر فتوى قانونية ضد الثورة ، ولقد حال الرئيس جمال عبد الناصر دون إتمام هذه المحاولة فور علمه بما أقدما عليه فى اللحظة الأخيرة ، **وفعلاً تم الاعتذار للدكتور السنهورى بواسطة الرئيس عبدالناصر** .

(*) انظر الوثائق.

و أحب أن أؤكد هنا أنه لو كانت هناك تعليهات للقيام بمثل هذه الاعتداءات لكان قد تم الاعتداء على نقابة المحامين ، التى كانت قد أصدرت فعلاً فى ذلك الوقت بياناً ضد الثورة ، أو كان قد تم الاعتداء على جريدة المصرى التى كانت بوقاً ضد الثورة !!

الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل فى الشئون الداخلية للدول ، وتغير أنظمة دول من أجل خدمة مصالحها الخاصة تحت ذريعة نشر الديمقراطية ، وما فكرة مبادرة الشرق الأوسط الكبير التى تروج لها الآن فى الوطن العربى إلا ذريعة من جانبها للتحكم فى المنطقة ، وتغيرها لصالح الكيان الصهيونى.

* * *

الفصل السابع عشر

الأزمة مع اللواء محمد نجيب

وكانت العلاقة مع الإخوان المسلمين بالذات نقطة احتكاك حادة بين اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة ، فرغم أن الأخير كان قد اتخذ قراراً بإعادة فتح التحقيق فى مقتل حسن البنا ، وأبدى استعداداً للتهدئة بل والتعاون مع أقطابهم ، كان اللواء محمد نجيب يعمل على المبادرة بإظهار تأييده لهم على الصعيد العلنى.

تحقيقاً لهذه الأهداف، فنعلن اليوم باسم الشعب:

أولاً - إلغاء النظام الملكي، وحكم أسرة محمد علي، مع إلغاء الألقاب من أفراد هذه الأسرة.

ثانياً - إعلان الجمهورية ويتولى الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب قائد الثورة رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل الدستور المؤقت.

ثالثاً - يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة الأخيرة في تحديد نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند إقرار الدستور الجديد.

فيجب علينا أن نثق في الله وفي أنفسنا، وأن نحس بالعزة التي أحسسنا بها بالسيادة الوطنية، والله المستعان، والله ولي التوفيق.

القاهرة في ٧ من شوال ١٣٧٢ (١٨ يونيو ١٩٥٣).

قائد ثورة الجيش
لواء أح

بكباشي أ ح — قائد جناح

قائد جناح — بكباشي أ ح

بكباشي — بكباشي

صاغ أ ح — صاغ أ ح

صاغ أ ح — قائد أسراب

١٩٥٣/٦/١٨

قرار مجلس قيادة الثورة

بإلغاء الملكية وإنهاء حكم أسرة محمد علي وإعلان الجمهورية برئاسة محمد نجيب

لم يختلف اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة أو تنظيم الضباط الأحرار الذى يمثل القاعدة الأوسع حول ظروف تزعم اللواء محمد نجيب للثورة ، وأن إجماع الهيئة التأسيسية لاختياره لموقع الصدارة كان ينبع من معايير محددة تتمثل بصغر أعمار القيادات الرئيسية فى الثورة ، وصغر رتبهم مما قد يطرح صعوبات كثيرة فى تعاملهم مع القوى السياسية المختلفة فى البلد ، أخذاً فى الاعتبار المعايير التى كانت تسيطر على المجتمع العربى فى ذلك الوقت فى اختيار أعضاء النخبة الحاكمة من الشخصيات ذوى التاريخ السياسى الطويل والشهرة ومؤهلات البلاغة الكلامية فى الخطابة.

قبيل فجر يوم الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ أوقظ اللواء محمد نجيب فى منزله بالزيتون وقيل له إنه أصبح من الآن القائد العام للقوات المسلحة.

وبعد أسابيع قليلة معدودة من قيام الثورة كان مراسل وكالة أنباء « الأسوشيتد برس» يطلب تفسيرات لبعض الأحداث من اللواء محمد نجيب فكان جوابه :

« إذا كنت تريد التحدث إلى السلطة الحقيقية فى حركتنا فإننى أقترح عليك الذهاب إلى ثكنات العباسية ومواجهة البكباشى . وقد تولى رياض سامى* سكرتير اللواء نجيب مرافقة المراسل إلى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث قابله البكباشى جمال عبدالناصر الذى ظل يتحدث لمدة أكثر من ست ساعات مع المراسل عن فلسفة الثورة المصرية.

كذلك لم يختلف اثنان فى هذه الطليعة الثورية على مزايا اللواء محمد نجيب بدءاً من بطولاته فى حرب فلسطين إلى مواقفه فى مواجهة الملك وسمعته النظيفة داخل الجيش ، علاوة على رتبته العسكرية العليا وكبر سنه نسبياً.

ومرة ثالثة فقد أجمعت غالبية الكتابات التى صدرت عن بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة على أن اللواء محمد نجيب لم يقنع بالدور الذى أوكل إليه ، واتجه فى فترة مبكرة إلى توسيع صلاحياته على حساب مجلس قيادة الثورة ، ومتخطياً القرارات التى كانت تتخذ من قبل المجلس ، والعمل على تقديم نفسه على أنه صاحب الثورة وليس مجرد واجهة لها.

لقد بدأ الخلاف بين اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة منذ الأيام الأولى بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حيث كان يحرص على الاستئثار بالسلطة والاتصال المباشر بالجماهير ،

* راجع مذكرات رياض سامي شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب ، المكتب المصري الحديث القاهرة ١٩٩٩

وكان عامل الأقدمية المتوفر لمحمد نجيب والذى يسبق أعضاء مجلس قيادة الثورة لمسافة طويلة يسبب له الكثير من الحساسية بل والمشاكل.

وقد عملت القوى السياسية الساعية لاختراق صفوف الطليعة الثورية وبخاصة الإخوان المسلمين والوفد والشيوعيين على استغلال هذا الموقف لصالحهم ، وكان لدينا فى هذه الفترة فى المخابرات ـ وكنت أحد أعضائها المؤسسين كما سبق أن أوضحت ـ تحليلاً لتطور الأزمة إن هناك نوعاً من الجبهة السياسية تريد أن تستخدم محمد نجيب كوسيلة للسيطرة على مجريات الأمور تحت ستار تحقيق الديموقراطية وإطلاق الحريات.

ومع تعدد اتصالاتهم مع محمد نجيب بدأ يظهر أمام الرأى العام أن الثورة يعبر عنها صوتان لاصوت واحد ، كما تعددت شكواه من تجاهل أجهزة الإعلام ـ التى يشرف عليها صلاح سالم عضو مجس قيادة الثورة ـ لما يقوم به من أنشطة.

وبدأ هذا الوضع يحدث آثاره السلبية على وحدة القيادة فى الوقت الذى كانت قيادة الثورة منشغلة بعدد من القضايا الكبرى التى قامت من أجلها الثورة ، وفى مقدمتها مفاوضات الجلاء مع الإنجليز وقضية السودان إلى جانب المناورات المتعددة التى كانت تقوم بها القوى السياسية السابقة ، وموقف الأحزاب المختلفة وعدم قدرتها على استيعاب حجم التغيير الذى وقع فى مصر بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وجرت مناقشة الموقف داخل مجلس قيادة الثورة خلال جلسات طويلة ومتعددة ، وقد استشعروا جميعا أن اللواء محمد نجيب يعمل على الظهور بمظهر المعارض لسياسة مجلس قيادة الثورة ، وأنه يسعى بذلك إلى توسيع شعبيته على حساب أعضاء المجلس ، وكان من رأى بعض الأعضاء أن يقوم بإصدار بيان يعلن فيه عدم القدرة على التعاون مع اللواء محمد نجيب ، وأنهم سيتركون له حرية التصرف كاملة ويعودون إلى مواقعهم السابقة فى الجيش ، وكان يتبنى هذا الرأى كل من جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم، بينما كان من رأى باقى أعضاء المجلس أن الموقف السياسى فى الداخل والخارج علاوة على الحالة الاقتصادية لايحتمل اتخاذ هذه الخطوة ، وأن مصلحة البلاد فوق كل شئ ، يضاف إلى ذلك أن ترك السلطة كاملة لمحمد نجيب يتيح المجال أمام القوى الداخلية المتربصة بالثورة : كالإخوان المسلمين والوفد والشيوعيين والرأسمالية والاقطاع؛ المسارعة للتعاون معه والسيطرة على الحكم وتفريغ الثورة من مضمونها.

وكانت العلاقة مع الإخوان المسلمين بالذات نقطة احتكاك حادة بين اللواء محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة ، فرغم أن الأخير كان قد اتخذ قراراً بإعادة فتح التحقيق فى مقتل حسن البنا ، وأبدى استعداداً للتهدئة بل والتعاون مع أقطابهم ، كان اللواء محمد نجيب يعمل على المبادرة بإظهار تأييده لهم على الصعيد العلنى.

وبلغت الأزمة ذروتها فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ بتقديم اللواء محمد نجيب استقالته ، والتى بدا منها أنه يمارس ضغطاً عنيفاً على مجلس قيادة الثورة ، وكان قد بعث باستقالته هذه مع ياوره إسماعيل فريد ، وبالفعل دارت مناقشات طويلة وجادة ، كان محورها الأساسى هو الانسحاب والعودة إلى صفوف الجيش مرة أخرى ، وإعادة الحياة النيابية بنفس المعايير التى كانت مطبقة قبل الثورة ، أو ترك المسئولية الكاملة للواء محمد نجيب .

تمرد سلاح الفرسان لعودة الحياة النيابيــة:

عقد ضباط سلاح الفرسان اجتماعًا داخل ثكناتهم أخذ شكل الاعتصام ووصلت أخباره إلى مجلس قيادة الثورة ، وتوجه كل من حسين الشافعى ، ولحق به جمال عبدالناصر ودار حوار مع الضباط حول المطالب التى قدموها وكانت تتضمن :

* حل مجلس قيادة الثورة ، وعودة أعضائه إلى وحداتهم العسكرية.
* تعيين قائد عام للقوات المسلحة بالأقدمية ، وإلغاء ترقية وتعيين عبد الحكيم عامر كقائد عام للقوات المسلحة.

وحاول الرئيس جمال عبد الناصر إقناعهم بأن هذا لا يعد الأسلوب الملائم الذى يتبع داخل المجتمع العسكرى فى عرض مطالبهم ، لكنه لم ينجح فى إقناعهم ، وعاد إلى مقر القيادة العامة بكوبرى القبة لمواصلة بحث الموقف داخل مجلس قيادة الثورة . فى نفس الوقت جرت محاولات من عدد من الضباط الأحرار إلى جانب ضباط آخرين للتحاور مع ضباط سلاح الفرسان (المدرعات) لكنها فشلت ، وانتشرت الأخبار بسرعة بين الضباط فى مختلف أسلحة الجيش ، فتجمع عدد كبير منهم داخل مبنى القيادة العامة وخارجها مطالبين ببقاء المجلس ، وعدم الانسحاب من مواقعهم وإلا انتهت الثورة.

ظل مجلس قيادة الثورة فى مداولاته إلى أن خرج صلاح سالم ليعلن اتفاق الجميع على العودة إلى الثكنات ، والاحتفاظ بمحمد نجيب رئيساً للجمهورية، واختيار خالد محى الدين رئيساً للوزراء.

وتوجه كل من خالد محى الدين وعباس رضوان وشمس بدران إلى محمد نجيب لإبلاغه بالقرار ، وقد وافق عليه ، وقام صلاح سالم بإبلاغ مدير الإذاعة لإذاعته ، لكن الضباط المتواجدين داخل القيادة العامة وخارجها ثاروا ضد هذه القرارات ثورة عارمة ، وانخرط الكثيرون منهم فى البكاء ، ودخل عدد منهم قاعة اجتماعات مجلس قيادة الثورة للتحدث مع جمال عبدالناصر وإبلاغه معارضتهم ، إلا أنه أبلغهم بأن هذه القرارات تخدم مصلحة البلاد وأنه لارجعة فيها ، وخرج إلى سلاح الفرسان لإبلاغ الضباط بهذه القرارات.

وعندما عاد خالد محى الدين لمقر القيادة العامة بعد ذلك قابله الضباط المجتمعون هناك بروح عدائية ، بل حاول البعض الاعتداء عليه إلا أن عبدالحكيم عامر وجمال سالم حالوا دون ذلك.

دار بعد ذلك مناقشات فى مكتب عبدالحكيم عامر ، وكانت عنيفة وبدت منها بوادر الانشقاق داخل مجلس قيادة الثورة ، بل وصدام مسلح وحسم عبدالحكيم الأمر بأن هدد بالانتحار إذا ما وقع قتال بين ضباط الجيش أو وحداته.

استمر الموقف المتوتر بين وحدات الجيش وخاصة بين ضباط الصف الثانى حيث:

حاصر ضباط سلاح المدفعية ثكنات سلاح الفرسان بمدافع الميدان والمدافع المضادة للدبابات بقيادة سعد زايد وأبو اليسر النصارى ومحمد أبو الفضل الجيزاوى وأحمد شهيب وعماد رشدى وآخرون.

سيطر البوليس الحربى على مناطق العباسية وكوبرى القبة ، وتم اعتقال ضباط المدرعات الذين كانوا يتجهون إلى وحداتهم وعددهم يتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ ضابطاً.

قام سلاح الطيران بطلعات جوية فوق المنطقة تحت سيطرة على صبرى ووجيه أباظة بالتنسيق مع أعضاء مجلس الثورة من الطيران وبعض زملائهم الطيارين منهم حمدى أبو زيد وعبدالرحمن عنان وكمال حمادة وحسين ذو الفقار صبرى وآخرون.

توجه كمال الدين رفعت ومعه بعض الضباط إلى منزل اللواء محمد نجيب فى حلمية الزيتون حيث تم نقله إلى ميس ضباط المدفعية فى منطقة ألماظة.

وعندما علم عبدالحكيم عامر بهذه الخطوة الأخيرة رفضها وسارع بإعادة محمد نجيب إلى بيته ، وعقد اجتماع لمجلس قيادة الثورة فى اليوم التالى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ قدم خلاله اقتراح من كل من كمال الدين حسين وأنور السادات وجمال سالم وصلاح سالم وحسن إبراهيم يقضى بطرد خالد محى الدين من مجلس قيادة الثورة ، وطالب البعض باعتقاله ، وطالب آخرون بتحديد إقامته فى مدينة مرسى مطروح ، ومرة أخرى اقترح عبدالحكيم عامر بأن يسافر خالد إلى أوروبا لفترة زمنية يتفق عليها بدعوى العلاج.

وكان من رأى الرئيس جمال عبدالناصر أن لب القضية يتركز فى محمد نجيب ، وعدم إمكانية التعاون معه من جانب المجلس ككل ، فإذا ما تقرر عودته فلابد أن يعود ومعه خالد محى الدين.

كانت الأخبار عما يحدث فى قمة السلطة قد بدأت تتسرب إلى الشارع المصرى ، فقامت عدة مظاهرات فى بعض الشوارع فى القاهرة ، وكذلك فى السودان تؤيد محمد نجيب ، وهدد ضباط الفرسان المحاصرين داخل معسكرهم بضرب مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى كوبرى القبة ، وقام ضباط المنطقة الشمالية بالأسكندرية ، وكان من بينهم ضباط ينتمون إلى التنظيمات الشيوعية ، بإبلاغ مجلس قيادة الثورة بتأييدهم لمحمد نجيب.

وفى مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ أذاع مجلس الثورة بياناً جاء فيه قرار المجلس بعودة اللواء محمد نجيب رئيساً للجمهورية حفاظاً على وحدة الأمة ، وأن نجيب قد وافق على ذلك ، وقد حرص الرئيس جمال عبدالناصر على إصدار هذا البيان تجنباً لانقسام الأمة وقوع صدام مسلح بين وحدات الجيش.

قامت مظاهرات مؤيدة لمحمد نجيب حول قصر عابدين - وكان يمارس أعماله اليومية من هذا القصر - فخرج يخطب فى المتظاهرين ، وكان بجواره أحد أقطاب الإخوان المسلمين وهو عبدالقادر عودة الذى ألقى كلمة بدوره فى المتظاهرين.

خلال عملنا بالمخابرات رصدنا تزايدًا ظاهراً فى معدل اللقاءات بين الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكى والوفد والتنظيمات الشيوعية فى تلك الفترة ، وكانت بعض هذه اللقاءات تتم فى قصر عابدين بينما تعقد لقاءات أخرى فى عيادة أحد الأطباء المرتبطين بمحمد نجيب.

وفى محاولة لإجهاض تدهور الموقف ، أصدر مجلس قيادة الثورة عدة قرارات تقضى بإغلاق الجامعات لمدة أسبوع واعتقال حوالى خمسين شخصاً من القيادات السياسية المختلفة، وفى ٢٥ مارس ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة القرارات التالية:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد جمعية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام المباشر تجتمع فى يوليو ١٩٥٤، وتكون مهمتها مناقشة مشروع الدستور ، وإقراره والقيام بواجبات السلطة التشريعية إلى حين انعقاد مجلس نيابى جديد وفقاً لأحكام الدستور الذى تقره الجمعية التأسيسية.
- إلغاء الرقابة على الصحف.
- إلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية.
- يكون لمجلس قيادة الثورة سلطة السيادة إلى حين اجتماع الجمعية التأسيسية.

وفى أعقاب صدور هذه القرارات كشف اللواء محمد نجيب من اتصالاته بقيادة الإخوان المسلمين (الهضيبى - عبدالقادر عودة - عمر التلمسانى) ، والحزب الاشتراكى

(أحمد حسين) ، وكذلك مع عناصر حزب الوفد ، وكان يقوم بدور حلقة الاتصال فى ترتيب اللقاءات نقيب المحامين الأسبق ومحمد رياض السكرتير العسكرى لمحمد نجيب.

ورصدت أيضًا تحركات ومعلومات تفيد بأن الإخوان المسلمين يدبرون لتنفيذ انقلاب عسكرى خلال شهر مارس ١٩٥٤ ، وأن هناك بعض الضباط يقومون بعدة اتصالات مع بعض الضباط الآخرين للقيام بانقلاب ضد الثورة.

ورغم استمرار الأزمة فقد توجه مجلس قيادة الثورة خلال تلك الفترة إلى احتواء الموقف ومعالجة الانقسامات داخل القوات المسلحة فقام بالإفراج عن ضباط قضية المدفعية.

وفى ٢٥ مارس ١٩٥٤ عقد مجلس قيادة الثورة اجتماعًا لمناقشة الموقف ، وطرح فيه نقطتين، تقضى أولاهما بإلغاء قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ ، أما الثانية فكانت تختص برفع كافة القيود والإفراج عن المعتقلين إلى جانب إضافة حرمان بعض الفئات من ممارسة العمل السياسى ومنهم النواب الذين صدّقوا ـ من قبل الثورة ـ على أية قوانين مقيدة للحريات ، ومن خضعوا لقانون الإصلاح الزراعى ومن تولوا مناصب وزارية فى الفترة من ١٩٣٢ ـ ١٩٥٢ ، وذلك بهدف منعهم من الترشيح لعضوية الجمعية التأسيسية ، كما صدرت القرارات التالية :

- مجلس قيادة الثورة لايشكل حزب.
- لايحرم أحد من حقوقه السياسية.
- السماح بإطلاق تشكيل الأحزاب.
- يتم انتخاب الجمعية التأسيسية انتخابًا حرًا مباشراً.
- حل مجلس قيادة الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، وتسلم السلطة فى البلاد لممثلى الأمة.
- يُنتخب رئيس الجمهورية بواسطة الجمعية التأسيسية فور انعقادها.

وقد تم الإفراج عن المعتقلين فى فى نفس الليلة . وحاول اللواء محمد نجيب فى نفس الليلة أيضًا الاتصال بمصطفى النحاس رئيس حزب الوفد بدعوى السؤال عن السيدة حرمه.

وفى ٢٨ مارس ١٩٥٤ أعلن المؤتمر العام لنقابات العمال الدعوة للإضراب العام اعتباراً من ٢٩ مارس ١٩٥٤ ، حتى يعدل مجلس قيادة الثورة عن هذه القرارات ، كما

حاول اللواء محمد نجيب النزول إلى الشارع لاختبار شعبيته ، لكنه قوبل بهتافات عدائية فى وسط البلد ـ شوارع عماد الدين و ٢٦ يوليو وأمام سينما ريفولى وعبدالخالق ثروت وميدان سليمان باشا وميدان التحرير وميدان باب الخلق وباب اللوق الخ ـ مما أكد تحول الشارع المصرى عن تأييده بعد انكشاف صراعه مع مجلس قيادة الثورة.

أحب هنا أن أقرر أننا كنا موجودين فى الشوارع والميادين ورأينا بأعيننا وسمعنا بآذاننا ما كان يُقال ، ويحدث ، ولم تكن الأوضاع فى تلك الفترة تُروى لنا أو نقرأها فى تقارير المخبرين وغيرهم بل كنا نحن شهود عيان على ما كان يحدث فى الشارع المصرى . ومن الشهود كان السادة : محمد وفاء حجازى، وزغلول عبدالرحمن ، ومحمد زغلول كامل، وعبدالرحمن فريد ، وحامد محمود حامد، وسامى شرف.

وبالمناسبة فقد رأيت أن أسجل ما شاهدته فى هذه الفترة وفق ما جاء فى مفكرتى الشخصية كما يلى :

حول أزمة مارس سنة ١٩٥٤

تضاربت الأقوال حول حركة مارس ١٩٥٤ من أنها كانت نتيجة رشوة مالية دفعت للعمال وتضاربت الأقوال أيضاً حول المبلغ الذى دفع كرشوة من مليون جنيه كما نشرته جريدة المصرى ـ الناطقة بلسان حزب الوفد ـ إلى أربعة آلاف جنيه كما ذكر الشيوعيون (حدتو) ، وكذلك بعض الإقطاعيين والرجعيين.

كانت أزمة سلاح الفرسان الشرارة الأولى لما حدث بعد ذلك فى مارس ١٩٥٤ تحت شعار الديمقراطية والمطالبة بتحقيقها !

وكلمة الديمقراطية هى كلمة حق أريد بها باطل ـ كما يثار الآن حول نكسة ١٩٦٧ أنها كانت بسبب الديمقراطية.

وبإلغاء التجمع الأساسى للقوات المسلحة من مدفعية وطيران وحتى من داخل ضباط الفرسان أنفسهم ، فقد ظهر جلياً بما لا يقبل مجالاً للشك أو البحث فى تلك الفترة أن تكتل الجبهة التى حصرت بالاسم وبالعمل وبالتحركات من الوفديين والإخوان المسلمين والشيوعيين الذين عمدوا وخططوا لاستغلال اللواء محمد نجيب ـ نتيجة تصرفات وتسرب خلافات كانت قد بدأت تظهر على السطح بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة فيما عدا الصاغ خالد محيى الدين ـ قد استهدف ضرب ثورة ٢٣ يوليو فى مقتل بالاستعانة باللواء محمد نجيب كواجهة تمهيداً للاستيلاء على الحكم ، ثم التخلص من محمد نجيب نفسه بعد ذلك دون أن يكون لديه قدرة أو وسيلة مقاومة عناصر هذه الجبهة.

وبعد ما قرر مجلس قيادة الثورة حل نفسه وتحدد لإنهاء مهمته ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ،فقد قررت الجبهة استغلال الموقف ، وقامت بالتعجيل بتنفيذ المخطط على أساس أن يتم بشكل جماهيرى من خلال اتحاد عمال النقل ، وتم ترتيب لقاء بين صاوى أحمد صاوى ـ وهو بالمناسبة كان من أقرباء يوسف منصور صديق عضو مجلس الثورة السابق ـ ومحمدى عبدالقادر لمقابلة اللواء محمد نجيب فى منزله المجاور لمنزل يوسف صديق فى حلمية الزيتون.

عرض محمد نجيب عليهم مبلغ عشرة آلاف جنيه كدفعة أولى مقابل القيام بعملية إضراب واعتصام ضد مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، والمطالبة بالإصرار على تنفيذ قرار المجلس وعودة الضباط إلى ثكناتهم ، وكان موقف صاوى أحمد صاوى هو عدم القبول وعدم الرفض بل طلب مهلة للتفكير فى الأمر لمدة ٢٤ ساعة ، وخرج صاوى أحمد صاوي من حلمية الزيتون ومعه محمدى عبدالقادر وتوجها إلى القسم الخاص فى مبنى وزراة الداخلية حيث أبلغا ضابط المخابرات اليوزباشى محمد وفاء حجازى مسئول النشاط العمالى فى المخابرات العامة فى ذلك الوقت ، وكنت أشاركه فى نفس الغرفة فى مكتبين متجاورين حيث كنت مسئولاً عن نشاط القطاع الحكومى والرأى العام ، وبادر وفاء حجازى بإبلاغ الأمر لمحيى الدين أبو العز رئيس القسم ، وتم الاتفاق على عقد اجتماع عاجل فى مقر هيئة التحرير بعابدين حضره كل من السادة أحمد عبدالله طعيمة ومحمد وفاء حجازى وعبدالرحمن فريد.

كان صاوى أحمد صاوى ومحمدى عبدالقادر مثلهم كمثل عمال مصر وفلاحيها يميلان لتأييد واستمرار الثورة وكافرين بالأحزاب القديمة وطلبا بحث الأمر.

وبعد نقاش ، شارك فيه كل من حسن طلعت والسيد إبراهيم من المباحث العامة وباعتبارهما المسئولين عن القطاع العمالى ، ولم يدم هذا الاجتماع طويلاً وتم الاتفاق على العمل على استمرار الثورة ورفض وإلغاء قرار حل مجلس قيادة الثورة والمطالبة بإصدار دستور دائم.

وفى لحظات قرر المجتمعون أن يبدأوا على الفور وبدون إبطاء الإضراب والاعتصام مع استدعاء رؤساء نقابات العمال الآخرين للاتفاق والتنسيق بين عمال النقل العام والسكة الحديد وسائقى السيارات الأجرة وعمال الغزل والنسيج واستثناء عمال مرافق المياه والكهرباء والمخابز والمستشفيات.

ومرت الأيام ٢٥و٢٦و٢٧و٢٨و٢٩ ماس ١٩٥٤ ، وتم التنسيق بين الكل على القيام بعمل جماعى لدعم الثورة وعلى أساس ألا يتأثر الإنتاج أو الأمن العام أو المرافق العامة أو الخاصة بأى أضرار مهما كانت الأسباب. و الحقيقة كان الإجماع سائداً فى

كل المناقشات والتحضير والترتيب للاعتصام والإضراب خصوصاً بعد انضمام كبار النقابيين من أمثال أحمد فهيم وعبداللطيف بلطية وغيرهم من القيادات العمالية الشريفة.

إذن التفكير والتحضير والتنفيذ قد تم بقناعة ذاتية من عمال مصر وقياداتهم فى مختلف القطاعات، وهم الذين رفضوا التآمر.

وقد قام جمال عبدالناصر وصحبه عبدالحكيم عامر بزيارة مقر اتحاد عمال النقل المشترك مساء يوم ٢٩ مارس ١٩٥٤ طالبين من العمال إنهاء الاعتصام والإضراب، وقبل العمال هذه الدعوة.

وفى ٢٩ مارس ١٩٥٤ سلم محمد نجيب استقالته - التى أجبر عليها هذه المرة - إلى مجلس قيادة الثورة الذى اجتمع واتخذ عدة قرارات هى :

- إرجاء تنفيذ قرارات ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال.
- الاتفاق على تشكيل مجلس وطنى استشارى.

وفى ١٧ إبريل ١٩٥٤ بدأ مجلس قيادة الثورة يستعيد توازنه من جديد ويملك حرية التصرف كاملة بعد أن انكشفت أغراض الشخصيات التى تسببت فى إثارة الصراع، ومن ثمّ فقد صدرت فى هذا التاريخ عدة قرارات هامة كانت تعبيراً عن مركز الثقل الحقيقى للسلطة وشملت ما يلى:

- تعيين جمال عبدالناصر رئيساً للوزراء.
- تقديم خالد محى الدين لاستقالته من عضوية مجلس قيادة الثورة، وتقرر سفره إلى الخارج.
- اعتقال ١٥ من ضباط سلاح المدرعات (الفرسان) الذين قاموا بمحاولة لقلب نظام الحكم كما اعتقل عدد من قيادات الإخوان المسلمين منهم عبدالمنعم عبدالرؤوف وأبو المكارم عبدالحى وحسين حمودة وخليل نور الدين وسعد الدين صبرى.

كما جرى إحباط النشاط الشيوعى المضاد أيضاً، واعتقال عدد من عناصرهم منهم مصطفى كمال صدقى.

ومع تصاعد المواجهة مع الإخوان المسلمين التى بلغت ذروتها بتدبير محاولة اغتيال جمال عبدالناصر والتى انتهت إلى الفشل، وتوجيه ضربة للجماعة بحكم انكشاف تورط قياداتها فى تدبير محاولة الانقلاب والقبض على أعضاء التنظيم السرى العسكرى وإحباط مخططاته، لم يعد لمحمد نجيب أى مصدر قوة ومن ثم تم إقصاؤه عن رئاسة الجمهورية فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤.

كان من أهم نتائج أزمة مارس ١٩٥٤:

- عزل محمد نجيب .
- حل الأحزاب السياسية .
- إغلاق صحيفة المصرى .
- حل جماعة الإخوان المسلمين .
- فشل محاولة الانقلاب العسكرى فى سلاح الفرسان.
- حل نقابتى الصحفيين والمحامين .
- كشف الجهاز السرى للإخوان المسلمين داخل الجيش.
- محاولة اغتيال جمال عبدالناصر (٢٦/ ١٠/ ١٩٥٤).
- إقالة خالد محى الدين من عضوية مجلس قيادة الثورة.
- اعتقال الشيوعيين ومحاكمتهم.

ولقد أطاحت اعترافات الإخوان فى محكمة الشعب باللواء محمد نجيب وبرغم أن هذه الاعترافات كانت بمثابة صدمة عامة للمصريين الذين كان كثير منهم يعجبون باللواء محمد نجيب ؛ فهو رئيس الجمهورية ، وهو الرجل الأكبر سنًا والأكثر حكمة بين الضباط الأحرار الذين صنعوا الثورة.

برغم كل ذلك فقد وضعت هذه الاعترفات فصل النهاية لوجود محمد نجيب على رأس الثورة ، وعلى رأس الحكومة المصرية ، وصدرت الجرائد فى **صباح يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ تحمل الأخبار والعناوين الأكثر إثارة :**

« إعفاء نجيب !» .. « مجلس الثورة يقرر بقاء منصب رئيس الجمهورية خالياً».

وقالت الأخبار : « أُعفى اللواء محمد نجيب من رياسة الجمهورية ومن عضوية مجلس قيادة الثورة .. تقرر أن يبقى منصب رئيس الجمهورية خالياً .. اجتمع مجلس قيادة الثورة صباح أمس وأصدر هذا القرار.

وتولى اللواء عبدالحكيم عامر القائد العام ووزير الحربية ، وقائد الجناح حسن إبراهيم وزير القصر إبلاغ هذا القرار لمحمد نجيب فى الساعة الحادية عشرة فى قصر عابدين وغادر محمد نجيب القصر بعد إبلاغه القرار.

واجتمع مجلس الوزراء بعد ظهر أمس وأحيط بقرار مجلس قيادة الثورة ، ويقيم اللواء محمد نجيب الآن مع أسرته فى قصر المرج ، وهو القصر الذى كانت تملكه السيدة زينب الوكيل».

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعفى السيد الرئيس اللواء أ.ح محمد نجيب من جميع المناصب التي يشغلها ، على أن يبقى منصب رياسة الجمهورية شاغراً .

(المادة الثانية)

يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة السيد الرئيس البكباشي أ.ح جمال عبد الناصر حسين في تولي كافة الحالية .

صدر في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

قائد جناح أ.ح	قائد جناح أ.ح	بكباشي أ.ح
بكباشي أ.ح	قائمقام	بكباشي أ.ح
صاغ أ.ح	صاغ أ.ح	لواء أ.ح
		قائد جناح

ومضت جريدة الأخبار تروى تفاصيل إعفاء اللواء محمد نجيب من رئاسة الجمهورية فقالت :

« كان ذلك عقب اجتماع مجلس قيادة الثورة فى الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح أمس برياسة جمال عبدالناصر فى مبنى مجلس الوزراء . توجه البكباشى زكريا محيى الدين وزير الداخلية صباح أمس إلى منزل جمال عبدالناصر واستمر هناك حوالى الساعة ثم غادرا المنزل فى الساعة العاشرة والثلث ، وتوجها إلى القيادة العامة بكوبرى القبة حيث انضم إليهما اللواء عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة ووزير الحربية ، وتوجهوا جميعاً إلى مبنى رياسة الوزراء.

وكان فى انتظارهم بمبنى رياسة الوزراء أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وبمجرد وصولهم اجتمع المجلس فى الساعة الحادية عشرة إلا الربع برياسة الرئيس جمال عبدالناصر ، واستمر الاجتماع حتى الساعة الحادية عشرة والنصف ؛ حيث أعلنت قرارات المجلس ، وهى إعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المهام التى كان قد كلفه بها مجلس الثورة ، وبقاء منصب رئيس الجمهورية شاغراً.

وعلى أثر ذلك خرج اللواء عبدالحكيم عامر وقائد الأسراب حسن إبراهيم وتوجها إلى القصر الجمهورى لإبلاغ اللواء محمد نجيب بقرارات مجلس قيادة الثورة ، وفى القصر الجمهورى تم إبلاغ اللواء محمد نجيب بقرارات المجلس .. وركب اللواء محمد نجيب سيارته وبجواره قائد الأسراب حسن إبراهيم وغادرا القصر.

وعاد اللواء عبدالحكيم عامر إلى مبنى مجلس الوزراء حيث انضم إلى أعضاء مجلس الثورة ، وأبلغهم بإتمام إبلاغ محمد نجيب بقرارات مجلس الثورة.

وفى هذه الأثناء كانت قد صدرت الأوامر باستدعاء مجلس الوزراء للاجتماع فى جلسة غير عادية فى الساعة الواحدة بعد ظهر أمس ، وبدأ أعضاء مجلس الوزراء يتوافدون على مبنى الرياسة من الساعة الواحدة إلا الربع.

وفى الساعة الواحدة انتقل مجلس الثورة إلى قاعة اجتماع مجلس الوزراء وبدأ الاجتماع برياسة جمال عبدالناصر ، واستمر مجتمعاً حتى الساعة الثانية إلا الربع ، وأحيط فيها علما بقرارات مجلس قيادة الثورة.

وصرح الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية عقب الاجتماع بأن جمال عبدالناصر رئيس مجلس الوزراء كلفه بإبلاغ قرارات مجلس قيادة الثورة إلى جميع السفارات والمفوضيات المصرية فى الخارج ، وقال الدكتور محمود فوزى أنه سيجتمع فى وزارة

الخارجية باللواء على نجيب سفير مصر فى سوريا لاطلاعه على تفاصيل الموقف فى سوريا.

وكان البوليس فى فجر اليوم السابق قد ألقى القبض على إبراهيم الطيب رئيس الجهاز السرى للإخوان، وبمجرد القبض عليه سالت اعترافاته الخطيرة؛ وكانت أكثرها خطورة هى اعترافاته على اللواء محمد نجيب.

فقد اعترف إبراهيم الطيب بأن محمد نجيب كان على صلة سرية بالإخوان من شهر إبريل بنفس العام، وأنه قبل أن يلعب دوراً هاماً فى انقلاب الإخوان الدموى، وأن محمد نجيب أفهم الإخوان أنه يستطيع أن يسيطر على الموقف بعد اغتيال جمال عبدالناصر.

واعترف إبراهيم الطيب بأن حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان وعبدالقادر عودة أوصلاح شادى كانوا حلقة الاتصال السرى بين الإخوان واللواء محمد نجيب، وأحيانا تكون الوسيلة أشخاصاً آخرين من المتصلين بالهضيبى.

وتوالت اعترافات إبراهيم الطيب .. فقد اعترف: «بأن المجلس الأعلى للجهاز السرى هو الذى وضع خطة الاغتيالات والانقلاب، وأن هذه الخطة لا علاقة لها باتفاقية الجلاء وإنما وضعت للتخلص من النظام الحاكم، وأن المرشد العام حسن الهضيبى أقر هذه الخطة وصدّق عليها.

وقال إبراهيم الطيب: «لقد كنت مستمراً فى تنظيم باقى الإخوان الذين لم يعتقلوا وكنت أبذل محاولة نهائية لتنفيذ خطة الانقلاب»!

ومضى إبراهيم الطيب يقول عن خطة الإخوان: «كانت الخطة تتلخص فى إعداد الإخوان، وتعبئتهم وتدريبهم والقيام بحوادث اغتيالات للجهاز الحكومى كله من رئيس الوزراء جمال عبدالناصر إلى كل معاونيه، وعدد من ضباط الجيش، وقد تقرر فى الخطة أن نقتل جمال عبدالناصر بأى شكل فى منزله أو فى مكتبه أو فى الشارع؛ لأننا كنا نعتبره المسؤول عن الجهاز الحكومى.

وبعد اغتيال جمال عبدالناصر نقوم بحركة شعبية ومسلحة، وأن يتم تأمين الجيش بواسطة محمد نجيب، وفى الوقت نفسه يقوم الإخوان بمظاهرات شعبية مسلحة، ومن أجل هذا جمعنا السلاح لاستعماله فى هذه المظاهرات.

وقد أبلغت يوسف طلعت هذه الخطة وأبلغنى أن المجلس الأعلى هو الذى وضعها، وأنه عرضها على المرشد العام الأستاذ الهضيبى فصدّق عليها.

وكان المتفق عليه بعد الاغتيالات وقيام المظاهرات المسلحة أن يتولى محمد نجيب تأمين الثورة الجديدة ، وإلقاء بيان للتهدئة فإذا حصلت مقاومة بعد ذلك تحدث اغتيالات جديدة.

وعندما تلقيت هذه التعليمات من يوسف طلعت أبلغتها إلى جميع قادة الفصائل لتنفيذها، وقد قصدنا من اغتيال جمال عبدالناصر ألا يقع صدام بين الشعب وبعضه ، وقد أفهمنا محمد نجيب أنه يستطيع أن يسيطر على الموقف.

وكنا نظن أن الذين سينجون من الاغتيالات سوف يسلمون أنفسهم حقناً للدماء؛ وخصوصاً عندما يرون أن رئيس الجمهورية محمد نجيب هو القائم على رأس الوضع الجديد ، والخطة ليس لها أية علاقة باتفاقية الجلاء ، ولكن السبب فى وضعها هو التخلص من الوضع الحالى ، وعندما فشل حادث اغتيال جمال عبدالناصر لم أيأس!.

وكنت أحاول من مخبئى إعادة تنظيم الفصائل التى بقيت بعد الاعتقالات لنحاول أن نقوم بالخطة التى وضعها المجلس الأعلى ، وكنت أستعين ببعض الأخوات المسلمات فى نقل التعليمات إلى أعضاء الفصائل.

وكان محمد نجيب قد وعدنا فى شهر إبريل بأن الجيش معه ، فلما تبين أن هذا غير صحيح رأينا **أن نستعيض عن الجيش بالمظاهرات الشعبية المسلحة**».

ولم يكن هذا فقط هو كل ما اعترف به إبراهيم الطيب !

فقد قال فيما بعد أمام محكمة الشعب أن اللواء محمد نجيب كان يكتب المنشورات ويكلف الإخوان بطبعها وتوزيعها!

واعترف إبراهيم الطيب بأن عبدالقادر عودة سلمه منشوراً مكتوبًا بالقلم الرصاص ليس بخطه وبتوقيع محمد نجيب يهاجم فيه اتفاقية الجلاء ، وأن الجهاز السرى أعد خطة الاغتيالات بعد أن تم التفاهم مع محمد نجيب ، **وأنهم قرروا اغتيال كل من يقف ضد ثورتهم المسلحة.**

وقال إبراهيم الطيب أيضًا إن حزام الديناميت كان معدًا لتفجيره فى الرئيس جمال عبدالناصر وزكريا محيى الدين وزير الداخلية.

ومن أغرب ما قاله أنه قرر اغتيال جمال عبدالناصر رغم أنه لم يقرأ اتفاقية الجلاء ، واكتفى بما قاله له عبدالقادر عودة بأنها تنص على عودة الإنجليز إلى القنال فى حالة خطر الحرب ، وهذا معناه أن الإنجليز لن يخرجوا من مصر لأن خطر الحرب قائم.

وفى خطاب أرسله مصطفى أمين إلى الرئيس جمال عبدالناصر فى ٥/ ٨/ ١٩٦٥ بعد القبض عليه فى قضية التخابر مع الولايات المتحدة ، ذكر مصطفى أمين أنه إبان أزمة مارس ١٩٥٤ أبلغ محمد نجيب « لى وايت» الصحفى الأمريكى ، والذى كان يعمل كمندوب لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى القاهرة أن أعضاء مجلس قيادة الثورة شيوعيون، وأنه يريد التخلص منهم ، وطلب تأييدا أمريكياً مثلما تؤيده بريطانيا . وكان رأى « لى وايت» أن مصلحة الغرب فى بقاء اللواء محمد نجيب لأنه إذا تركت الفرصة لفريق ناصر فإنه سيصبح خطراً على مصلحة أمريكا وبريطانيا لا فى مصر وحدها بل فى الشرق الأوسط كله.

هل أساء عبدالناصر معاملة الرئيس محمد نجيب؟

شهادة اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة

وبشأن ما أثاره البعض ـ افتراء ـ من سوء معاملة تعرض لها اللواء محمد نجيب من قبل رجال الثورة ؛ فهذه شهادة اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة الأسبق حتى عام ١٩٧١ فى كتابة « **فى خدمة الأمن السياسى مايو ١٩٣٩ ـ مايو ١٩٧١** » فى الصفحة رقم (٩٠) من الكتاب يقول اللواء حسن طلعت:

« قرأت بعد ذلك مذكرات ومقالات توحى بأن الرئيس جمال عبدالناصر لم يكن كريماً فى معاملته الشخصية للواء محمد نجيب ، وقد لمست بشخصى بعض تصرفات عبدالناصر حيال محمد نجيب ، ولم تكن مما يمكن وصفه بأنه من قبيل الغدر أو التنكّر للرفقة القديمة ؛ تلك الصفات التى لايمكن إلصاقها بعبد الناصر فقد حدث عندما كنت أتولى منصب مدير المباحث العامة فى النصف الثانى من الستينيات أن اتصل بى السيد سامى شرف ، وأبلغنى بأن اللواء محمد نجيب طلب أن يزوره مندوب للسيد الرئيس ، وطلب منى التوجه لمقابلته فى قصر المرج الذى يقيم به لمعرفة ما يريده.

توجهت لزيارة اللواء محمد نجيب فى قصر المرج الذى كانت تملكه المرحومة السيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس . ورغم أننى لم أشاهد القصر فى أيام عزه وإقباله فإننى كنت أسمع أنه تحفة فى حسن الذوق وتوافر أسباب الراحة . ولقد صدمت عندما شاهدت القصر فوجدته كالأطلال المهجورة ، وقد تحطم معظم زجاج نوافذه والمرايا التى كانت تزين جدرانه وأصبح خالياً من الأثاث عدا حجرة واحدة فى الطابق الثانى يقيم بها الرئيس السابق محمد نجيب ويتخدها مقراً لنومه ومعيشته . ولم يكن أثاث الحجرة لائقاً كما أن الفوضى كانت تعم كل شئ بها .

أما الحديقة الكبيرة فقد كانت مهملة تماماً حتى أصبحت كالصحراء الجرداء. فاستعلمت من الحراس عن سبب ذلك، وهل طلب محمد نجيب استكمال أوجه النقص هذه و رفض طلبه ؛ فعلمت أن شيئاً من ذلك لم يحدث ، وأنه هو الذى ترك الأمور تصل إلى هذا الحد.

أبلغت الرئيس السابق بأننى موفد من الرئيس جمال عبدالناصر لسماع ما يريد إبلاغه له فأبلغنى بمطالبه وهى خاصة بتسوية ديون عليه تبلغ عدة آلاف وزيادة معاشه إلى ٣٠٠ جنيه شهرياً ، وتخصيص سيارة جديدة لتنقلاته حيث أصبحت سيارته فى حالة سيئة .

أبلغت السيد سامى شرف بهذه المطالب ، وبعد يومين كلفنى بالتوجه لمقابلة الرئيس السابق محمد نجيب وتسليمه المبلغ الذى طلبه والسيارة الجديدة ، وإبلاغه بأنه قد صدر قرار برفع معاشه وإبلاغه تحيات الرئيس جمال عبدالناصر ، وأنه يسره أن يصله عن طريقتى كل رغبات الرئيس محمد نجيب ..

وخلال المدة التى قضيتها بعد ذلك فى إدارة المباحث العامة وإلى أن حدثت مؤامرة ١٥ مايو ١٩٧١ كان الرئيس السابق محمد نجيب يشرفنى بزيارة مكتبى من وقت لآخر ولم أسمع بأن رغبة ما له قد رفضت».

كان اللواء محمد نجيب نفسه يقول :

« إن الناس تصفق له ـ محمد نجيب ـ من دون أن يستحق التصفيق ؛ لأن لا علاقة له بما حدث ، وإنما يقطف ثمرة من المفروض أن يقطفها من أحدثوا التغيير»).

* * *

الفصل الثامن عشر

ثورة يوليو والإخوان المسلمون

أما علاقة الرئيس جمال عبدالناصر بالإخوان المسلمين فليس لها أدنى صلة بالإسلام كدين وحضارة ، ولكنها كانت علاقة قوة ، وصراع على السلطة منذ اليوم الأول إلى الآن، غير أن جماعة الإخوان المسلمين استغلوا كل شئ من أجل تشويه الثورة وقائدها بما فيها استغلال الدين ظلما وافتراء ،وهذه عاداتهم ؛ فهم على استعداد لفعل أى شئ والتحالف مع أى جهة مقابل الحصول على السلطة والمال.

واجهت جماعة الإخوان المسلمين على مدى تاريخها إشكالية كبرى ؛ لقد قامت فى البداية كجماعة دينية تعمل فى مجال الدعوة وتخليص الإسلام من البدع الدخيلة عليه وترسيخ المفاهيم الصحيحة للدين بين أفراد المجتمع، ولا ننكر أنها بذلك كسبت أرضية واسعة فى المجتمع ، ولكنها فى الوقت نفسه أبدت طموحًا سياسياً كبيرًا للعب دور مؤثر على المسرح السياسى ليس فى مصر وحدها بل فى العالم العربى ، كله مستغلة فى ذلك حالة الفوران السياسى التى أعقبت ثورة سنة ١٩١٩ وانتشار الاستعمار الأوروبى فى المنطقة ومن ثم تصاعد حركة المقاومة.

والأمر المنطقى أن ينصب الشق السياسى فى نشاط الإخوان المسلمين على مقاومة المحتل الأجنبى والتصدى لألوان الفساد فى الداخل ، لكن ما حدث بالفعل هو سعى قادة الجماعة ـ وفى مرحلة مبكرة جداً ـ إلى دخول المعترك السياسى كتيار صالح للاستخدام من جانب الملك ، وأحيانًا من جانب البريطانيين أنفسهم لضرب تيارات أخرى وفى مقدمتها حزب الأغلبية ، وأقدم هؤلاء القادة على بعض التصرفات لخدمة هذا الهدف ، لكنها أثارت ردود فعل معاكسة لأجنحة أخرى داخل الجماعة.

وقد تمثل أول هذه التصرفات عندما قبل الشيخ حسن البنا تبرع الشركة الفرنسية التى كانت تدير قناة السويس وقتئذ، بمبلغ خمسمائة جنيه لبناء أول مقر للجماعة فى مدينة الإسماعيلية ، مما أثار اعتراض بعض الأعضاء المؤسسين باعتبار أنها شركة استعمارية لايهمها الإسلام فى شئ ، لكن الشيخ كان مهتماً فى المقام الأول بتدبير التمويل اللازم لجماعته الوليدة، والأهم من ذلك هو طمأنة القائمين على الشركة ومن ورائهم الأجانب المنتشرين فى منطقة قناة السويس إلى اقتصار مقاصده على الجوانب الدينية فقط حتى يتمكن من ترسيخ قواعد جماعته فى هدوء.

وفى هذا السياق ارتبطت الجماعة بعلاقات متنامية مع الملك فاروق ؛ الذى رأى فيها عوناً كبيرًا له باعتبارها تنظيماً يقاوم النشاط الشيوعى ، وكان الملك فاروق فى نفس

الوقت يعمل على دعم وتمويل الجماعة لمواجهة حزب الوفد ، ويعتبر أن جماعة الإخوان المسلمين هى الجماعة الوحيدة التى تحتكم إلى قواعد شعبية تستطيع أن تنافس الوفد فى شعبيته ، ومن الصدف العجيبة أنه فى تاريخنا القريب جداً كان أنور السادات يتبع نفس الأسلوب الملكى، ولكن بخلاف بسيط ؛ هو أنه استخدم هذه الجماعة لمواجهة الناصريين مع انقلاب مايو ١٩٧١ .

ومما يؤكد العلاقة الوطيدة بين الملك فاروق وجماعة الإخوان المسلمين ، أنه فى أكثر من مرة عندما كان حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين ـ وهو فى نفس الوقت زوج شقيقة مراد باشا محسن ناظر الخاصة الملكية ـ يقابل الملك فاروق كان يخرج من كل مقابلة ليصرح بقوله : « زيارة كريمة لملك كريم».

وبعد معاهدة ١٩٣٦ ظهرت جماعة الإخوان المسلمين على المسرح السياسى عندما اشتد الصراع بين الملك والوفد ، وكان على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى والرجل القريب جدًا من فكر وقلب الملك والمستشار الأكثر قربًا وتأثيرًا على القصر ، على علاقة طيبة بالشيخ حسن البنا المرشد العام للجماعة وبعض أفراد الجماعة ، واعترض بعض أعضاء الجماعة رافضين هذه العلاقة ووجهوا إنذاراً للمرشد العام للجماعة مطالبين فيه بقطع هذه العلاقة ، ولكن حسن البنا رفض هذا الإنذار ، وطرد الرافضين ، وقد كتب أحدهم مقالا يشرح فيه أسباب الانقسام، وذكر فيه « أنهم خرجوا ؛ لأن الجماعة موالية للقصر الملكى ، كما أورد أسباباً أخرى تفيد التلاعب فى الأموال ،وبعض التصرفات غير الأخلاقية».

ولقد خصص المؤتمر الرابع للجماعة للاحتفال باعتلاء الملك فاروق عرش مصر ، كما كانوا يقفون فى ساحة قصر عابدين فى المناسبات هاتفين : « نهبك بيعتنا ، وولاءنا على كتاب الله وسنة رسوله».

وقد ورد فى جريدة « البلاغ» فى ديسمبر ١٩٣٧ ما يلى :

عندما اختلف النحاس باشا مع القصر خرجت الجماهير تهتف : « الشعب مع النحاس» فسيّر حسن البنا رجاله هاتفين : « الله مع الملك».

وكتب أحمد حسين فى جريدة « مصر الفتاة» فى ١٧ يوليو ١٩٤٦ مايلى:

« إن حسن البنا أداة فى يد الرجعية ، وفى يد الرأسمالية اليهودية ، وفى يد الإنجليز وصدقى باشا».

وبمناسبة إسماعيل صدقى باشا ، فإنه عندما تولى رئاسة الوزراة سنة ١٩٤٦ كان أول ما قام به هو زيارته للمركز العام للإخوان المسلمين فى الحلمية الجديدة ، ووقف أحد أصدقائه من الإخوان المسلمين يهنئه بتوليه الوزارة قائلاً:

« واذكر فى الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد ، وكان رسولاً نبيا».

وعندما شكّل الطلبة والعمال اللجنة الوطنية ، انشق الإخوان المسلمون وشكّلوا بالاتفاق مع إسماعيل صدقى رئيس الوزراء ومع الملك ما سُمى « باللجنة القومية»، وإذا رجعنا إلى مذكرات كريم ثابت ـ المستشار الصحفى للملك فاروق ورئيس تحرير جريدة الزمان ـ والتى نشرت فى جريدة الجمهورية فى شهر يوليو ١٩٥٥ وجاء فيها متعلقاً بجماعة الإخوان المسلمين أنه ـ أى كريم ثابت ـ تدخل لدى النقراشى باشا رئيس الوزراء لإيقاف قرار حل ومصادرة ممتلكات الجماعة ، باعتبارها عوناً كبيرًا للملك فاروق وللعرش فى مقاومة الشيوعية ، وأن الملك فاروق كان يعتبر أنهم الهيئة الوحيدة التى يمكنها أن تنافس الوفد ، وتشجيعها يؤدى إلى انقسام معسكر القوى الوطنية وبالتالى إضعافه.

ويروى أحمد مرتضى المراغى ، وزير الداخلية الأسبق ، فى مذكراته التى نُشرت فى مجلة «أكتوبر» أنه عندما كان مديرًا للأمن العام ذهب إليه فى منزله فى حلوان الشيخ حسن البنا وطلب منه إبلاغ الملك الرسالة التالية ـ وكان فى هذا الوقت يرأس الحكومة النقراشى باشا، وكان يعادى الإخوان المسلمين ـ الرسالة هى :

« الإخوان المسلمون لايريدون به شرًا وأننا لاننبذ تصرفاته ، إنه يذهب إلى نادى السيارات للعب الورق فليذهب !! ، وإلى النوادى الليلية ليسهر ، فليسهر ! نحن لسنا قوّامين عليه»!!

وفى سنة ١٩٥٠ حصل حزب الوفد على الأغلبية فى الانتخابات ، وسقط الأمر العسكرى بحل جماعة الإخوان المسلمين وانتخب المستشار حسن الهضيبى مرشداً عاماً للجماعة.

الهضيبي : « العنف لن يخرج الإنجليز واعكفوا على قراءة القرآن»

وتقول جريدة اللواء الجديد فى ٣٠ يناير ١٩٥٠ :

« إن مزراحى باشا محامى الخاصة الملكية كان له دور فى تحسين العلاقات بين الملك والإخوان المسلمين ، وأن الصحف البريطانية أظهرت ترحيبًا شديدًا باختيار الهضيبى مرشداً عامًا ، الذى يؤيده الملك فاروق لقرابته بمراد باشا محسن ـ زوج شقيقته ـ كما أنه وطيد الصلة بعائلات ثرية قريبة من السراى ، وكان الملك فاروق عندما يقابل المرشد العام يرسل له سيارة ملكية خاصة لإحضاره..».

وفى عام ١٩٥١ عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإعلان الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس ، صرح حسن الهضيبى لجريدة الجمهور المصرى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥١ بقوله : « وهل تظن أن أعمال العنف تخرج الإنجليز من البلاد ، إن واجب الحكومة اليوم أن تفعل ما يفعله الإخوان من تربية الشعب .. وذلك هو الطريق لإخراج الإنجليز».

كما خطب المرشد العام فى شباب الجماعة قائلاً :

« اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم».

وقد ردّ عليه خالد محمد خالد ـ الكاتب الإسلامى ـ فى مجلة « روز اليوسف» بمقالة عنوانها « أبشر بطول سلامة يا جورج» ، وجاء فى المقال :

« إن الإخوان المسلمين كانوا أملاً من آمالنا ،ولم يتحركوا ، ولم يقذفوا في سبيل الوطن بحجر ولاطوبة ، وحين وقف مرشدهم الفاضل يخطب منذ أيام فى عشرة آلاف شاب قال لهم:

« **اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم**» .. وسمعت مصر المسكينة هذا التوجيه فقذفت صدرها بيدها وصاحت .. آه يا كبدى .. أفى مثل هذه الأيام يُدعى الشباب للعكوف على تلاوة القرآن الكريم ، ومرشد الإخوان يعلم أو لايعلم أن رسول الله وخيار أصحابه معه تركوا صلاة الظهر والعصر من أجل المعركة ، ويعلم أو يجب أن يعلم أن رسول الله نظر إلى أصحابه فى سفره فإذا بعضهم راقد وقد أعياه الصوم ، وبعضهم مفطر قام بنصب الخيام فابتسم إليهم ابتسامة حانية راضية وقال : « ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله ، فلقد وجد الوطن فى التاريخ قبل أن يوجد الدين ، وكل ولاء للدين لايسبقه ولاء للوطن فهو ولاء زائف ليس من روح الله.

والوطن عماد الدين وسنده ولن تجدوا دينا عزيزًا مهيبًا إلا إذا كان فى وطن عزيز مهيب ، وإذا لم تبادروا بطرد الإنجليز فلن تجدوا المصاحف التى تتلون فيها كلام ربكم... أتسألون لماذا ؟ لأن الإنجليز سيجمعونها ويتمخطون فيها كما حدث فى ثورة فلسطين سنة ١٩٣٧ ، وإذا حسبتمونى مبالغاً فراجعوا الكتاب المصور الذى أصدره المركز العام عن تلك الثورات لتروا صورة الضباط الإنجليز وهم يدوسون المصاحف ويتمخطون فى أوراقها . إن فى مصر فى شعبية ضخمة تستطيع رغم ظروفها أن تردم القناة بجثث الإنجليز ، ولكن هذه القوى محتكرة ... تحتكرها الهيئات والجماعات لصالح من ؟ وإلى متى ؟».

خالد محمد خالد

الإخوان يعملون فى الصفوف الخلفية:

كما كتب إحسان عبد القدوس مقالا فى « روز اليوسف» بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥١ بعنوان «الإخوان .. إلى أين ؟ وكيف .. ؟ ينعى عليهم عدم مشاركتهم فى معركة القناة، ويقول : « إن هذه الأيام أيام الامتحان الأول للإخوان عقب محنتهم ، فإما أن يكونوا أقوياء بإيمانهم ، وإما فقدتهم مصر».

وفى شهر يوليو ١٩٥٢ نشرت جريدة المصرى ـ التى تتبنى أفكار حزب الوفد ـ خبراً جاء فيه ، أنه كان قد تم الاتفاق بين الإخوان المسلمين والوفد على أن تشترك كتائب من الإخوان مع الوفد فى معركة القناة ، وأن حكومة الوفد ستسلم الإخوان ٢٠٠٠ بندقية و ٥٠ رشاشاً ومليون طلقة ، وأنه كان قد تحدد يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لتسليم هذه الأسلحة، ولكن الملك فاروق حدّد يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ لإقالة حكومة الوفد ، كما نشرت جريدة المصرى تصريحاً للمرشد العام عقب مقابلته للملك فاروق ، جاء فيه أن الملك قال له : « **إنه خائف على البلد من اللى بيعمله المصريين فى الإسماعيلية والسويس، وأنه يجب ألا يشترك الإخوان معهم فى هذه الأعمال ؛ لأن الحركة دى حاتجر على البلد مصايب**» .

وفى مذكرات اللواء فؤاد علام (*) مفتش النشاط الدينى بمباحث أمن الدولة الأسبق والمنشورة بجريدة العالم اليوم فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ قال : « إن السفير الأمريكى جيفرسون كافرى قدم تقريرًا عن اجتماع مع أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ـ

(*) لمزيد من التفاصيل راجع "الاخوان وأنا" مذكرات اللواء فؤاد علام، المكتب المصري الحديث القاهرة ١٩٩٦

لم يذكر اسمه ـ ووصفه بأنه ابن أحد مشايخ الأزهر ، وقدم عضو الإخوان المسلمين المعلومات التالية عن موقف الإخوان :

قرر أن الثورة أبلغت الإخوان بأنها سوف تحارب القوات البريطانية فى الوقت المناسب، وأنهم يعتقدون بأن الثورة جادة فى شن حرب فى منطقة القنال .. وأن الإخوان سيلتزمون بالمشاركة فى مثل هذه الحرب من الناحية الأدبية فقط.

وأشار إلى وجود مخازن سلاح سرية يمكن الاستيلاء عليها ، ولاتعرف الثورة عنها شيئاً، وهى عبارة عن أسلحة أوتوماتيكية متنوعة بدلا من النوعيات التى عفى عليها الزمن ، وأنه شخصيا عاين أكثر من ١٠٠ قطعة سلاح ، لكنه تهرب أكثر من مرة من تحديد موعد هذه الحرب.

وقرر أكثر من مرة بأن صدامًا سوف يحدث قبل أكتوبر ١٩٥٣ ، سواء ضد الثورة أو الإنجليز ، وأكد أن شعوراً عامًا بالاستياء سوف يعم المواطنين.

وأشار إلى أن الأخوان الذين اعتقلتهم الثورة ليسوا فى الحقيقة إخوانا ، وإنما شيوعيون تستروا بالإخوان كغطاء لإخفاء نشاطهم.

وفى صباح ٢٣ يوليو واستُدعى حسن عشماوى لمبنى القيادة العامة للقاء عبدالناصر، الذى طلب منه تأييدهم للثورة ، ورفض المرشد العام إصدار البيان ـ وكان فى المصيف بالإسكندرية ـ ولم يصدر بيان التأييد المقتضب إلا فى ساعة متأخرة من يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢ وبعد طرد الملك فاروق من مصر.

ويقول فضيلة الشيخ المرحوم أحمد حسن الباقورى عن خلافه مع جماعة الإخوان ، وبين عبدالناصر والإخوان:

« إن العملية كلها منذ جاء المرحوم على باشا ماهر ، وتحرك جماعة من الإخوان مثل الأستاذ عبدالحكيم عابدين وآخرين دون علمى لمقابلته وأنا عضو فى مكتب إرشاد الإخوان العام، ولابد أن يكون لى وجهة نظر معينة إذا ما أراد الواحد منهم أن يلتقى برئيس الوزراء ، ثم عقدوا لقاءً غريباً بالإنجليز .. أنا شعرت أن هذه العملية لعب ، وأنهم يلعبون بنا .. وجمال عبدالناصر رحمة الله عليه كان زعلان منهم ؛ لأنه فى ليلة القيام بثورة ٢٣ يوليو كان قد اتفق مع بعض الإخوان المسلمين أن يشاركوا .. والذى حدث أنهم لم يحضروا فى الموعد المحدّد ورفضوا التحرك ولم يتعاونوا ـ كما يزعمون ـ ، واعتبر عبدالناصر موقفهم هذا هروبًا! و ربما يكون قد فكر فى أكثر من الهروب .. بالخيانة مثلاً، ولكن لم يقل شيئًا سوى أنهم خذلوه..!!

وأعتقد أنه بعد ما ذُكر يمكن أن يفهم القارئ الكريم الأسباب التى أدت بمجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ القرار بحل جماعة الإخوان المسلمين فى ١٤ يناير ١٩٥٤:

- التقاعس فى تأييد المرشد العام للإخوان المسلمين للثورة إلا بعد خروج الملك فاروق من مصر.
- عدم تأييد الجماعة لقانون الإصلاح الزراعى ،والمطالبة برفع الحد الأقصى للملكية الزراعية فى حالة تطبيق القانون إلى خمسمائة فدان.
- محاول الجماعة فرض الوصاية عل الثورة بعد حل الأحزاب السياسية القديمة .
- اتخاذ موقف المعارضة من هيئة التحرير (التنظيم السياسى).
- بدء التسرب إلى الجيش والبوليس وقيام الجماعة بتشكيل خلايا سرية تحت إشراف المرشد العام للجماعة مباشرة (المسئولون العسكريون كانوا أبو المكارم عبد الحى وعبدالمنعم عبدالرؤوف وحسين حمودة وصلاح شادى).
- تشكيل جهاز سرى جديد بعد حل الجهاز القديم الذى كان يشرف عليه عبدالرحمن السندى منذ أيام حسن البنا، والمعروف أن السندى كان على اتصال بالرئيس جمال عبدالناصر قبل الثورة عندما كان عبدالناصر على علاقة بشكل أو بآخر بأغلب التنظيمات السياسية فى مصر هو و بعض الضباط الأحرار الآخرين.

تم اتصال عن طريق د. محمد سالم الموظف فى شركة النقل والهندسة بين المستر إيفانز المستشار الشرقى فى السفارة البريطانية بالقاهرة فى خلال شهر مايو سنة ١٩٥٣ مع كل من : منير دلة وصالح أبو رقيق ثم مع حسن الهضيبى بعد ذلك ، واعتراض مجلس الثورة وقتها على هذه الاتصالات ولكنهم استمروا فيها وقد تم رصد هذه الاتصالات فى حينه، وتم تسجيل أغلبها بمعرفة أجهزة الأمن المعنية (المخابرات العامة والمباحث العامة).

زيارة حسن عشماوى يوم الأحد ١٠ يناير ١٩٥٤ للمستر كروزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية بالقاهرة مرتين فى نفس اليوم ، الأولى الساعة الرابعة والثانية فى الساعة الحادية عشر مساء.

* * *

عبد الناصر والإخوان قبل الثورة وبعدها :

ولنقرأ ما قاله الرئيس جمال عبدالناصر فى نوفمبر ١٩٦٥ بالنص حول علاقة الثورة بالإخوان المسلمين:

« أنا قبل الثورة كنت على صلة بكل الحركات السياسية الموجودة فى البلد ، يعنى كنت أعرف الشيخ حسن البنا ، ولكن ماكنتش عضو فى الإخوان المسلمين ، كنت أعرف ناس فى الوفد وكنت أعرف ناس من الشيوعيين ، وأنا باشتغل فى السياسة أيام ما كنت فى ثالثة ثانوى ، وفى الثانوى اتحبست مرتين أول ما اشتركت فى مصر الفتاة ،وده يمكن اللى دخلنى فى السياسة ، وبعدين حصلت خلافات وسبت مصر الفتاة ، ورحت انضميت للوفد ، وطبعاً أنا الأفكار اللى كانت فى راسى بدأت تتطور ، وحصل نوع من خيبة الأمل بالنسبة لمصر الفتاة ، ورحت الوفد وبعدين حصل نفس الشئ بالنسبة للوفد، وبعدين دخلت الجيش... وبعدين ابتدينا نتصل فى الجيش بكل الحركات السياسية ولكن ماكناش أبداً فى يوم في الإخوان المسلمين كأعضاء أبداً ، ولكن الإخوان المسلمين حاولوا يستغلونا فكانت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار موجودة فى هذا الوقت ، وكان معانا عبدالمنعم عبدالرؤوف وكان فى اللجنة التأسيسية ، وجه فى يوم وضع اقتراح قال إننا يجب أن نضم حركة الضباط الأحرار إلى الإخوان المسلمين .. أنا سألته : ليه ؟

قال : « إن دى حركة قومية إذا اتقبض على حد منا تستطيع هذه الحركة أنها تصرف على ولاده وتؤمن مستقبله»!!

ولكن مش ممكن نسلّم حركة الضباط الأحرار علشان مواضيع شخصية بهذا الشكل، وحصل اختلاف كبير .. صمّم عبدالمنعم عبدالرؤوف على ضم حركة الضباط الأحرار إلى الإخوان المسلمين واحنا رفضنا ـ كان طبعًا فى هذا الوقت الشيخ حسن البنا الله يرحمه مات، وأنا كان لىّ به علاقة قوية ولكن علاقة صداقة ومعرفة .. زى ما قلت لكم ما كنتش أبدًا عضو فى الإخوان المسلمين ، وأنا لوحدى يمكن اللى كان ليه علاقة بحسن البنا وإخواننا كلهم ماهومش ، ولكن كنت باقول لهم على الكلام اللى يحصل معاه ... نتج عن هذا إن عبدالمنعم عبدالرؤوف استقال وده قبل الثورة بستة أشهر ، استقال عبدالمنعم عبدالرؤوف وأنا كانت لى علاقة ببعض الناس من الإخوان المسلمين كعلاقة صداقة.. وكان لهم تنظيم داخل الجيش ، وكان يرأس هذا التنظيم ضابط اسمه أبو المكارم عبدالحى.. وقامت الثورة.. فى أول يوم من قيام الثورة جالى بالليل عبدالرؤوف ومعاه

أبو المكارم عبدالحى ، وطلبوا إننا نديهم أسلحة علشان الإخوان يقفوا جنبا إلى جنب مع الثورة .. أنا رفضت إن إحنا نديهم سلاح ، وقلت لهم إن إحنا مستعدين نتعاون..

وبدأ التعاون بيننا وبين الإخوان المسلمين وقلت لهم يشتركوا فى الوزارة بعد كده، ورشحوا عددًا من الناس للاشتراك فى الوزارة ، ولكن جه بعد كده تصادم .. اتحلت الأحزاب كلها ، وما حليناش الإخوان المسلمين».

وفى اليوم التاسع والعشرين من يوليو ١٩٥٢ تم لقاء بناء على طلب المرشد العام للإخوان المسلمين فى منزل صالح أبو رقيق ، حضره الرئيس جمال عبدالناصر والمرشد العام الذى طلب أن تطبق الثورة أحكام القرآن الكريم ، وأجابه الرئيس عبدالناصر بأن الثورة قامت حرباً على الظلم والاستبداد السياسى والاجتماعى والاستعمار البريطانى ، وهى بذلك ليست إلا تطبيقًا لأحكام القرآن الكريم.

فطلب المرشد أن يصدر قرار بفرض الحجاب حتى لاتخرج النساء سافرات ، وأن تغلق دور السينما والمسارح .. فرد الرئيس عبدالناصر ـ بعدما حسب الأمر ـ أنت تطلب منى طلباً لاطاقة لى به .. فأصر المرشد على طلبه .. فقال الرئيس عبدالناصر:

« اسمح لى نتكلم بصراحة وبوضوح .. أنت لك بنت فى كلية الطب .. هل بنتك اللى فى كلية الطب بتروح الكلية لابسة حجاب ؟! أنا أعرف بأنها بتروح الكلية بدون حجاب، فإذا كنت فى بيتكم مش قادر تخلى بنتك تطلع فى الشارع حاطة الحجاب ، حاتخلينى أنا أطالب الناس كلهم وأقول لهم حطوا الحجاب ؟...

وبعدين هل بنتك بتروح السينما والا ما بتروحش ؟ بتروح السينما .. طيب إذا كان الراجل فى بيته مش قادر يخلّى أولاده أو بنته ما تروحش السينما ليه .. السينما إحنا علينا واجب أن نعمل رقابة عليها وعلى المسارح كمان حتى نحمى الأخلاق ، ونحن سوف نمنع من يقل عمره عن ٢١ سنة من ارتياد الملاهى».

لم يعجب هذا الكلام المرشد وطالب بمنع الناس كلها ، فرد عليه الرئيس عبدالناصر قائلاً: « ولماذا لم تتكلم أيام فاروق ؟!! وكانت الإباحة مطلقة وكنتم تقولون: أن الأمر لولىّ الأمر ؟».

ودار حوار طويل وبدا أن المرشد العام حدّد موقفه من الثورة برفض التعاون ورفض الثورة ، وهذا ما سيتضح فيما بعد ، لكن عبدالناصر كان يتبع سياسة النفس الطويل ، ولايريد أن يبدأ بالصدام بل فضّل أن تتفاعل الأحداث.

وفى الثامن من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، كتب سيد قطب أحد أقطاب الإخوان المسلمين، مقالاً فى جريدة الأخبار فى شكل رسالة للواء محمد نجيب قال فيها:

« إن الدستور الذى لم يسمح بكل ما وقع من فساد الملك وحاشيته فحسب ، ولكن فساد الأحزاب ورجال السياسة وما تحمل صحائفهم من أوزار . إن هذا الدستور لايستطيع حمايتنا من عودة الفساد إن لم تحققوا أنتم فى التطهير الشامل الكامل الذى يحرم الملوثين من كل نشاط دستورى ، ولايبيح الحرية السياسية إلا للشرفاء ... لقد احتمل هذا الشعب ديكتاتورية طاغية باغية شريرة مريضة على مدى خمسة عشر عامًا أو تزيد أفلا يحتمل ديكتاتورية عادلة نظيفة ستة شهور ، على فرض قيامكم بحركة التطهير يعتبر ديكتاتورية بأى وجه من الوجوه ؟».

وفى شهر أكتوبر ١٩٥٢ صدر قرار بالإفراج عن ٩٣٤ مسجونًا ومعتقلاً معظمهم من الإخوان المسلمين.

الاخوان يقاطعون وزارة الثورة برئاسة محمد نجيب بعد ترشيحهم الباقورى:

وعند تشكيل وزراة محمد نجيب بعد وزراة على ماهر اشترك اثنان من الإخوان المسلمين، الشيخ أحمد حسن الباقورى كوزير للأوقاف والمستشار أحمد حسنى كوزير للعدل ، وذلك بعد اتصال تم بين عبدالحكيم عامر والمرشد العام الذى رشح له هذين الاسمين .. إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر فوجئ بزيارة محمد حسن العشماوى ومنير دّلة، اللذين أبلغاه أن مكتب الإرشاد قد رفض ترشيحهما هما الاثنين للوزارة ، وأن ترشيح الباقورى وأحمد حسنى كان تصرفًا شخصيًا من المرشد العام ، وقد قوبل هذا المطلب باستغراب حيث أن الباقورى وأحمد حسنى كانا سيحضران فى نفس الوقت تقريباً لحلف اليمين الدستورية ، واتصل الرئيس عبدالناصر بالمرشد العام لاستيضاح الأمر ، فقال المرشد العام أنه سيجمع مكتب الإرشاد ويرد على مجلس قيادة الثورة ، ولكنه لم يتصل ، فأعاد الرئيس عبدالناصر الاتصال به مرة ثانية ، فقال له المرشد العام، إن مكتب الإرشاد قرر عدم الاشتراك فى الوزارة ، وفصلوا الباقورى عضو مكتب الإرشاد من الجماعة.

استثنيت الجماعة بعد ذلك من قانون حل الأحزاب ، كما شارك ثلاثة من أعضائها فى لجنة الدستور هم صالح عشماوى وحسن العشماوى وعبدالقادر عودة.

وتسجل هذه الفترة سبعة لقاءات تمت بين جماعة الإخوان المسلمين والسفارة البريطانية فى القاهرة ، وكانت هذه الاتصالات مرصودة من جهازين فى الدولة : الأول إدارة المباحث العامة ، والثانى القسم الخاص بالمخابرات العامة ، الذى كان نواة هيئة

الأمن القومى فى المخابرات العامة بعد ذلك ـ كان التنسيق والتعاون كاملاً بين هاتين الإدارتين فى متابعة النشاط الداخلى شكلاً وموضوعًا لدرجة أن القسم الخاص كانت مكاتبه فى نفس مقر المباحث العامة لكى يكون الاتصال الشخصى أيضًا ميسراً وسهلاً دون إضاعة للوقت.

تم لقاءان من هذه اللقاءات مع السفارة البريطانية فى منزل الدكتور محمد سالم بالمعادى، وحضرهما من جماعة الإخوان المسلمين كل من منير دلة وصالح أبو رقيق ، ومن الجانب البريطانى المستر إيفانز المستشار الشرقى بالسفارة البريطانية بالقاهرة فى ذلك الوقت.

كما تمت مقابلتان فى منزل إيفانز حضرهما منير دلة وصالح أبو رقيق لتناول الشاى، ثم مقابلة خاصة فى منزل المرشد العام حضرها الهضيبى ومنير دلة وحسن العشماوى وإيفانز.

وفى مذكرات اللواء فؤاد علام(*) مفتش النشاط الدينى بمباحث أمن الدولة الأسبق والمنشورة بجريدة عالم اليوم فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٥ قال :

« إنه فى ٢٧ يوليو ١٩٥٣ عقد اجتماع لمدة ثلاث ساعات بين حسن الهضيبى ومستر التنج السكرتير السياسى للسفارة الأمريكية بالقاهرة .. وتحدث فيه الهضيبى عن موقف الإخوان المسلمين من مجلس قيادة الثورة ، مشيراً إلى أن الإخوان يعلمون أن النظام حسن النية ، وأنهم كإخوان ضد تحديد ملكية الأراضى الزراعية ، ويسعدهم إزالتها، وإنهم يرغبون فى إزاحة بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة مثل ناصر ، وأنهم يخططون لعزل العسكريين من السلطة ، وإحلال مجموعة مختارة محلهم من الأحزاب ،وأن على المعارضة أن تنسق جهودها لتتعامل بالقوة مع الظروف إذا ما سقط النظام.

وأكد الهضيبى أن حكومة الثورة سوف تسقط فى وقت قريب ؛ لأنها تبنت أحلاما كبيرة لن تستطيع أن تحققها، مثل إخراج الإنجليز من القنال ، وإصلاح الأوضاع الاقتصادية.

وقال إن مجلس قيادة الثورة ارتكب خطأ فاحشًا بتبنيه رسميًا للعمليات العسكرية ضد الإنجليز ؛ فقد كان واجبهم أن يتركوا آخرين يفعلون ذلك !! وأن يتوقفوا عن التصريحات الرسمية التى جعلتهم فى فوهة المدفع .. كان يمكن للحكومة أن تعمل بشكل سرى ضد الإنجليز دون التورط بشكل رسمى!!

(*) لمزيد من التفاصيل راجع "الاخوان وأنا" مذكرات اللواء فؤاد علام، المكتب المصري الحديث القاهرة ١٩٩٦

هذه عينة من التقارير التى تتضمن اتصالات الإخوان بالأمريكان مثل الصدام المباشر ، تؤكد أن المعلومات التى قدمها الإخوان للأمريكان فى مختلف الشئون السياسية والعسكرية والاقتصادية تخضع لوصف الخيانة العظمى فى قانون أى دولة ، ولم يجد الهضيبى وأعوانه أى غضاضة فى عقد اجتماعات سرية مع السفراء الأجانب ، والعاملين بالسفارات الأجنبية فى مصر ؛ فالإخوان كانوا يلعبون على كل الأحبال ؛ تارة يعمقون علاقاتهم بالسراى ، وتارة يتعاونون مع الإنجليز ، ثم يتصلون بالأمريكان من وراء ظهر حكومتهم ، وكان هدفهم الرئيسى هو الوصول إلى الحكم ، وكانوا يخاطبون كل جهة من هذه الجهات حسب هواها..

والأغرب من ذلك أنهم طلبوا تسوية سلمية مع إسرائيل .. وهنا يثور أكثر من تساؤل حول صلة الإخوان باليهود ؛ وقد اعترف على عبده عشماوى العضو القيادى فى جماعة الإخوان المسلمين بوجود علاقة بين الإخوان واليهود منذ نشأة الإخوان ، وكان الإخوان يتصورون أن اللواء محمد نجيب مستعد لعقد اتفاقية سرية مع اليهود، ولكن العقبة كانت جمال عبدالناصر.

اتصالات الاخوان بالسفارة البريطانية .. لماذا ؟ :

ثم عُقد لقاءان آخران فى شهر يناير سنة ١٩٥٤ بين حسن العشماوى والمستر كروزيل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية بالقاهرة ، وهاتان المقابلتان تمتا على فترتين : الفترة الأولى من السابعة صباحًا حتى الظهر ، والثانية فى نفس اليوم من الرابعة بعد الظهر حتى الحادية عشر مساء.

تمت هذه المقابلات السبع فى الفترة من مارس ١٩٥٣ ، وخلال أشهر أبريل ومايو ١٩٥٣ ويناير ١٩٥٤ ، وكانت الموضوعات التى أثيرت فى هذه اللقاءات هى مناقشة موقف جماعة الإخوان المسلمين من ثورة ٢٣ يوليو ، والقضية الوطنية ، والمفاوضات مع الإنجليز حول جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وكان رأى الإخوان المسلمين أن عودة الإنجليز إلى القاعدة فى القناة ، يكون بناءً على رأى لجنة مشتركة مصرية بريطانية ، وأن الذى يقرر خطر الحرب هى الأمم المتحدة ، وهو الرأى الذى تمسك به الإنجليز طوال مراحل المفاوضات ، وهو فى نفس الوقت الشئ الذى لم تقبله ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى كان مطلبها واضحًا ومحددًا فى الجلاء الكامل والسيادة الكاملة على الأراضى المصرية، وأن يكون القرار نابعاً من ثورة ٢٣ يوليو فيما يتعلق بجميع شئون مصر ، وقد تم التحقيق فى هذا كله خلال محاكمات الإخوان المسلمين أمام محكمة الشعب. هذا علاوة

على ما اكتشف فى هذه الفترة ، من اتصال عبدالمنعم عبد الرؤوف بالسفارة الأمريكية بالقاهرة؛ حيث أبلغهم أنه يتحدث باسم الإخوان المسلمين وأنهم يسعون لقلب نظام الحكم ، وأنهم ، أى الإخوان المسلمين ، على استعداد للاشتراك فى حلف عسكرى ضد الشيوعية ، وأن هذا الحلف لن يتحقق ما دام جمال عبدالناصر على قيد الحياة.

وتوازيًا مع هذه الأنشطة والمواقف ، فقد كان نشاط الإخوان المسلمين فى أوساط الجيش والبوليس مستمرًا، ولم يتوقف منذ أن ترك عبدالمنعم عبدالرؤوف الجمعية التأسيسية للضباط الأحرار قبل قيام الثورة بستة أشهر، وكان المسئول عن الجهاز العسكرى مع أبو المكارم عبدالحى ، كما كان المسئول عن البوليس الصاغ صلاح شادى، وكان الأب الروحى لهم محمود لبيب ـ ضابط سابق ـ ، هذا علاوة عن تنظيم عسكرى ثالث كان عماده الصولات وضباط الصف ، وكان تجنيد هذا القطاع يعتمد على إقناعهم بأنهم هم الأحق بالقيادة فى مجال القوات المسلحة والبوليس ، باعتبارهم عصب العمل فى هذه المؤسسات الحيوية.

ولما ظهر هذا النشاط الأخير على السطح ، استدعى الرئيس عبدالناصر محمد حسن العشماوى وقابله فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة ، وقال له إن لدينا معلومات بنشاط لكم فى أوساط الجيش والبوليس وصارحه بالتفاصيل ، فلم يرد حسن العشماوى ولكنه وعد بأن يبلغ المرشد العام بالأمر ، ولما سأله الرئيس جمال عبدالناصر عن معلوماته هو عن هذا النشاط ـ باعتبار أن هناك علاقة شخصية بين عبدالناصر وبينه تسمح بأن يسأله مثل هذا السؤال خارج الإطار الرسمى ـ ، فنفى حسن العشماوى علمه بأى شئ عن هذا النشاط السرى العسكرى.

واستمر النشاط ، بل اتسع أيضًا فى مجال طلبة الجامعات فى جامعتى القاهرة والإسكندرية ، وفى يوم ذكرى الشهداء أقيم احتفال فى جامعة القاهرة ، وبرز بشكل واضح نشاط الجماعة بقيادة حسن دوح ، وكان المسئول عن التنظيمات الشبابية والنشاط الجامعى عبدالحكيم عابدين ، صهر حسن البنا والسكرتير العام للإخوان المسلمين ، واستمر التبليغ عنه من الأجهزة المعنية فى المباحث العامة والقسم الخاص بالمخابرات العامة ، وقد حضرت مع زغلول كامل مدير مكتب رئيس المخابرات العامة ورئيس الخدمة السرية فيما بعد وآخرون، بعض لقاءات ضباط الجيش والبوليس ،وكان أغلبها يتم فى منزل أحد ضباط البوليس (كمال صقر) فى مصر الجديدة، وتم الإبلاغ عن تفاصيل ما كان يدور فى هذه اللقاءات وأسماء المشاركين ، ومحاولات تجنيد بعض الحضور ممن يظهر منهم تجاوبًا مع ما كان يدعون إليه، وكانت العملية تبدأ بالدعوة للصلاة جماعة ثم

تتدرج المناقشات إلى الدخول فى الأوضاع العامة وهكذا إلى أن يتم نوع من أنواع غسيل المخ ، ثم التجنيد لصالح ما يريدون تنفيذه من أنشطة .واستدعى الرئيس عبدالناصر حسن عشماى للمرة الثانية وسأله ماذا فعل ؟ وهل أبلغ المرشد العام ؟ وماذا كان رد المرشد ؟ فرد بأنه أبلغ الدكتور خميس حميدة نائب المرشد العام.

حادث المنشية و محاولة الاغتيال .. حقيقة أم خيـال ؟ :

وتطور هذا النشاط بعد ذلك إلى قيام مظاهرات يناير ١٩٥٤ بجامعة القاهرة ، وحدث احتكاك بين الطلبة والبوليس، وكانت المفاجأة أن **ظهرت فى هذه المظاهرات كرابيج وسلاسل حديدية وعصي، وتبادل إطلاق النار وتم اعتقال حوالى خمسمائة شخص** . وكان الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية يزور مصر فى ذلك الوقت وتوسط لدى مجلس قيادة الثورة ، ولدى الرئيس جمال عبدالناصر للإفراج عن المعتقلين ، وتم بالفعل الإفراج عنهم فى مقابل تعهدهم بعدم القيام بأى نشاط سياسى وسط الطلاب والجامعات ، ولكنهم بعد الإفراج عنهم لم يلتزموا بشرط الإفراج ، بل أصدروا منشوراً هاجموا فيه الرئيس جمال عبدالناصر، مدعين أنه يعمل لحساب نورى السعيد رئيس وزراء العراق فى ذلك الوقت وزاهدى فى إيران ، وطالبوا بالتخلص من جمال ونورى وزاهدى ـ وتم بعد ذلك توقيع اتفاقية الجلاء ـ ولقد رصدت أجهزة الأمن فى هذه الفترة اختفاء حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين من القاهرة من بداية شهر أكتوبر ١٩٥٤، وتمت محاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية ، وقبض على محمود عبداللطيف الذى كان قد كُلف بعملية الاغتيال ، وشكلت محكمة لمحاكمة الإخوان المسلمين المتهمين فى عملية الاغتيال ، وثبت من خلال التحقيقات والاعترافات فى محاكمة العناصر الرئيسية لجماعة الإخوان المسلمين العناصر الرئيسية التالية وسأتناولها باختصار:

أولاً : كان هناك جهاز سرى مهمته القيام بعمليات اغتيالات سياسية .

ثانياً : كانت هناك مخازن للأسلحة والمتفجرات .

ثالثاً : كان هناك تمويل من الخارج .

رابعاً : اعترف محمود عبداللطيف المتهم الأول والذى قام بإطلاق الرصاص على الرئيس عبدالناصر ، كتابة، بأن هنداوى دوير المحامى سلمه الطبنجة التى استخدمت فى محاولة اغتيال جمال عبدالناصر بميدان المنشية بالإسكندرية، وتم التسليم فى مكتب عبدالقادر عودة وبعلمه ، وكان المفروض أن تنفذ

عملية اغتيال عبدالناصر فى ميدان الجمهورية بالقاهرة ، ثم استبدلت الخطة لتتم عملية الاغتيال فى ميدان المنشية بالإسكندرية.

واعترف محمود عبداللطيف كتابة وبخط يده، بأن هنداوى دوير قال له فى بيعة خاصة ما يلى : « إن الله يحب أن يرى هذا الدم الساخن فى سبيل الله» .

خامساً: أن هنداوى دوير سلّم نفسه للسلطات واعترف بمحض إرادته ومن تلقاء نفسه بالآتى:

أن التعليمات التى تلقاها باغتيال جمال عبدالناصر مكتوبة وأن عليه تكليف محمود عبداللطيف بتنفيذ هذه العملية.

أنه سلم محمود عبداللطيف الطبنجة التى نفذت بها المحاولة بحضور عبدالقادر عودة فى مكتبه.

أن التعليمات المكتوبة كانت تقضى أيضًا باغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة فيما عدا محمد نجيب ، على أن تنفذ باقى الاغتيالات بعد اغتيال جمال عبدالناصر .

التعليمات المكتوبة تتضمن أيضاً التخلص من أكثر من مائة وخمسين ضابطاً إما بالاغتيال أو بالخطف من منازلهم.

بعد تنفيذ الاغتيالات والخطف تقوم جماعات من الإخوان المسلمين بالسيطرة على مرافق الدولة.

يعقب ذلك تشكيل مجلس يتولى إدارة شئون البلاد ـ بديلاً لمجلس الثورة ـ من بين أعضائه عبدالرحمن عزام باشا ومحمد العشماوى باشا ـ والد حسن العشماوى.

كان هناك تكليف آخر مشابه لتكليف محمود عبداللطيف ، وقد عهد به إلى محمد نصيرى الطالب بكلية الحقوق لاغتيال جمال عبدالناصر فى أى وقت أو أى مكان يراه هو مناسباً.

سادساً : تقوم جماعات منتقاة من الجهاز السرى للجماعة بنسف وتدمير منشآت إستراتيجية فى القاهرة والإسكندرية وبعض المحافظات فى نفس الوقت.

سابعاً : وضعت خطة بديلة فى حالة فشل اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر بإطلاق النار عليه ؛ حيث يكلف أحد الإخوان المسلمين بالقيام بعملية انتحارية ؛ وذلك بارتداء حزام ناسف من المتفجرات ، ويندس بين المواطنين إما فى مجلس قيادة الثورة أو فى مجلس الوزراء ويقوم الشخص المكلف باحتضان الرئيس جمال عبدالناصر فينفجر فيهما الحزام الناسف ، ولقد تمت تجربة الحزام الناسف هذا فى أحد أعضاء

الجهاز السرى للإخوان المسلمين سنة ١٩٥٣ وهو المهندس فايز عبداللطيف ، وأعضاء الجهاز السرى يعرفون تفاصيل هذه العملية وأسبابها.

ثامنًا : دبّر أبو المكارم عبدالحى ـ وكان ضابطاً فى الجيش وأحد المسئولين عن الجهاز السرى للإخوان المسلمين فى الجيش ـ مؤامرة لنسف الطائرة التى قد يستقلها الرئيس جمال عبدالناصر فى تنقلاته.

تاسعاً : أعيد تنظيم الجهاز السرى للإخوان المسلمين سنة ١٩٥٣ ، وتولى قيادته يوسف طلعت ، الذى كان له الفضل الأكبر فى انتخاب حسن الهضيبى مرشداً عامًا للإخوان المسلمين ، كما كان أحد المدبرين الرئيسين لعملية اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية.

وكان ثابتاً لدينا فى هذه الفترة أن المسئولية بالنسبة للجهاز السرى للإخوان المسلمين تقع على عاتق لجنة الإشراف المكونة من :

(يوسف طلعت ـ إبراهيم الطيب ، مسئول القاهرة ـ أحمد حسن ، مسئول الأقاليم ـ صلاح شادى ، مسئول البوليس ـ أبو المكارم عبدالحى ، مسئول الجيش ـ وشكلت لجنة عليا للجهاز تمثلت سلطته العليا من كل من :

الشيخ سيد سابق ـ الدكتور محمد خميس حميدة ـ محمود الصباغ ـ الشيخ محمد فرغلى ـ أحمد زكى).

أعود بالأحداث للفترة التى أعقبت محاولة الاغتيال ، فقد سارعت قيادات الإخوان المسلمين إلى محاولة تبرئة نفسها فى أعقاب محاولة الاغتيال ، وتصوير الحادث على أنه تصرف فردى قام به أحد عناصر الإخوان المسلمين ، دون أن يكون لمكتب الإرشاد أو لهذه القيادات أى دور فى تدبيره.

رسالة الهضيبي لاسترضاء عبد الناصر :

وكان أن قام **حسن الهضيبى المرشد العام للجماعة وقتها بإرسال خطاب إلى الرئيس جمال عبدالناصر** يسعى فيه إلى استرضائه ، ويستنكر الحادث ويطالب بتجاوزه ، ونفى التورط فى تدبيره ، وكان نص الخطاب كما يلى:

« **السيد جمال عبدالناصر رئيس مجلس الوزراء**

السلام عليكم ورحمة الله .. أحمد الله إليكم ، الله تعالى (كذلك فى النص) ، وأصلى وأسلم على رسوله الكريم.

وبعد ـ فقد وجدت أثناء قدومى من الإسكندرية أمس محوطاً بمظاهر توحى بأن الحكومة تتوقع قيام الإخوان المسلمين بحركة ، ربما كانت لأخذى عنوة ، ولو أن

الحكومة أعلنت رغبتها فى مجيئى لبادرت والله بالمجئ أسعى إليها من تلقاء نفسى دون أن يحرسنى حارس.

على أن هذه المظاهر قد أورثتنى حسرةً وجعلتنى أتمنى لو وهبت البلد حياتى فى سبيل جمع الكلمة وصفاء النفوس . فأحببت أن أبادر بالكتابة إليك وأرجو أن يتسع صدرك للقائى بضع دقائق أشير عليك فيها بما يحقق أمانيك ،وأمانىّ، وأنا أعلم أنك قد تكون راغباً عن هذا اللقاء ،ولذا تركت أمر تدبير الجماعة من نحو خمسة أشهر إلى غيرى ، فلم يصلوا معك إلى شئ ، وأعد الوصول إلى شئ حتى تتجه البلد كلها اتجاهاً واحداً ، ثم لايجدنى أحد فى مكانى الذى أنا فيه من الإخوان.

وأبادر فأقول لك : إن ما سمى اختفاءًا قد أدهشنى ... وأن ينسب إلىّ تدبير جرائم، فهذا كان مفاجأة لى وأقسم بالله العظيم وكتابه الكريم أنى ما علمت بوقوع جريمة الاعتداء عليك إلا فى الساعة التاسعة من صباح اليوم التالى ، ولا كان لى بها علم ، وقد وقعت من نفسى موقع الصاعقة ، لأننى ممن يعتقدون أن الاغتيالات تؤخر الإخوان، وتؤخر الإسلام والمسلمين وتؤخر مصر ، وقد كنا بحثنا هذه المسألة « الاغتيالات» فى الجماعة منذ زمن بعيد وأستقر رأينا على ذلك ، وأخذنا نوجه الشباب إلى هذه الحقيقة ، حتى لقد مضى على وجودى بينهم ثلاث سنوات لم يقع فيها شئ من العنف ، ولست أجد سبباً لذلك بنعمة الله ، ولا اختلفنا على كثير وإنما حسم الخلاف أنه لم يسمح لى بإدلاء رأيى.

فأما المعاهدة فإنى كنت أخبرتكم أن الإخوان لايوافقون على معاهدات وأعداؤهم فى داخل البلاد ، ولكنهم يصرحون أن هذه المعاهدات قد قربت من أمانيهم قرباً كبيراً، ونلح فى استكمال الباقى حتى لايطمع الإنجليز فينا ، وهذا هو محصل رأيك أنت فى المسألة.

وأما مسألة الحملة التى شنها عليك الإخوان فى سوريا فإنى لا أعلم بها ولا بتفاصيلها، فإن عبدالحكيم عابدين (عضو مكتب الإرشاد) ودعنا فى المطار يوم ٣يونيو ولم أره إلى الآن ، ولم يكن بينى وبينه أى نوع من الاتصال ، وحين عدت بعد عيدالأضحى وجدته قد ذهب لأداء فريضة الحج ، ومن هناك إلى دمشق ، ويجب أن نتحقق عما إذا كان قد اشترك فى هذه الحملة وحضر اجتماعاتها ، وقد بلغنى أنه رماك بأنك قابلت رجلاً من إسرائيل فى أثناء سياحتك فى البحر .. وهذه على وجه الخصوص إذا كان قالها فإن أحدًا لايقره عليها بل يستنكره كل الاستنكار ، وفوق ذلك فإن واقعة قول عبدالحكيم عابدين بذلك ، حصلت أيام اعتكافى .

وأما هذا الاعتكاف فقد أشار على به بعض الإخوان لسبب ما ، ولقد كنت أخبرت الإخوان بأننى أضع استقالتى تحت تصرفهم إذا وجدوا فى وجودى ما يعطل الاتفاق بينهم وبين الحكومة ، وأكدت ذلك لهم بخطاب أرسلته لهم من هناك ، تركت لهم التصرف فى شئونهم من تلقاء أنفسهم.

هذا وقد يكون فى المشافهة خير كثير - إن شاء الله - وقد يكون فى نفسك أشياء تحب أن تسجلها.

ولا أنكر التحقيق الذى يجرى ، فإنى متحملّ كل ما يمس شخصى ، وسأدفعه بإذن الله بما يريح نفسك إلى الحق الذى هو بغية الجميع ، هذا وأسأل الله تعالى ، أن يوفقكم ويوفق البلاد كلها للخير والحرص على الوئام ،

والسلام عليكم ورحمة الله ..

المخلص حسن الهضيبى

رسالة عبد القادر عودة لعبد الناصر ومبادرة المصالحة الشاملة:

اما خطاب عبدالقادر عودة فلم يكتف بنفس الخطوط التى تضمنها خطاب الهضيبى، بل زاد عليه بإعلان مبادرة شاملة لتسوية الموقف بين الإخوان المسلمين والثورة ، كما انطوى على اعتراف صريح بوجود تنظيم عسكرى فى صفوف الإخوان المسلمين ،وهو ما ظلت قيادة الإخوان تنفيه لسنوات عديدة قبل ذلك .. وكان نص خطابه:

« الأخ الكريم جمال عبدالناصر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

فأهنئك وأهنئ نفسى بنجاتك من تلك المحاولة الآثمة ، وهنيئاً لك رعاية الله التى تظللك وتحوطك وإنها لخير ما يهنأ به الإنسان ..ولقد سمعت أن الشخص الذى حاول الاعتداء عليك يتمرن فى مكتبى ، فإن صح هذا فأرجو ألا تكون نسيت آرائى ، وكل ما أستطيع أن أقوله لك مخلصاً أنى لا أعلم شيئاً عن هذه الجريمة ، ولست أرضاها لأى إنسان ولا من أى إنسان ، وإذا ثبت لك يا أخى أن لى أى صلة بهذا الموضوع فأنا أحل لك دمى .

ولقد استطعت يا أخى بما منحك الله من حكمة وسعة أفق أن تضع حدًّا لعداء دام بيننا وبين الإنجليز أكثر من سبعين عاماً ، وأن تمهد لجو من المودة، وإنه لأولى بك بعد ذلك أن تضع حداً للخصومة القائمة بين الإخوان ورجال الجيش، وهى بنت عام واحد، تلك الخصومات التى تأكل مستقبل هذا البلد الذى وضع الله بين يديك مصائره ، وإن فيك من سعة الأفق والتسامح ما يجعلك قادراً على أن تهيىء جو مودة وتعاون بين رجال

هذا البلد وهيئاته وبين الحاكمين والمحكومين ، ولقد رأيتك فعلاً تشرع فى هذا ، فتمد يدك إلى الجميع، ولكنى أحب أن أطمئن إلى أن حادث الإسكندرية لن يكون عقبة فى سبيل ما وعدت، وأحب أن تثابر على هذه الدعوة وترصد لها من وقتك وجهدك ما يتفق مع جلالها وما ينتظر من خيرها.

وإنى أحب أن تعلم أن هذا الحادث الأليم قد حفزنى إلى أن أعمل على إنهاء النزاع القائم بين الإخوان وبينكم حفظاً للمصلحة العامة ، وضنا بالجهود أن تصرف فيما يعود على البلد بالضرر، وإنى أقترح فى هذا السبيل من الحلول ما يذهب بالشكوك ويطمئن النفوس ويعيد الثقة ، وإذا عادت الثقة فقد انتهى كل شىء ، وانطوى الماضى بما فيه فى طى النسيان.

وقد ترى فى اقتراحى نقصًا أوقصوراً ، وأرجو ألا يمنعك ذلك من أن تنبهنى إلى النقص والقصور ، فإنى والله لن أقف فى وجه طلب معقول.

أما اقتراحاتى فقد بنيتها على ما أعلم من آرائك فى مقابلاتنا السابقة ، وما كنت أحس أنه أساس النزاع ومثار الشكوك والظنون ،ولازلت أذكر اقتراحاتك بحل تشكيلات الإخوان فى الجيش والبوليس وتشكيلة النظام الخاص ، ولعل مشكلة الجيش والبوليس قد انتهت، ولذلك فلن أعمل لها حساباً فى اقتراحاتى على أن هذا لايمنع معالجة ذيولها ـ إن كان لها ذيول ـ معالجة تريحك ، وتشعر بأننا مخلصون فيما نقول وفيما نفعل.

وعلى هذا الأساس أقترح ما يأتى :

أولاً : نقدم من ناحيتنا :

أ ـ يحل النظام الخاص ويسلم ما قد يكون لديه من أسلحة وذخائر فى مدة تتراوح بين عشرة أيام أو أسبوعين من بدء اليوم الذى توافقون فيه على هذه المقترحات.

ب ـ تبتعد الجماعة عن السياسة المحلية ، وتصرف همها إلى الدعوة الإسلامية والتربية ـ على الأقل ـ حتى تنتهى فترة الانتقال ، ويكفى الجماعة الاشتغال بالسياسة الإسلامية العامة... على أن يتم تنظيم الجماعة على هذا الأساس فى ظرف أسبوعين أيضاً.

ج ـ تعمل الجماعة على وقف حملات الإخوان فى الخارج فى ظرف أسبوعين ولو اقتضى الأمر إرسال مندوبين للخارج لتنفيذ هذا التعهد.

ثانياً : نرجو أن تقوموا من ناحيتكم بما يأتى :

أ ـ إصدار قانون بوقف عمل قانون الأسلحة والذخائر لمدة أسبوعين ، وليمكن تسليم ما قد يكون موجوداً من الأسلحة والذخائر دون خشية المحاكمة .. ولذلك سوابق كثيرة.

ب ـ إطلاق سراح جميع الإخوان المعتقلين بمجرد تنفيذ التعهد الأول ، ثم النظر بعد ذلك فى محو آثار الماضى .. حتى نفتح عهداً جديداً خالياً من الشوائب.

ج ـ السماح لى بأن أجتمع بالإخوان الموجودين فى السجن الحربى وسجن القلعة لأخذ موافقتهم على هذه المقترحات ، والسماح بعقد اجتماعات فى الخارج للموافقة على هذه المقترحات وتنفيذها ثم الموافقة من ناحيتكم على وقف حركة القبض والاعتقالات بتاتاً لمدة تنفيذ الاتفاق ـ وهى أسبوعان ـ حتى يساعد ذلك على التنفيذ.

هذه هى الاقتراحات الرئيسية من وجهة نظرى ،وأحب أن أعرف وجهة نظركم إن كانت مخالفة ، فإن كانت موافقة فأرجو أن تتفضلوا بإخبارى.

ونستطيع بعد أن ننظر فى كل ما يوطد العلاقة بين الطرفين ويعيد الصداقة القديمة ..

والله أسأل أن يوفقك إلى الخير وأن يهدينا جميعا سواء السبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٢٨ / ١٠ / ١٩٥٤ عبدالقادر عودة

وبدأت التحقيقات فى القضية ...

استمع أحمد راضى رئيس النيابة إلى أقوال شهود الإثبات وهم : اليوزباشى محمد جمال النادى ، وعبد الحميد محمد حبيب حرب العامل بمديرية التحرير ، وخميس محمد الشيخ الموظف بالموانئ ، وعبد السلام الشاذلى الجندى بحكمدارية مطافئ الإسكندرية، والأومباشى محمد حسنين وأحمد عبدالله.

وقال اليوزباشى محمد النادى إنه شاهد محمود عبداللطيف يصوب المسدس نحو الشرفة التى كان يقف بها الرئيس .. ولم يكن قد أطلق الرصاص بعد.وقال الشاهد الثانى إنه احتضنه بطريقة لاشعورية وحاول منعه من الضرب ، وبعد أن أطلق عدة رصاصات ضربه محمود عبداللطيف بقبضة المسدس وبعد ذلك أطلق عدة أعيرة.

وفى القاهرة .. بدأ عطية إسماعيل المحامى العام ومصطفى الهلباوى رئيس نيابة أمن الدولة وفخرى عبدالنبى وكيل أول نيابة أمن الدولة التحقيق تحت إشراف حافظ سابق النائب العام.

كان الحادث قد أشعل النار فى جماعة الإخوان ، وكانت التحقيقات تجرى حتى ساعة متأخرة من الليل ، وكان الكل متلهفا على كشف أسرار محاولة الاغتيال الفاشلة .

وكانت كل أصابع الاتهام تشير إلى الإخوان ، وفى صباح يوم الجمعة ٢٩ أكتوبر ١٩٥٤ صدرت صحيفة « الأخبار » وهى تقول فى المانشيت الرئيسى « **اعترافات الجانى** ».

أما بقية العناوين فكانت :

« حاولت اغتيال جمال عبدالناصر فى مؤتمر الموظفين وفشلت! »

« الإخوان قدموا لى المسدس والطلقات! »

« وقالوا : اقتل عبدالناصر !»

وقالت « الأخبار» : « اعترف الجانى محمود عبداللطيف بأن الإخوان هم الذين أصدروا إليه الأمر بقتل الرئيس جمال عبدالناصر ، وأنهم دربوه ستة أسابيع على إطلاق الرصاص، وأنه أجاد إصابة الهدف على مسافات طويلة ، وبعد نجاحه فى التدريب صدر إليه الأمر «اقتل جمال عبدالناصر» .. حاول الجانى أن يقتل الرئيس جمال عبدالناصر يوم الخميس ٢١ أكتوبر فى احتفال الموظفين فى ميدان الجمهورية ،وذهب الجانى إلى الاحتفال، وهو يحمل المسدس لكنه لم يستطع ارتكاب الجريمة فانصرف ليستعد لقتل الرئيس فى مكان آخر».

واعترف محمود عبداللطيف بأنه عضو فى خلية بالإخوان ، وأن الخلية قدمت له المسدس والطلقات ، وأن الخلية دفعت له جنيهين ليسافر إلى الإسكندرية . واعترف بأن الرصاصة الأولى انطلقت على بعد ٣ مليمترات من الرئيس جمال عبدالناصر ، وأن عاملاً أمسك به فاهتزت بقية الرصاصات وطاشت فاختل التصويب.

وفى نفس اليوم .. كشفت الصحف أن عمليات القبض على الإخوان قد بدأت على نطاق واسع وفى كافة أنحاء اقاليم مصر.

وصدرت الصحف فى نفس اليوم وهى تحمل عنواناً مثيراً يقول « ضبط مدافع ومفرقعات عند الإخوان».

وقالت الصحف : توصل البوليس إلى مخبأ سرى للإخوان فى بورسعيد .. المخبأ داخل حائط فى متجر موبيليات ، صاحب المتجر من الإخوان .. فتح البوليس المخبأ السرى ، وضبط عددا من القنابل شديدة الانفجار ، وعدداً آخر من القنابل الحارقة، وكمية من رصاص المسدسات ، وأسلحة نارية أوتوماتيكية ، وأسلحة بيضاء وقطع غيار لكل الأسلحة.وضع الإخوان فى المخبأ أيضًا محطة إرسال لاسلكية .. المخبأ يحتوى أيضًا على درج خفى خشبى ملئ بمنشورات طبعها الإخوان لترويج الإشاعات وبلبلة الأفكار ، وقد تولت النيابة التحقيق.

وفى نفس اليوم كشفت الصحف أيضًا عن ضبط بعض أوكار التنظيم السرى للإخوان فى القاهرة ، وقالت : « وضع بوليس محافظة مصر يده أمس على أخطر خطة دبرها الجهاز السرى لتنظيم الإخوان .. فقد ضبط لدى أفراد هذا الجهاز خرائط وخططًا تبين ما يلزمه الفاعلون فى حالتى النجاح أو الفشل . كما عثر على صندوق ضخم ملئ بالأسلحة ، وقنابل ، لم يتحمل المهندس الذى عاينها مسؤولية نقلها نظراً لخطورتها الشديدة».

وعثر البوليس على كتب خطية فى فن التكتيك والهجوم على البلاد ، وقوائم كاملة بأسماء الضباط المراد القبض عليهم .

وأرسل طالب بالزقازيق إلى أحد أفراد الجهاز يخبره باستعداده للهجوم.

ولما سيق المتهمون إلى النيابة ووجدوا أنفسهم فى مواجهة بعضهم البعض اعترفوا بما لديهم ، وكان القائمقام صديق فريد مأمور الضبط بحكمدارية بوليس القاهرة قد تلقى تقريراً من اليوزباشية عبدالفتاح رياض وحمدى الشقنقيرى وفتحى الغمرى جاء فيه أن بعض أفراد الجهاز السرى لجماعة الإخوان التى تهدف إلى قلب نظام الحكم الحاضر بواسطة استعمال وسائل العنف يخفون فى منازلهم بدائرة حلوان قنابل محرقة وأسلحة ومنشورات.

وبعد أن ناقش المأمور الضباط الثلاثة فى تقريرهم رفعه إلى اللواء عبدالعزيز على حكمدار البوليس الذى كلفه بالقيام بحملة على منازل أفراد هذه الجماعة . وفى الساعة الثالثة من صباح أمس قام مأمور الضبط ومعه الضباط الثلاثة على رأس قوة كبيرة من البوليس ، وحاصروا العزبة البحرية والغربية والقبلية بقسم حلوان.

وعثروا فى غرفة أحدهم على ٣٠ قنبلة محرقة ومسدس وكتب فى التكتيك الحربى وأخرى فى تركيب القنابل ، وضبطوا لدى آخر بندقية وطلقات ومنشورات ولدى شخصين آخرين منشورات وخرائط عن المواقع الحربية المهمة بحلوان.

كما ضبط البوليس قوائم بأسماء الضباط والشخصيات التى سيقبضون عليها حال نجاح خطتهم . وخرائط أخرى تبين طريق هروبهم إلى الجبل بالصحراء الشرقية فى حال فشلهم ، وعثروا على خطاب من طالب يقول « نفذنا التعليمات ونحن على أتم الاستعداد».

وقد اعترف جميع المتهمين بانضمامهم إلى جماعة الإخوان وبملكيتهم للمضبوطات وأمر المحقق بإيداعهم السجن.

فتح حادث المنشية وإطلاق الرصاص على الرئيس جمال عبدالناصر النار على الإخوان فى كل مكان من مصر ، وبدأ الإخوان يتساقطون فى كل مكان.

وفى فجر يوم السبت ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ داهم القائم مقام يوسف القفاص رئيس مباحث القاهرة والبكباشى حسن طلعت بيت أحد أفراد الإخوان فى إمبابة ، وضبطا لديه لُغْماً خطيراً ضد الأفراد وحزامًا من الدمور بداخله ١٠ أصابع «جلجانيت» صالحاً للاستعمال ومهيأً للانفجار من خلال دائرة كهربائية ، كما عثرا لديه على ملابس عسكرية وجرابنديات لحمل الذخيرة!

وفى مؤتمر صحفى وقف الصاغ صلاح سالم ليذيع بعض اعترافات المتهمين فى حادث إطلاق الرصاص على الرئيس جمال عبدالناصر.

وقالت الصحف : إن الصاغ صلاح سالم صرح بأن الأمر بقتل جمال عبدالناصر صدر من رئاسة التنظيم السرى للإخوان ، وأنه كان إشارة أولية لتنفيذ مؤامرة تبدأ بقتل جميع أعضاء مجلس الثورة ما عدا محمد نجيب ، والتخلص من ١٦٠ ضابطا بالقتل أو الخطف.

وقال صلاح سالم : « أن الإخوان كانوا يدبرون لحركة شعبية تعقب هذه الاغتيالات، ثم يقومون بتكليف محمد عشماوى وزير المعارف الأسبق وعبدالرحمن عزام الأمين العام السابق للجامعة العربية ليحلا محل مجلس قيادة الثورة».

وأضاف صلاح سالم : « إن محمود عبداللطيف اعترف بأنه تلقى الأمر بالقتل من هنداوى دوير المحامى الذى يعمل بمكتب عبدالقادر عودة عضو مكتب الإرشاد للإخوان ، وأن هنداوى اعترف بأن هذه هى أوامر التنظيم السرى ، وأنه خشى عدم تنفيذها ، واعترف بأنه سلم محمود عبداللطيف طبنجة ورصاصا ليقتل الرئيس جمال عبدالناصر، وأن الطبنجة كانت صغيرة فلم يستطع محمود عبداللطيف استخدامها فى قتل الرئيس جمال عبدالناصر فى مؤتمر الموظفين فسلمه طبنجة أكبر ليقتله فى الإسكندرية.

وكشف صلاح سالم أنه كان هناك شخص آخر مكلف بقتل جمال عبدالناصر .

فقال : إنه صدر أمر ثان لقتل الرئيس جمال عبدالناصر إلى محمد نصيرى الطالب بالحقوق، وأن البوليس قبض عليه بعد اعتراف هنداوى ، وأن هذا الطالب اعترف . أما قيادة التنظيم السرى للإخوان فهى تتكون من البكباشى عبدالمنعم عبدالرؤوف ضابط الجيش بالمعاش والصاغ صلاح شادى ضابط البوليس بالمعاش ، وأن هنداوى دوير المحامى كان ينفذ أوامر التنظيم السرى فى منطقته وهى إمبابة ، وأنه جمع الأسلحة الخاصة بمنطقة إمبابة وأودعها لدى عبدالحميد البنا الذى يقطن بوراق العرب ؛ ومنها مدفعان و١٥ قنبلة و ٦٠ قالب نسف وتوصيلات كهربائية للنسف.

وأضاف صلاح سالم فى المؤتمر الصحفى الذى عقده برئاسة الوزراء : « عقب القبض على الجانى محمود عبداللطيف اعترف أنه تلقى تعليمات من الأستاذ هنداوى دوير المحامى الذى يعمل بمكتب الأستاذ عبدالقادر عودة عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين لاغتيال الرئيس جمال عبدالناصر ، وقد استلم محمود عبداللطيف من هنداوى دوير طبنجة ورصاصات وترك له حرية اختيار الزمان والمكان للقيام بالاغتيال. وقد اعترف محمود عبداللطيف بأنه حاول اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر فى مؤتمر الموظفين فى ميدان الجمهورية ، لكن الطبنجة كانت صغيرة والمسافة بينه وبين الرئيس كانت بعيدة فأجل العملية إلى مناسبة أخرى.

وفى مساء الاثنين الماضى فى الليلة السابقة للحادث ذهب محمود عبداللطيف إلى هنداوى دوير واستلم منه طبنجة أكبر وأقوى ، وأخبره بأنه سيسافر إلى الاسكندرية لتنفيذ المأمورية فى الاحتفال الذى سيعقد فى ميدان المنشية.

وبعد أن اعترف محمود عبداللطيف بكل ذلك ، صدرت أوامر للبوليس بالقبض على المحامى هنداوى دوير.

وداهم البوليس منزله صباح يوم الأربعاء لكنهم لم يجدوه فى المنزل ، وتبين أنه غادر المنزل مع عائلته قبل حضور البوليس .

لكن فى الساعة الثانية من ظهر نفس اليوم سلم هنداوى دوير نفسه إلى مأمور مركز شرطة إمبابة ، وقال له ، إنه يطلب مقابلة المسؤولين للإدلاء بما عنده من أمور خطيرة ليرضى ضميره.

وقال هنداوى دوير للمحققين إنه عندما سمع من الإذاعة بخبر الاعتداء على الرئيس جمال عبدالناصر، ذهب إلى منزله فى إمبابة وأخذ زوجته إلى عائلتها فى المنيا ، وعاد إلى القاهرة فى اليوم التالى حيث سلم نفسه للشرطة.

وفى التحقيقات مع هنداوى بدأت تتكشف أسرار خطيرة فقد اعترف بكل شئ ، وأصبح الإخوان يواجهون أصعب موقف فى تاريخهم ؛ خاصة أنه فى نفس اليوم تم القبض على مرشدهم العام الأستاذ حسن الهضيبى !

فى تلك الأيام كانت دار « أخبار اليوم» الصحافية مليئة بالعشرات من نجوم الصحافة والكتابة فى مصر ، وكانت حادثة المنشية وإطلاق الرصاص على الرئيس جمال عبدالناصر مناسبة لهذه الأسماء اللامعة فى بلاط صاحبة الجلالة لكى ترصد الحدث وتسجل تفاصيله المثيرة.

وصباح يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٤ صدرت جريدة « أخبار اليوم» الأسبوعية بمانشيت رئيسى يقول : « الجانى يتكلم» أما قصة المانشيت فقد كتبها على الصفحة الأولى الكاتب الصحفى الشهير محمد حسنين هيكل ، وكان فى هذه الفترة أحد نجوم «أخبار اليوم».

استطاع محمد حسنين هيكل أن يدخل إلى زنزانة الجانى فى السجن الحربى ويمكث معه ساعتين كاملتين ، وروى الجانى لماذا أطلق الرصاص على «جمال عبدالناصر؟ وماذا كان شعوره وهو يسمعه يتكلم . وماذا شعر بعد أن نجا جمال عبدالناصر و من هم الذين حرضوه؟

ماذا قالوا له عن جمال ؟ كيف يبدو المجرم ؟ كيف يفكر ؟ هل ندم على جريمته أم مازال مصراً عليها ؟ هل أراد أن يقتل جمال ؟ ما هو شعوره عندما رأى الشعب يستنكر جريمته؟

إن محمد حسنين هيكل معه فى الزنزانة لترى الجانى وتسمع حديثه!

هكذا قدمت « أخبار اليوم» للحديث الذى أجراه هيكل مع محمود عبداللطيف الذى حاول قتل الرئيس جمال عبدالناصر. فماذا كتب هيكل فى هذا الحديث؟

قال هيكل :« قابلت محمود عبداللطيف الذى وجه إلى الرئيس جمال عبدالناصر ثمانى رصاصات فى ميدان المنشية .. قابلته على ضوء الشموع ؛ لأن أسلاك الكهرباء فى سجن البوليس الحربى كانت قد أصيبت بخلل وساد الظلام ! بدا وجهه على ضوء الشموع غريباً عجيباً..

أثار فى نفسى مجموعة من الانفعالات لا أظن أننى شعرت بها من قبل .. كان شعر رأسه هائشاً ، ولم يكن ذقنه حليقاً ، وكانت فى عينيه نظرة زائغة ضائعة ، وكان لايزال يرتدى نفس الملابس التى ارتكب بها جريمته ! قميص أزرق مخطط بخطوط بيضاء ، وقد شمر أكمام القميص .. وبنطلون أزرق اللون ، وكانت يداه مقيدتين بالحديد خلف ظهره ، وجلس على مقعد ،. وبدأ يتخذ الوضع الذى يريحه ويداه إلى الوراء ،وتحركت يداه ولمحت أصابعه وتأملتها على ضوء الشموع المرتعشة.

كانت هناك ظلال مقبضة على هذه الأصابع ، لمحت آثار ندب قديم..

قلت له : ما هذا ؟ قال : كنت أتدرب على ضرب المسدسات فانطلقت رصاصة خاطئة. لم تخرج من الفوهة بل خرجت من الوراء ، وأصابت شظاياها أصابعى .

وكان وهو يتكلم قد ترك أصابعه تأخذ وضع الذى يمسك بمسدس ويصوبه ، وأحسست بشعور مقبض .. لقد وقفت وجها لوجه أمام قتلة كثيرين ، ولكنى لم أشعر نحو قاتل منهم بالشعور الذى أحسست به وأنا أتامل وجه محمود عبداللطيف على ضوء الشموع.

شئ غريب لفت نظرى فيه ! لقد أحسست أنى أستمع إلى أسطوانة معبأة تكرر الذى ألقى إليها حرفا بحرف ،ولست أريد أن أتعرض لتفاصيل التحقيق .. فان الحظر الذى فرضته النيابة موضع احترامى».

هكذا قدم محمد حسنين هيكل لحديثه مع الرجل الذى حاول أغتيال جمال عبدالناصر ثم دخل مباشرة فى تفاصيل الحديث.

هيكل : لماذا الرصاص على جمال عبدالناصر ؟

المتهم مضى فى صوت كأنه الفحيح ، يردد مجموعة مثيرة من المعلومات ..

« إذا حصلت حرب فى كوريا الجنوبية ـ هكذا بالحرف الواحد ـ فسوف يعود الإنجليز إلى احتلال مصر من الإسكندرية إلى أسوان».

هيكل : فى أى مادة من اتفاقية الجلاء قرأت هذا ؟

المتهم بنفس الصوت الذى يشبه الفحيح : فى الاتفاقية .. قرأناها معًا ودرسناها .

ومضى يتحدث عن الرجل الذى شرح له الاتفاقية .. لم يكن يتحدث عنه وإنما كان يردد كلماته ، كان يقول كلاماً لايمكن أن يكون من عنده أو من وحى أفكاره ، كان ببغاء من نوع يثير الأعصاب.

هيكل : أنت بتشتغل إيه ؟

المتهم : اصلح وابورات الجان !

هيكل : هل تذكر آخر وابور جاز أصلحته ؟

المتهم : نعم قبل الحادث بيومين .. كان الوابور ملك أحد الجيران اسمه محمد سليمان ويعمل نقاشاً . وكان قد أعطانى الوابور لإصلاحه فتركته للصبى ، ولكن الصبى لم يحسن إصلاحه فأعاده صاحبه لأصلحه من جديد.

هيكل : وبينما أنت تصلح وابور الجاز كنت تدرس اتفاقية الجلاء؟

عاد المتهم يقول بنفس الصوت .. بنفس الفحيح : كنا ندرسها معاً ، ولم تكن معلوماته عن اتفاقية الجلاء هى وحدها صلته بالببغاوات ، بل إن معلوماته عن السلاح كانت هى أيضاً من نفس النوع ! سمعته يتحدث عن الضرب بالطبنجة ، وأستطيع أن أؤكد من الطريقة التى سمعته يقول بها كلماته أنها عبارات محفوظة.

هيكل : اين كنت تتدرب على استخدام السلاح ؟

المتهم : فى المركز العام للإخوان المسلمين .

هيكل : هل تطيع أى أمر يصدره لك الهضيبى ؟

المتهم : فى حدود .. هو مؤسس الدعوة.

هيكل : وهل الدعوة تبيح القتل وترضى عنه؟

المتهم : سكت ولم يرد.

هيكل : هل القرآن يبيح القتل ؟

المتهم : لايبيحه إباحة صريحة .

هيكل : لماذا كنت تريد أن تقتل جمال عبدالناصر ؟.. كنت تتدرب على إطلاق الرصاص منذ أربعة شهور .. والاتفاقية وقعت منذ أسبوع.

المتهم : كنا نظن أنها لن توقع.

وبمهارته الصحافية وموهبته المميزة يستدرج هيكل الجانى إلى نوع من الأسئلة الذكية التى لا يجيدها سوى الصحافى الموهوب.

هيكل : هل عرفت ماذا صنع جمال عبدالناصر بعد أن أطلقت عليه الرصاص؟.

المتهم : علمت أنه استمر فى إلقاء خطابه.

هيكل : وما رأيك فى هذا ؟

المتهم : شجاع.

هيكل : كيف إذن تفسر أنه لم يصب؟

المتهم : إرادة الله.

هيكل : معناها أن الله يحبه؟

المتهم : لا أعرف .

كما أجرى الأستاذ محمد حسنين هيكل تحقيقاً صحفياً مع حسن الهضيبى المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين فى محبسه فى السجن الحربى ، جاء فيه :

جلس حسن الهضيبى على مقعد ، وعلى مقعد المكتب جلس قائد البوليس الحربى، وجلست أنا على المقعد الثالث فى مواجهة الهضيبى .. ومرَّت لحظات صمت .. كنت خلالها أتأمل وجهه وأدقق النظر فيه ، ويبدو أنه أحس بالذى أفعله فأطرق برأسه ، ثم رفعه وحاول أن يبتسم ، لكن أعصابه خذلته فلم تكمل الابتسامة على شفتيه ! وإنما مر عليها شبح باهت شاحب لمحاولة ابتسامة ، وكان الصمت ثقيلاً على أعصابى!

هيكل : هل يبيح القرآن القتل والإرهاب؟

الهضيبى : يسأل عنها الذى أطلقها.

هيكل : ألم يكن التنظيم السرى تابعاً لك مباشرة ؟

الهضيبى : أنا كنت مرشدًا عامًا أبحث رؤوس المسائل وأقررها ولا أدخل فى التفاصيل، وعلى سبيل المثال أنا أقول مثلا إن من أهدافنا أن ننشر الدعوة ، وهذا رأس مسألة أتركها لمعاونى يبحثون التفاصيل ويشرفون على التنفيذ . ولا أذهب أنا مثلا لكى أنشر الدعوة بنفسى ، أحض ملايين الناس على الفضيلة شأن ، هذا شأن التنظيم السرى كنت أعلم أنه موجود ، ولكنه كان بالنسبة لى رأس مسألة أما التفاصيل فقد كان يشرف عليها اثنان .. خميس وفرغلى.

هيكل : إذن أحور سؤالى ..هل ترى أن الإسلام يبيح إنشاء تنظيمات سرية مسلحة للإرهاب ، وهل السياسة فى هذا البلد والحريات التى نتطلع إليها يمكن أن تسمح بقيام منظمات سرية مسلحة ؟

سكت الهضيبى فترة .. أطرق خلالها برأسه إلى الأرض ، ثم قال : من قال هذا؟ لست أنا الذى أنشأ التنظيم السرى ، هذا التنظيم أنشأه حسن البنا سنة ١٩٤٦ ، وكان الغرض

الأول منه محاربة أعداء الإسلام ، والذى حدث بعدها أن هذا التنظيم السرى انحرف عن هدفه الأصيل ؛ واتجه إلى أعمال العنف والاغتيال ، فلما جئت أنا منذ ثلاث سنوات وتوليت منصب المرشد العام كان أول ما فعلته أن قلت إننى لا أريد تنظيمات سرية ، وأخرجت من الجماعة فعلاً أولئك الذين عرفت أنهم كانوا يتزعمون الإرهاب المسلح ، وأقمت مكان النظام القديم نظاما جديداً حددت له أهدافه ، وهى أن يقوم أفراده بنشاط رياضى وكشفى.

هيكل : وهل التدريب على السلاح والمفرقعات يدخل ضمن الأعمال الكشفية والرياضية؟

الهضيبى : لقد أعدت النظام الخاص إلى أصل دعوته .. أعدته لكى يحارب أعداء الإسلام وحاولت أن أبعده عن الإرهاب.

هيكل : هذا سيقودنا مرة أخرى إلى الرصاصات الثمانى التى أطلقها أحد أفراد التنظيم الخاص المسلح.

قال الهضيبى والمحاولة التى كان يبذلها للتمسك بالثبات تتخلى عنه كما تخلت الابتسامة: إذن يكون التنظيم الخاص قد انحرف مرة أخرى ولكن كان بغير علمى.

ومرت فترة صمت أخرى .... أطرق فيها برأسه مرة أخرى.

هيكل : إذا تركت جانبا الرصاصات الثمانى ومخازن السلاح التى ليس لها عدد ..لبقى شئ آخر.

الهضيبى : أنا .. هل أنا وزعت منشورات سرية ؟ ما ذنبى إذا كان الشيوعيون والوفديون لايملكون الشجاعة لكى يوقعوا بأسمائهم الصريحة على المنشورات التى يوزعونها فينتحلون اسمى ؟ أنا لم أكتب أى منشورات لكن الوفديين والشيوعيين طبعوا منشورات ووضعوا اسمى فى ذيلها وأنا لا أعلم من أمرها شيئًا.

ومن جديد مرت فترة صمت .. وكنت أفكر فى السؤال التالى الذى أوجهه للهضيبى لكنه رفع رأسه فجأة .. وقال أن أسرته قتلوا جميعاً .. قتلوهم كلهم .. أبادهم الجيش .. أقسم بالله العظيم أن هذا حدث .. لقد بلغنى بطريقة لا أشك فى صحة روايتها أبدًا.

هيكل : لا أستطيع أن أصدق.

الهضيبى فى إصرار عنيف : يا رجل لقد أقسمت لك بالله العظيم قتلوهم جميعاً .. أنت لاتعرف ولكنهم قتلوهم .. ولست أريد منهم الآن إلا أن يقتلونى أنا أيضا!

وهنا تدخل فى المناقشة البكباشى أحمد أنور مدير البوليس الحربى قائلاً : ولكن هذا الذى تقوله غير صحيح.

ووقف الهضيبى .. هم عن مقعده .. وتشنجت ملامحه ، وقال : والله العظيم والله العظيم إن الذى قلته صحيح .. صحيح .. صحيح .. وأن أولادى كلهم وأزواجهم وزوجاتهم قد قتلوا وزوجتى قتلت أيضا.

أحمد أنور : كيف تطلق يمينا مقدسة بهذه الطريقة ؟ كم رقم تليفون منزلك؟

الهضيبى : ٢٧٠٢٤

وهنا بدأ أحمد أنور يدير قرص التليفون ، ويبدو أن الذى رد سأل عن شخصية المتكلم..

أحمد أنور : قل لها صديق للهضيبى يحمل رسالة منه.

...مرت فترة صمت ....

وأنظارنا معلقة على التليفون وآذاننا مسلطة عليه ، ثم تسرب صوت نسائى وبدأ أحمد أنور يتحدث إلى زوجة الهضيبى.

واقتربنا جميعاً برؤوسنا من جهاز التليفون نقرب آذاننا منه بقدر المستطاع وتسرب منه صوت السيدة تقول إنها بخير ..

أحمد نور : وأولادك كلهم بخير ؟

ونظر الهضيبى إلى أحمد أنور نظرة الذى يرى شيئًا لايستطيع أن يصدقه ناوله أحمد أنور السماعة وقال له : خذ وتحدث إليها أنت وتأكد أنها زوجتك!

أمسك الهضيبى سماعة التليفون بحذر واسترابة تمامًا كرجل سلّموه فى يده لغمًا يمكن أن ينفجر ! وقال : أنا حسن الهضيبى ! ثم استطرد : اسمعى .. كيف حال الأولاد!

وأخذ يهز رأسه فى ذهول .. وعاد ليقول فى التليفون : لم يقتلوهم .. غريبة! وبدأ يهرش رأسه بيده ..

ومدّ أحمد أنور يده يأخذ سماعة التليفون .. ويقول لزوجة الهضيبى كلمة ينهى بها المحادثة ثم يضع السماعة مكانها.

.. صمت من جديـد ..

هيكل : أنت طلبت أن توجه لى سؤالاً .. فهل أستطيع أن أوجه لك سؤالاً أخيراً ؟ ما رأيك فى الأيمان التى أقسمتها بالله العظيم ثلاثًا .. مؤكداً أن أولادك قتلوا ؟!

الهضيبى : كنت أظن !!.

هيكل : هل تقسم بالله العظيم ثلاثاً على الظن ؟

الهضيبى وهو يضحك : بسيطة .. يمينى باطلة أكفر عنها .

هيكل : هكذا ببساطة ؟ ما أسهل اليمين إذا ؟
الهضيبى : لقد ضاعت عليّ ساعة الفسحة .. أمضيت معظمها هنا.
أحمد أنور : لا تحمل هما .. سوف أعطيك ساعة أخرى.

توقيع : « محمد حسنين هيكل»

تشكيل محكمة الشعب :

تم تشكيل محكمة مخصوصة برئاسة قائد الجناح جمال سالم وعضوية القائمقام أنور السادات والبكباشى حسين الشافعى لمحاكمة المتهمين بخيانة الوطن والعمل على قلب نظام الحكم الحاضر وأسس الثورة.

والعقوبات التى تطبقها المحكمة هى كل العقوبات من الإعدام إلى الحبس . ولايجوز تأجيل القضية أكثر من ٤٨ ساعة للضرورة القصوى ولمرة واحدة .. على أن يحضر المتهم شخصياً أمام المحكمة وتنطق المحكمة بأحكامها فى جلسات علنية ، ويجوز لمجلس قيادة الثورة تخفيفها.

وكان مجلس قيادة الثورة قد أصدر أمراً بتشكيل «**محكمة الشعب**» يقول :

« تشكيل محكمة مخصوصة وإجراءاتها .. بعد الاطلاع على المادة ٧ من الدستور المؤقت قرر مجلس قياد الثورة:

مادة (١) تشكل محكمة على الوجه الآتى ..

قائد الجناح جمال مصطفى سالم عضو مجلس القيادة (رئيساً) قائمقام أنور السادات عضو مجلس القيادة (عضواً) بكباشى أركان حرب حسين الشافعى عضو مجلس القيادة (عضواً).

وتنعقد المحكمة بمقر قيادة الثورة بالجزيرة بمدينة القاهرة أو فى المكان الذى يعينه رئيسها وفى اليوم والساعة اللذين يحددهما.

مادة (٢) تختص هذه المحكمة بالنظر فى الأفعال التى تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل والخارج . وكذلك الأفعال التى تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر. أو ضد الأسس التى قامت عليها الثورة . ولو كانت قد وقعت قبل هذا الأمر.

كما تختص المحكمة بمحاكمة كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره متهمًا بارتكاب الأفعال المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وتطلبه المحكمة . وكذلك كل من أعان بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء.

كما تختص هذه المحكمة بالنظر فيما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها من القضايا أيًا كان نوعها حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية ، أو غيرها من جهات التقاضى

الأخرى مادام لم يصدر فيها حكم . وتعتبر هذه المحاكم أو الجهات متخلية عن القضية؛ فتحال إلى المحكمة المخصوصة بمجرد صدور الأمر من مجلس قيادة الثورة بذلك .

مادة(٣) يعاقب على الأفعال التى تعرض على المحكمة بعقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن أو بالحبس ، المدة التى تقدرها المحكمة أو أى عقوبات أخرى تراها المحكمة.

مادة(٤) ينشأ بمقر قيادة الثورة مكتب للتحقيق والادعاء يلحق به نواب عسكريون وأعضاء من النيابة العامة يتولى رئاسته البكباشى أركان حرب زكريا محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة . وعضوية كل من البكباشى محمد التابعى نائب أحكام والبكباشى إبراهيم سامى جاد الحق نائب أحكام ،والبكباشى سيد سيد جاد نائب أحكام والأستاذ عبدالرحمن صالح عضو النيابة.

ويتولون التحقيق ورفع الدعوى بالادعاء بالجلسة . وفى الأفعال التى تختص هذه المحكمة بنظرها . ولهم حق الأمر بالقبض على المتهمين وحبسهم احتياطيًا ، ولا يجوز المعارضة فى هذا الأمر.

مادة (٥) يخطر المتهم بالتهم ، ويوم الجلسة بمعرفة المدعى قبل ميعادها بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ولا يجوز تأجيل القضية أكثر من مرة واحدة ، ولمدة لاتزيد على ٤٨ ساعة للضرورة القصوى.

ويجب على المتهم أن يحضر بنفسه أمام المحكمة وإذا تخلف جاز القبض عليه وحبسه.

مادة(٦) للمحكمة أن تتبع من الإجراءات ما تراه لازمًا لسير الدعوى ، ولايجوز المعارضة فى هيئة المحكمة أو أحد أعضائها.

مادة (٧) تجرى المحاكمة أمام هذه المحكمة بطريقة علنية إلا إذا قررت جعل الجلسة سرية لأسباب تراها ، وبصور الحكم ويتلى فى جلسة علنية ويصدق عليه مجلس قيادة الثورة ويجوز له تخفيف الحكم إلى الحد الذى يراه.

مادة (٨) أحكام هذه المحكمة نهائية ولاتقبل الطعن بأى طريقة من الطرق أو أمام أى جهة من الجهات . وكذلك لايجوز الطعن فى إجراءات المحاكمة أو التنفيذ .

مادة(٩) يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره . القاهرة فى أول نوفمبر ١٩٥٤ .

ولم تكن هذه القضية وحدها التى تقرر أن تنظرها المحكمة ، بل كان هناك أربع قضايا أخرى تخص الإخوان ؛ الأولى هى قضية الأسلحة التى ضبطت فى عزبة عشماوى بالشرقية، والمتهم فيها حسن العشماوى وابنه محمد حسن العشماوى ، والثانية قضية تجمهر أول مارس ١٩٥٤ والمتهم فيها عبدالقادر عودة واثنان آخران بالتجمهر والتظاهر فى ميدان الجمهورية ومحاولة قلب نظام الحكم ؛ مما أدى وفاة بعض الأشخاص نتيجة الاحتكاكات بين البوليس وبينهم.

والقضية الثالثة قضية العمل على قلب نظام الحكم المتهم فيها إسماعيل الهضيبى وحسن دوح و ١١ آخرون اتهموا بالتجمهر ، والدعوة لقلب نظام الحكم فى مسجد الروضة والاعتداء على رجال البوليس . أما القضية الرابعة فكانت قضية مسجد طنطا المتهم فيها خطيب مسجد عزيز فهمى بالتحريض على قلب نظام الحكم.

كان من أخطر الاعترافات التى أدلى بها المتهمون ونشرتها الصحف ؛ اعتراف المحامى هنداوى دوير التى أدت إلى كشف شخصية الضابط السابق البكباشى عبدالمنعم عبدالرؤوف وتورطه مع الإخوان والجهاز السرى.

وقال هنداوى دوير فى هذه الاعترافات : « جاءنى الضابط السابق عبدالمنعم عبدالرؤوف وهو أحد زعماء الجهاز السرى ومكث عندى ثلاثة أيام ، وقال إن الجهاز السرى وضع خطة لاغتيال جمال عبدالناصر بطريقة النسف ! ، وطلب منى عبدالمنعم عبدالرؤوف البحث عن فدائى ليتولى هذه العملية . وهذه الطريقة هى تجهيز حزام مواد ناسفة وديناميت متصل بسلك كهربائى وبطارية ، ويرتدى الفدائى هذا الحزام تحت ملابسه ، ثم يتقدم ويعانق الرئيس جمال عبدالناصر ويضغط على السلك ، وهنا ينفجر الديناميت فى الرئيس والفدائى!

وقد عرضت على محمود عبداللطيف قبل قيامه بمحاولة اغتيال جمال عبدالناصر أن ينفذ هذه العملية بالحزام الناسف لكنه رفض أن يعرض نفسه لنسف ، وقال إنه يفضل اغتيال جمال عبدالناصر بإطلاق الرصاص عليه ! فعرضت على محمود نصيرى الطالب بكلية الحقوق أن يتولى هذه العملية الفدائية فرفض كذلك ، لكنه وافق على أن ينفذ عملية الاغتيال بإطلاق الرصاص!».

هكذا اعترف هنداوى دوير أن هذا الحزام الناسف موجود فى منزل عبدالحميد البنا وهو أحد عضاء الجهاز السرى ، فانطلق رجال البوليس إلى منزل البنا فى منطقة وراق العرب حيث عثروا على الحزام ،وداخله الديناميت وقبضوا على عبدالحميد البنا.

وفى نفس اليوم تم الإعلان عن ضبط مخبأ حديد للإخوان يحوى كميات هائلة من المفرقعات تكفى لنسف القاهرة والإسكندرية معا! وكان الكشف عن هذا المخبأ عملية مثيرة.

فقد وصلت معلومات إلى البكباشى حسين ختاتة قائد مخابرات السواحل فى الإسكندرية أن عصابة لها اتصال بجهة سياسية ستدخل كمية من المفرقعات إلى مدينة الإسكندرية لاستخدامها فى أغراض خطيرة بعد توزيعها على أعضاء العصابة ، وبالفعل وصلت سيارة كبيرة تحمل المفرقعات ، وخبئت هذه المفرقعات فى قبو تحت الأرض بجوار مطار الدخيلة.

لكن رجال المخابرات أسرعوا إلى المكان وأخرجوا المفرقعات ، والتى كانت عبارة عن ٥٩٠ صفيحة كبيرة ، بها ٥٥٤ قطعة جلجانيت ، وعشرة جوالات بها قطع ديناميت وبندقيتين و٤٠ طلقة رصاص ، وتم الإعلان عن أن المحاكمات سوف تبدأ بعد يومين.

وتقرر أن تكون القضية الأولى التى تنظر هى قضية محمود عبداللطيف وحده ، على أن يحاكم شركاؤه فى جلسات أخرى.

وفى يوم المحاكمة سمع صوت حارس الجلسة الصول عبدالرحمن الجفناوى يعطى تعليماته بصرامة .. ويلقى الأوامر إلى الجنود الذين يعاونونه فى مهمته .. وفى هذا الجو جلسنا .. وفى الساعة العاشرة إلا خمس دقائق دخل المتهم محمود عبداللطيف قاعة الجلسة!

وواصل الصحافى محمد لطفى حسونة نقل الصورة المثيرة قائلاً : « كان محمود عبداللطيف يجر قدميه ، وينتقل ببصره فى كل اتجاه بقميصه الأزرق ذى الخطوط البيضاء وبنطلونه الرمادى .. واتجهت إليه كل الأنظار وكل العدسات .. وهى تمعن فى ذلك المخلوق الذى اختار لنفسه هذا المصير حين أسلم قياده إلى فئة ضالة مضللة .. تحركه فيتحرك ، وتأمر فيأتمر، وتدفعه إلى أبشع جريمة فيسافر إليها أميالاً طويلة ليرتكبها فى استهتار!».

وجلس محمود عبداللطيف وإلى يساره حارسه اليوزباشى محمود محمد محمود الضابط بالبوليس الحربى ، وإلى يمينه حارس آخر .. وظل بصره ينتقل فى أرجاء القاعة.

تارة يبصر إلى الخلف متمعنا فى وجوه المتفرجين وكأنه يبحث عن أحد بينهم ، وتارة ينظر إلى علم التحرير ، ويثبت بصره على عبارة « **الثورة .. محكمة الشعب** » ، وتارة ينظر إلى المصورين الذين ركزوا عدساتهم عليه.

و بدأت أولى جلسات محكمة الشعب :

وبعد دقائق تهيأ جو المحكمة لدخول قضاة الشعب .. وتحول بصر محمود عبداللطيف إلى الباب الذى سيدخلون منه.

وظل هكذا حتى صاح حارس المحكمة بصوت مرتفع : محكمة !

ودخلت هيئة المحكمة .. قائد الجناح جمال سالم ، والقائمقام أنور السادات ، والبكباشى حسين الشافعى ، وممثلا الادعاء البكباشى محمد التابعى ، والأستاذ مصطفى الهلباوى ، ووقف كل من فى القاعة .. ثم جلسوا عندما جلست هيئة القضاة.

ثم فتح قائد الجناح جمال سالم رئيس المحكمة الجلسة !

قائد الجناح جمال سالم « رئيس المحكمة» : فتحت الجلسة .. أولى جلسات محكمة الشعب.. المتهم موجود ؟

ممثل الادعاء البكباشى محمد التابعى : المتهم موجود والقضية جاهزة.

رئيس المحكمة : المتهم محمود عبداللطيف ؟

..... وقف محمود عبداللطيف من مكانه ....

المتهم : أفندم .

رئيس المحكمة : أنت متهم بأنك فى يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ وما قبله فى مدينتى القاهرة والإسكندرية أولا: بالاشتراك مع آخرين فى تنفيذ اتفاق جنائى ، الغرض منه إحداث فتنة دامية لقلب نظام الحكم . وذلك بإنشاء نظام خاص سرى مسلح للقيام باغتيالات واسعة النطاق ، وارتكاب عمليات تدمير بالغة الخطورة وتخريب شامل فى جميع أرجاء البلاد تمهيداً لاستيلاء الجماعة التى تنتمى إليها على مقاعد الحكم بالقوة . وثانياً بالشروع فى قتل البكباشى أركان حرب جمال عبدالناصر رئيس الحكومة تنفيذاً للاتفاق الجنائى المشار إليه فى الفقرة الأولى .. مذنب أم غير مذنب ؟

... لم يرد المتهم محمود عبداللطيف ...

قال رئيس المحكمة : سمعت الادعاءات اللى قلتها .. فاهم الادعاء اللى عليك ؟

المتهم : أيوه.

رئيس المحكمة : مذنب ولاغير مذنب ؟

المتهم : مذنب !

المدعى العام : المتهم لما أعلناه بالادعاءات سألناه إذا كان له محام ؟ فقال: معندهوش محام. وقانون تشكيل المحكمة لايستلزم وجود محام مع المتهم ، والقضية جاهزة ونطلب نظرها.

رئيس المحكمة : المتهم عايز حد يدافع عنه ؟

المتهم : عايز .

رئيس المحكمة : عايز مين ؟

المتهم : محمود سليمان الغنام .

رئيس المحكمة : مين ؟

المتهم : محمود سليمان الغنام المحامى.

رئيس المحكمة : وإذا كان سليمان غنام ما يرضاش ؟

المتهم : فتحى سلامة .

رئيس المحكمة : وإذا كان سلامة ما يرضاش ؟

المتهم : مكرم عبيد .

رئيس المحكمة : وإذا كان مكرم عبيد ما يرضاش ؟

المتهم : يبقى أى واحد !

رئيس المحكمة : أى واحد ؟ طيب .. الادعاء يتصل بالمحامين اللى قال عنهم المتهم بحسب ترتيبهم فإذا رفضوا ينتدب له محام للدفاع عنه .. وتتأجل القضية ٤٨ ساعة لجلسة الخميس ١١ نوفمبر الساعة العاشرة صباحاً .. رفعت الجلسة !

ورفض كل من محمود سليمان غنام ، وفتحى سلامة ، ومكرم عبد الدفاع عن المتهم؛ لأنهم جميعا استنكروا الجريمة التى أقدم عليها ، وقال الأستاذ مكرم عبيد « أنها جريمة موجهة إلى قلب الوطن ؛ فمن المستحيل أن أدافع عنه .. مستحيل ! ».

وفى صباح يوم الخميس ١١ نوفمبر ١٩٥٤ وقف المحامى هنداوى دوير أمام محكمة الشعب ليدلى بأخطر اعترافاته.

ولأول مرة فى قضية محاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصريظهر اسم الرئيس محمد نجيب على لسان أحد المتهمين «كمتورط» مع جماعة الإخوان.

هنداوى دوير : أبلغنى إبراهيم الطيب رئيس الجهاز السرى أن الإخوان على اتفاق مع اللواء محمد نجيب أن « يمشى معنا» بعد قتل جمال عبدالناصر وأعضاء مجلس الثورة، وأن هناك اتصالا بمحمد نجيب ، على أن يتولى تهدئة البلاد بعد الاغتيالات ! وتأكدت من هذا عندما كنت فى بيت المرشد العام للإخوان حسن الهضيبى يوم عودته من سوريا، واتصل محمد نجيب بالتليفون الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وطلب أن يتحدث إلى الهضيبى.. إن الهضيبى كان من رأيه أن تتولى الحكم حكومة تتجه بالبلاد نحو الاتجاه الإسلامى ولاتكون حكومة إخوان مسلمين ؛ لأن البلاد غير مستعدة الآن لتقبل النظم الإسلامية بأكملها.

وأضاف هنداوى ؛ أنه سأل قبل أن يسلم محمود عبداللطيف المسدس هل الهضيبى موافق على اغتيال جمال عبدالناصر ؟، فقال له إبراهيم الطيب رئيس الجهاز السرى إن الهضيبى وافق على هذا ، وبناء على ذلك أمر محمود عبداللطيف بتنفيذ الخطة ، وقال دوير إنه صدرت إليه الأوامر بدراسة منزل القائم مقام أنور السادات ومقر عمله تمهيداً لقتله، وقد نفذ هذه الأوامر.

وكشفت أقوال هنداوى دوير أمام المحكمة أن القرار باغتيال جمال عبدالناصر كان يقضى بقتله بثلاث طرق ؛ أولا بالمسدس وقد كلف اثنين بذلك ، وثانيًا بأن يرتدى أحد الفدائيين حزام ديناميت ويعانقه فينسفه وينسف معه ، ثالثًا بعمل كمين له وقتله بالمدافع وهو فى الطريق إلى بيته.

عقدت محكمة الشعب جلستها الثانية فى الساعة العاشرة صباحاً لاستئناف محاكمة المتهم محمود عبداللطيف .وقد جئ بالمتهم فى حراسة البوليس الحربى ، ولزم مكانه فى مقعد الاتهام ، وجلس إلى يساره محاميه الأستاذ حماده الناحل.

عقدت المحكمة جلستين الأولى صباحية ، والثانية مسائية بدأت فى السادسة مساء وانتهت قرابة منتصف الليل.

رئيس المحكمة : فتحت الجلسة .. المتهم موجود ؟ .. جاهزين ؟.

المدعى : جاهزين .

رئيس المحكمة : سمعت الادعاء اللى عليك . وقلت إنك مذنب إيه أقوالك ؟ السيد حمادة الناحل رايح يترافع عنك .. وأحب أقول إن المحكمة تشكره على تطوعه للدفاع عنك.

المحامى حمادة الناحل : وأنا بدورى أشكر المحكمة على هذه الثقة وأدعو الله أن يوفقنى فى مهمتى.

رئيس المحكمة للمتهم محمود عبداللطيف : اتفضل قول للمحكمة إيه أقوالك .. تتكلم أنت أو السيد المحامى يتكلم؟

المتهم : السيد المحامى.

رئيس المحكمة : بس يقول إيه أقواله ؟

المحامى حمادة الناحل : يقول وبرضه نناقشه تانى !

المتهم : أنا فى الإخوان من سنة ١٩٤٢ ومن مدة ٤ شهور بس .. انضميت للمنظمة السرية ، ودى مكونة من ٣ أشخاص محمود عبداللطيف وهنداوى دوير المحامى وسعد حجاج.

رئيس المحكمة : عَلِّى صوتك شويه واتكلم على مهلك .. وخليك هادى.

المتهم : وكنا احنا الثلاثة نجتمع كل أسبوع يوم الاثنين من نصف ساعة إلى ساعة فى بيت هنداوى دوير لحفظ القرآن ودراسة السيرة والجهاد فى سبيل الله ، وقبل الحادث بأسبوع واحد هنداوى قال لنا على حكاية اتفاقية الجلاء . وإن الرئيس وقعها وإن دى خيانة فى حق البلد ولازم نقتل الرئيس جمال ، واتفقنا احنا الثلاثة إن اللى تتاح له فرصة ينفذ الاغتيال. وقبل الحادث بيومين هنداوى جاب لى المسدس ، وقال لى مسدس سعد ماجاش نفذ انت الخطة . وقبل الحادث بيوم قرأت فى جريدة القاهرة إن الرئيس مسافر إلى الإسكندرية لحضور المهرجانات .. فرحت لهنداوى وقلت له إنى رايح إسكندرية .. فقال على بركة الله!

والصبح جانى سعد وقلت له ، فأبدى تأسفه لأن سلاحه لم يكن موجودا ، وتوكلت ومشيت على الإسكندرية .. رحت المحطة ركبت قطار الساعة التاسعة صباحًا ووصلت هناك الساعة ١٢ ومشيت فى شارع محرم بك ، واتغديت ورحت لوكاندة دار السعادة ، وأخذت حجرة خاصة وغيرت ملابسي ، ورحت المحطة وبعدين رحت ميدان المنشية.

ولما وصلت وقفت لغاية ما جه الرئيس وهو بيلقى كلمة ألقيت عليه طلقات من المسدس. والناس قبضوا عليّ .. ورحت البوليس الحربى فى الإسكندرية وقلت كل الأقوال على يد النائب العام وهو اللى كتب المحضر.

ينظر جمال سالم رئيس المحكمة إلى البكباشى محمد التابعى المدعى فى القضية ويقول له: عايز تسأل؟

المدعى : أيوه .. ما دور المنظمة السرية للجماعة؟.

المتهم : محاربة أعداء الإسلام والدعوة الإسلامية .. الإنجليز واليهود واللى يقف فى سبيل الدعوة ، وقبل الحادث بأسبوع اجتمعنا احنا الثلاثة ودرسنا اتفاقية الجلاء ، وقررنا أنها أعطت الإنجليز حقوقاً فى البلد وخيانة وطنية.

المدعى : قرأت الاتفاقية ؟

محمود عبداللطيف : قرأت ... وقرأت بعض الملاحق ، وقرأت فى الجرائد أنها استبدلت ٥٠٠ مليون جنيه الديون بتاعت مصر بمبلغ ٣٣ مليون جنيه .

رئيس المحكمة : يعنى ده اللى كان مزعلك من الاتفاقية؟!!

... يسكت محمود عبداللطيف ولايرد..

رئيس المحكمة : ده بس اللى مزعلك .. والا فيه حاجة تانية ؟

المتهم : فيه حاجه تانية .. هى أنه مش ضرورى الاتفاقية .. وهم سنة ١٩٥٦ كانوا رايحين يرحلوا ؛ لأنهم يبقوا قاعدين غير شرعيين ، وهم رايحين يطلعوا ويفرقوا قواتهم من القنال خوفا من القنابل الذرية.

رئيس المحكمة : يعنى انت كمان جنرال تعرف فى الشؤون العسكرية كويس؟

المدعى الآخر مصطفى الهلباوى : إذا لم تُعمل الاتفاقية .. كان الإنجليز حايخرجوا ازاى؟ .. إيه رأيك كأخ مواطن ؟

المتهم : خروجهم يحتاج لجهاد ، والجهاد جربناه قبل كده لما راحت كتائب الجامعة للقنال، وانزعج الإنجليز وقالوا أنهم مستعدون للجلاء بس نوقف حرب العصابات..

ومعاهدة ١٩٣٦ دى كانت تعطى للإنجليز كل حق فى البلد بالثمن .. التموين المواصلات بالفلوس.. وعشان كده ترتيب ديون لمصر على إنجليز.

رئيس المحكمة : تفتكر مافيش داعى للمناقشة فى المعاهدات.

المدعى : ثقافتك ايه ؟

المتهم : درست أربع سنين فى قسم ليلى بعد الابتدائية!

المدعى : ماذا درست ؟

المتهم : الجهاد فى سبيل الله ودراسة القرآن بالسيرة.

المدعى : الجهاز السرى كان بيتشغل لحساب مين ؟

المتهم : الإخوان .. الإخوان المسلمين.

رئيس المحكمة : يعنى كنتم تحاربوا أعداء الإسلام عشان الإخوان المسلمين يتريسوا، والحكومة يعنى عدوة الإسلام ، وعشان كده رحت تقتل رئيسها ، والا فهموك أن الريس بس هو اللى عدو الإسلام؟

المتهم : فهمونا إن الرئيس هو عدو الإسلام.

رئيس المحكمة : لوحده ؟

المتهم : آه.

رئيس المحكمة : ده اللى فهموه لك؟

المتهم : أيوه.

رئيس المحكمة : وجهازكم كان لحساب الإخوان المسلمين ؟

المتهم : لا .. بس اعرف أن رئيسنا هنداوى .. لكن الرئيس العمومى معرفهوش

رئيس المحكمة : هل بينك وبين الرئيس جمال حاجة؟.

المتهم : لا.

رئيس المحكمة :كلمته ؟

المتهم : لا.

رئيس المحكمة : سلمت عليه ؟

المتهم : لا .

رئيس المحكمة : آمال ايه اللى خلاك تحاول تقتله ؟

المتهم : فهمونى إن الاتفاقية خيانة.

رئيس المحكمة : مين اللى فهمك ؟

المتهم : هنداوى دوير .

رئيس المحكمة : طيب .. اطلبوا هنداوى دوير نسمع كلامه.

لكن قبل استدعاء هنداوى دوير لسماع أقواله يستكمل المدعى محمد التابعى سؤال محمود عبداللطيف ،ويقول له : هل سبق أنطلب منك ليس حزام وتنسف به الرئيس؟

المتهم : هنداوى عرض على الساعة ١٢ مساء ليلة الحادث ؛ وقال لى فيه عندنا حزام تلبسه .. وتعانق الرئيس ينفجر وينسف الرئيس وينسفك .. رفضت .

رئيس المحكمة : مارضيتش له ؟

... لا يرد محمود عبداللطيف ..

رئيس المحكمة : خفت على نفسك ؟

المتهم : لا .. ما خفتش على نفسى .

رئيس المحكمة : ليه .. دى أضمن من المسدس؟

.. لا يردد محمود عبداللطيف ..

رئيس المحكمة : اتكلم .. حد ماسكك ؟ ماتخافش.

المتهم : أنا . قلت له ما ينفعش عشان الزحمة!

المحامى حمادة الناحل : ويمكن ما يرضاش الرئيس يحضنه!

رئيس المحكمة : ايه معلوماتك الدينية ؟

المتهم : جزء من سورة البقرة !

رئيس المحكمة : وايه تانى .

المتهم : بعض آيات !

رئيس المحكمة : تقدر تقول شوية منها ؟

المتهم : سورة يس وثلاثة أرباع آل عمران.

جمال سالم : بس ؟

المتهم : وسورة صغيرة.

* * *

فى محكمة الشعب أطاحت اعترافات الإخوان باللواء محمد نجيب ، وبرغم أن هذه الاعترافات كانت بمثابة صدمة عامة للمصريين الذين كان كثير منهم يعجبون بمحمد نجيب ، فهو رئيس الجمهورية ، وهو الرجل الأكبر سنا والأكثر حكمة بين الضباط الأحرار الذين صنعوا الثورة.برغم كل ذلك فقد وضعت هذه الاعترافات فصل النهاية لوجود محمد نجيب على رأس الثورة .. وعلى رأس الحكومة المصرية ، وصدرت الجرائد فى صباح يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ تحمل الأخبار الأكثر إثارة:

« إعفاء نجيب »..

« مجلس الثورة يقرر بقاء منصب رئيس الجمهورية خاليًا »

تولى اللواء عبدالحكيم عامر القائد العام ووزير الحربية ، وقائد الجناح حسن إبراهيم وزير القصر إبلاغ هذا القرار لمحمد نجيب فى الساعة الحادية عشرة فى قصر عابدين ، وغادر محمد نجيب القصر بعد إبلاغه القرار.

واجتمع مجلس الوزراء وأحيط بقرار مجلس قيادة الثورة ، وأقام اللواء محمد نجيب مع أسرته فى قصر المرج ، وهو القصر الذى كانت تملكه السيدة زينب الوكيل زوجة مصطفى النحاس باشا.

وصرح الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية عقب الاجتماع بأن الرئيس جمال عبدالناصر رئيس مجلس الوزراء كلفه بإبلاغ قرارات مجلس قيادة الثورة إلى جميع السفارات والمفوضيات المصرية فى الخارج ، وقال الدكتور محمود فوزى أنه سيجتمع فى وزارة الخارجية باللواء على نجيب سفير مصر فى سوريا لاطلاعه على تفاصيل الموقف فى سوريا.

وكان البوليس فى فجر اليوم السابق قد ألقى القبض على إبراهيم الطيب رئيس الجهاز السرى للإخوان ، وبمجرد القبض عليه سالت اعترافاته الخطيرة ، وكانت أكثرها خطورة هى اعترافاته على اللوء محمد نجيب ؛ فقد اعترف إبراهيم الطيب بأن محمد نجيب كان على صلة سرية بالإخوان من شهر أبريل بنفس العام ، وأنه قبل أن يلعب دوراً هامًا فى انقلاب الإخوان الدموى ، وأن محمد نجيب أفهم الإخوان أنه يستطيع أن يسيطر على الموقف بعد اغتيال جمال عبدالناصر.

واعترف إبراهيم الطيب بأن حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان وفى بعض الأحوال عبدالقادر عودة أوصلاح شادى كانوا صلة الاتصال السرى بين الإخوان واللواء محمد نجيب ، وأحيانًا تكون الصلة أشخاصًا آخرين من المتصلين بالهضيبى .

وتوالت اعترافات إبراهيم الطيب .. فقد اعترف بأن المجلس العالى للجهاز السرى هو الذى وضع خطة الاغتيالات والانقلاب ، وأن هذه الخطة لاعلاقة لها باتفاقية الجلاء، وإنما وضعت للتخلص من النظام الحاكم ، وأن المرشد العام حسن الهضيبى أقر هذه الخطة وصدق عليها.

وقال إبراهيم الطيب لقد كنت مستمراً فى تنظيم باقى الإخوان الذين لم يعتقلوا ، وكنت أبذل محاولة نهائية لتنفيذ خطة الانقلاب ؛ كانت الخطة تتلخص فى إعداد الإخوان وتعبئتهم وتدريبهم ، والقيام بحوادث اغتيالات للجهاز الحكومى كله .. والمهمة

الرئيسية فى الخطة أن نقتل جمال عبدالناصر بأى شكل فى منزله أو فى مكتبه أو فى الشارع ؛ لأننا كنا نعتبره المسؤول عن الجهاز الحكومى.

وبعد اغتيال جمال عبدالناصر نقوم بحركة شعبية ومسلحة ، وأن يتم تأمين الجيش بواسطة محمد نجيب ، وفى الوقت نفسه يقوم الإخوان بمظاهرات شعبية مسلحة ، ومن أجل هذا جمعنا السلاح لاستعماله فى هذه المظاهرات ، وقد أبلُغت يوسف طلعت هذه الخطة وأبلغنى أن المجلس العالى هو الذى وضعها ، وأنه عرضها على المرشد العام الأستاذ الهضيبى فصدّق عليها ، وكان المتفق عليه بعد الاغتيالات وقيام المظاهرات المسلحة أن يتولى محمد نجيب تأمين الثورة الجديدة ، وإلقاء بيان للتهدئة ؛ فإذا حصلت مقاومة بعد ذلك تحدث اغتيالات جديدة.

ويضيف إبراهيم الطيب أنه عندما تلقى هذه التعليمات من يوسف طلعت أبلغها إلى جميع قادة الفصائل لتنفيذها ، وأن القصد من اغتيال جمال عبدالناصر ألا يقع صدام بين الشعب وبعضه ، وأن محمد نجيب أفهمهم أنه يستطيع أن يسيطر على الموقف.

ويقول الطيب : « وكلنا نظن أن الذين سينجون من الاغتيالات سوف يسلمون أنفسهم حقنًا للدماء ؛ وخصوصًا عندما يرون أن رئيس الجمهورية محمد نجيب هو القائم على رأس الوضع الجديد ، والخطة ليس لها أية علاقة باتفاقية الجلاء ، ولكن السبب فى وضعها هو التخلص من الوضع الحالى .. وعندما فشل حادث اغتيال جمال عبدالناصر لم أيأس!

وكنت أحاول من مخبئى إعادة تنظيم الفصائل التى بقيت بعد الاعتقالات لنحاول أن نقوم بالخطة التى وضعها المجلس العالى ، وكنت أستعين ببعض الأخوات المسلمات فى نقل التعليمات إلى أعضاء الفصائل . وكان محمد نجيب قد وعدنا فى شهر أبريل بأن الجيش معه، فلما تبين أن هذا غير صحيح رأينا أن نستعيض عن الجيش بالمظاهرات الشعبية المسلحة».

ولم يكن هذا فقط هو كل ما اعترف به إبراهيم الطيب ؛ فقد قال فيما بعد أمام محكمة الشعب : « أن اللواء محمد نجيب كان يكتب المنشورات ويكلف الإخوان بطبعها وتوزيعها!

وأن عبدالقادر عودة سلمه منشوراً مكتوباً بالقلم الرصاص ليس بخطه وبتوقيع محمد نجيب يهاجم فيه اتفاقية الجلاء ، وأن الجهاز السرى أعد خطة الاغتيالات بعد أن تم التفاهم مع محمد نجيب ، وأنهم قرروا اغتيال كل من يقف ضد ثورتهم المسلحة».

وقال إبراهيم الطيب أيضًا : « إن حزام الديناميت كان معدًا لتفجيره فى الرئيس جمال عبدالناصر وزكريا محيى الدين وزير الداخلية».

ومن أغرب ما قاله أنه قرر قتل جمال عبدالناصر رغم أنه لم يقرأ اتفاقية الجلاء ، واكتفى بما قاله له عبدالقادر عودة بأنها تنص على عودة الإنجليز إلى القنال فى حالة خطر الحرب ، وهذا معناه أن الإنجليز لن يخرجوا من مصر لأن خطر الحرب قائم.

وفى محكمة الشعب .. كشف جمال سالم رئيس المحكمة عن أسرار خطيرة ، فقال إن الإخوان طلبوا من مجلس قيادة الثورة خلال شهرى يوليو وأغسطس سنة ١٩٥٢ـ أى فور قيام الثورة ، إقامة حكم عسكرى مطلق دون دستور أو برلمان لمدة عشر سنوات ليكون الحكم تحت وصاية الإخوان!

وقال جمال سالم : إن مجلس قيادة الثورة رفض هذا العرض وطلب من الأحزاب تطهير نفسها تمهيداً لإعادة الحياة النيابية لكنها لم تفعل !

ولم تكن الاعترافات فقط هى التى قدمها إبراهيم الطيب .. لكن أيضاً فور القبض عليه أرشد عن مخبأ يوسف طلعت رئيس الجهاز السرى الهارب . وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت عن مكافأة قدرها ألفا جنيه لمن يرشد عن يوسف طلعت ، وكان رجال البوليس يعملون ليل نهار فى البحث عنه .. لكن إبراهيم الطيب بعد القبض عليه وفى الساعات الأولى أرشد عن الأماكن التى يتردد عليها يوسف طلعت ، ومن هذه الأماكن شقة فى مصر الجديدة ، وأسرع رجال البوليس إلى هذه الشقة وحطموا بابها ودخلوا ليجدوا يوسف طلعت جالساً بالبيجامة حليق الذقن يقرأ فى جريدة « أخبار اليوم»، وكان بجوار يوسف طلعت مدفع معد للاستخدام فى أية لحظة .. لكنه بمجرد أن وجد رجال البوليس فى الشقة يحيطون به استسلم ورفع يديه إلى أعلى.

وعثر رجال البوليس فى الشقة التى كانت تقع بالطابق الرابع فى العمارة رقم ٩ بشارع الوالى على مدفع « تومى جن» ومدفعين «برن» وخمسة مدافع «استن» وتسع بنادق «لى انفيلد» ، ومأسورة مدفع عيار ١١ ومدفع « فيكرز» و ٢٣ قايش بندقية مشحون بالرصاص، و١٩ خزانة مدفع ، وصندوق كبير ملئ بالمتفجرات والمواد الناسفة والقنابل، وماكينة طبع «رونيو» لطبع المنشورات . ولم يكتف رجال البوليس بالصيد الثمين وهو القبض على يوسف طلعت ؛ فقد حملوه بعيداً وأصلحوا باب الشقة وظلوا داخلها وانتظروا وصول زواره من رجال الإخوان ، ثم قبضوا عليهم جميعًا.

وبدأت بقية رموز الإخوان الكبيرة تتساقط ، وكان من بين الذين تم القبض عليهم سيد قطب ، ونشرت « أخبار اليوم» بعضاً من اعترافاته فقالت:

اعترف الأستاذ سيد قطب أحد زعماء الإخوان اعترافات خطيرة. اعترف بأنه زار المرشد العام حسن الهضيبى عقب عودته من سوريا، وأبلغه الأستاذ الهضيبى بأنه سيحدث انقلاب فى الحكم قريبا، وأن هذا الانقلاب سيتم مع بقاء محمد نجيب رئيسًا للجمهورية.

وقال سيد قطب للهضيبى : خلى بالكم شوية واعملوا احتياطات من الناحية الدولية؛ لأن منطقة الشرق الأوسط منطقة حساسة وقد تتدخل بعض الدول.

المرشد العام حسن الهضيبى : لقد اتخذت احتياطيات دولية والإخوان قاموا بالاتصالات فى هذا الشأن حتى تعترف الدول بانقلاب الإخوان.

واعترف سيد قطب بأنه كان يصدر نشرة سرية للإخوان بعنوان:

« هذه المعاهدة لن تمر»، ونشرة أخرى بعنوان **« لماذا أكافح»؟!**

صدم الشعب فى جماعة الإخوان الذين كانوا ـ كعادتهم دائماً ، يتسترون بعباءة الدين للوصول إلى أهدافهم فى السيطرة على الحكم فى مصر ،وبدأ الناس يشعرون بكراهية شديدة للإرهابيين من جماعة الإخوان للأعمال الإجرامية التى ارتكبوها ، وأخذوا يساعدون رجال البوليس فى الكشف عنهم وعن مخابئ ذخيرتهم ؛ فكان بعد أن انتهت صلاة الجمعة فى مسجد الظاهر أن شعر الناس بأن الأستاذ صالح عشماوى كان يؤدى الصلاة بين المصلين فظنوه حسن عشماوى المطلوب القبض عليه ، فقاموا بالقبض عليه وساقوه إلى الظاهر ولكن رجال البوليس أخلوا سبيله!

لكن أخطر ما حدث كان القبض على بعض عناصر الإخوان فى الجيش ، وكشف هؤلاء عن أنه كانت توجد خطة لنسف طائرة جمال عبدالناصر . فقد اعترف الضابط طيار محمد على الشناوى بأنه تلقى أمراً من البكباشى أبو المكارم عبدالحى قائد الجهاز السرى للإخوان فى الجيش بأن ينسف طائرة الرئيس جمال عبدالناصر التى سافر بها الى أسوان ، وأنه كلف الأونباشى فاروق حسن المسيرى والأونباشى سعيد ندا من قوة الطيران بوضع قنبلة زمنية داخل محرك طائرة جمال عبدالناصر!

وكان على الطائرة مع الرئيس جمال عبدالناصر جمال سالم وصلاح سالم والدكتور أحمد حسن الباقورى وزير الأوقاف ونور الدين طراف وزير الصحة والشرباصى وزير الأشغال وحسن مرعى وزير التجارة وحسنى فهمى رئيس مجلس الإنتاج ، والبكباشى أحمد أنور قائد البوليس الحربى، وأمين حشاد قائد اللواء الجوى وسعد رفعت قائد السرب، وعبداللطيف الجيار سكرتير الرئيس، وكان معهم أيضاً الكاتب الصحفى الأستاذ محمد حسنين هيكل.

واعترف الأونباشى سعيد ندا من سرب المواصلات بأن الطيار الشناوى كلفه بوضع قنبلة فى طائرة الرئيس جمال عبدالناصر؛ فسأله لماذا نقتل جمال عبدالناصر ، قال له الطيار الشناوى لأنه عدو للإسلام ويحل دمه.

قال له الأونباشى : ما دام الأمر كذلك فلنقتل جمال عبدالناصر ، ولكن ما ذنب زملائه الذين سيكونون فى الطائرة ؟

فأفتى له البكباشى أبو المكارم بأنهم سيكونون شهداء ! وقال أنهم سيدخلون الجنة.

وعاد الطيار الشناوى ليبلغ هذه الفتوى للأونباشى سعيد ندا ، لكن الأخير لم يستطع وضع القنبلة فى طائرة الرئيس جمال عبدالناصر لأسباب خارجة عن إرادته.

لم تكن هذه القصة مثيرة فقط لكنها كانت أيضًا خطيرة ، لأنها كانت المرة الأولى التى يتم فيها الكشف عن عناصر للإخوان داخل الجيش المصرى غير الضابط الهارب السابق عبدالمنعم عبدالرؤوف ، ولم تكن الشرطة العادية هى التى كشفت هذه القضية بل البوليس الحربى ، وكان قائد البوليس الحربى هو أحمد أنور ، والذى كان مفروضاً أن يقتل فى نفس الطائرة مع جمال عبدالناصر.

وبالعودة إلى المحاكمات ، تحولت شهادة حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين فى القضية المتهم فيها محمود عبداللطيف الذى حاول قتل الرئيس جمال عبدالناصر وأطلق عليه رصاصات فى ميدان المنشية بالإسكندرية إلى ما يشبه المحاكمة العلنية للجهاز السرى للإخوان ولجماعة الإخوان وأفكارها وأعمالها .

وكان مشهد الهضيبى داخل قاعة محكمة الشعب يدعو للرثاء ، وهو يقول أمام القضاة والشهود بأنه لم يكن على علم بما يفعله الجهاز السرى ، وأنه كان مجرد « واجهة لا أكثر ولا أقل للإخوان»؛ كل مهمته السفر وتوقيع الأوراق كل شهر .. والتحدث إلى الصحافيين!

وكان الهضيبى يتحدث عن لقائه بيوسف طلعت رئيس الجهاز السرى فى مخبئه بالإسكندرية ، وكيف أنه لم يسمح إلا بالمظاهرات ، وطالب بأن تشترك عناصر الأمة فى هذه المظاهرات.

وواصل حمادة الناحل محامى عبداللطيف سؤال المرشد العام للإخوان ..وسأله عن نتيجة التصادم الذى سيحدث فى المظاهرات بين الناس والحكومة.

ـ فقال الهضيبى : نتيجة سيئة !

المحامى حمادة الناحل : هل يمكن أن تكون مذبحة؟

الهضيبى : ممكن !

المحامى : ماذا قلت ليوسف طلعت بهذا الشأن ؟

الهضيبى : أنا ما قلتش ليوسف طلعت إلا الكلام اللى قلته.

المحامى : هل تؤمن بالحديث الذى يقول : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده .. الخ»؟

ـ الهضيبى : أيوه.

جمال سالم « رئيس المحكمة» : لا تتدخل فى إيمان الشاهد ، لأن هذا بينه وبين ربه.

رئيس المحكمة : مافيش حد من اللى هنا كان عايز يقعد القعدة دى .. لا احنا ولا

الحاضرين .. ولا كنا عايزين ده كله ..ولكن نعمل ايه ؟ أمرنا لله .. هل اتصل بك الرئيس جمال عبدالناصر على يد أعضاء مكتب الارشاد وطالبك بحل الجهاز السرى ونشاط الإخوان فى الجيش والبوليس؟

الهضيبى : حصـــــــل !

رئيس المحكمة : ماذا عملت لتنفيذ ذلك ؟

الهضيبى : الأول هو طلب ألا يكون لنا تنظيمات فى الجيش ، فأنا قلت إنى لا أعلم إنه فيه تنظيمات فى الجيش .. يجوز فيه ناس قابلين الدعوة بس ، وقلت إن الضابط محمود لبيب جانى فى الفترة اللى كنت فيها رافض تولى رياسة الإخوان ، وعرض على أسماء ضباط فى الجيش منضمين للإخوان ، وأنا اعتذرت له عن معرفتهم لأنى ماكنتش قبلت الرياسة .. وأنا قلت الكلام ده لجمال عبدالناصر.

رئيس المحكمة : وماذا عملت بالنسبة للجهاز السرى المدنى الذى طلب منك رئيس الحكومة حله . وطلب ذلك منك مباشرة وبواسطة أعضاء الجماعة .. وطلب منك تسليم أسلحتهم؟

ـ الهضيبى : لا .. أنا ما كنتش أعرف إن فيه أسلحة أو إن الجهاز فيه منه خطر.

كان الإرهاق قد بدأ يظهر واضحاً على حسن الهضيبى..

جمال سالم « رئيس المحكمة» : انت تعبان من الوقوف؟

الهضيبى : أيوه.

نظر جمال سالم إلى أحد الجنود فى القاعة .. وقال له : هات له كرسى من فضلك!

لكن الهضيبى قال : لامعلهش.

رئيس المحكمة : إذن نأخذ راحة إلى أن تستريح .. توقف الجلسة ربع ساعة.

كانت هذه أجزاء من وقائع محاكمات المتآمرين من جماعة الإخوان على قلب نظام الحكم أمام محكمة الشعب.

وهذه هى التمثيلية التى يدعون أن الرئيس عبدالناصر قد دبرها ، وبعد ذلك فالزعم بأن حادث محاولة الاعتداء على الرئيس جمال عبدالناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية سنة ١٩٥٤ هو حادث مدبر من الرئيس عبدالناصر ، لايقول به إلا أحد اثنين:

إما أن يكون هو نفسه شريكاً فى تدبير الاعتداء.

أو أن يكون من الذين يحرصون على أن يقذفوا بالغيب من مكان بعيد.

لقد قال الشيخ أحمد حسن الباقورى حول هذا الحادث ما يلى:

« إن الذى يصر على أن ما حدث فى المنشية كان مفتعلاً من جانب الرئيس جمال عبدالناصر فهو مخطئ ؛ فقد كنت أجلس فى شرفة هيئة التحرير بميدان المنشية ، وكنت أجلس بالقرب من الرئيس ، وبجوارى الأستاذ ميرغنى حمزة وزير الزراعة السودانى .. ورفع يده بعد إطلاق الرصاص ، وإذ بيده غارقة فى الدماء نتيجة تناثر شظايا الزجاج فى يده .. هذه واحدة ، أما الآخرى ؛ كان هناك سكرتير هيئة التحرير بالاسكندرية وأصيب برصاصة فى بطنه ونقل إلى المستشفى ، وذهبنا لزيارته مع جمال عبدالناصر فى اليوم التالى.. هل هذا كله تلفيق؟»

ومن واقع حديث لجمال عبدالناصر مع رئيس تحرير الجمهورية كامل الشناوى يوم ٣٠ مايو ١٩٥٦ جاء فيه :

« الشناوى : لقد قررتم رفع الرقابة عن الصحف نهائياً ، فهل سيتبع ذلك اتخاذ قرار بتخفيض قيود الأحكام العرفية؟

الرئيس : إن الأحكام العرفية استمرار لقرار آخر برلمان فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ مع فاروق أنها كانت تستخدم ضد المواطنين ، أما الثورة فقد استخدمتها ضد أعداء الوطن، وسأعلن وجهة نظرى فى نهاية الأسبوع.

الشناوى : والمعتقلون ؟

الرئيس : لقد قررنا الإفراج عنهم .

الشناوى : جميعاً ؟

الرئيس : جميعاً وبلا استثناء ، ولكن هل تعرف عدد المعتقلين ؟

الشناوى : ليس عندى معلومات أكيدة عن عددهم ، ولكن كل ما أعلم أن كثيرين ممن اعتقلوا أو ممن صدرت ضدهم أحكام قضائية ونشرت قوائم بأسمائهم قد تم الإفراج عنهم فى صمت ولست أعرف الحكمة من كتمان هذه الأنباء.

الرئيس : سأذيع خلال أيام قليلة بياناً عن من تم اعتقالهم ومن أفرجنا عنهم ، وسيفاجأ الرأى العام حين يعلم أن حملات التضليل قد ضربت الرقم الحقيقى للمعتقلين فى عشرة أو عشرين ، وسيعلم الرأى العام أيضاً أننا لم نؤذ معتقلاً فى رزقه ، لم نهمل شأنه أو شأن أحد ممن يعولهم ، وأن الاعتقال كان إجراء تحفظياً لسلامة الدولة وحماية مصلحتها العليا، وأن الاعتقال بالنسبة إلى كثير من المعتقلين لم يكن عقوبة بل كان علاجاً ووقاية.

الشناوى : هل أستطيع أن أعرف عددهم ؟

الرئيس : إن عدد المعتقلين الآن ٥٧١ معتقلاً سيفرج عنهم جميعاً قبل يوم ٢٢ يونيو».

وبعد يومين من هذا الحديث أعلن الرئيس عبدالناصر ضمن الحملة الإعلامية

لإعلان الدستور سنة ١٩٥٦ ما يلى :

« إن أكبر عدد للمعتقلين طوال هذه الأيام بلغ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٤ عدد ٩٤٢ معتقلاً بعد أكتشاف القنابل ومخازن السلاح والمنظمات السرية وكلكم تعلمون الفترة التى مررنا بها . وقبل هذا الوقت وهذه الحوادث كان أكبر عدد للمعتقلين فى أكتوبر ١٩٥٤ وكان عددهم فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ حوالى ٢٣٧ شخصاً فقط ، ولما قامت الحوادث المؤسفة باسم الدين قام بعض الناس ممن خدعوا وغدر بهم ودفعوا دفعا لمقاومة هذه الثورة ورغم هذا كله فإن عدد المعتقلين وصل إلى ٢٩٤٣ وفى سنة ١٩٤٨ و ١٩٤٩ لم تكن البلاد تحكم استثنائياً وصل عدد المعتقلين إلى خمسة آلاف شخص وأنتم تعلمون أن هذه الأرقام مع فارق واحد هو أن المعتقلين فى الماضى كانوا الذين يعملون من أجل الوطن والحرية وتحقيق الآمال، والمعتقلين الذين اعتقلوا فى الثورة كانوا وبالاً على الشعب وآماله وأهدافه وكانوا يمثلون خطراً على مستقبل هذا الوطن وكيانه الذى يسعى إلى التحرر من الاستعمار وأعوانه».

ثم شرح الأسباب التى دفعت للاعتقال قائلاً:

« فإن علينا أن نفكر فى الأسباب والدوافع قبل الحكم على قرار ما حتى نستطيع أن نحكم عليه حكماً سليماً.

إنه فى السنوات الماضية أقيمت محاكم عسكرية وحكمت على الأشخاص الذين كانوا يقاومون هذه الثورة والذين كنا نعتبر أن أى نجاح لهم يعد انتكاساً لهذه الثورة ، وأن أى نجاح قد يثبت الاستعمار وأعوانه ، المحاكم العسكرية حكمت على ٢٥٤ فرداً بأحكام متفاوتة وعلى ما أعتقد أحكاماً لايتجاوز أقصاها ٨ سنوات ، كما أقيمت محاكم الشعب التى حاكمت الجهاز السرى والتنظيمات المسلحة التى كانت موجودة فى مصر والفصائل التى كانت موجودة فى شبرا ومصر القديمة وفى إمبابة وفى كل مكان ، التنظيم المسلح والتنظيم العسكرى ولم يكن المقصود به جمال عبدالناصر أبدا كان المقصود به أنتم ، كان المقصود به حريتكم.

وبعد أن انتهت معركة الجهاز السرى ، ولم تكن خسائر هذه المعركة كبيرة ـ حكمت محاكم الشعب على ٨٦٧ عضواً فى الجهاز السرى البالغ عددهم حوالى أربعة آلاف أو خمسة آلاف موجودين فى شُعب وخلايا مسلحة يمثلون فصائل وجماعات ومناطق ، جيش حر فى داخل البلاد.

فى المحاكم العسكرية حكم على ٢٥٤ وفى محاكم الشعب حكم على ٨٦٧ ، ولو قارنا هذه الثورة بثورات العالم أجمع نجد أنه ما من ثورة قامت فى العالم واستطاعت أن تثبت أقدامها وتقاوم الرجعية والانتهازية والسيطرة والتحكم إلا ببحر من الدماء.

محكمة الثورة كانت درسًا سمعتم ما كان فيها وعرفتم ماذا كان يجرى فى الماضى وراء الستار وعرفتم كيف كانت تحكم مصر ومن أين كانت تحكم .. كان يحكمها الخدم والشماشرجية.

هذا هو الدرس الذى أخذناه من محكمة الثورة ، أما من حكم عليهم من محكمة الثورة فقد أفرج عنهم جميعاً تقريباً ، ولم يكن الغرض انتقاماً ولم يكن الغرض حقدا ، ولم يكن هناك أى عامل شخصى».

* * *

عبد الناصر ومصطفى السباعي المرشد العام للاخوان المسلمين بسوريا :

فى أعقاب حادث المنشية، وكنتيجة مباشرة له، تلاحقت الأحداث تدعم عبد الناصر وتعزز مركزه زعيماً وطنياً وعربياً وإسلامياً من طراز خاص، وجاء تأميمه لقناة السويس وأحداث العدوان الثلاثى وخروجه منتصراً سياسياً، لتساعد على ترسيخ مكانة عبدالناصر محلياً وعربياً وإسلامياً، حتى جاءت الوحدة مع سوريا.

وبمجرد أن وصل عبدالناصر إلى سوريا، كان الموقف أمامه يتلخص فى أن الذين طالبوا بالوحدة وعملوا لها هم ضباط الجيش السورى وعلى رأسهم رئيس أركان الجيش عفيف البزرى وأكرم الحورانى وصلاح البيطار، وهم يمثلون مختلف القوى السياسية على الساحة السورية، ما عدا قوة واحدة لم تأت إلى القاهرة، ولم تطالب بالوحدة مع عبدالناصر، لأنها كانت تشعر أنها قوة نقيضة، وهى قوة الإخوان المسلمين، وعلى رأسها مصطفى السباعى، المرشد العام فى سوريا.

وكان مصطفى السباعى قد أقام سوريا وأقعدها ضد عبدالناصر فى أعقاب حركة الإعدامات التى قام بها فى صفوف الإخوان المسلمين بمصر بعد حادث المنشية الشهير، وكان السباعى وقتها عضواً بمجلس النواب السورى، واستطاع أن يهيج المجلس كله ضد عبدالناصر فى ذلك الوقت، فكان طبيعياً ألا يطالب بالوحدة مع مصر تحت زعامة عبدالناصر.

كما كان طبيعياً أيضاً أنه حينما يذهب عبدالناصر إلى سوريا حاكماً أن يكون الخائف الوحيد منه هو مصطفى السباعى، ومعه بقية جماعة الإخوان السوريين، وهذا ما جرى، بمجرد وصول عبدالناصر إلى دمشق، اجتمع الإخوان السوريون وقرروا الهجرة الى لبنان، حتى لا يعرضوا أنفسهم للتنكيل على يديه.. فقد كان هذا هو المصير الوحيد الذى تخيلوه لأنفسهم فى العهد القريب.

وبينما كان السباعى فى بيته يعد العدة للذهاب إلى بيروت، فوجئ فى اليوم التالى لوصول عبدالناصر إلى دمشق(في ٢٤ فبراير ١٩٥٨) بوصول عبدالحميد السراج، رئيس المكتب الثانى بالمخابرات السورية.

صعد السراج إلى بيت السباعى وحينما قابله فوجئ به قائلاً: السيد السباعى.. رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبدالناصر يدعوك لمقابلته بقصر الضيافة !

ربما يقول البعض إن عبدالناصر قد فعل ذلك ليستقطب الإخوان المسلمين، ولكن الدليل على أنه كان جاداً ويعنى ما يقول أن الشيوعيين والبعثيين اعتبروا كلمة عبدالناصر رسالة موجهة لهم، فقرروا مغادرة سوريا، مخلين الساحة لعبدالناصر وجماعة الإخوان المسلمين وحدهم!

وجاء الدكتور السباعى إلى مصر ليتصل برموز الإخوان ، مؤكداً لهم أنه إذا ضاع عبدالناصر فلن تعوضه الحركة الإسلامية، وأن خلافهم مع عبدالناصر لا مبرر له خاصة أن كل ما يقوم به يصب فى إطار الشريعة الإسلامية ولا يخرج عنها، وأنه من غير المقبول ولا المعقول أيضاً، أن يكون الإخوان المسلمون مع الصهاينة والغرب والشيوعيين فى صف واحد ضد عبدالناصر، وضد الوحدة.. بحجة أن القومية العربية نقيض للإسلام، أو أن الوحدة العربية نقيض للوحدة الإسلامية.

وأخذ السباعى يشرح للإخوان المصريين حقيقة رأيه المؤيد والمناصر لجمال عبدالناصر ويطالبهم باتخاذ نفس الموقف الذى يمليه عليه ضميره الإسلامى وحرصه على النهوض والتقدم.

من ناحيته، ظل عبدالناصر حريصاً على تقريب مصطفى السباعى منه، بعد أن وجد فيه العوض عن الإخوان المصريين، وحينما فكر عبدالناصر فى إجراء حركة التأميمات بسوريا، ذهب إلى السباعى ليستطلع رأيه، ويستفتيه، فأفتاه السباعى، بأن الاشتراكية هى عين الإسلام، وأنه لا تناقض بينهما، فالإسلام قام على العدل الاجتماعى الذى هو القاعدة فى كل من الاشتراكية والإسلام، وقد وضع السباعى كتابه الشهير «الاشتراكية فى الإسلام» (*) ليؤكد به رأيه المؤيد لعبدالناصر فى قرارات التأميم، التى جرت فى كل من مصر وسوريا.

فى الوقت الذى كان فيه الإخوان فى مصر يهاجمون القرارات الاشتراكية ويصفون اشتراكية عبدالناصر بالكفر والإلحاد والخروج على الإسلام، كما هاجموا فى السابق قوانين الإصلاح الزراعى، حين اعتبرها الهضيبى عدواناً على أموال الناس وأكلها بالباطل،

(*) راجع الوثائق تجد غلاف وصفحة من الكتاب "اشتراكية الاسلام" الطبعة الأولى ١٩٥٩

وكانوا بهذه المعارضة يؤكدون انحيازهم الكامل لطبقة الإقطاعيين، «كان الإخوان المسلمون فى سوريا مع جمال عبدالناصر فى كل ما اتخذه من خطوات اشتراكية إسلامية».

* * *

مؤامـرة ١٩٦٥:

هذا ما كان من أحداث سنة ١٩٥٤ وما بعدها ؛ وقد تم الافراج عن جميع الاخوان عام ١٩٦٠ ، أما ما حدث سنة ١٩٦٥ فكانت الصورة أعنف وأشد ضراوة من جانب الجهاز السرى للإخوان المسلمين ـ وهى قصة أخرى ـ وكانت الاعتقالات حوالى خمسة آلاف أخذاً بالأحوط ؛ لأن الصورة كانت غير واضحة من حيث نوايا وقدرات المتآمرين، وخصوصاً أن هذه المؤامرة أُكتشفت بواسطة التنظيم الطليعى وليس بواسطة أجهزة الأمن.

لم يكن أسلوب الرئيس عبدالناصر هو تصفية الحسابات مع خصومة ، ولكنه كان يرفض وبإصرار تصفية البشر عزوفاً منه عن سفك الدماء باسم الثورة أو حتى طلباً لحمايتها . وكان فى نفس الوقت يتصرف كإنسان ، يخطئ ويصيب ، ومن أول يوم للثورة وقف ضد إعدام الملك فاروق ، ورفض منذ البداية الديكتاتورية العسكرية.

وفى عام ١٩٦٠ أصدر الرئيس جمال عبدالناصر قراراً بالإفراج أيضاً عن كل المسجونين من الذين كانت قد صدرت ضدهم أحكام من الإخوان المسلمين ، وتم صرف جميع مستحقاتهم بأثر رجعى بموجب قانون جرى استصداره من مجلس الأمة ينص على أن تعاد لجميع المفرج عنهم حقوقهم كاملة ، وأن يعودوا إلى وظائفهم بمن فيهم أساتذة الجامعات الذين يملكون حرية الاتصال والتوجيه للنشء الجديد ... هذا هو جمال عبدالناصر الإنسان والقائد والزعيم.

خرج الإخوان المسلمون من السجون بفكر إرهابى مبنى على تكفير الحكم ، وضعه سيد قطب فى كتابه « **معالم فى الطريق** » ، وأمكن بواسطته أن يجذب إليه العديد من العناصر التى كانت بالسجن معه ، كما وجدوا فى انتظارهم مجموعة موازية على قدر عال من التنظيم ويعملون على نشر فكر الجماعة فى مختلف المحافظات ؛ وخاصة فى الدقهلية والإسكندرية والبحيرة ودمياط ، وكان على رأس هؤلاء على عشماوى وعبدالفتاح شريف وغيرهم . وتوفر لهم تمويل خارجى كان الشيخ عشماوى سليمان هو حلقة الاتصال المسئول عن توصيل هذا التمويل إلى الداخل.

والتقت المجموعات المختلفة من الإخوان حول فكرة واحدة هى تكفير الرئيس عبدالناصر ومن ثمّ استباحة اغتياله ، كما اتضح فيما بعد، كما كان مقرراً أن تشمل عملية

الاغتيالات عدداً كبيراً من رجال الدولة والكتاب والأدباء والصحفيين والفنانين وأساتذة فى الجامعات وغيرهم رجالاً ونساءً، وبيان تفاصيل هذا الأمر محفوظ فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى، وأرشيف المباحث العامة وأرشيف المخابرات الحربية.

خطط هؤلاء على إدخال بعض عناصرهم كضباط فى القوات المسلحة عن طريق الالتحاق بالكلية الحربية ، كما حاولوا اختراق الشرطة أيضا بنفس الأسلوب ، يضاف إلى ذلك تجنيد عدد لابأس به من شباب الجامعات خاصة فى الكليات العملية ، وبالذات كليتى العلوم والهندسة التى يمكن لعناصرهم فيها أن يتمكنوا من إعداد المتفجرات بأيسر الطرق، كما كان داخل التنظيم قسم لتجميع المعلومات يتولى مسئوليته أحمد عبدالمجيد الموظف بإدارة أسرار حربية بوزارة الحربية. كما أجمعت قيادات التنظيم على اختيار سيد قطب لتولى رئاسة هذا التنظيم الجديد، وتم الاتصال به داخل السجن وأعرب عن موافقته، وقدم لهم كتابة « معالم فى الطريق» ، ونشط فى بناء التنظيم وتوسيع بنائه وقواعده بعد خروجه من السجن.

فى ٧ أغسطس ١٩٦٥ كان الرئيس جمال عبدالناصر يتحدث إلى الطلبة العرب فى موسكو خلال زيارة كان بها للاتحاد السوفيتى ، وأعلن فى هذا الحديث عن ضبط مؤامرة جديدة للإخوان المسلمين فقال:

« بعد أن رفعنا الأحكام العرفية منذ سنة وصفينا المعتقلات ، وأصدرنا قانوناً لكى يعودوا إلى أعمالهم نضبط مؤامرة وسلاحاً وأموالاً وصلت إليهم من الخارج ، وهذا دليل على أن الاستعمار والرجعية بيشتغلوا من الداخل»

وتوالى بعد ذلك كشف تفاصيل المؤامرة ...

كانت نقطة البداية فى الكشف عن التنظيم الإخوانى هى رصد بعض مجموعات التنظيم الطليعى فى محافظة الدقهلية نشاطاً لعناصر من الإخوان أخذ شكل جمع تبرعات قيل إنها لعائلات غير القادرين منهم ، لكن اتضح أن هذه التبرعات بعد متابعة هذا النشاط كانت تستهدف تجنيد عناصر جديدة ليس لها تاريخ سابق فى جماعة الإخوان المسلمين أو فى سجلات أجهزة الأمن ، وتبين بعد ذلك أن هذا النشاط لايقتصر على محافظة الدقهلية وحدها، بل تبعه إلى عدد من المحافظات الأخرى.

والحقيقة أن الرئيس عبدالناصر عندما تلقى معلومات التنظيم الطليعى ، طلب تأكيدها عن طريق أجهزة الأمن التى لم يكن لديها بعد مؤشرات عن هذا النشاط ، وبناءً على ذلك شكلت مجموعة عمل خاصة من شعراوى جمعة وسامى شرف وحسن طلعت لتلقى المعلومات وتحليلها ، كما تم التنسيق مع شمس بدران فيما يتعلق بالقوات المسلحة.

وبعد إجراءات التنسيق التى تولت المتابعة بشكل جدى ودقيق ورصد كل تفصيلاته، وكان كتاب سيد قطب « **معالم فى الطريق**» قد صدر، لكن مشيخة الأزهر الشريف طلبت مصادرة الكتاب لما يحويه من أفكار جديدة مستوردة ومستوحاة من تعاليم أبو الأعلى المودودى الباكستانى ، وبعبارات مختصرة فقد قام فكره على تكفير الحاكم والمجتمع وتغريبه بما يشمل استباحة التخلص من الأنظمة التى لا تتماشى فى الحكم مع هذه التعاليم والمبادئ ، وبعد إطلاع الرئيس عبدالناصر على الكتاب طلب السماح بطبعه وتداوله فى سوق الكتاب مع المتابعة بالنسبة لتوزيعه ، وقد ثبت أن الكتاب قد أعيد طبعه فى أربع طبعات على مدى قصير وبدون إعلان أو دعاية للكتاب ، وعندما قدّم التقرير إلى الرئيس كان قراره وتحليله أنه مع تزايد التوزيع وإعادة الطباعة فهذا يعنى شيئاً واحداً فقط هو أنه هناك تنظيم وراء هذا العمل ، وبدأت أجهزة الأمن تتابع هذا النشاط بالنسبة للمشترين والموزعين ومن يحصلون على الكتاب .. الخ، وكان هناك أيضاً وفى نفس الوقت تكليفات للتنظيم الطليعى بمتابعة هذا الموضوع جماهيرياً وسياسياً ، وكانت كل البيانات تجمع وتعرض على اللجنة الخاصة التى تولت تحليلها.

وحدث أنه أثناء قيام الرئيس جمال عبدالناصر بزيارة الجامع الأزهر فى شهر أغسطس ١٩٦٥ أن أُكتشف وجود شخص يحمل مسدس ويندس بين صفوف المصلين ، وكان ذلك قبل وصول الرئيس فقبض عليه وبدأ التحقيق معه...

كذلك أفادت المعلومات عن نشاط مكثف يقوم به **سعيد رمضان** وهو من قادة الإخوان المسلمين ، وكان هارباً ومقيماً فى ألمانيا ، وأنه دائم التنقل بين مقر إقامته وبيروت وجدة وطهران ـ إيران الشاه ـ وبعض العواصم الأوروبية الأخرى ، وكان وقتها يحمل جواز سفر دبلوماسى أردنى.

وكانت جماعة «مصر الحرة» التى يقودها أحمد أبو الفتح ـ من زعماء حزب الوفد فى مصر والذى كان يقيم متنقلاً بين سويسرا وفرنسا ـ قد حصلت على مبلغ مائتين وخمسين ألف جنيه إسترلينى من الملك سعود ، ووقع خلاف بين الجماعة من جانب ، وبين سعيد رمضان من جانب آخر على أسلوب اقتسام هذا المبلغ بعد أن كان الطرفان قد شكلا جبهة عمل واحدة للعمل ضد نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ والرئيس جمال عبدالناصر بالذات.

لقد كان كتاب سيد قطب « معالم فى الطريق» هو الدستور الذى ارتكز عليه فكر التنظيم وبرنامجه فى التحرك التآمرى، إلى بناء طليعة تقاوم الجاهلية التى يعيش فيها العالم الإسلامى كله ، وأن هذه الجاهلية تمثل الاعتداء على سلطان الله ، وأخص خصائص الألوهية الحاكمة ، يرى أن المهمة الرئيسية لهذه الطليعة هى تغيير داخل المجتمع الجاهلى من أساسه ، ولا سبيل لهذا التغيير سوى الجهاد واستخدام كل وسائل الحرب ضد الحكام وضد المجتمع.

وكانت الترجمة العملية لهذه الأفكار المنحرفة هى وضع مخطط لصنع المواد الحارقة الناسفة وجمع المعلومات ، كما وضعت خطط لنسف العديد من الكبارى والقناطر وبعض المصانع ومحطات توليد الكهرباء ومطارى القاهرة والإسكندرية ، والمبنى الرئيسى لمصلحة التليفونات ومبنى ومحولات الإذاعة والتليفزيون.

كان هدف المخطط الإخوانى الجديد هو إحداث شلل عام فى جميع المرافق ، وقد أعدوا خرائطها التى تم ضبطها مبيناً عليها البيانات التى تفيد أسلوب وكيفية التدمير والتخريب.. كما شمل المخطط أيضاً تنفيذ موجة من الاغتيالات تبدأ من الرئيس جمال عبدالناصر وكبار المسئولين وغيرهم كما ذكرت آنفا.

شملت هذه القضية أيضاً تخطيطاً ضُبِطَ ؛ كان هدفه اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر اثناء تحركه فى أى موكب رسمى فى القاهرة أو فى الإسكندرية علاوة على خطة أخرى لُنسف القطار الذى كان يستقله الرئيس عبدالناصر فى طريقة للإسكندرية للاحتفال بعيد الثورة ، وخطة ثالثة لاغتياله وهو فى طريقة إما إلى منزله فى منشية البكرى أو فى طريقة إلى قصر القبة ، وقد ضبطت فعلاً هذه المحاولة باكتشاف محاولة وضع متفجرات فى إحدى بالوعات المجارى فى شارع الخليفة المأمون.

لم يكن هذا المخطط « إخوانياً» خالصاً بل شاركت فيه قوى دولية كان أبرزها حلف بغداد ، وتنسيق مخابرات الحلف مع الموساد الإسرائيلى ، وكان يشرف على التخطيط مع الأخوان المسلمين لجنة داخل الحلف تسمى « لجنة مقاومة النشاط المعادى» كما قدمت السعودية ربع مليون جنيه إسترلينى.

والحقيقة أنه لم تنقطع المخابرات المركزية الأمريكية عن محاولات التدخل فى الشأن المصرى للثورة اعتباراً من ١٩٥٢ إلا أنه فى سنة ١٩٦٥ بالذات قد تم الكشف عن أكثر من قضية كان للمخابرات المركزية الأمريكية يد فيها.

ففى ٢١ يوليو ١٩٦٥ تم القبض على الصحفى مصطفى أمين فى منزله بالإسكندرية، وكان بصحبته مندوب المخابرات المركزية الأمريكية فى السفارة الأمريكية بالقاهرة» بروس تايلور أوديل» ، والذى كان يتخذ غطاء لنشاطه صفة مستشار السفارة اعتباراً من أغسطس ١٩٦٤ الشئ الذى لم يَخْفَ علينا حقيقته منذ أن قدم القاهرة . وقد سرب مصطفى أمين لبروس أوديل من المعلومات والوثائق الكثير وبصفة خاصة معلومات عن القوات المسلحة المصرية وفى اليمن بالذات ، وكذلك نشاط المشير عبدالحكيم عامر وزياراته للاتحاد السوفيتى واليمن ، وعن مغادرة علماء الذرة الألمان للبلاد ، وإيفاد علماء مصريين للصين وما ادعاه عن النشاط الشيوعى فى القوات المسلحة المصرية والأخطر عن جهاز سرى يتعامل معه وسيتحرك عند اغتيال جمال عبدالناصر ومحاولته تهريب وثائق تخص مصطفى أمين ومبلغ عشرين ألف جنيه قدمها له ، وضبطت على الطاولة،

وذلك لتحويلها فى السوق السوداء إلى ليرات لبنانية وفتح حساب له بها فى لندن . ولقد افرج السادات عنه إفراجاً صحياً سنة ١٩٧٤ بتدخل من هنرى كيسينجر ، كما أصدر قراراً بإسقاط الحكم عنه وتبرئته !! فى الوقت الذى كان كمال حسن على مديراً للمخابرات العامة المصرية فى تلك الفترة وبغد انقلاب مايو ١٩٧١ ، اتخذ قراراً بأن تعتبر قضية مصطفى أمين قضية تخابر متكاملة ويتم تدريسها فى معهد المخابرات العامة كقضية نموذجية كاملة للتخابر.

وفى نفس الوقت الذى قبض فيه على مصطفى أمين فى أغسطس سنة ١٩٦٥ فقد تم ضبط عدة تنظيمات لجماعة الإخوان المسلمين يقودها سيد قطب ، ووجهت لهم عدة اتهامات منها محاولة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر ، وتدبير انفجارات وحرائق عدة فى مختلف أنحاء البلاد للمنشآت العامة والكبارى ومحطات الكهرباء ، علاوة على اغتيالات تتم لبعض رموز الدولة من السياسيين والمثقفين وبعض الفنانين ... الخ .

ولقد نشرت اعترافات سيد قطب فى كتابه « **لماذا أعدمونى؟** » الصادر عن كتاب الشرق الأوسط الشركة السعودية للأبحاث والتسويق - ص ٥٨ ، وتم نشر هذا الكتاب بعد إعدام سيد قطب بسنوات ، وأهم ما جاء فيه كان ما ذكره « أن منير دلة - من قيادات الإخوان المسلمين - قد حذره من شباب متهورين يقومون بتنظيم ، ويعتقد أنهم دسيسة على الإخوان بمعرفة قلم مخابرات أمريكي ؛ عن طريق الحاجة زينب الغزالى»

وفى كتاب « آلن جيران» عن المخابرات المركزية الأمريكية أن الإخوان المسلمين كانوا ورقة دائمة فى يد المخابرات الأمريكية - كيرميت روزفلت ، وأن منظّرى الحركة تأثروا إلى حد كبير بالنظام الإقتصادى والسياسى فى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية . وأن الإخوان المسلمين هم سلاح ممتاز تستخدمه بعض الدول الغربية التى رأت منذ سنة ١٩٤٠ أن هذه الحركة هى حاجز متين ضد النفوذ الشيوعى والتغلغل السوفيتى . ومن كل الذين استخدموا هذه الحركة فإن «كيم» كيرميت روزفلت - كان دون شك الأكثر مثابرة

كما كان « كلود جوليان» يعطى مثالاً جيداً عن الشكل الذى استخدم فيه الإخوان عندما يقول : « فى سنة ١٩٦٥ ، وبالتواطؤ مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية نظمت جماعة الإخوان المسلمين المحافظة جدا ، مؤامرة واسعة ، للإطاحة بالنظام الناصرى ، إلا أن المسئولين الرئيسيين عنها اعتقلوا».

لم تكن هذه المخططات بعيدة بأى حال عما تنفذه المخابرات المركزية الأمريكية فى سائر دول العالم الثالث ؛ مستهدفة التخلص من مجموعة القيادات التى أفرزتها حركة التحرر الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية ، وسببوا إزعاجاً خطيراً لقوى التحالف الغربى بوجه عام ، وفرضوا وجودهم على ساحة التوازنات الدولية ، ولقد انساقت هذه العناصر

المضللة وراء حالة من الهوس الفكرى صاغها سيد قطب واستغلتها أجهزة المخابرات والقوى المعادية لثورة يوليو أفضل استغلال ، ولم يفطن أى من هؤلاء المخدوعين إلى أنهم ـ إذا ما نجح المخطط ـ سيستلمون دولة لاتقوم إلا على الخراب ـ لكن الله سلّم مصر التى كرمها كمهبط لأنبيائه ، وبذكرها فى كتابه الكريم وأوصى خاتم الأنبياء بشعبها وجنودها الذين كتب عليهم الرباط إلى يوم الدين.

فى الواقع فإننا لانحتاج إلى أدلة كثيرة لكى نثبت تآمر الإخوان المسلمين ؛ فتاريخهم فى الإرهاب قبل الثورة وبعدها يشهد على دموية هذه الجماعة ، وهو تاريخ لا أعتقد أنهم يمكن أن يقولوا إنه كان تمثيليات مسلسلة مدسوسة عليهم:

- هل كان اغتيال النقراشى باشا تمثيلية ؟
- هل كان اغتيال الخازندار رئيس محكمة استئناف مصر تمثيلية؟
- هل كانت محاولة اغتيال إبراهيم عبدالهادى تمثيلية؟
- هل كان اغتيال حامد جودة تمثيلية ؟

ولا نريد أن نستطرد فى ذكر التاريخ الإرهابى للإخوان المسلمين .. ولكنى أريد أن أذكر بعبارة قالها مؤرخ مصر الكبير عبدالرحمن الرافعى عن إرهاب جماعة الإخوان المسلمين: « أن العنصر الإرهابى فى هذه الجماعة كان يرمى من غير شك إلى أن يؤول إليها الحكم ، ولعلهم استبطأوا طريقة إعداد الرأى العام لتحقيق هذه الغاية عن طريق الانتخابات ، فرأوا أن القوة هى السبيل إلى إدراك غاياتهم».

ويؤكد ما قاله الرافعى منذ أكثر من نصف قرن ما قال به مرشد الإخوان العام السابق الهضيبى حينما قال رداً على سؤال وجه إليه بشأن ما ذكره الهلباوى لجريدة القدس بأن الإخوان المسلمين جماعة لاتخلو من الخطايا ، والمعروف أن الهلباوى هو أبرز قادة الإخوان المسلمين فى لندن .. فى معرض تعليقه على الهلباوى قال الهضيبى :

« أنا مع الهلباوى فيما يقول؛ فنحن كنا متسرعين فى بعض حساباتنا مثل طريقة وصولنا للسلطة، ومحاولة اغتيال عبدالناصر». ووصف الهضيبى من قام بمحاولة اغتيال عبدالناصر بأنهم بعض الشباب الهايف . وشهد شاهد من أهلها ..

* * *

إذن يا سادة لم تكن تمثيلية كما يروجّ المدعون والمنافقون ..!! أليس كذلك ؟!! بل كانت عملية دنيئة من مجموعة هايفة .. وآسف لاستخدام هذه الألفاظ، ولكننى أستخدام نفس الوصف الذى وصف به المرشد العام للإخوان جماعته !!

كما أن الأمير نايف وزير الداخلية السعودى قال فى حديث له مع صحيفة السياسة الكويتية : « إن مشكلاتنا كلها جاءت من الإخوان المسلمين ، فقد تحملنا منهم الكثير، ولسنا وحدنا من تحمل منهم ، ولكنهم سبب المشاكل فى عالمنا العربى وربما الاسلامى».

* * *

القضية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٥٢ جنايات قصر النيل (*)

ومما يُذكر أن مجلس قيادة الثورة أمر باتخاذ إجراءات إعادة فتح التحقيقات في قضية مقتل الشيخ حسن البنا عام ١٩٤٩ أمام جمعية الشبان المسلمين بشارع رمسيس ، بعدما كانت القضية قد قيدت ضد مجهول . وأعيدت القضية برقم١٠٧١ لسنة١٩٥٢ جنايات قصر النيل ، حيث اتهمت النيابة العامة ٩ متهمين وطلبت عقابهم بالمواد المقررة أمام محكمة الجنايات ، وقد ادعى بالحق المدني ورثة الشيخ حسن البنا وهم :

١- زوجته السيدة لطفية حسين الصولي وأولاده القصر الستة المشمولون بولاية جدهم الشيخ عبدالرحمن البنا وهم : وفاء- أحمد سيف الاسلام وثناء - ورجاء وهالة - واستشهاد بمبلغ ثلاثين ألف جنيه تعويضا .

٢- والدا المجني عليه الشيخ حسن البنا وهما : الشيخ عبدالرحمن البنا والسيدة أم السعد إبراهيم صقر بقرش صاغ تعويضا مؤقتا ..

كما ادعى مدنيًا الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور المحامي (المجني عليه الثاني) بمبلغ ثلاثين ألف من الجنيهات ..

وقضت محكمة جنايات القاهرة حضوريا ... بالأشغال الشاقة المؤبدة على المتهم الأول والأشغال الشاقة على المتهمين السابع والثامن بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما ..

كما ألزمتهم بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة المصرية (المسئولة عن الحقوف المدنية)

١. بأن يدفعوا عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض للسيدة لطفية حسين زوجة المرحوم الشيخ حسن البنا وأولاده القصر منها وهم : وفاء- أحمد سيف الاسلام وثناء - ورجاء وهالة - واستشهاد المشمولون بولاية جدهم الشيخ عبدالرحمن البنا.

٢. وبأن يدفعوا للشيخ عبد الرحمن البنا والسيدة أم السعد إبراهيم صقر (والدي القتيل) قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ...

٣. .... (*)

* * *

(*) لمزيد من التفاصيل راجع الوثائق - والحكم منشور بكتاب مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية السنة السادسة . محكمة النقض المكتب الفني لتبويب الأحكام ، طبعة ١٩٥٥ .

الاخوان والسادات والثأر من ثورة ٢٣ يوليو :

ومن المناسب هنا أن أذكر قصة خاصة بي توضح أسلوب جماعة الإخوان في تصفية حساباتهم مع خصومهم ، وتأكيد استمرار السياسة الثأرية من جانبهم حتى بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر وهى باختصار .. قصة **كمال ناجى**[*] وأنور السادات وشخصى البسيط ، وهى رسالة من قيادة الإخوان المسلمين لشعراوى جمعة وسامى شرف تطلب منهما إعلان التوبة وطلب الصفح:

ففى أحد أيام شهر ديسمبر ١٩٧٠ أضاءت اللمبة الحمراء للتليفون المباشر بينى وبين الرئيس السادات فى مكتبى بقصر القبة ودار الحديث التالى:

الرئيس السادات : صباح الخير يا سامى .

سامى شرف : صباح الخير يا فندم .

الرئيس السادات : عايزك تسيب خبر لمكتبك .. فيه واحد أنا حا أبعته لك دلوقت ومعاه رسالة حا يبلغها لك . ونبقى نتكلم فى الموضوع بعدين.

سامى شرف : طيب ممكن يا فندم أعرف إيه هو موضوع الرسالة علشان لو فيه رد لها أجهزة.

الرئيس السادات : (ضاحكاً) .. لا .. هو حا يبلغك بنفسه بالرسالة ، وهيه فى الغالب مش محتاجه لرد .. وعلى العموم حا نتكلم بعدين .. سلام.

وبعد حوالى نصف ساعة دخل محمد السعيد ـ سكرتيرى الخاص ـ وقدم لى ورقة مكتوب فيها الآتى حسب ما أذكره :

« أفندم ـ الضيف الذى جاء فى سيارة من الجيزة موفداً من سيادة الرئيس وصل وفى انتظار مقابلة سيادتك».

ودخل الضيف الذى ما أن رأيته حتى عرفته على الفور من واقع تقارير الأمن ، وكان كمال ناجى عضو جماعة الإخوان المسلمين والمقيم من مدة فى قطر ، وقلت له :

أهلاً يا أخ كمال .. إنت وصلت القاهرة إمتى؟

فرد باندهاش بالغ ـ لعدم سابق المعرفة أو اللقاء ـ والله أنا وصلت امبارح ، ولم أقابل أحداً سوى الرئيس أنور الذى طلب منى أن أقابلك.

قلت له : خير ...

فسكت وتشاغل بشرب فنجان القهوة الذى كان قد وضع أمامه .. وطبعاً فقد سكت، وأنا بدورى سكت وفى انتظار إبلاغى بالرسالة التى يحملها حسب مكالمة الرئيس لى ،

(*) أحد قيادات الاخوان الهاربين منذ ١٩٥٤ .. توفي في ٢٠٠٧ بعد صدور الطبعة أولى من هذه الشهادة

طال السكوت.. و الصمت الذى قطعته بقولى :

يا أخ كمال .. سيادة الرئيس أبلغنى أنك تحمل رسالة ستبلغها لى. فهمهم وأشار بيديه وبرأسه يميناً وشمالاً ، ولم يتكلم ولم ينطق بحرف.

وبعد دقائق معدودة وبعدما شرب فنجان القهوة طلب الاستئذان فى الانصراف ، فطلبت من السكرتير أن يوصله للسيارة التى حضر بها ، وغادر المكتب ناسياً حتى أن يصافحنى!

ضغطت على زر التليفون المباشر بين الرئيس وبينى ، وجاء صوت الرئيس السادات على الطرف الآخر من الخط وكأنه كان ينتظر هذه المكالمة وقال:

الرئيس السادت : أيوه يا سامى .. خير ؟

سامى شرف : خير يا فندم.

الرئيس السادات : جالك الزبون ؟

سامى شرف : أيوة جالى كمال ناجى عضو الإخوان الشهير اللى عايش فى قطر من مدة.

الرئيس السادات : هو انت كل حاجة تعرفها ؟! هيـه ؟ المهم بلغك الرسالة ؟

سامى شرف : لأ والله يا فندم .. اللى حصل كيت وكيت .. وحكيت له ما حدث بالضبط.

فضحك السادات ضحكة عالية طال زمنها ثم قال :

تلاقيه خاف منك !! حاكم إنت بتخوف الناس اللى ما تعرفكش .. سُمعتك كدة ! حا تعمل إيه فى قدرك ؟! **مع إن اللى يعرفك ويقعد معاك بتتغير فكرته عنك تماماً ..**

أنا حا أقول لك بقى الرسالة:

« كمال جاء لى بعد ما أمنت مقابلته عن طريق الأخوة فى قطر ـ ما انت عارف ـ وهو قال لى إنه بيحمل رسالة من قيادة الإخوان المسلمين الدولية والمصرية بتقول :

«إن ثـأر الدم اللى كان بينهم وبين المعلم ـ يقصد عبدالناصر ـ قد انتقل إلى شعراوى جمعة وسامى شرف ..!!»

ثم ضحك وأضاف : أنا قلت له طيب ما تبلغ سامى انت بنفسك الرسالة دى .. وأهو جالك ، وأكيد خاف منك ولم يبلغك الرسالة. . وبالمناسبة يا سامى أنا بانصحكم تشددوا الحراسة عليكم اليومين دول إنت وشعراوى».

لم أعلّق على كلام السادات لأننى فهمت أن الرسالة ذات شقين ، الأول من الإخوان المسلمين ، والثانى من أنور السادات الذى اعتبر نفسه غير مسئول عن النظام ، واعتبر

نفسه حاجه ثانية غيرنا كلنا ، وانتهت المكالمة عند هذا الحد ، وبلّغت شعراوى بما دار ولم نعمل على تشديد الحراسة ، لأن الحارس هو الله.

* * *

وكما سبق أن ذكرت أن الرئيس السادات حاول استغلال جماعة الإخوان المسلمين لضرب أفكار ومبادئ الرئيس جمال عبدالناصر ، وكل من ساروا على درب الرئيس جمال عبدالناصر ؛ فأخرج أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من السجون ، وأعطاهم مساحات كبيرة من حرية الحركة وخاصة فى الجامعات وفى أوساط الشباب ظناً منه أنهم سيكونون أداة فى يده وسلاحاً يضرب به على يد معارضيه ، ولكن ما حدث ـ كما يعلم الجميع ـ كان العكس ؛ فقد انقلب السحر على الساحر ، وكانت نهاية الرئيس السادات على يد نفر من أعضاء الجماعة وبمباركة منهم.

كما عانت مصر بعد ذلك من دوامة العنف والإرهاب على يد جماعة الإخوان المسلمين بهدف زعزعة استقرار مصر ، والاستيلاء على السلطة . وتحت ضربات النظام تارة ومهادنة النظام تارة تم الاتفاق على فترة هدنة بين النظام والجماعة ، وادعى أقطاب الجماعة أنهم سيتخلون عن العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم ..

ففى الآونة الأخيرة سلكت جماعة الإخوان المسلمين فى مصر تكتيكاً فى العمل السياسى غريباً على تاريخها السياسى الدموى؛ فقامت بالاتصال بأحزاب سياسية من بينها ـ للأسف ـ الحزب العربى الديمقراطى الناصرى ، وحزب التجمع التقدمى الوحدوى ، وحزب الوفد الجديد ، ولكن هل هذا التعاون مع الحزب العربى الديقراطى الناصرى يعنى غلق ملف العداء بين جماعة الإخوان المسلمين وثورة يوليو ، وقائدها الرئيس جمال عبدالناصر ؟!!

الإجابة بالطبع .. لا ؛ فالحزب العربى الديمقراطى الناصرى لايمثل ثورة يوليو ، ولا قائد الثورة.. هذا بالإضافة إلى أن الموقف المعادى للثورة وقائدها من قبل جماعة الإخوان المسلمين مستمر إلى الآن وأعتقد أنه سيستمر ؛ فالخلاف على ثوابت العمل الوطنى، والخلاف أيضاً على الأهداف والمنهج والأسلوب ؛ فثورة يوليو وقائدها أرادا لمصر النهوض والتقدم والازدهار ،وجماعة الإخوان المسلمين تريد لمصر العودة لعصور قديمة بعيدة عن التقدم ،والدخول فى دوامة من عدم الاستقرار والعنف .. ولهذا فالاختلاف سيستمر، فلازال أقطاب الجماعة يروجون بين مريديهم افتراءات حول مثالب نظام ثورة يوليو ، وأنها كانت تهدف للقضاء على الإسلام، ويروجون لكل شئ يسئ للثورة وقائدها ؛ حتى لو كانت مجرد إشاعات نابعة من أعداء مصر ـ وهم على

علم بذلك ـ إلا أن موقفهم من الرئيس جمال عبدالناصر قد أعمى بصيرتهم وأبصارهم عن إدراك حقائق الأمور ، وما قدمته ثورة يوليو وزعيمها لمصر وللأمة العربية ؛ حتى أنهم وصلوا بحقدهم إلى اتهام الرئيس جمال عبدالناصر بالشيوعية والكفر؛ حتى ينقصوا من مكانة الرئيس جمال عبدالناصر عند الشعوب العربية والإسلامية، ولكن هيهات فقصة استغلاهم للدين ، اللعب على وتر الشعور الدينى للشعب المصرى باتت عملية مكشوفة، وأفقدت الجماعة الجزء القليل الباقى من مصداقيتهم ، فالشعوب العربية والإسلامية يدركوا أن الإسلام رسالة حق إيمانية تدعو إلى العدل والمساواة والحرية ، والقضاء على الظلم والفساد والاستغلال ، وما كانت مبادئ عبدالناصر إلا هذا ، واعتبر ان الإسلام هو التعبير الإيمانى للقومية العربية.

أما علاقة الرئيس جمال عبدالناصر بالإخوان المسلمين فليس لها أدنى صلة بالإسلام كدين وحضارة ، ولكنها كانت علاقة قوة ، وصراع على السلطة منذ اليوم الأول إلى الآن، غير أن جماعة الإخوان المسلمين استغلوا كل شئ من أجل تشويه الثورة وقائدها بما فيها استغلال الدين ظلما وافتراء ،وهذه عاداتهم ؛ فهم على استعداد لفعل أى شئ والتحالف مع أى جهة مقابل الحصول على السلطة والمال.

فمرشد الإخوان المسلمين الأسبق الأستاذ مهدى عاكف أعلن أن الجماعة ليس لديها مانع من تأييد الرئيس مبارك لفترة ولاية خامسة ليكمل مدة الثلاثين عاماً فى حكم المصريين ، بشرط أن يعترف النظام الحاكم بجماعته ـ جماعة الإخوان المسلمين ـ وقد سبق هذه التصريحات بفترة قليلة تصريحات أخرى ممعنة فى التزلف والرياء السياسى ، والانتهازية المعهودة دائماً فى جماعته ، وكان نصها أنه هو وجماعته رجال الرئيس الأوفياء.. يا لها من بهلوانية سياسية وأشياء أخرى .

نحن نسأل بدورنا المرشد العام للإخوان .. يا ترى هل تبايعون على إرادة الشعب المصرى مقابل اعتراف النظام الحاكم وسعيكم للوصول إلى السلطة؟!.

أخيراً إذا كان هناك من فرصة فى العمل السياسى بين الناصريين وتلك الجماعة .. فإن اللقاء مع تلك الجماعة يتطلب الإجابة الصريحة أولاً ، والمعلنة ثانياً من المرشد العام لتلك الجماعة حول عدد من الأسئلة ، والمتعلقة بموقفهم من القائد الخالد جمال عبدالناصر وثورته العظيمة كخطوة أولى:

- هل كان الاعتداء على الرئيس جمال عبدالناصر فى ميدان المنشية بالإسكندرية مسرحية من صنع النظام؟

- هل كان الرئيس جمال عبدالناصر كافراً ومعادياً للإسلام ؟ وهل سعى لهدم الإسلام، وإحلال الشيوعية؟
- هل كان الرئيس جمال عبدالناصر طاغية ، ومن يتمسك بمشروع النهضة الناصرى من الطغاة ؟
- هل ارتكب الرئيس جمال عبدالناصر جرم تعذيب خصومه أو أعدائه بمنهج تطبقه إسرائيل ، أو بأى منهج آخر خارج عن حدود القانون؟
- هل اهدر الرئيس جمال عبدالناصر المال العام؟
- هل كانت زعامة الرئيس جمال عبدالناصر فى الوطن العربى زعامة شخصية زائفة؟
- هل النعوت السفيهة التى أطلقتها الجماعة ضد الرئيس جمال عبدالناصر صحيحة؟
- هل كان الرئيس جمال عبدالناصر وراء حريق القاهرة؟
- هل كانت مظاهرات ٩و١٠ يونيو عام ١٩٦٧ مدبرة من قبل النظام الناصرى؟
- هل تراجعت الجماعة عن تحالفها مع الثورة المضادة التى قادها السادات ..؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة أكاد أدركها مسبقاً ، ولكنى أطرحها لمن يدعون بالباطل أنهم ورثة عبدالناصر ، وفى نفس الوقت يتعاونون مع تلك الجماعة بزعم أنها غيرت من موقفها إزاء ثورة يوليو وقائدها .. أردت فقط أن أكشف كذب هؤلاء وهؤلاء أمام البسطاء الواعين من أبناء الشعب المصرى العظيم ، الحافظين الحقيقيين لتراث ومبادئ الرئيس جمال عبدالناصر ، وتمتلأ قلوبهم بالحب له ، وتؤمن بأن ذلك الرجل أخلص لوطنه وشعبه ، واجتهد بقدر ما استطاع أن يحقق آمال الشعب فى الحرية والكرامة والازدهار ؛ ولكى لاينخدعوا بحديث تجار السياسة.

* * *

كلمة أخيرة لهــواة السياســة

كلمة أخيرة لهؤلاء من مدعى الحنكة بأمور السياسة ..

إن الإخوان حاليا يعانون من الانحسار والانكشاف فى عدد من الدول لأسباب لم تعد خافية على أحد ، وعلينا أن ندرك أن من يقومون به من تقارب من عدد من الأحزاب والتيارات هى مسألة تكتيكية، وليست من ثوابت الجماعة أو نابعة من تغيير حقيقى فى استراتيجيتهم التى يتبنونها ؛ فالمتتبع لأدبيات الجماعة منذ نشأتها يرى إقصاءًا غريبًا للآخر ووصم فكرة التعددية ، ومن يعتنقونها بمخالفة صحيح الإسلام الذين يعتبرون أنفسهم الممثل الشرعى والوحيد له ، وهم لذلك دخلوا فى تحالفات سياسية انتهازية مع القصر الملكى أيام فاروق ، ومن قبله فؤاد ضد حزب الوفد صاحب الأغلبية الشعبية قبل الثورة ، وتحالفوا مع أسوأ رئيس وزراء وهو إسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦ ، وفى عام ١٩٥٣ أيدوا ثورة يوليو فى حل الأحزاب السياسية ، وفى عام ١٩٧٤ أعادوا إصدار مجلة الدعوة الشهرية وظلوا يكتبون فيها وفى مجلة الاعتصام ، ضد التعددية الحزبية التى أخذ بها السادات عام ١٩٧٦، ولم يغيروا موقفهم منها إلا بعد اعتقالات سبتمبر ١٩٨١، إذ أعلنوا إيمانهم بها وشاركوا أحزاب المعارضة فى أنشطتها واجتماعاتها .. إلا أن ذلك لم يكن تغييراً استراتيجياً فى فكر الجماعة ، بل كان مجرد مناورة سياسية تكتيكية قصدوها لمجرد تجنب ضربات النظام لهم، إلا أنهم فى واقع الأمر لايؤمنون بمبدأ التعددية فهو يتناقض مع ما يدعونه من أنهم الوحيدون وكلاء الله فى الأرض ، أو على الأقل ملائكة يعملون بالسياسة ولايخطئون!!..

فأفيقوا أيها السادة .. أو أعلنوها صراحة .. أنكم لستم منا وبعتم القضية .

* * *

الفصل التاسع عشر

عبد الناصر و ثــــورة اليمــن

.. وباختصار فإن وقوف مصر بجانب الثورة فى اليمن كان من أجل انتصار لحق الشعوب فى تحديد مصيرها ، وهى معركة من معارك الصراع المتصل والمستمر، والذى لن ينتهى بين الحركة الوطنية العربية وبين قوى السيطرة العالمية، ولولا مواقف مصرالثورة ومساعداتها لكافة حركات التحرر ما كانت مصر هى الشقيقة الكبرى ولا رمز العزة والتحرر، فمكانة مصر على المستوى الدولى والعربى والأفريقى سطرها دم فى فلسطين، والجزائر، واليمن، وسيناء، كما أن دور مصر العربى لم يوجده جمال عبدالناصر من عدم؛ فدور مصر العربى معروف ومشهود به من قبل ذلك بكثير جداً ، ومن ينكر ذلك الدور على مصر فهو لايدرك مكانتها والدور المقدر لها لكونها مصر.

لقد ارتكزت ثورة يوليو فى تخطيط إستراتيجيتها وترتيب أولوياتها على فكرة التحرر؛ كفكرة محورية فى كل تحركاتها ، وجاء الوطن الغربى فى مقدمة الدوائر التى يجب العمل من أجل تحريرها تمهيداً لوحدتها الشاملة ،وإقامة نظام للأمن القومى العربى ، يمتلك عناصر القوة اللازمة لمواجهة التهديدات الخارجية.

وإذا كانت فكرة التحرر تستهدف فى الأساس مقاومة النفوذ الأجنبى فى كل صوره وأشكاله ، فقد كانت مقاومة التخلف فى كل أشكاله أيضاً أحد الأهداف الذى رأت فيه الثورة مدخلاً ضرورياً لإقامة النظام الأمنى المشار إليه ، وأستطيع أن أقول إنه بالنسبة لهذا الشق الأخير ؛ أى التصدى للتخلف ، فقد انتظرت الثورة مبادرة القوى الوطنية فى كل دولة عربية على حدة باتخاذ الخطوة الأولى ، وعندما كانت تأتى هذه القوى إلى القاهرة فإنها تلقى كل ترحيب وتجاوب ؛ إيماناً من جانبها بأن هذه القوى لابد أن تأخذ فرصتها فى الانتقال بشعوبها إلى آفاق العصر ، وتنفض عنها قيود الطبقات والاستغلال الداخلى ، أضف إلى ذلك أن غالبية هذه الدول كانت الحماية فقط لشخوص قادتها وامتلاك وسيلة للتعبير عما يظنوه صواباً.

وسواء كان الهدف هو مقاومة المستعمر الأجنبى أو تحقيق الإصلاح الداخلى فلم تدخر القاهرة جهداً فى دعم هذه الحركات ، ودعم تماسكها الداخلى ، يستوى فى ذلك احتضان مصر لثوار الجزائر ، ودعم توجههم النضالى المسلح ، أو استضافة الزعامات الوطنية القادمة من المغرب وتونس وليبيا ، وإعطائهم الفرصة للتعبير عن أهدافهم من داخل مصر، ومن خلال أجهزتها الإعلامية ، ولم ترد القاهرة أى حركة وطنية أوكوادر عربية جاءت تطرح أفكارها ومشروعاتها الوطنية للتحديث والتغيير ، وقد لا أذيع سراً إذا قلت إن هذا الاتجاه شمل كل الدول العربية بما فى ذلك المملكة العربية السعودية التى جاء منها وفى أكثر من مناسبة كوادر وطنية بل وبعض القيادات الشابة ـ فى ذلك الوقت ـ طرحوا أفكارهم وأهدافهم من التغيير ، وكان علىّ شخصياً مهمة التنسيق معهم ، والاستماع إليهم وإلى مطالبهم وتقديم النصح والإيضاحات لهم.

أقول إن هذا الخط كان منهج القاهرة فى كل أرجاء الوطن العربى ، وذلك باستثناء اليمن ، فقد جاءت المبادرة الأولى من جانب ثورة يوليو ١٩٥٢ وليس العكس وكان لذلك ما يبرره.

لقد كانت اليمن من أشد مواقع الوطن العربى تخلفاً وانعزالاً عن كل ما يجرى فى العالم ، فقد كان يحكمها نظام الإمامة ، على رأسه أئمة زيود استأثروا بالسلطة الروحية

والزمنية لأكثر من ألف ومائة عام متصلة . والزيدية فرقة أسسها زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، ودون ما الدخول فى تفاصيل ، التقى بعد ذلك مع الإمام أبى حنيفة النعمان وكانت حركة شيعية سنية معتزلة ؛ شيعية فى الأصول ، حنفية فى الفقه والفروع . وكانت هناك شروط أربعة عشر لمن يتولى الإمامة وهى :

« ذكر ـ حر ـ مجتهد ـ علوى ـ فاطمى ـ عدل ـ سخى ـ ورع ـ سليم العقل ـ سليم الحواس ـ سليم الأطراف ـ صاحب رأى وتدبير ـ مقدام وفارس »

وأن تكون الإمامة بالانتخاب ، والبيعة الشعبية وليست بالوراثة . وقدم الزيود إلى اليمن سنة ٩٠٠ ميلادية ،وأول من تولاهم الإمام الهادى ، وبعد أن استقر بهم الحكم انقلبوا على مبادئ زيد بن على ، وحكموا حكماً مطلقاً وسخروا القضاة فى تبرير كل تصرفاتهم.

وقد انتهج حكم الإمامة أساليب غاية فى الغرابة فى تأمين استمراريته .. أساليب فاقت ما كان معروفاً فى العصور الوسطى ؛ تنوعت ما بين ترويج الأساطير عن قدرة الإمام وكراماته فى مواجهة كل من يتآمر ضده ، وأن الإمام هو ظل الله على الأرض ،وأنه يحتل المرتبة الثالثة بعد الله ورسوله (ص) ، وأنه لايغلب ولايقطع السيف رقبته أو يخترق الرصاص جسده ، ويسخر الجن ويتحول إلى طائر أخضر يذهب للصلاة فى الكعبة كلما أراد ، وأن من ينتقد الإمام بقلبه كان منافقاً ، ومن ينتقده بلسانه فهو زنديق ، ومن خرج عليه كان كافراً .. وكان نظام الإمامة فى اليمن يقاوم وجود جيش أو قوة عسكرية من أى نوع يمكن أن تكون مصدر خطر فى يوم من الأيام ، ويلجأ إلى استخدام أساليب الدس والوقيعه بين القبائل بعضها البعض ، والاحتفاظ بأبناء زعاماتها ، ومنهم من كان طفلاً يؤخذ ومعه أمه ، كرهائن فى صنعاء لمنع أى منها من التمرد على الإمام ، وتتكفل القبيلة بنفقات الطعام والملبس للرهينة، ويتكفل الإمام بالمأوى والقيود ، وكان عدد الرهائن يتراوح ما بين الألف والأربعة آلاف.

كان الإمام يتحكم فى ثروات البلاد ، ويستخدم وسائل المنح والمنع لضمان الولاء فى كل أرجاء اليمن ، وتعميق الانقسام الطائفى بين شوافع وزيود ، ويملك الأرض والبشر ولا حاجة للرعية أن يتعلموا أكثر من الفاتحة وفرائض الصلاة.

كانت المدارس فى اليمن كله ، ثمانية فقط ، وثلاثة من الأطباء الأجانب هم الذين يتولون متابعة أحوال الصحة العامة فى اليمن ، وكان الإمام يحسم الخلافات بين القبائل وطوائف الشعب فى وقت لاتوجد فيه انقسامات، عدالة حقيقية سواء على المستوى الثقافى أو العقيدى بينهم.

كانت اليمن تمثل عنصر توازن يستعين به الاستعمار البريطانى فى الجنوب العربى المحتل والأنظمة التقليدية الأخرى فى شبه الجزيرة العربية كجدار دفاع ضد تيارات

التغيير والتقدم القادمة من الشمال العربى ، وتعتبرها منطقة عازلة بين التقدم والتخلف . وقد كانت هذه القوى ـ أى الاستعمار البريطانى والرجعية العربية ـ أقوى مصادر الدعم لحكم الأئمة فى اليمن ، وعامل الضعف الرئيسى فى أى تخطيط ثورى يستهدف هذا الحكم ـ ولقد لعبت القوتان أدوارهما فى إفشال عديد من الحركات الثورية التى سبقت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

كانت اليمن ـ ومن وجهة النظر العربية ـ نقطة ارتكاز حيوية فى الأمن القومى المصرى والعربى بحكم موقعها الإستراتيجى فى جنوب البحر الأحمر وفى مواجهة السودان والقرن الإفريقى وباب المندب ، وأدركت الثورة فى مصر مبكراً أن أى تغيير سياسى فى اليمن يمكن أن يحدث ردود فعل إيجابية لصالح حركة التحرر الوطنى فى الوطن العربى كله.

لهذه الأسباب فلم ينتظر قادة ثورة يوليو قدوم الكوادر الثورية فى اليمن إليها ؛ بل حرصت هى على الذهاب إليهم ، وكان ذلك فى العام ١٩٥٣ ، ففى ذلك الوقت كانت المواجهات بين الثوار فى اليمن ونظام الإمامة قد أسفرت عن هروب بعض من عناصرها إلى مصر ، وأقاموا ما سمى بالنادى اليمنى لكن الإقامة الهادئة المستقرة كانت قد استهوتهم، وغلبت عليهم نوازع الذاتية ، بل وتسلل بينهم العديد من عملاء الإمام اليمنى الذى حرص باستمرار على استقطابهم وإمدادهم بالمخصصات ، وإثارة الانقسامات بينهم عن طريق عناصر سفارته فى القاهرة ، وبين أعضاء الجالية اليمنية والدارسين اليمنيين فى الجامعات المصرية.

ورغم ما كان إمام اليمن يكنه من حقد على ثوار يوليو ، وما يشعر به من مخاوف شديدة من امتداد رياح الثورة إلى بلاده ، فلم يشأ فى أى مرحلة وحتى وقوع الانفصال على الاصطدام بهم ، وكان يحرص على مداراتهم والمحافظة على علاقات هادئة معهم مما ساعد فى الوقت نفسه للاستفادة من تحسن العلاقات المصرية السعودية الذى كان سائدًا فى هذه الفترة من الخمسينيات.

وعندما فكر الرئيس عبدالناصر فى اتخاذ الخطوة الأولى فى اليمن ، كان يدرك حجم الصعوبات التى تكتنف هذا العمل ؛ لقد أدرك من خلال ما يصل إليه من تقديرات سياسية وأحاديث الزعامات اليمنية فى القاهرة أن التخلف الرهيب هو نقطة القوة فى حكم الإمام نفسه ، وإذا كان حكم الملك فاروق فى مصر قد شكل أضعف حلقات الأوضاع فى مصر قبل سنة ١٩٥٢ ، فقد كان الحال بالنسبة لحكم الإمام على عكس ذلك فى اليمن حيث مكّن هذا الحكم لنفسه على مدى قرون طويلة بكل الوسائل الممكنة كما شرحنا ، ولم يكن فى اليمن استعمار أجنبى بالمعنى المفهوم الذى يمكن تجميع القوى الوطنية للعمل ضده.

الرئيس عبدالناصر يدرك أيضاً محاذير العمل فى اليمن خاصة بالنسبة للقوى المجاورة له فى السعودية وعدن ،والنفوذ البريطانى فى منطقة الخليج ، وأمام معارك الثورة فى الخمسينيات فلم يكن راغباً أو قادراً على فتح جبهة جديدة تختلط فيها الأوراق العربية بالأجنبية ، ومن ثم فقد حرص على التعامل مع اليمن بحذر شديد مفضلاً توظيف عامل الوقت بأحسن طريقة ممكنة.

ولكن ما أريد أن أقوله فى هذه المرحلة أن دعم مصر لثورة اليمن لم يكن وليد ليلة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، ولم يكن مجرد رد فعل لردة الانفصال ، أو تعبيراً عن رغبة فى استعادة التوازن لصالح التيار القومى ، أو انتقاماً من تآمر الملك سعود والقوى الاستعمارية والقوى الرجعية على دولة الوحدة ، أو غير ذلك من الأسباب التى يتبناها كثير من الباحثين والسياسيين فى أيامنا الحاضرة ، بل كانت اليمن حاضرة فى تفكير ثوار يوليو منذ فترة مبكرة جداً من عمر الثورة.

لقد تلقت المخابرات العامة المصرية ـ التى كانت قد أنشئت عام ١٩٥٢ برئاسة زكريا محى الدين ـ أول تكليف بدراسة الأوضاع فى اليمن ، وما يجب عمله ، وما هو دور ثورة يوليو إزاء اليمن ، وكان ذلك فى وقت مبكر من سنة ١٩٥٣ ، وحسبما أذكر فى أغسطس من سنة ١٩٥٣ حيث تولى الزميل فتحى الديب هذه المسئولية بحكم توليه رئاسة فرع الشئون العربية منذ أن نقل للعمل فى المخابرات العامة فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وقد كلفه الرئيس جمال عبدالناصر بإعداد خطة لتحرك الثورة فى النطاق العربى ، وكما أذكر أيضاً أن اجتماعات عديدة تمت فى منشية البكرى حضرها كلٌ من السيد زكريا محى الدين وفتحى الديب حتى تم إعداد مشروع الخطة بشكل عام ، ومن ثم تقرر أن يقوم فتحى الديب بزيارات ميدانية لتأكيد وتجميع معلومات ، وخلق اتصالات مع الشخصيات الوطنية الموثوق فى خطها الوطنى والقومى من خلال جلسات عمل وحوارات مع هذه القيادات ثم العودة بعد ذلك إلى القاعدة فى القاهرة لاستكمال الحوارات المطولة مع القيادات اليمنية المقيمة فى القاهرة وفى مقدمتهم القاضى محمد الزبيرى وغيره من القيادات الوطنية ، ثم توجه فى جولة استطلاعية للمرة الثانية فى اليمن فى شهر أكتوبر ١٩٥٣.

كانت اليمن هى نقطة الانطلاق الأولى فى النشاط العربى الذى كلف بإدارته السيد فتحى الديب الذى استعان بإمكانيات المخابرات العامة فى التحضير الجيد لهذا التحرك. فقد استعان بأفرع الجهاز فى حصر القيادات السياسية اللاجئة بالقاهرة والتعرف عليها وكذا العناصر الطلابية التى كانت تتلقى الدراسة فى القاهرة ، إلى جانب جمع أكبر قدر من المعلومات عن العناصر المصرية المنتدبة أو المعارة للعمل فى أرجاء الوطن العربى بما فى ذلك اليمن ، وقد قمنا من ناحيتنا فى القسم الخاص بالمخابرات العامة ـ وكنا نحن

مسئولين عن الداخل - بمعاونة فتحي الديب فى التعرف على العناصر السياسية والطلابية ذوى الاتجاه الوطنى والقومى من بين الوافدين العرب فى مصر ، وكذا المصريين المعارين للبلاد العربية. وهكذا كانت زيارة فتحى الديب لليمن فى أكتوبر ١٩٥٣ مستندة إلى قدر لابأس به من المعلومات يمكن أن تكون كافية لتوفير رؤية واضحة للتحرك ليس فى اليمن فقط ، بل فى محميات الجنوب العربى التى كانت خاضعة فى ذلك الوقت للحكم والاستعمار البريطانى ، وكانت عدن فى ذلك الوقت تمثل محطة الوصول الوحيدة للسفر بالطائرة إلى اليمن.

فى ذلك الوقت تشكلت لدى فتحى الديب فكرة أن أكثر العناصر الوطنية صلاحية للاتصال بها هو العقيد أحمد الثلايا ، وهو أحد الضباط الذين حاولوا القيام بانقلاب ضد الإمام يحيى فى عام ١٩٤٨ ،وافرج عنه الإمام أحمد بعد ذلك ، وقربه إليه فى محاولة لاحتوائه لما عُرّف عنه من قوة شخصيته وصلابته ؛ فضلا عن قدرته على اكتساب احترام اليمنيين سواء فى داخل الحكم أو خارجه ، وخاصة فى أوساط القبائل التى كانت تعد مصدراً رئيسياً للقلاقل ضد الإمام.

وقد حرص فتحى الديب خلال رحلته هذه أن يحمل معه آلة تصوير بدعوى أنه يهوى التصوير ، ولكن الهدف الرئيسى كان رغبته فى تسجيل كل لقاءاته والشخصيات التى يقابلها حتى يمكن دراستها بعد عودته للقاهرة ، وكان قد اتخذ ساتراً لرحلته هذه وظيفة مفتش بوزارة الخارجية ؛ بغرض التفتيش على السفارة المصرية فى صنعاء التى لم تكن تضم أكثر من أربعة أفراد هم القائم بالأعمال وأمين المحفوظات واثنين من السعاة . ونزل بالفعل فى عدن بعد رحلة على طائرة الخطوط الجوية البريطانية BOAC ،وقضى بها ثلاثة أيام أمكن خلالها إجراء بعض الاتصالات مع عناصر هناك ، ثم بدأ رحلته البرية إلى داخل اليمن.

وفى رحلته من عدن إلى صنعاء مر بعدد من المدن ومناطق اليمن تعرف خلالها على الطبيعة على أوضاع اليمن الحقيقية ، وكان مما لفت نظره خلال هذه الرحلة التى سجلها تفصيلياً فى كتابه : « عبدالناصر وحركة التحرر اليمنى» ، أن كل قبيلة قد شيدت بوابة تحصيل رسوم من كل زائر يود أن يعبر المنطقة الخاضعة لسيادة القبيلة ، كما التقى خلال الرحلة فى مدينة تعز بالعقيد أحمد الثلايا وفقاً لترتيب خاص ، وقد قدم له شرحاً وافياً عن الأوضاع ، ومطالبه من قادة ثورة يوليو المصرية ، كما أوعز إليه بالنقاط التى يحتمل أن يثيرها الإمام أحمد فى لقائه معه ، وكان من بين هذه النقاط طلب اربعة ضباط مصريين اثنين لإعادة تنظيم الجيش ، واثنين لإعادة تنظيم الشرطة اليمنية ، وكان هذا الطلب بمثابة فرصة ذهبية لمعرفة حقيقة الوضع اليمنى من أهم مداخله ، الجيش والشرطة ، كما تم الاتفاق مع العقيد الثلايا على ترتيب اتصال منتظم مؤمّن بينه وبين القاهرة ، وكان

الهدف الرئيسى من التعاون معه هو دعم العناصر الوطنية من ضباط الجيش وجنوده.. مع تحديد موقف القبائل قدر الإمكان، وقد طلب الثلايا لدعم تحركه المنتظر إرسال طائرتين مصريتين بعلامات يمنية لاستخدامها فى إرهاب القبائل المعادية حال تحركه، وتدخل الرئيس عبدالناصر لتحييد الموقف السعودى. وقد نصحه فتحى الديب بعدم التسرع بتنفيذ تحركه حتى تتهيأ الظروف الملائمة لنجاحها مع إخطارنا قبل الموعد بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

وفى تعز التقى فتحى الديب بالإمام أحمد فى اجتماع استغرق ساعتين طلب فى نهايته إمداده ببعض المدرسين لاستكمال النقص الموجود لديهم، ولم يثر موضوع طلب الضباط الأربعة، وكان تقييم فتحى الديب للإمام الذى ضمنه تقريره عن المقابلة أنه رجل يحمل كراهية لثورة يوليو، ويتسم بالذكاء الخارق والعناد الشديد، والتصميم على إبقاء الشعب اليمنى بعيداً عن التفاعل مع مواطنيهم العرب أو الخارج عموماً.

وقد أعد فتحى الديب تقريراً وافياً عن رحلته تتلخص أهم نقاطه حسبما أذكر فى الآتى:

١ـ أن الشعب اليمنى يحكم حكماً ديكتاتورياً فردياً ذا طابع استبدادى يحرم على الشعب حريته وقدرته على الحياة المستقرة المطمئنة، بما للإمام من رهبة وما أوجده من رعب من خلال عملائه الذين دسهم فى كل مكان لينقلوا إليه كل صغيرة وكبيرة.

٢ـ يسيطر الإمام على الوضع بصورة غريبة، فهو الأمر الناهى، وهو المتصرف الوحيد فى مقدرات الشعب وتحرك أو تصرف أى إنسان محكوم بأمره فقط، وإذا اعتكف توقف شريان الحياة فى اليمن، وكما قال فتحى الديب كان الإمام اليمن واليمن هو الإمام.

٣ـ ينقسم الشعب إلى طائفتين، الزيدية والشوافع. الزيدية تقيم فى المنطقة الداخلية الجبلية بكاملها ناحية الشمال، وتعيش الشافعية على السواحل وفى الجنوب حيث الأرض المنبسطة، ويرتفع فوق مستوى الطائفتين طبقة السادة ورغم أنهم من الزيود إلا أنهم الطبقة المميزة المسيطرة بحكم انحدار الإمام منها على الحكم، فمنها محافظو الأقاليم ورجال السلطة ومعاونو الإمام، ويشكلون الفئة الممتازة المسموح لها بالسيطرة من خلال مساندة الإمام لهم على مقدرات الشعب ينهبونها بلا رادع ويفرضون الإتاوة كحكام ليقتسموا مع الإمام ما يجنونه من أموال الشعب سواء فى البادية أو فى المدن ولا يحكم تصرفاتهم قانون أو ضمير.

٤ـ تجسد القبائل القوة الرئيسية والفاعلة فى اليمن، فهى بحكم تنشئة أفرادها فى أرجاء المنطقة الجبلية الوعرة وتحت لواء النظام القبلى ووسط أرض تكاد تعطى القدر القليل من خيراتها من شعير وقمح، نشأ أفرادها متسمين بالخشونة والقدرة القتالية الممتازة مستفيدين من ظروف البيئة وحاجتهم للدفاع عن أنفسهم من غارات القبائل

الأخرى، الأمر الذى كان يحسن الإمام استغلاله لإثارة القبائل على بعضها البعض ليضمن انشغالها فى الاقتتال لضمان وتفادى غاراتها على المدن بحثاً عن لقمة العيش، وممارسة السلب والنهب أو ليتخذ من بعضها أداة لتأديب القبيلة التى تخرج عن طاعته ، وبذلك اكتسبت القبائل قدرات قتالية جعلتها قوة يجب أن يحسب حسابها عند التفكير فى القيام بأى إجراء ثورى ، قبل القيام به ، تفادياً لأخطار تدخله.

٥ـ يعمد الإمام بحكم دراسته العميقة لطبيعة تكوين الشعب اليمنى من زيود وشوافع إلى إثارة نفوس الفريقين من خلال تقريبه لبعض عناصر إحدى الفئتين فترة ما ، ثم إبعادهم ليحل محلهم عناصر الطائفة الثانية ، فأوغر نفوس الطائفتين ضد بعضهما ليتفادى توحد كلمتهم حتى لا يشكلوا خطراً مباشراً يهدد عرشه.

ترتب على الوضع المتردى الذى يعيشه شعب اليمن واستغلال الإمام المستمر له أن تقاعس الفلاحون عن زراعة الأرض رغم الخصوبة العالية التى تتمتع بها ، والمياه التى تتفجر من جبالها لتذهب عبر الأودية لتتجمع فى المحميات الجنوبية ليحسن الإنجليز استخدامها فى زراعة احتياجات قواتهم فى محمية عدن . وكان من الطبيعى أن تهرب الأسر اليمنية وخاصة طائفة الشوافع إلى خارج البلاد سواء إلى محمية عدن التى يمثل مهاجرو اليمن من قبائل الحجرية الشافعية ٨٠٪ من سكانها ، أو إلى الحبشة والسودان والسعودية أو أمريكا وبريطانيا هروباً من الضرائب الفادحة التى يجبيها الإمام والتى وصلت إلى ٩٠٪ من إنتاج الأرض ؛ وبذلك تناقص تعداد سكان اليمن من ثمانية ملايين سنة ١٩٠٠ إلى ٣,٥ مليون سنة ١٩٥٢.

٧ـ ينفرد اليمن بنظامه المالى ، فكل اقتصاديات البلد فى يد الإمام شخصياً وما تسمى بالحكومة أو وزراء المال وغيرهم ما هم إلا صور آدمية تتمتع بمجرد حمل اسم الوظيفة شرفياً ، وقد اختار الإمام شريكاً له فى استغلال أموال الدولة واستثمارها لصالحه الشخصى المدعو على الجبلى ، وهو أحد تجار عدن ممن كونوا ثروتهم عن طريق الاتجار مع إسرائيل بدعم من الحاكم البريطانى لعدن نظير عمالته لبريطانيا فى التجسس على شئون اليمن ، وأصبح هذا العميل المتصرف الأول والبنك المتنقل لتصريف شئون اليمن خارجياً وداخلياً طبقاً لأوامر الإمام شخصياً.

٨ـ اختط الإمام لنفسه سياسة حرمان الشعب اليمنى من الثقافة استناداً إلى النتيجة التى بدت واضحة له من خلال انقلاب فئة المثقفين الذين أتاح لهم والده الإمام يحيى فرصة تلقى الثقافة العسكرية والمدنية خارج اليمن ، ولذلك حصر الثقافة فى مدرستين دينيتين اقتصر التدريس فيهما على دراسة أصول الدين والشريعة الإسلامية متيحاً فرصة التعليم لأبناء الأسرة الحاكمة وتوابعها الموالين لها ، الأمر الذى دفع

الشبان من أبناء الشعب إلى الهرب من اليمن واللجوء إلى القاهرة أملاً فى الحصول على العلم وتثقيف أنفسهم ، وكان منهم نواة الشباب الأحرار ـ الذين سيجئ دورهم حين التعرض لانتفاضة الثلايا، ثم من بعد ذلك حركة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ .

٩ـ بدا واضحاً من خلال مقابلاته واحتكاكه بأفراد أسرة حميد الدين من الكبار والشباب تخلخل الرباط الأسرى فيما بينهم لانفراد الإمام بكل السلطة والمال مما جعل بعضهم يضمر السوء للإمام ونجله البدر ، مما دفع لانغماس بعض إخوة الإمام فى شرب الخمر والانحدار الخلقى تحت ضغط الفقر.

١٠ـ الجيش اليمنى ـ إذا جاز أن نسميه بالجيش ـ عبارة عن خليط غير متجانس من العناصر التى لا هم لها إلا المعيشة على حساب الآخرين سواء كانوا أفراد الجيش النظامى حسب ادعائهم أو الجيش «البرانى» (القبلى) ، ويرجع ذلك إلى أن ما يحصلون عليه من مرتبات يتضمنها مأكلهم ومشربهم هو خمسة ريالات يمنية ، وهى لاتكاد تغطى مأكل الفرد ليومين فقط ، ناهيك عن ثمن القات ، ولذلك فقد فرض الجنود أنفسهم على الشعب ليغتصبوا ما يسد حاجتهم فى إطار حملات جباية الضرائب التى يقومون بها لصالح الإمام.

أما المستوى العسكرى سواء فى إطار الانضباط العسكرى أو القدرة القتالية فهى قدرات فردية ليس إلا ، وبالنسبة للعتاد والتسليح ، فالبندقية هى السلاح الرئيسى وكلها من مخلفات الحرب العالمية الأولى التى لم تجد سوقاً لتسويقها غير اليمن.

وبصفة عامة لايمكن أن يوصف الجيش اليمنى بأكثر من أنه مجموعة من الأفراد، ولاؤهم الأول لقبائلهم ، ثم يأتى الولاء للإمام فى المرحلة الثانية ، وإن كان يضم بعض الضباط القلائل ممن تلقوا علومهم العسكرية بالعراق ، وبمضى الزمن وبحكم احتكاكهم ونظام معيشتهم اليومية فقدوا كل معرفة بما حصلوه فى الماضى ،وإن احتفظوا ببعض الذكريات عما يعرف بالنظام العسكرى فيما عدا قلة تعد على أصابع اليد الواحدة.

١١ـ رسم الإمام خطته ليفرض على الشعب اليمنى المعيشة فى غيبوبة مستمرة بتشجيعه إدمان القات وتوفيره للشعب من خلال اقتلاع ثروة اليمن الحقيقية ، ممثلة فى أشجار البن ليزرع مكانها القات ، وبذلك ضمن استعادة كل ما يدفعه من مرتبات أو مكافآت لعيونه ثمناً للقات الذى يزرعه فى أملاكه الشخصية فى الجبل الأخضر ، بالإضافة إلى تأمين سلامة حكمه بإغراق أفراد الشعب فى التحلل الجسدى والعقلى المصاحب لتناولهم القات ، وانشغال الجميع اعتباراً من ظهر كل يوم فى جلسات القات الصامتة حيث يسبح كل فرد فى سماء الخيال بعيداً عن أى إحساس بالواقع من حوله . وكان من الطبيعى أن يترتب على ذلك انتشار الأمراض وتحلل القيم والتقاليد

الدينية ؛ ومن خلال هذا الوضع الفريد والغريب كان طبيعياً أن تعيش اليمن فى حالة التخلف التى يعانى منها الشعب.

١٢ـ ومن هذا الاستعراض يتضح الأسباب الكامنة وراء معاهدة عدم الاعتداء التى أبرمها الإمام مع بريطانيا ،والتى لاتطمع فى اكثر من بقاء الشعب اليمنى على وضعه هذا تجنباً لأى تدخل فى سيطرتها على عدن ـ القاعدة البحرية ـ التى مكنتها من السيطرة على مدخل البحر الأحمر ؛ فالإضافة إلى سيطرتها على تجارة اليمن من جانب آخر عن طريق ميناء عدن باعتباره المنفذ الوحيد للتعامل مع الخارج نظراً لتعامل اليمن بنقدها الخاص (ريال ماريا تيريزا) وغير قابل التعامل به سوى فى عدن فقط. وهكذا سيطر الإمام على اليمن ،وسيطرت بريطانيا على الإمام بطريقتها الخاصة.

١٣ ـ التوصيات المقترحة :

أ ـ الإعداد الدقيق لكافة العوامل المؤثرة على الوضع فى اليمن .

ب ـ التخطيط المتكامل للعملية فى تعاون وثيق مع العقيد الثلايا باعتباره الشخصية الوحيدة ذات السمعة الطيبة والمحبوبة والقادرة على اكتساب ثقة الشعب.

ج ـ التخطيط لتأمين الوضع بعد حدوث التغيير وتفادى المشاكل التى ستترتب على عملية التغيير وخاصة من جانب المملكة العربية السعودية.

د ـ طمأنة الإمام من جانب ثورة ٢٣ يوليو بزيارة أحد المسئولين المصريين لليمن والاستجابة لكافة مطالبه مع اختيار العناصر الواعية التى تعار لليمن وإعدادها لتكون سنداً فى حال حدوث التغيير.

هـ ـ ربط الشباب اليمنى من الدارسين فى إطار التجمع الوطنى اليمنى وإعداد الصالح منهم عسكرياً بما يحقق الاستفادة منهم لصالح الأوضاع المستقبلية.

وقد وافق الرئيس جمال عبدالناصر على التوصيات ، وأمر بالبدء فى تنفيذ المقترحات فى إطار من السرية ، مع مواصلة الاتصال بالأحرار اليمنيين فى القاهرة لمتابعة دراسة وأسلوب ووسائل الإعداد ، وتم بالفعل البدء فى الإعداد بعد أن تم تقييم دقيق وانتقاء العناصر اليمنية الطلابية التى وقع الاختيار عليها ليتم تدريبهم وإعدادهم نضالياً لممارسة دورهم سواء فى تنظيم عملية الاتصال بالداخل أو التدريب العسكرى والفنى.

فى أعقاب مأمورية فتحى الديب بدأ تحرك مصرى شامل لكل الوطن العربى ، وكانت أهم عناصر هذا التحرك تشكيل وفد مصرى برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة الصاغ صلاح سالم لإتمام جولة فى عدد من الدول العربية كان من بينها اليمن ، وكان هذا الوفد يضم فى عضويته كلاً من محمود رياض وفتحى الديب وعبدالقادر حاتم وسامى شرف

وأحمد صالح داود ، ووصل الوفد إلى مدينة تعز فى الأسبوع الأول من يوليو ١٩٥٤ حيث استقبله هناك شقيق الإمام أحمد الأمير عبدالله . وكانت يوليو فى تلك الفترة قد بدأت تؤتى بعض ثمارها تدريجياً؛ والتى كان من أهمها مقاومة سياسة الأحلاف وإبرام اتفاقية السودان ، وبلوغ مفاوضات الجلاء البريطانى عن مصر نهايتها تقريباً.

عقد الصاغ صلاح سالم ثلاثة اجتماعات مع الإمام أحمد شرح له فيها الأسباب التى أدت إلى قيام ثورة يوليو وأهدافها على الصعيدين الداخلى والعربى ،وأكد على عدم وجود أية أطماع لمصر فى أى بلد عربى ، بل على العكس فإنها مستعدة للمساهمة بكل إمكانياتها لتقديم المساعدات الممكنة لأى قطر عربى ، ودعم قدراته الدفاعية عن أرضه . كما شرح الإمام من جانبه وجود تهديد بريطانى لبلاده من الجنوب ، وطرح فى نهاية الاجتماعات مطلبه بإرسال بعثة عسكرية مصرية وأخرى من الشرطة المصرية على أن تضم كل بعثة ضابطين قادرين على وضع خطة لتطوير الجيش وجهاز الأمن فى اليمن.

وبرغم ما بدا من عدم جدية الإمام فى تزويد البعثتين بالصلاحيات اللازمة إلا أننا وجدنا فيها الفرصة للتواجد المباشر فى الساحة اليمنية كما سبق أن أشرت ، ومن ثم فقد استجاب الرئيس جمال عبدالناصر على الفور على تشكيل البعثتين ، وطلب التفاهم مع كل من اللواء عبدالحكيم عامر والبكباشى زكريا محى الدين لترشيح العناصر الصالحة لهذه المهمة . وبالفعل فقد تم اختيار الصاغ أحمد كمال أبو الفتوح واليوزباشى محمود عبدالسلام من القوات المسلحة ، والصاغ عبدالله حامد واليوزباشى مصطفى الهمشرى من البوليس . وجرى تلقين هذه المجموعة بالمهمة المكلفين بها فى اليمن ، وكان فى مقدمة عناصرها كسب ثقة الإمام أحمد ، وجمع أكبر قدر من المعلومات عن طبيعة الأوضاع هناك .. كما تم مصارحة الصاغ أحمد كمال أبو الفتوح بتفاصيل ما تم الاتفاق عليه مع العقيد أحمد الثلايا مع التنبيه عليه بضرورة التشدد فى مراعاة قواعد الأمن والسرية الصارمة فى الاتصال به تأميناً له من جواسيس الإمام ، كما تم تزويده بشفرة خاصة للتراسل مع المخابرات العامة والرئاسة.

وبالطبع فقد خضعت البعثتان لاختبارات قاسية من جانب الإمام ومعاونيه ، وبدا أنه يتعمد إثارة أفرادهما فى كثير من الأحيان ، وإيجاد الأسباب لإعادتهما إلى القاهرة ، ولكن أثبت جميع الأعضاء قدرات فائقة على التحمل وتفويت الفرص على الإمام ، وكانت البعثتان بمثابة همزة وصل بين ثوار اليمن فى الداخل وأحراره فى الخارج ، فى نفس الوقت الذى كان يواصل فيه العقيد أحمد الثلايا التحضير التدريجى لتحركه فى الداخل ، ونجح إلى حد كبير فى استقطاب بعض زعماء القبائل ، كما نجح فى استقطاب شقيق الإمام عبدالله حتى كسبه إلى جانبه وسعى لتأليبه على الإمام.

وعلى المستوى الرسمى كانت هناك اتصالات طبيعية ومنتظمة مع النظام اليمنى ، فقد زار الأمير البدر ، ولى العهد القاهرة فى ٢١ يوليو ١٩٥٤ ، وحاول الإمام الاستفادة من هذه الزيارة فى إظهار دعم ثورة مصر لنظامه فى نفس الوقت الذى تم فيه ترتيب لقاء بين البدر وأحرار اليمن المقيمين فى القاهرة فى محاولة للانفراد به وتدعيم العلاقات معه باعتباره الأكثر قدرة على تأمين مستقبل اليمن ، وقد نجحت المحاولة بالفعل إلى حد كبير حتى أن الأمير البدر اختار أحد شباب اليمن المقيمين فى مصر وهو الشاب محسن العينى كسكرتير خاص له ، ومستشاره المقرب لمعاونته فى تنفيذ ما يكلفه به الإمام أحمد . وقد طلب الأمير البدر خلال زيارته أيضاً موافاته ببعثة تعليمية مصرية.

وكان العقيد أحمد الثلايا يواصل تحضيراته للثورة يعاونه فى ذلك عن بعد القاضى أحمد الزبيرى الذى تخصص له برنامج خاص فى إذاعة صوت العرب يوجه من خلاله أحاديثه للشعب اليمنى ، والذى يشرح من خلالها أوضاع حكم الإمامة ، وكانت هذه الأحاديث مصدر إزعاج كبير للإمام مما دفعه لمحاولة التقارب مع القاهرة.

وكانت طلبات الثلايا من القاهرة تتلخص فى الاعتراف الفورى بالوضع الجديد فى اليمن ، وحث باقى الأنظمة على الاعتراف ، وتزويد الثورة اليمنية بأربع طائرات حربية مصرية بطياريها لردع أى قبيلة تحاول القيام بتحرك مضاد ، إلى جانب وصول بعثة عسكرية وفنية لمساندة قيادة الثورة فى إحكام سيطرتهم على الوضع . وفور استقرار الوضع الجديد تقوم مصر بإمداد اليمن بعدد من المتخصصين فى كافة مجالات الإدارة والحكم لوضع الأسس الجديدة للنظام الثورى الجديد.

لكن العقيد الثلايا أقدم على التحرك فى الأسبوع الأول من إبريل ١٩٥٥ ، وقبل إتمام التنسيق مع القاهرة مما شكل فى توقيته مفاجأة للقاهرة لم تكن تتوقعها ، وكانت القاهرة فى تلك الفترة تشهد اجتماعات مستمرة مع رؤساء الحكومات العربية لاتخاذ موقف مناسب لمواجهة خطط إنشاء حلف بغداد ، وكانت السعودية من جانبها تتخذ موقف المساندة والتحالف مع مصر فى هذه المعركة.

وفى يوم قيام الثورة كان الأمير فيصل آل سعود متواجداً فى القاهرة ، وقد بادر بالاتصال بالرئيس جمال عبدالناصر ، وطلب إليه تعاون مصر والسعودية فى اتخاذ موقف مشترك على ضوء حقائق الموقف التى لم تكن قد اتضحت بعد ، ومن ثم طلب تبادل المعلومات معنا حتى يمكن تحديد معالم الصورة وما يجرى من أحداث فى اليمن ، وبناء عليه طلب الرئيس عبدالناصر التريث فى اتخاذ أية إجراءات ، وكان العقيد الثلايا قد طلب إيفاد فتحى الديب ليكون بجانبه فى مثل هذه الظروف ولتلبية الطلبات التى سبق أن أشرت إليها ، وفى ضوء ما بدأ يرد من معلومات عن صراعات القوى داخل اليمن ،

ووقوف بعض القبائل إلى جانب الإمام ، وتمكن الأمير البدر من الهروب إلى منطقة حجة ونجاحهم فى استنفار بعض القبائل الموالية للإمام الذى نجح بدوره فى تأليب القبائل الزيدية المناصرة للأسرة الحاكمة، يضاف إلى ذلك نجاح الإمام فى شراء بعض الضباط والجنود المشاركين فى الثورة أثناء قيامهم بمحاصرة قصره برشوتهم بالجنيهات الذهبية .. فى ضوء ذلك كله بدا أن فرص الثورة فى النجاح تكاد معدومة.

والتقى الأمير فيصل بالرئيس عبدالناصر مرة أخرى وتم الاتفاق على قيام بعثة مصرية بالسفر إلى الرياض للتنسيق مع السلطات السعودية حول أسلوب التعامل مع الأحداث فى اليمن ، ومحاولة تفادى حمام الدم المنتظر هناك ، وقد تقرر أن يتولى السيد حسين الشافعى ومعه فتحى الديب هذه المهمة ، بينما اختار الملك سعود الأمير فهد كمسئول للتنسيق مع البعثة المصرية من الجانب السعودى.

التقت البعثة خلال وجودها فى الرياض بوفد يضم أحمد النعمان وأحمد الشامى ؛ وكان الأول من اللاجئين اليمنيين بالقاهرة ، وسارع بالسفر لليمن لتأييد الثورة لكنه عندما وصل إلى الرياض أعطى صورة قاتمة عن فرص نجاح الثورة بعد أن تمكن الإمام أحمد من استقطاب غالبية الضباط والجنود المتعاونين مع العقيد الثلايا ، واعتقاله لشقيقه الأمير عبدالله والعقيد الثلايا والأمير عباس وإعدامهم ، وأضاف نعمان أنه أعلن تأييده مع القاضى الإيريانى للأمير البدر تفادياً لبطش الإمام بعد أن ثبت انتكاس الثورة وأملاً فى إنقاذ أرواح بعض من تعاونوا مع الثلايا.

وأشار محمد نعمان أيضاً إلى ممارسة المملكة العربية السعودية لدور فعال فى دعم مؤيدى الإمام وتقديم المعونات إلى الأمير البدر لتمكينه من السيطرة على الوضع بالمناطق الشمالية المجاورة للحدود مع السعودية.

وفى ضوء هذه المعلومات طلب الرئيس جمال عبدالناصر من البعثة التوجه إلى تعز لهدف واحد فقط هو الحد من قيام الإمام بمزيد من الإجراءات الانتقامية ضد العناصر الوطنية، وبالفعل توجهت البعثة المصرية بمصاحبة البعثة السعودية برئاسة الأمير فهد بالطائرة المصرية إلى تعز واجتمعوا بالإمام أحمد ، كما التقى الأخير بكل وفد على حدة، وكان تركيز الطرفين المصرى والسعودى على ضرورة تعيين الأمير البدر ولياً للعهد تفادياً للصراعات داخل الأسرة ، ولكن الهدف الحقيقى كان محاولة استقطاب الأمير البدر .. كما بذل الوفدان جهداً خارقاً لإقناع الإمام لوقف عمليات البطش وإزهاق الأرواح، وضرورة انتهاج سياسة العفو والتسامح لتجنب إثارة الأحقاد فى النفوس ، ووعد الإمام بالاستجابة للمطلبين ، وكان الاتصال مستمراً بالأمير البدر من خلال السيد أحمد نعمان. وقد عرضت القاهرة بالتنسيق مع الجانب السعودى الاستعداد لإمداد الإمام بكل ما قد

يساعده على تطوير أوضاع حكمه بالصورة التى ترضى الشعب، وتمكنه من كسب ثقته.

ويمكن القول أن انتفاضة العقيد الثلايا رغم ما انتهت إليه من مصير مأساوى كانت عاملاً مهماً فى تعميق روح النضال لدى أحرار اليمن فى الداخل والخارج ، وتأصيل الإيمان بضرورة التغيير وبسط الحياة الكريمة للشعب اليمنى.

وتواصل التنسيق بعد ذلك مع أحرار اليمن المقيمين فى القاهرة مثل النعمان والزبيرى والإيريانى وغيرهم ممن عملوا على إيقاظ روح المقاومة فى الشعب اليمنى ، وكشف مساوئ النظام الحاكم هناك ، ولكن مواصلة الإمام لإجراءاته الانتقامية ، وملاحقته للعناصر الوطنية دفع الكثير من هذه العناصر إلى مغادرة أراضى اليمن ؛ فمنهم من اتجه إلى القاهرة ، ومنهم من اتجه إلى عدن ليكون قريباً من مسرح الأحداث.

وكان يحلو لإمام اليمن أن يساير التيارات القومية واتجاهات التغيير على الأقل فى المظهر، فقام بإيفاد نجله الأمير البدر فى زيارة للاتحاد السوفيتى وقع خلالها على صفقة سلاح ومعدات عسكرية سوفيتية لليمن ، كما تم الاتفاق على إيفاد بعثة عسكرية سوفيتية إلى اليمن لتدريب الجيش اليمنى على السلاح السوفيتى.

وخلال مروره بالقاهرة أثناء عودته من موسكو ، طلب من الرئيس عبدالناصر إيفاد بعثة عسكرية موسعة نسبياً تأكيداً لنواياه لتطوير أوضاع اليمن ، وكانت البعثة المصرية مصدر إزعاج للإمام أحمد أكثر من البعثة السوفيتية ، وقد تبين فيما بعد أن الأمير البدر قد طلب إيفاد البعثة المصرية دون موافقة والده ، ومن ثم كانت عرضة لعديد من المضايقات فاقت ما واجهته سابقتها أملاً فى إجبارها على الانسحاب.

كانت البعثة العسكرية المصرية مشكلة من كل من العقيد حسن فكرى والعقيد أحمد أبو زيد والرائد محمود عبدالسلام والرائد صلاح المحرزى والنقيب عادل السيد ، علاوة على عدد من ضباط الصف.

وقد حاول الإمام عزل البعثة المصرية لكنه اضطر إلى نقلها إلى صنعاء لمباشرة مهمتها بعد تدخل القاهرة ، وقد عمد الأمير البدر إلى تجميع بعض شباب الضباط الذين تدربوا فى مصر أو فى سوريا خلال فترة الوحدة للعودة إلى اليمن للمعونة فى التدريب على الأسلحة السوفيتية ، وتكوين نواة للجيش اليمنى الحديث.

كان الإمام أحمد على مدى عقود طويلة من الزمان قد حول اليمن إلى سجن كبير، وكان همه الأكبر هو الإمساك بمفاتيح السجن فى جيبه ، ومن ثم فقد حرم الشعب اليمنى من أية إطلالة على العالم الخارجى أو التفتح على علوم العصر ، ولكنه كان فى الوقت نفسه فى حاجة إلى جهاز إدارى ، ولما كان لايوجد فى اليمن أية هياكل تعليمية أو تجريبية

لإمداد هذا الجهاز بالكوادر الضرورية ؛ من ثم فقد عمد إلى إيفاد بعض عناصر الشباب من فترة لأخرى إلى مصر ولبنان وإيطاليا لتلقى الحد الأدنى من التعليم المتوسط ثم العودة لممارسة وظائفهم تحت عيون جواسيس الإمام ، وكان غالبية هؤلاء الشباب من أبناء زعماء القبائل ممن حولهم إلى رهائن فى قضية الإمام .

ورغم كل الاحتياطات التى اتخذها الإمام لضمان استمرار حكمه فقد أكدت التجربة اليمنية على مدى قرن من الزمان صدق مقولة الشاعر التونسى النابغة أبى القاسم الشابى عندما قال :

إذا الشعب يومًا أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر

ولابد للـيل أن ينجلـى ولابـد للقيـد أن ينكسر

ذلك أن الشعب اليمنى لم يظهر فى أية مرحلة من المراحل خضوعاً أو استكانة لنظام العبودية الذى أقامه حكم الأئمة ، وكانت ثوراته وانتفاضاته لاتنقطع وكلما انتكست إحداها جرى التحضير للانتفاضة التالية دون كلل أو ملل.

وبعد انتكاسة حركة الثلايا ظلت جذوة الوطنية وشعلة التحرر تفعل فعلها فى أوساط الطلبة اليمنيين الذين يتلقون العلم فى مصر ، وعملوا على توثيق علاقاتهم بقادة التحرر من إفرازات الثورات السابقة الذين اتخذوا من القاهرة ملجأ آمنا لهم .. فى نفس الوقت تهيَّأتْ لهؤلاء الطلبة فرصة لنضوج أفكارهم واكتسابهم قدراً كبيراً من الصلابة بفعل اشتعال الحركة الوطنية المصرية ، والتعددية السياسية والفكرية التى كانت السمة الغالبة لها خاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم جاءت انطلاقه ثورة يوليو ٥٢ ودعوتها العربية لترسم أمام هؤلاء الطلبة إطاراً أكثر تحديداً ، ورؤية أكثر عمقاً لفهمهم النضالى وخططهم فى إعادة البناء.

وكان طلبة اليمن قد تجمعوا بصفة رئيسية فى مدرسة حلوان الثانوية ، وكانوا يقيمون جميعهم فى هذه الضاحية . كان ذلك فى بداية الخمسينيات ـ فى أعقاب فشل ثورة ١٩٤٨ ـ وبالطبع فقد كانت المناقشات الفكرية والسياسية تتواصل بينهم ، وكان هناك أيضاً جواسيس للإمام والسفارة اليمنية يندسون بينهم ، وبعض الطلبة يتصلون بعدد من قيادات الفكر والسياسة فى مصر من أمثال أحمد بهاء الدين وأحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة للاستزادة الثقافية وصقل أفكارهم ، وكان حديث هؤلاء مع طلبة اليمن يزيدهم تفتحاً وينمى داخلهم روح الثورة ، وكان من أبرز هؤلاء الطلبة اثنان لعبا دوراً مهماً فيما بعد فى إسقاط حكم الإمامة ؛ هما عبدالله قائد جزيلان وعبدالرحيم عبدالله ، وكلاهما كان يتميز بروح ثورية وثابة ترفض الظلم وتتطلع إلى التغيير . وكان عبدالله جزيلان قد درس فى مصر فى جميع مراحل التعليم حتى تخرج فى الكلية الحربية بمصر

أيضاً ، وشاركهما فى نفس المشوار فيها بعد كل من ، على عبدالمغنى ، وقادتهم حمود الجائفى وعبدالله السلال.

وعَمَلاً على قطع الطريق أمام نمو الروح الثورية لدى هؤلاء الطلبة ؛ أوفد لهم القائم بالأعمال اليمنى بالقاهرة أحد موظفى السفارة ، وكان اسمه عبدالرحمن البيضانى وكان مسئولاً عن شئون الطلبة ، إلى دار البعثة اليمنية فى حلوان للاجتماع مع الطلبة والتحاور معهم، ولكن جزيلان وضع خطة لإحباط الاجتماع ، وعمل من خلالها على كشف عملاء الإمام وتعريتهم أمام الطلبة ، وأمكن لجزيلان بعد هذا الاجتماع ومن خلال حركته السياسية أن يضع يده على العناصر الوطنية النظيفة داخل البعثة اليمنية.

وأوفد الإمام شقيقه الأمير عبدالله للاجتماع بالطلبة ، وكانت خطته هى إقناع الطلبة بالتحول إلى بعثات فى بلاد أوروبية أخرى لإبعادهم عن مناخ الثورة الذى كان يسيطر على مصر فى تلك الفترة . وجاء الأمير عبدالله إلى مصر فى أواخر سنة ١٩٥٣ وكل مهمته هى توزيع الطلبة على دول أوروبية مثل إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وأمريكا ، واجتمع مع الطلبة فى حلوان وبدأ يعرض خطته مستخدماً أسلوب التهديد والهجوم المباشر لتخويفهم حتى يتمكن من تنفيذ هدفه ، ولكنه فوجئ بعبد الله جزيلان يطلب إليه إضافة العلوم العسكرية لبرنامج البعثات الذى تخطط له الحكومة ، والذى يقتصر على العلوم النظرية والطبية ، كما أشار إلى وجود طلبة آخرين يتطلعون للالتحاق بالطيران ، ورغم وقوع مواجهات بسبب ذلك خلال الاجتماع، إلا أن جزيلان استطاع أن يقنع الأمير عبدالله بفكرته فى لقاء خاص معه ، وكان من نتيجة ذلك أن التحق جزيلان بالكلية الحربية ، وعبدالرحيم عبدالله بالكلية الجوية فى مصر ، وكان أول طيار يمنى يستكمل دراسته الأولية فى الطيران فى إبريل سنة ١٩٥٤ ، ثم أوفده الإمام ومعه اثنان آخران لمواصلة دراسة الطيران فى إيطاليا ، وقد سافر عبدالرحيم عبدالله إلى إيطاليا فى يوليو ١٩٥٤ ، لكن قبل أن يسافر كان قد تعرف على المقدم أحمد الثلايا ، وتبادل معه الأفكار الوطنية وصارح كل منهما الآخر بآماله للشعب اليمنى ، وكان ينضم إليهما فى هذه اللقاءات المناضل اليمنى محسن العينى.

فى أواخر ١٩٥٥ كانت المجموعة التى التحقت بالكلية الحربية فى مصر بما فيها عبدالله جزيلان قد أتمت دراستها وعادوا إلى اليمن .وبدأ الجميع فى تنسيق خطواتهم وتحركاتهم مع أفراد البعثة العسكرية المصرية بقيادة العقيد أحمد كمال أبو الفتوح الذى كان على اتصال وثيق كما أوضحت مع العقيد أحمد الثلايا ، وبعض معاونيه من الضباط الذين قاموا بحركة ١٩٥٥ ، ثم من بعد ذلك مع بعض الضباط الذين قادوا حركة مماثلة فى مارس ١٩٦١ ، والتى لم يكن حظها بأحسن من حظ انتفاضة الثلايا.

نجح جزيلان بعد وصوله إلى اليمن على رأس مجموعة من الضباط الشبان فى اكتساب ثقة الإمام وولى العهد الأمير البدر، واجتاز كل الاختبارات التى وضعه فيها الإمام ومن ثم امتلك قدراً من حرية الحركة النسبية مع بعض القيادات العسكرية التى سبقته، وكان من بينها العقيد حمود الجائفى والعقيد عبدالله السلال والعقيد عبدالله الضبى، وكان الأول قد تخرج من الكلية الحربية بالعراق فى عام ١٩٤٦.

عاد عبدالرحيم عبدالله من إيطاليا فى أواخر عام ١٩٥٧ بعد إتمام دراسته بإيطاليا، والتقى مرة أخرى مع جزيلان وجددا تعاهدهما على تحرير الشعب اليمنى من حكم الإمامة، وفى دار الضيافة بصنعاء التقى مع أعضاء البعثة العسكرية المصرية التى كانت تضم فى ذلك الوقت العقيد حسن فكرى والمقدم أحمد أبو زيد والنقيب صلاح المحرزى والنقيب محمود عبدالسلام والملازم عادل السيد، ودار معهم حديث ومناقشات وحوارات مطولة تبين منها وحدة الفكر والهدف، وأبدى أحمد أبو زيد بصفة خاصة قدرة متعمقة على فهم الظروف اليمنية، وكان يحرص على إذكاء روح الثورة فى الضباط اليمنيين مع التزام أقصى درجات الحذر، وكان على صلة وثيقة أيضاً بكل من عبدالله جزيلان وحمود الجائفى، وكان يردد دائماً أنه يعتبر نفسه يمنياً، وقد ساعده ذلك على توسيع علاقاته، وكسب ثقة الكثيرين من أفراد الشعب ومن الضباط القدامى والجدد مثل: عبدالله السلال والضبى والعمرى والجائفى وغيرهم، وكان يساعد البعض من ماله الخاص، ويستقبل اليمنيين فى منزله، ويحتفى بهم ويوزع الكتب والصور عن مصر وتاريخها العظيم، كما ألحق بالمنزل ملعباً للتنس ومكتبة، وأصبح هذا المنزل مزاراً لكل يمنى حر.. كان دائم التنقل بين صنعاء والحديدة وتعز من أجل توثيق علاقاته بالأحرار فى المدن الثلاث الكبرى، إلى جانب المدن الصغيرة أيضاً، كما كان يتخذ من رحلات صيد الغزال والأرانب فى الجبال ساتراً لتنسيق العمل الثورى مع الأطراف الوطنية. أكثر من ذلك فقد اكتسب ثقة الإمام أحمد رغم تحذير بعض مستشاريه، وكذلك فعل مع الأمير البدر ولى العهد.

فى هذه الأثناء وقع الإمام مع الرئيس عبدالناصر ميثاق الاتحاد اليمنى، وكان تقدير الأحرار اليمنيين أن هذه الخطوة قد تمثل قيداً عليهم، لكن أحمد أبو زيد شرح لهم حقيقة الموقف، وأن الثقة مفقودة من ومع الإمام، وأننا لن نتردد فى دعم أية انتفاضة ضده. ويومها قال عبدالله جزيلان **«إن الحكم سينتهى عندما يأتى الفرج من القاهرة، أما إذا بقيت مصر بعيدة فإن موضعها بين الشعب اليمنى سيكون مهزوزاً، فلابد أن تتواجد مصر فى اليمن، وهذه مسئولية مصر وقدرها أن تؤيد كل حركة تحررية فى الوطن العربى»**.

بعدها بدأ جزيلان التخطيط الفعلى للإطاحة بالإمام، وكان يقوم على الإعداد الهادئ والبطئ.. البعيد عن التسرع ودراسة الأخطاء التى وقعت فيها الثورات السابقة، وعيّن

عبدالرحيم عبدالله مسئولاً عن الاتصال بالقوى الوطنية فى الداخل والخارج ؛ وخاصة فى عدن والسعودية ومصر مستفيداً من وظيفته كطيار فى هذه المهمة.

وبدأ عبدالرحيم عبدالله بالفعل فى تنفيذ مهمته ، وخلال إحدى رحلاته إلى السعودية فى سنة ١٩٦٠ التقى بعمر السقاف وكيل وزارة الخارجية السعودية وحاول التعرف منه على الموقف السعودى إذا ما قامت ثورة ضد الإمام فى اليمن لكن إجابة السقاف كانت مفاجئة له حيث قال له بالنص : « **إن موقف المملكة سيكون هو القضاء على الثورة فى مهدها ، فالمملكة تخاف الشعب اليمنى لأسباب كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية**».

وأنهى السقاف حديثه مع عبدالرحيم عبدالله بقوله « **سأعتبر أنك لم تقل لى شيئاً ، وأنا اعتبر أننى لم أسمع شيئاً منك .. ولكن خذها نصيحة منى ، إن المملكة يمكن أن تتعامل مع أسرة حميد الدين أفضل ، ونحاول حمايتها لأن هذا أحسن من التعامل مع الثوار ،وأرجو أن تنهى الموضوع عند هذا الحد .. ثم أضاف موضحاً أن المملكة على اتصال بكثيرين من القضاة وبعض المشايخ الذين يمكنهم إجهاض أى محاولة للثورة ..**».

وقعت بعد ذلك حركة تمرد فاشلة كما أشرت فى مارس ١٩٦١ ، هرب فى أعقابها حمود الجائفى مع عدد من قيادات الحركة إلى عدن . ومع وقوع الانفصال بين مصر وسوريا فى سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وتم حل الاتحاد مع اليمن وكان ذلك مناسبة لاحتفال الوطنيين فى اليمن لأنه أعطاهم حرية فى الحركة والتخطيط وسهل لهم الاتصال بالمسئولين فى القاهرة.

فى فبراير ١٩٦٢ سافر عبدالرحيم عبدالله إلى بيروت لإصلاح طائرة الإمام ، وخلال فترة الإصلاح توجه إلى القاهرة بحجة زيارة قرينته ، لكنه كان فى الحقيقة يملى رسالة من عبدالغنى مطهر ممثل القوى الثورية فى تعز إلى الزعماء اليمنيين المقيمين فى القاهرة ؛ وهم أحمد محمد النعمان والقاضى محمد محمود الزبيرى والقاضى عبدالرحمن البيضانى.

كان كل من الزبيرى والنعمان من المشتركين فى ثورة ١٩٤٨ ، وهربا إلى القاهرة بعد فشلها ، وكانت الشبهات تدور حول علاقاتهما بالإمام خلال وجودهما بالقاهرة، بينما كان البيضانى كما أسلفنا يعمل بالسفارة اليمنية فى القاهرة بعد إتمام دراسته فى المدرسة التجارية الثانوية فى الدواوين بالقاهرة ، واستطاع بطريقة ما أن يتعرف على كبار الشخصيات اليمنية، ويحوز على رضاء الإمام، ثم التحق بالسفارة اليمنية فى ألمانيا ، وبأسلوب ما أيضاً حصل على الدكتوراه الفخرية من ألمانيا . وعاد إلى القاهرة بعد أن حمل كل ما يمكن حمله من السفارة اليمنية إلى مصر ، ثم عيّن فى سفارة اليمن فى السودان ، ثم عاد إلى اليمن لفترة من الزمن سافر بعدها إلى القاهرة معلناً وقوفه ضد الإمام وحكومته.

وتزوج البيضانى من سيدة مصرية عرفت باسم السيدة ليلى البيضانى ، وكانت صديقة لأسرة السيد أنور السادات.

فى ٢٨ فبراير ١٩٦٢ جاء عبدالرحيم عبدالله إلى القاهرة والتقى بالزعماء اليمنيين الثلاثة، لكن الملفت للنظر، وكما يؤكد عبدالرحيم عبدالله نفسه أن كل واحد من الزعماء كان ينفرد به ليحذره من الاثنين الآخرين ، لكن عبدالرحمن البيضانى زاد على ذلك بقوله إن له صلات على مستوى عال جداً بالمسئولين فى القاهرة ، وبالفعل رتب له لقاء مع أنور السادات رئيس مجلس الأمة فى ذلك الوقت ، لكن عبدالرحيم عبدالله اعتذر عن إتمام اللقاء خشية أن يفسر تفسيراً سيئاً من جانب زملائه فى الثورة ،وفضل أن يؤجل اللقاء لحين زيارة أخرى للقاهرة على أن يحضر معه محمد قائد سيف أحد شركائه.

نشط الضباط اليمنيين الأحرار فى تنظيم صفوفهم ، وتشكلت لهذا الغرض أربع خلايا رئيسية ؛ كانت الأولى فى صنعاء ويقودها عبدالله جزيلان الذى كان مديراً للكلية الحربية ، والثانية فى تعز ويقودها عبدالغنى مطهر ، والثالثة فى الحديدة ويرأسها الزعيم حمود الجائفى، أما الرابعة فكانت فى عدن ويوقدها الملازم محمد قائد سيف .

ونشط الضباط فى توزيع المنشورات التى تفضح حكم الإمام وتوضح جرائمه وتهيئ النفوس للثورة ، كما انتظم الاتصال بين التنظيم وبين القاهرة ، وكان يمثل مصر فى هذا الاتصال أنور السادات ؛ الذى كلفه الرئيس جمال عبدالناصر بالإشراف على هذه العملية بعد أن تم تعيين فتحى الديب سفيراً لمصر فى سويسرا لمتابعة المفاوضات التى كانت تجرى فى ذلك الوقت بين الجزائريين والفرنسيين وكانت قد وصلت إلى مرحلة حاسمة تقتضى المتابعة اليومية والمستمرة من هناك.

كان عبدالرحيم عبدالله دائم التردد على القاهرة فى رحلاته الجوية . وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢ كلفه الإمام بالسفر إلى روما فأبلغ السادات بذلك فطلب منه تنفيذ التكليف حتى لايشعر جواسيس الإمام بأى شئ ، وبالفعل سافر إلى روما يوم ٢٥ سبتمبر ،وفى اليوم التالى بدأت وكالات الأنباء تتناقل أخبار الثورة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، وصدرت التعليمات من القاهرة بحجز مقعدين لكل من عبدالرحيم عبدالله وزوجته على الطائرة المصرية القادمة من روما صباح السبت ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ حيث كان فى استقباله سكرتير السادات فوزى عبدالحافظ ، وجرى نقل زوجته إلى الفندق بينما التقى هو مع السادات فى إحدى قاعات المطار ، كما حضر البيضانى بتكليف من السيد أنور السادات لمصاحبة عبدالرحيم عبدالله فى رحلة العودة إلى اليمن.

وكانت القاهرة قد اتخذت قرارها دون تردد فى مساندة الثورة بمجرد أن تعرفت على أسماء قادتها ، وكانت طبعاً تعرفهم جميعاً مسبقاً ... وهنا يحسن أن نستعرض باختصار مقدمات ما حدث ليلة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ؛ ففى شهر يوليو ١٩٦٢ أضرب طلبة المدارس

فى صنعاء وتعز إضراباً شاملاً ، ثم انضم إليهم العمال فجموع الشعب ، وكانت الهتافات التى ترددت تركز على حياة الجمهورية وسقوط الإمام وأصدر المضربون بياناً جاء فيه:

« لقد انتفض الشباب الأحرار من طلاب المدارس فى صنعاء وتعز ومعهم العمال الأحرار.. انتفضوا ثواراً زاحفين يتحدون الموت والرصاص والسيوف والخناجر لكى يعلنوا إرادة الشعب البطل ، وتصميمه على التحرير والخلاص والوحدة ،وظلت طلائع العمال تهتف بحياة الجمهورية اليمنية على أبواب القصور الملكية وهى تضرب بالسياط حتى تسقط على الأرض .. وليست تلك الوثبة الشابة إلا ومضة خاطفة وإشارة عابرة توحى إلى وقود ثورى كامن فى أعماق شعبنا الجبار».

كانت تلك رسالة للضباط الأحرار ليس لها إلا معنى واحد ، هو أنهم يستطيعون أن يعتمدوا على قوة شعبية.

وفوجئ الجميع بموت الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين يوم ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ ، وأعلن البدر إماماً ، وقام باستدعاء عمه الحسن من نيويورك ليكون رئيساً للوزراء ، وكان هذا الاستدعاء هو العنصر المعجل لقيام الثورة حيث كان قد تم استباحة القبائل لصنعاء لمدة سبعة أيام ، فى الوقت الذى تبنت فيه السعودية الأمير الحسن ، ودفعت به فى اتجاه الإمامة عن طريق بعض القبائل وشركات البترول والإدارة الأمريكية . ومما ضاعف المشاعر الجماهيرية أن أعلن البدر أنه سوف يشدد من العقوبات ، وأنه سوف يغير طريقة الإعدام فلن يكتفى بقطع الرقبة بل سيقطع الجذع ويقسمه إلى شطرين.

وأجمع الأحرار على الاتفاق على ساعة الصفر مساء الخميس ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢، وتجمعوا فى الكلية الحربية التى انطلقوا منها بقيادة عبدالله جزيلان، وعلى عبدالمغنى ، ولم يكن اللواء حسن العمرى ببعيد ، ـ وأرجو الرجوع إلى مذكرات عبدالرحيم عبدالله السروى ، الصادرة عن دار منشورات العصر الحديث وكذلك كتاب اللواء عبدالله جزيلان « التاريخ السرى للثورة اليمنية» الصادر عن مكتبة مدبولى ، وكتاب حروب مصر المعاصرة للواء عبدالمنعم خليل قائد الجيش الثانى الميدانى المصرى والصادر عن دار المستقبل العربى ، وغيرها من المراجع التى تغطى النواحى العسكرية كاملة.

أعود لسياق الحديث فأقول أنه تم تكليف ضابطين بالتوجه إلى قصر البدر للقضاء عليه، ولكنهما فشلا ، واعتقل أحدهما وهرب الآخر فأعلن البدر حالة الطوارئ ولكن الضباط أصروا على الاستمرار فى تنفيذ مخططهم ؛ فاقتحموا أبواب صنعاء وحاصروا قصر الإمام ، ثم مبنى الإذاعة ، علاوة على القيام باعتقال رؤوس النظام الملكى ، وبعد ساعات قليلة تمت السيطرة على الموقف نسبياً ، ولكن انطلقت فجأة من داخل القصر الملكى وبعض قصور الأمراء نيران كثيفة فاستدعى الضباط الأحرار عبدالله السلال

الذى لم يتردد ؛ وبدأ يصدر أوامره بصفته قائداً للحرس الملكى لضباط المدفعية والفرقة الخاصة من الحرس الملكى «فوج البدر» أن يلقوا أسلحتهم فاعتقد هؤلاء أن هذه هى أوامر البدر يصدرها على لسان السلال ، وأعقب ذلك الهجوم المضاد للضباط الأحرار الذين بدءوا من جديد السيطرة على الموقف برمته بقيادة عبدالله السلال ، ثم تلى أحد الضباط البيان رقم واحد ، وأعقبه نشيد «**الله أكبر فوق كيد المعتدى**» ، وتحققت المعجزة وهرب الإمام فى ثياب امرأة إلى الشمال .. إلى السعودية التى وقف على حدودها لأول مرة فى التاريخ ضباط أحرار ثوار . ووصل إلى جدة الأمير الحسن الذى نصب نفسه إماماً معلناً الجهاد ، وبدأت الإذاعات السعودية والأردنية فى الإعلان عن قيام الإمام الشرعى ـ البدر والأسرة الحميدية ـ والدعوة لسحق التمرد وإعادة الشرعية.

وبالمناسبة فقد كان الملك سعود قد أعلن عقب انفصال سوريا عن مصر أن النظام فى مصر أصبح معزولاً ولم يبق سوى تصفيته ، كما قام بفتح الخزائن وإرسال أكياس الذهب، وهربت الأسلحة الحديثة لاستخدامها ضد الثورة ، ولكن وللحق فقد كانت الاستجابة محدودة وفقط من بعض نفايات القبائل الصغيرة.

واستنجدت الثورة الوليدة بالقاهرة لتنفيذ وعدها بالمساندة حسب قرار مجلس الرئاسة المصرى الذى كان قد اتخذ بالإجماع ، وفى خلال أيام كانت وحدات من قوات الصاعقة المصرية تصل إلى اليمن .

لقد كان هذا القرار يمثل التزاماً عقائدياً للمبادئ التى قامت عليها الثورة الأم فى مصر واستمراراً لنفس الدور الذى سبق القيام به نحو الجزائر وسوريا والعراق ، وكل حركات التحرر التى احتاجت للمساعدة والمساندة باعتبار أن الحرية العربية لاتتجزأ والدفاع عن حقوق شعب عربى هو دفاع عن حقوق الأمة كلها.

لقد كان واضحاً بعد مؤامرة الانفصال بين مصر وسوريا فى سبتمبر ١٩٦١ أن الاتجاه السائد لدى القوى المعادية للتحرر العربى هو خنق كل صوت ينادى بالتحرر العربى ، وفى نفس الوقت فإنه كان من المستحيل على مصر أن تمارس دورها إلا فى مجالات تاثيرها وتأثرها معاً.

وعندما قامت ثورة اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ كانت وحيدة فى مواجهة عواصف عاتية من كل اتجاه ، وطلبت هذه الثورة نجدة مصر . كان السؤال الذى طرحه الزعيم جمال عبدالناصر آنذاك لاتخاذ القرار حول المساندة المصرية بمختلف صورها هو :

هل نترك ثورة اليمن وحيدة يسهل ضربها أو إجهاضها ؟ وماذا سيكون عليه حال الأمة العربية إذن ؟ وكان الرد بعد دراسة مستفيضة ومناقشات طويلة للإجابة على هذا السؤال يتلخص فى الآتى:

أولاً : أن أمن ومستقبل الحركة الوطنية العربية معلق فى الميزان.

ثانياً : أن الوقت لايحتمل التردد وإلا ضاعت هذه الثورة الوليدة وفى هذا الوقت بالذات.

ثالثاً: أن تدخل بعض عناصر الصاعقة والطيران كافيان.

ولقد اتخذ هذا القرار من منطلق مسئولية مصر ودورها القومى مستبعداً وجهة النظر الإقليمية المصرية.

وهنا لابد من التأكيد على أن قرار القاهرة للوقوف وراء ثورة اليمن لم يكن قراراً انفعالياً اتخذه الرئيس جمال عبدالناصر كما صوره البعض بعد ذلك لمجرد التجاوب مع حركة ثورية فى أكثر مناطق العالم تخلفاً ، ولم يكن مجرد رد فعل لنكسة الانفصال سعى عبدالناصر عن طريقها إلى استعادة التوازن لصالح التيار القومى ، أومحاولة للانتقام من الرجعية العربية التى لعبت دوراً حاسماً فى إنهاء تجربة الوحدة المصرية السورية ، بل كان - كما ذكرت آنفاً - قراراً نابعاً من منطلق أخلاقى ومبدئى التزمت به ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفى الحقيقة كان قرار الرئيس عبدالناصر متسقاً مع ممارسات عشر سنوات مضت من عمر ثورة يوليو.

لقد قصدت بهذا الشرح المطول لعلاقة مصر باليمن قبل ثورة ٦٢ أن أوضح أن قرار ثورة والرئيس عبد الناصر بالوقوف إلى جانب أى محاولة لتحرر الشعب اليمنى قد أتخذ على الصعيد العملى منذ بداية ١٩٥٣ .. وربما فقط كانت للظروف العربية والدولية التى كانت سائدة فى سنة ١٩٦٢ دورها فى اكتساب قرار الاعتراف والمساندة للثورة اليمنية سمة الحسم والعلنية التى تنفى عن القاهرة أى محاولة للتردد.

أما ما حدث بعد ذلك فقد كتب فيه الكثيرون وتم التعرض لكل تفاصيله بكل ما للتجربة وما عليها ، لكن ما لايمكن أن يختلف عليه اثنان أن هذه الثورة قد أحدثت زلزالاً فى شبه الجزيرة العربية كلها دفعت الاستعمار البريطانى إلى إعادة حساباته ، و اضطر تحت ضغط الحركة الوطنية المدعومة من القاهرة للانسحاب من إمارات وسلطنات الجنوب العربى كله، وقيام جمهورية اليمن ودولة الإمارات العربية المتحدة بعد ذلك ، وأعقب ذلك الانسحاب العسكرى من منطقة الخليج العربى أيضاً ، كما دفعت النظم التقليدية فى شبه الجزيرة إلى إعادة ترتيب أوراقها ، وتوجيه قدر أكبر من الاهتمام لصالح تحديث وتنمية شعوبها ، كما أصبح البحر الأحمر بحيرة عربية خاصة ، وقبل هذا كله فقد نجحت هذه الثورة فى الانتقال باليمن من ظلام العصور الوسطى إلى آفاق القرن العشرين .

أما قضية التدخل فى شئون اليمن فهى تبدأ فى خلفيتها منذ بداية الستينيات ، حين زار الملك سعود واشنطن وتمت هناك بمباركة الرئيس أيزنهاور، مبايعته باعتباره زعيماً للعرب المسلمين بديلاً لعبد الناصر ، وبعدها أعلن الملك سعود أنه سينقل المعركة إلى القاهرة.

وفى خضم ذلك انفجرت ثورة اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فقلبت كل الموازين ، وأحدثت ارتباكاً شديداً فى صفوف الملكيات العربية ، والذين أشاروا إلى القاهرة فى حين أن الحقيقة كانت غير ذلك ، لأن ثورة اليمن كانت نتاج أبناء اليمن الأحرار ، وتمت كرد فعل طبيعى لحكم رجعى متخلف يجسد أبشع أنواع وصور العهود المظلمة فى تاريخ الشعوب ، والتى سبقتها إرهاصات ومحاولات عدة منذ ١٩٤٦ و ١٩٤٨ و ١٩٥٠ و١٩٥٢، أى أن أسباب الثورة كانت موجودة وكامنة حتى قبل أن تقوم الثورة فى مصر.

غير أن هذه الإرهاصات نضجت من خلال الاحتكاك الذى وفره مناخ التقارب بين القاهرة وصنعاء ـ وخلال حكم الإمامة ـ اتفاقات تبادل ثقافى وعلمى وتبادل طلابى ، وبعثات ذات أنشطة مختلفة ومتنوعة بما فيها التدريب العسكرى سواء فى الكلية الحربية فى القاهرة أو بتواجد بعثة عسكرية مصرية فى صنعاء . وكانت الكوادر التى نتجت عن هذا التعاون البناء على مدى لم يكن قصيراً هى التى قادت الثورة على الأوضاع المتخلفة على المجتمع اليمنى.

ومنذ اللحظة الأولى اعتبرت المملكة العربية السعودية أن هذه الثورة هى عمل عدوانى موجه ضدها ، ورفضت الاعتراف بأن ما قام هو ثورة ، وأنها من حق الشعب اليمنى ، وأنها نتيجة طبيعية لما عاناه على مدى قرون امتدت عبر تاريخ هذه البقعة من الأرض العربية.

وبدأت الاتهامات بأن هذه الثورة من صنع المخابرات المصرية مع عملائها فى اليمن، وَوُسعت دائرة الإثارة بالإدعاء بأن الإسلام فى خطر ،وأن المصريين والسوفييت أعداء الله والإسلام ، وهم يريدون الزحف إلى الأراضى المقدسة ، وأن يتقاتل المسلمون فيما بينهم !! والحقيقة التى نعلمها جميعاً أن السعوديين وهابيُّون وطالما حاربوا الشيعة الزيدية فى اليمن ، ولكن الدين كان الذى يسخر للأغراض الدنيوية.

وعلى الجانب الآخر فقد كانت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ليست فى حاجة إلى أى نوع من الإقناع لكى يتدخلوا ، فبينهما ثأر ساخن ضد الرئيس جمال عبدالناصر، فلقد نفذ الرئيس عبدالناصر إلى قدس الأقداس واقترب جيشه من إمبراطورية النفط الذى اعتمدت عليه فى مشروع مارشال لإعادة تعمير أوروبا واليابان كما أنه يسدد ٢٥٪ من حاجات السوق الأمريكية.

وبدأ التعاون والتنسيق السعودى / الأردنى / البريطانى / الأمريكى على جميع الأصعدة من مال إلى تسليح لبعض القبائل إلى استخدام المرتزقة لتنفيذ مخطط لاستنزاف المجهود اليمنى الثورى من جهة ، والدعم المصرى للأحرار للحيلولة من تحرير هذا المجتمع الذى أراد أن يعيش فى القرن العشرين مثله كمثل باقى شعوب العالم.

كما لا يمكن هنا أن أغفل الدور الذى قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بدافع من نفسها تنفيذاً لإستراتيجيتها فى حماية مصالحها البترولية فى الجزيرة العربية ، والتى اعتبرت أنها هُدِّدت بالتواجد المصرى على الحدود الجنوبية للسعودية مما دفعها وبتشجيع من الرياض للتدخل فى اليمن تحت مظلة ما سمى وتعارف عليه باسم حرب «كومر» التى كان هدفها الرئيسى : **« حرب اليمن تصبح مصيدة للمصريين ، تُباد فيها قوات مصر ولايعود منها أحد، وتعود اليمن للإمامة » ، أوجز فى السطور التالية نبذة عنها :**

قبل أقل من شهر على الثورة اليمنية فى سبتمبر ١٩٦٢ قطعت العلاقات بين مصر والسعودية ، وبدأت الحرب بين البلدين على أرض بلد ثالث . ولو لا الوجود المصرى فى اليمن لانهار النظام الجمهورى ..ومع تزايد توزيع الأسلحة الحديثة والأموال على القبائل اليمنية الموالية للملكية تزايد الوجود العسكرى المصرى على أرض اليمن ؛ يضاف إلى ذلك **أن المخابرات المركزية الأمريكية استخدمت مالايقل عن خمسة عشر ألفا من المرتزقة الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين والبلجيك والألمان ،وعناصر من الجنود المرتزقة من البيض فى جنوب إفريقيا ، وذلك للقتال فى صفوف القبائل الموالية للملكية وضد الجمهوريين ، وكان أقل مرتب لأى فرد من هؤلاء المرتزقة لايقل عن تسعمائة دولار أمريكى شهرياً . كما قامت المخابرات المركزية بالتعاون مع الموساد الإسرائيلى والمخابرات البريطانية بتدريب بعض هؤلاء المرتزقة تحت إشراف روبرت كومار ضابط الاتصال بين البيت الأبيض والمخابرات المركزية الأمريكية ، بمشاركة جون كوبر من القوات الخاصة البريطانية ، وبرنارد أشهر مرتزق فى العالم . وانضم بعد ذلك ملك الأردن، وشاه إيران ونظام الحكم الانفصالى فى دمشق ثم عبدالكريم قاسم وملك المغرب.**

ولقد قالت جريدة النيويورك تايمز الأمريكية فى ذلك الوقت :

« هذه الحرب البعيدة المجهولة فى ركن قصى من جنوب شبه الجزيرة العربية لاتقل أهمية فى نتائجها بالنسبة للعالم الحر عن حرب فيتنام ، وقد لايدرك كثيرون فى الغرب ما تعنيه هذه الحرب ولايقلون اهتماماً كبيراً بها ، لكنها حرب حاسمة ، وقد تقرر إلى أبعد مدى مصير الشرق الأوسط . وتستطيع هذه الحرب بسهولة أن تحسم ميزان القوى فى الشرق الأوسط ، وهل يكون فى صالح ناصر وثواره أم فى جانب القوى العربية الصديقة والحليفة للغرب. ولهذا لاتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تتجاهل هذه الحرب

والتى جعلت من الشرق الأوسط كله برميل بارود منفجر».. وكان ذلك بمثابة إعلان حرب صريح.

لقد كان الوجود المصرى فى اليمن أحد أسباب قطع إمدادات القمح عن مصر، حيث أصرت وكالة المخابرات المركزية على وجوب خروج مصر من اليمن بالرغم من عدم وجود مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية هناك .. لابترول ولاتجارة، وكان الواضح أن الهدف هو إخراج عبدالناصر من هناك . وقد صرح ريتشارد هيلمز أحد مديرى المخابرات المركزية الأمريكية بأن « لو لم يكن لنا مصلحة مباشرة فى اليمن تستدعى التدخل ، فإن لنا مصلحة قريبة فى بترول الخليج والسعودية تفرض علينا ذلك».

وكان جون بادو السفير الأمريكى فى القاهرة يرى أن هذه الحجة واهية ووهمية ، وكما جاء فى كتابة « الموقف الأمريكى تجاه العالم العربى The American Approach To The Arab World الذى صدر فى سبتمبر ١٩٦٧ والذى كان الرئيس الأمريكى كينيدى قد كلفه بوضعه ليكون أساساً لسياسة أمريكية جديدة فى المنطقة وقال فيه : « إن القتال فى اليمن لم يهدد المملكة العربية السعودية وحقول البترول مباشرة كما لم تظهر قوة الحملة المصرية على أنها تستهدف مهاجمتها أو أن لديها القدرة على ذلك ، وأيضاً لاتصلح اليمن كنقطة وثوب لشن غزو على السعودية ، أو للانطلاق نحو السيطرة على مناطق البترول، ونظراً لكونها بعيدة جداً عن مراكز الحياة فى السعودية وأكثر بعداً عن حقول البترول .. بل وتمتد بينهما صحراء قاحلة موحشة يمكن أن تبتلع أى جيش بسهولة ،وعلى ذلك لم يكن التهديد بإجراء عسكرى هو الذى حرك الدبلوماسية والمخابرات الأمريكية».

لكن حقيقة الأمر أن ما حرك الولايات المتحدة الأمريكية هو الخوف من أن يؤدى الصراع فى اليمن إلى اهتزاز الحكم فى السعودية بدرجة تفقده السيطرة ،أو يقوم هناك نظام ثورى مثلاً ، وبالتالى تتهدد الموارد البترولية أوتتأثر . وحسب تقديرات السفير جون بادو فإن ذلك كان واردًا ، لأن الفئات الساخطة داخل السعودية ضد الملك سعود كانت تتزايد، كما أن التدخل من جانب السعودية فى اليمن لم يكن يتمتع بشعبية تذكر، ولم تكن هناك أيضاً قوى سياسية بديلة ، ومن هنا اتجهت واشنطن نحو تأييد الحكم السعودى رغم ملامح عدم استقراره الواضحة.

ومن ناحية أخرى فقد كانت المخابرات المركزية ترى أن النظام فى الأردن يمكن حمايته بالتدخل فى اليمن، درءاً لامتداد أفكار ناصر نحو عمان ؛ مما يعنى انفجار الوضع العربى ضد إسرائيل بأسرع مما تتمنى واشنطن.

وقد بعث الرئيس جمال عبدالناصر فى إحدى رسائله للرئيس الأمريكى جون كينيدى أن مصر تمتلك وثائق تثبت اشتراك طيارين أمريكيين فى عمليات نقل العتاد والأسلحة

وغيرها بين الأردن والسعودية إلى حدود اليمن . وعندما بحث كينيدى الأمر ثبتت صحة المعلومات ، واتضح أن ما قاله الرئيس عبدالناصر فى رسائله صحيحاً حيث أفاد المسئولون فى البنتاجون الأمريكى للرئيس الأمريكى أن بعض الطيارين الأمريكيين كانوا قد تعاقدوا فعلاً مع المخابرات المركزية الأمريكية بعقود خاصة بينها وبينهم.

وفعلاً فقد صدم النظام السعودى حينما قرر سرب سلاح الطيران السعودى يضم تسعة من أكفأ طياريه على رأسهم المقدم رشاد ششة أن يتمرد على تنفيذ المهام القتالية التى كلف بها ، وأن يتوجه بطائراته ورجاله إلى القاهرة ، ويعلن تأييده للثورة اليمنية وليطلبوا الانضمام إلى قوات الثورة.

وكانت بعد ذلك الصدمة الثانية حينما أصدر ستة من الوزراء السعوديين بياناً يؤيدون فيه الثورة اليمنية ويحتجون على موقف المملكة من دعم الإمام.

ثم كانت قمة المأساة أن أعلن أحد الأمراء السبعة من الذين كانوا يشاركون فى حكم المملكة فى ذلك الوقت إلى جوار الأمير فيصل كرئيس للوزراء ، وهو الأمير طلال بن عبدالعزيز خروجه عن الإجماع ورفضه موقف المملكة ، وقد غادر المملكة متجهاً إلى القاهرة حيث أعلن لجوءه السياسى ، وقد صاحبه عدد من الأمراء الشبان الذين انضموا إليه وأعلنوا تنظيم « الأمراء الأحرار».

نفس الشئ حدث مع الملك حسين ملك الأردنية الهاشمية ، وقواته التى كانت تحت السيطرة البريطانية حتى ١٩٥٧ ؛ ساعدت قبلها فى إخماد انتفاضة العراق خلال الحرب العالمية الثانية وسلمت اللد والرملة لإسرائيل خلال حرب فلسطين ، وتطوعت لتكون مورداً للكوادر البوليسية لشبه الجزيرة فى جهد متواصل لحصار عبدالناصر عربياً ـ ولكن عندما حاول الملك حسين المشاركة بنشاط ، وليضرب المثل للغير فى المشاركة العسكرية ضد ثورة اليمن ، كانت النتيجة أنه أوقظ فجر أحد أيامه ؛ ليسمع من يبلغه أن قائد سلاح الطيران الملكى الأردنى (سهل حمزة) وسرب من هذا السلاح بطائراته ورجاله قد هبطوا فعلاً فى مطار ألماظة بالقاهرة ، وأنهم قد انضموا فعلاً لإخوتهم ضباط القوات الجوية المصرية، وأنهم فى الطريق إلى القيام بمهام إلى جوار إخوانهم فى الثورة اليمنية.

وأكثر من هذا فقد بذلت الجهود .. بلا نتيجة ، لإرغام العمال اليمنيين فى السعودية وكان عددهم يتعدى المليون ، على الانضمام لمسيرة العداء للثورة فى صنعاء ، إلا أن هؤلاء رفضوا وتظاهروا وتمردوا.

غادر الرئيس دوايت أيزنهاور البيت الأبيض فى تلك الفترة ، وجاء جون كيندى الذى أرقته مشاكل العالم الثالث فى عداء كل زعمائه للولايات المتحدة الأمريكية ؛ فأقام علاقات مباشرة مع قادة العالم الثالث وفى مقدمتهم الرئيس جمال عبد الناصر ، وكان

الاعتراف بالثورة اليمنية ، وبالتالى الاعتراف بالثورة العربية التى كان ركزها جمال عبدالناصر ، وكانت هناك مراسلات فى شكل خطابات ورسائل شفوية بين الرجلين ؛ وعن طريق مؤسسة الرئاسة فى كلا البلدين ، وقد قمت بتوصيل بعضها لواشنطن عن طريق الصديق السفير جون بادو ، الذى عينه كينيدى سفيراً لبلاده فى القاهرة وبهذه المناسبة فإنى أدعو الباحثين للاطلاع على كل هذه الرسائل ، وهى محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى، لما تحويه من تجسيد لرموز العلاقات السوية البناءة لوضع أسس سياسات إنسانية وخلافه، لكيفية تعايش الأنظمة المختلفة التوجه ، من أجل رفاهية وسعادة وتقدم شعوبها بعيداً عن العداء والشكوك والعدوان.

ولم يلبث أن سقطت أنظمة الانفصال التى اشتراها الملك سعود ـ حسب اعترافه هوشخصياً لعبد الناصر ـ باثنى عشر مليون جنيه إسترلينى ، كما سقط نظام عبدالكريم قاسم، وكفت الإذاعة العراقية وسيل المطبوعات الماركسية عن التنديد بالتدخل المصرى فى اليمن.

وهناك من التفاصيل الكثيرة والحكايات التى يمكن أن تروى فى هذا الشأن ، لكن الشئ الذى أحب أن أركز عليه هو أنه بعد شهرين من قيام ثورة صنعاء ، استقلت الجزائر بعد استعمار فرنسى دام لمدة ١٣٢ عاماً ، وقامت هناك دولة عربية اشتراكية اعترفت بثورة صنعاء.

كما أن هناك بعداً آخر لا أريد أن أخوض فى تفاصيله ، وهو ما يتعلق بالناحية العسكرية التى كتب فيها الكثيرون من الخبراء سواء من المصريين أو من اليمنيين أو من الأخوة العرب أو من غيرهم.

لكن ما يهم من وجهة نظرى هو أن القوات المسلحة المصرية عندما تدخلت فى اليمن لم تكن معتدية ، أو مفروضة فى عمليات عسكرية فى ظروف بالغة الشدة ، بل كان يدفعها إيمان بالوقوف مع شعب شقيق يسترد حقوقه وتاريخه وإنسانيته بما حقق امتزاج الدم اليمنى بالدم المصرى ، وكان السلاح الحاسم هو عدالة القضية المشتركة ؛ بما ترتب عليه حسم المواقف مما جعل كومر بكل الإمكانيات والأموال وقواته من المرتزقة وغيرهم غير قادرين على تغيير ميزان القوة بما يهدد الجمهورية الثورية ، حتى بمحاولات إثارة الوقيعة بين المصريين واليمنيين أو بالوقيعة بين اليمنيين أنفسهم.

وعندما زار الرئيس عبدالناصر صنعاء أعلن أن مصر ستبقى إلى آخر الطريق حتى تأمن الثورة اليمنية ، وأن مصر ستفى بكل التزاماتها التى تفرضها عليها مبادئها.

وكانت ترجمة هذا الكلام أن أصبحت أرض اليمن تحمل كتائب من الفنيين والإداريين والمدرسين والأطباء يضعون الأسس لقيام اليمن الحديثة بما يحقق تثبيت وتدعيم الثورة.

ولاننسى أنه حدث فى سنة ١٩٦٣ معركتان غاية فى الأهمية ؛ إحداهما فى الجنوب لتحرير جنوب اليمن المحتل ، والثانية فى أقصى الغرب حيث حاول ملك المغرب أن يشغل ثورة يوليو بمحاولة احتلال أرض فى الجزائر إلا أن القوات المسلحة المصرية وصلت فوراً إلى حدود الجزائر ، بطلب من الثورة الجزائرية ، وكان وجود هذه القوات رادعاً لملك المغرب الذى سارع وتصالح.

انتقلت الدعاية المضادة بعد ذلك إلى أسلمة المعركة على أساس تعبئة العالم العربى والإسلامى ضد زحف الشيوعية والإلحاد القادم مع المصريين «الكفار» ، تساندهم القوة الإلحادية « الاتحاد السوفيتى» ،وأنه لابد من حماية الأماكن المقدسة ، ولم تكن هذه العملية إلا تغطية لقيام حلف إسلامى جديد محوره تحقيق تحالف بين إيران والسعودية ،وأن يتم التصالح بين الشيعة والسنة ، كما تم التصالح بين الهاشميين والسعوديين ؛ وذلك من أجل استعادة العرش الزيدى الشيعى فى اليمن.

وضعت الخطط للغزو من الداخل على أساس تدمير مصر وكل ما أقامته ثورة يوليو، بل كل ما تعتمد عليه حياة مصر المدنية من السد العالى إلى القناطر الخيرية ، وقناطر إسنا ونجع حمادى والكبارى الرئيسية على طول وادى النيل ، ومعامل الطاقة الذرية فى إنشاص إلى القيام بعمليات اغتيالات واسعة النطاق للسياسيين والأدباء والصحفيين والفنانين وغيرهم من الشخصيات العامة المصرية ، وكل ذلك يُعد التمهيد العقائدى بإعلان نظرية فقهية تبناها سيد قطب وهو فى سجنه ، ومؤداها تكفير النظام المصرى ، واعتباره نظاماً مرتداً جاهلياً يحل إهدار دمه ، والجهاد من أجل تدميره وإعادة المجتمع المصرى إلى الإسلام الحنيف . وهذه المؤامرة هى ما تعارفنا على تسميتها محاولة ١٩٦٥ التى قادها تنظيم الإخوان المسلمين ، وتم كشفها بواسطة التنظيم الطليعى ، وسقطت المحاولة وحوكم المتآمرون ؛ ودارت بعد ذلك معركة السبعين يوماً تحت شعار « الله أكبر.. الجمهورية أو الموت» وهى التى حسمت بعد استشهاد أكثر من ألف شهيد ، وفشل الحصار وانهار واستسلمت القوات المعادية ، وكان من بينهم خبير إسرائيلى كان يعمل مع كومار وكان استقلال الجنوب فى اليوم الحادى والسبعين احتفالاً بانتصار الثورة الشاملة فى اليمن شمالاً وجنوباً.

كانت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة تعترف بالنظام الثورى فى اليمن الذى سيخلص الشعب من حكم ظالم ومظلم ، وكان هذا الاعتراف بناءً على طلب شرعى من ثورة اليمن.

وبالرغم من حرب اليمن فقد كان الرئيس عبدالناصر حريصاً على السلام فى اليمن، وعلى عدم الاقتتال حرصه على استمرار الثورة والنظام الجديد ، وعقد أكثر من اتفاقية للهدنة نقضها الملكيون.

لقد كان يقلق الرئيس عبدالناصر فقد جندى مصرى فى اليمن ويريد وقف الخسائر فى الأرواح ، ووافق على أن تبدأ اتصالات هادئة مع السعودية وقد تمت على مدى شهور ثلاثة مناقشات واتصالات بين مصر والسعودية ، مثل مصر فيها د.حسن صبرى الخولى الممثل الشخصى للرئيس عبدالناصر ومن الجانب السعودى د . رشاد فرعون الممثل الشخصى للملك فيصل ، وحضر بعض هذه اللقاءات الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت . وانتهت هذه اللقاءات بالتمهيد لعقد اتفاقيات جدة.

ورغم مساندة مصر العسكرية فقد كانت ترى دائماً حل المسألة اليمنية بالطرق السلمية. ففى عام ١٩٦٣ قبلت مصر وساطة الرئيس الأمريكى جون كينيدى الذى أوفد السفير بانكر وتم توقيع اتفاقية الرياض ومضمونها:

- قيام السعودية بإنهاء مساعداتها للملكيين ، ومنع الزعماء الملكيين من استخدام أراضيها لمواصلة الصراع فى اليمن.
- تبدأ الجمهورية العربية المتحدة فى سحب قواتها فى نفس الوقت الذى تتوقف فيه معونة السعودية للملكيين.
- إقامة منطقة منزوعة السلاح تمتد مسافة ٢٠ كيلو متراً على جانبى الحدود المرسومة بين السعودية واليمن.
- مرابطة مراقبين محايدين فى كل جانب من المنطقة المنزوعة السلاح.
- تتعاون الجمهورية العربية المتحدة والسعودية مع ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة وغيره من الوسطاء المقبولين من كلا الجانبين فى التوصل إلى اتفاق على إجراءات وقف الاشتباك والتحقق منه.

ولكن هذه الاتفاقية تعثرت ، ولم تنفذ .

وكانت المحاولة الثانية فى فبراير سنة ١٩٦٤ عقب مؤتمر القمة الأول ، عرضت كل من العراق والجزائر وساطتهما ورحبت الجمهورية العربية المتحدة والسعودية بهذه الوساطة.

اتفاقية الطائف ١٩٦٤:

وسافر المشير عبدالحكيم عامر إلى السعودية على رأس وفد من مصر ـ كنت أحد أعضائه ـ وأجريت محادثات سرية انتهت بتوقيع **اتفاقية الطائف**، وقد نص الاتفاق السرى الذى وقعت عليه كل الأطراف على ما يأتى :

١ ـ سعياً وراء جمع الشمل العربى وتكتل الأمة العربية فى سبيل تحقيق أهدافها العليا ورسالتها الإنسانية الحضارية السليمة، وتمشياً مع قرارات مؤتمر القمة العربية التى أسفرت عن اجتماع الملوك والرؤساء العرب يوم ١٧ يناير ١٩٦٤.

٢ـ واستجابة للمساعى الحميدة التى بذلها كل من الرئيسين المشير الركن عبدالسلام عارف والرئيس أحمد بن بلا فى سبيل الوفاق وتصفية الجو العربى بواسطة وفدهما المشترك.

٣ـ وتنفيذاً لما جاء فى البيان الذى صدر عن الرياض بتاريخ ٤ فبراير ١٩٦٤، إثر المباحثات التى أجراها وفد المساعى الحميدة المذكورة مع سمو الأمير فيصل ورجال المملكة العربية السعودية، فقد اجتمع فى مدينة الرياض فيما بين يوم ١ و ٣ مارس ١٩٦٤ وفد مؤلف من سيادة المشير عبدالحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وسعادة السيد أحمد عمر السقاف وكيل وزارة الخارجية الدائم وبحضور وفد المساعى الحميدة المؤلف من معالى السيد أحمد توفيق المدنى وزير الأوقاف فى الجمهورية الجزائرية ومعالى الدكتور شامل السامرائى وزير الصحة فى الجمهورية العراقية وسعادة الحاج عبدالحميد نعمان سفير الجمهورية العراقية فى المملكة العربية السعودية.

٤ـ وقد عقدت عدة اجتماعات سادتها الصراحة التامة وروح الأخوة الإسلامية والتضامن العربى والرغبة المشتركة فى التعاون الصادق لما فيه خير الأمة العربية وتحقيق آمالها، وفى هذا الجو الأخوى تم بحث القضايا والمسائل المتعلقة بين الطرفين وفى طليعتها المشاكل المتعلقة باليمن.

٥ـ ونظراً للتقدم الملحوظ وتقارب وجهات النظر فقد اتفق الطرفان على استمرار هذه المباحثات كى تسوى فى الاجتماع القادم بين سيادة الرئيس جمال عبدالناصر وسمو الأمير فيصل فى مدينة القاهرة بعد انتهاء موسم الحج مباشرة فى حوالى نهاية شهر إبريل ١٩٦٤ وذلك استجابة للدعوة الصادرة من سيادة المشير عبدالحكيم عامر باسم الرئيس جمال عبدالناصر.

٦ـ كما تعلن المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة أن لامطمع لهما فى اليمن، وأنهما تؤيدان التأييد المطلق استقلال اليمن وحرية شعبه وتقاومان كل محاولة استعمارية ضد اليمن.

٧ـ كما يعلن الطرفان كما جاء فى بيان الرياض الصادر بتاريخ ٤ فبراير ١٩٦٤ ـ عودة العلاقات السياسية فوراً بينهما، على أن يلتحق سفير كل منهما بمقر عمله فى أقرب وقت ممكن وتسوى كافة قضايا المالية والمادية المتعلقة بين الطرفين بروح التآخى العربى.

٨ـ إن وفد الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إذ يسعدهما إعلان هذا البيان ، ليسعدهما أن يقدما باسم حكومتيهما شكرهما العميق للرئيس السيد أحمد بن بلا والسيد المشير الركن عبدالسلام محمد عارف ولممثليهما الشخصيين معالى السيد أحمد توفيق المدنى ومعالى الدكتور شامل السامرائى ، يتمنيان للأمة العربية دوام العزة والصفاء.

وكان هذا الاتفاق بداية مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية السعودية حول حرب اليمن وقد تميزت هذه المرحلة بالتحرك لإنهاء هذا النزاع.

وفى أثناء انعقاد مؤتمر القمة الثانى بالإسكندرية حدث تطور آخر . فقد كانت زيارة الأمير فيصل فرصة لكى يلتقى بالرئيس عبدالناصر فى عدة جلسات ـ وهى مسجلة ومحاضرها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى ـ اشترك فيها الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والمشير عبدالحكيم عامر ، وأسفر الاتفاق بين الطرفين على ما يلى:

١ـ عزم المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة على التعاون التام لفض الخلافات بين الأطراف المختلفة فى اليمن وتصميمهما على منع الاشتباكات المسلحة.

٢ـ أن تقوم الدولتان بالاتصالات اللازمة لدى الأطراف المعنية لتهيئة جو من التفاهم للوصول إلى حل للخلافات القائمة بالطرق السلمية ، على أن تستمر الدولتان الشقيقتان بالتعاون التام فيما بينهما فى جميع الشئون وشتى الميادين وتعلنان تأييد كل منهما للأخرى فى جميع الظروف سياسياً ومادياً ومعنوياً.

٣ـ اتفق أيضاً على ثلاثة نقاط عملية لم تعلن وهى :

أ ـ تعمل الدولتان على وقف القتال فوراً بين الأطراف المعنية فى اليمن.

ب ـ توقف المملكة العربية السعودية مساعداتها العسكرية والمالية والتى من شأنها أن يستمر القتال ،وأن يتم انسحاب جميع قوات الجمهورية العربية المتحدة من أراضى اليمن على مراحل ، وعلى أن يُتفق على الطرق الكفيلة بحفظ الأمن والاستقرار.

ج ـ يبدأ تنفيذ النقاط الواردة فى المادتين السابقتين بعد الاتصال بالأطراف المعنية فى اليمن، والاتفاق على مراحل الانسحاب وطريقته ومدته وتكوين لجنة تحضيرية تمثل الفئات المختلفة.

ومرة أخرى كانت مصر هى الساعية لإنهاء الحرب فى اليمن ، ولكن الآخرين هم الذين لم يكونوا يرغبون فى إنهائها.

واجتمعت اللجنة يوم ٢٩ أكتوبر فى «أركويت» شرق السودان فيما عرف باسم مؤتمر «أركويت» الذى حضره من مصر السفير أحمد شكرى والعميد أركان حرب محمد محمود

قاسم ومن الجانب السعودى الدكتور رشاد فرعون والزعيم حمود عبدالهادى ومحمد عبدالواحد وكان أعضاء اللجنة التحضيرية هم:

محمد محمود الزبيرى ومحمد أحمد النعمان وعلى بن ناجى التومى ومحمد بن أحمد المطاع وعلى ناصر طريق وأحمد محمد هاجى وعبدالواسع حميد وأحمد محمد الشامى ومحمد بن على بن إبراهيم وحسين موفق وأحمد الحكمى وحسين بن إسماعيل ويحيى لطفى الفيل وعبدالرحمن الواسع وصلاح المصرى.

وقد أتفق فى هذا الاجتماع على :

- وقف إطلاق النار وأعمال العنف ابتداء من الساعة السابعة مساء يوم ٨ نوفمبر.
- عقد مؤتمر وطنى يمنى فى مدينة يمنية فى ٢٣ نوفمبر لوضع الأسس الكفيلة بحل الخلافات القائمة بالطرق السلمية ، واستقرار الأمور فى اليمن.
- يحضر المؤتمر اليمنى مائة وتسعة وستون شخصياً من العلماء والمشايخ والقادة العسكريين وأهل الرأى والخبرة من أهل الحل والعقد بحسب النسب الآتية : - ٨ , ٣٪ من العلماء - ٨ , ٣٪ من المشايخ - ٨ , ٢٪ من القادة العسكريين وأهل الرأى والخبرة ، على أن ينضم إلى هؤلاء أعضاء اللجنة التحضرية أنفسهم وعددهم ثمانية عشر شخصاً.
- يلتزم المجتمعون بتنفيذ هذه القرارات كما يطالبون الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مجتمعين وكلاً منهما من جانبها أن تساعد على تنفيذ هذا الاتفاق.

ولم يجتمع المؤتمر الوطنى بسبب الخلافات على نسبة الملكين فيه .

ومرة أخرى كان هناك من لايريد للحرب أن تنتهى .

وكان لابد من عقد لقاء جديد بين الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل وذلك لرغبة مصر الأكيدة فى إنهاء هذه العملية ووضع حد لتأكيد الاستقرار.

وفى بداية صيف ١٩٦٥ قرر الرئيس جمال عبدالناصر أن يتم لقاء بينه وبين الملك فيصل، فأوفد د. حسن صبرى الخولى إلى الطائف حيث كان الملك يستجم هناك فى ذلك الوقت ، وتمت فعلاً مقابلة الملك الذى قرر أن يتوجه هو إلى مقابلة الرئيس فى الإسكندرية بعدما كان حسن صبرى الخولى قد اقترح على الملك أن يتم اللقاء فى مطار رأس بناس الذى قال له ، أى الخولى ، ضاحكاً أن الطائرات تخرج منه إلى اليمن - وأصر الملك فيصل على التوجه للإسكندرية ، إلا أن الرئيس عبدالناصر عندما أبلغه الخولى بما دار بينه وبين الملك ، قرر أن يتوجه هو إلى جدة وتمت الترتيبات لإتمام هذا اللقاء الذى شارك فيه مع الرئيس كل من السادة زكريا محيى الدين وأنور السادات ومحمد حسنين هيكل والسفير السعودى بالقاهرة محمد على رضا.

وطلب الرئيس عبدالناصر قبل أن يتم أى لقاء بين الجانبين أن يقوم بتأدية العمرة بعد العشاء الرسمى الذى أقيم يوم الوصول وصاحبه فيها الأمير سلطان بن عبدالعزيز والأمير فواز بن عبدالعزيز ، ثم تمت جلسات ودية بعد أن قال الرئيس عبدالناصر أنه لاداعى لمباحثات رسمية بالوضع التقليدى ، وأنه من أجل ذلك لم يرافقه وزير الخارجية.

وفيما يلى موجز واف لمحضر هذه الاجتماعات من واقع النوتة الشخصية التى دونت فيها المباحثات:

الجلسة الأولى :

يوم الأثنين ٢٣ أغسطس ١٩٦٥

بدأ الرئيس جمال عبدالناصر الحديث موضحاً أنه يهمنا أن تعود العلاقات بين مصر والسعودية كما كانت.

الأعداء فقط هم الذين يكسبون من عداوتنا.

العناد يجعلنا نصطدم.

إننى أتكلم بوضوح من أجل مصلحتنا ، والوضع الطبيعى أن تكون مصر والسعودية أصدقاء.

إن عاجلاً أو آجلاً لابد أن نصل إلى عودة الصداقة.

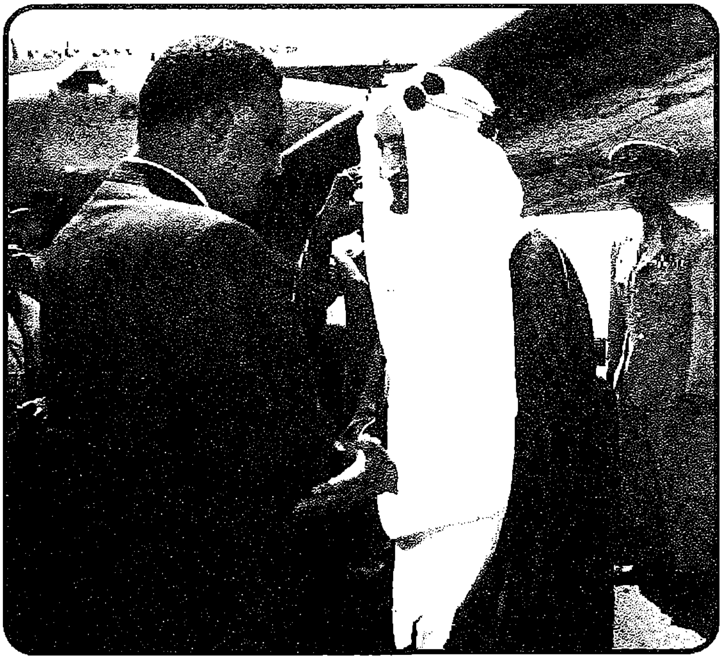
نحن لم نهاجم إلا بعد أن هوجمنا .. وأنا قلت الكلام ده للملك سعود.

وأنا لم أدفع قرش ، واحد ضد الملك سعود أو حكمه.

سنة ١٩٥٦ طلبنا منكم بترول أعطيتموه لنا بدون اتفاق .. ولما طلبنا قرضاً أخذناه منكم عملة صعبة دون اتفاق.

ثم جاءت الوحدة ونتج عن هذا عملية مؤامرة سعود ، وسرنا هكذا حتى جاء موضوع اليمن .. هل نحن متفقون فى عودة العلاقات إلى طبيعتها ؟ أنا أعتقد أننا .. متفقون.

هل أنتم متصورون أننا شيوعيون ، وأننا نمثل خطراً على العرب .. الحقيقة أعداؤنا هم الذين يقولون هذا الكلام .. هناك فرق كبير بين الاشتراكيين والشيوعيين ، وأنتم لاتقبلون أن تكون البلد فى إيد حفنة من الأقلية .. لقد صرفنا أربعة آلاف مليون جنيه، عندنا مشاكل بالنسبة لزيادة السكان فى بلدْنا .. يوجد خلافات كبيرة بيننا وبين الشيوعية.. سنة ١٩٥٩ حبسنا الشيوعيين وطلعناهم منذ فترة قريبة ، ولكنهم لم ولن يستطيعوا تجنيد واحد، ومن أجل هذا قرروا حل الحزب الشيوعى وهذا يحدث لأول مرة فى تاريخ أى بلد.. ثم تحدث عبدالناصر عن المعلومات المضللة التى وصلت المخابرات الأمريكية عن طريق أحد الصحفيين وكان هذا الصحفى قد ألقى القبض عليه بتهمة التجسس لحساب أمريكا. (**المقصود مصطفى أمين**).



كما تحدث الرئيس عبدالناصر أيضاً عن بعض الإخوان المسلمين الذين يعيشون فى السعودية ومعلوماتهم غير صحيحة.

وانتهى من حديثه إلى أن الوضع فى مصر مستقر جداً وليس كما يصوره الإخوان المسلمين من أن الوضع سينهار قريباً.

الملك فيصل :

إن مصر والسعودية يجب أن يكونوا متفاهمين ، وأكثر من متفاهمين وهذا هو الشئ الطبيعى والمنطقى ، لأن الواقع والتاريخ يقومان على ذلك . والأشياء التى عكرت الصفو وأنا ما باتكلم فيها لأنها شئ معروف.

أنا مرتين جيت لمصر لمحاولة إصلاح الحال وتمكنت بمساعدتك من إزالة بعض الأشياء ولكن بترجع الأمور تتكرر.

أيام الملك سعود .. لو كان ماضى طيب .. ما كانت العلاقات ساءت.

ونحن مشينا مع الملك سعود بكل إخلاص ، وبكل أمانة ، وكنا لانريد أى تفرقة.

ونفى الملك فيصل أن الحكومة السعودية سلمت نقوداً لأحد لكى يعمل ضد مصر فى عهده.

وقال الملك فيصل :

سيادة الرئيس تتذكر اجتماعنا فى شبرد ، وكان معك المشير عامر وصلاح سالم ، وتكلمنا، وبينت لسيادتكم أننا على علاقة بفاروق . وأذكر أنه جاب مصر للعرب ونحن كصداقة نعم.. ولكن كون فاروق يحكمها ده شئ آخر لاعلاقة لنا به ، ومصر يحكمها من يريده أبناؤها .. سيادتك تتذكر هذا الحديث.

وواصل الملك فيصل حديثه قائلاً:

فى العراق إنشال الملوك اللى منها ، لم نتدخل ما دام الشعب يريد ذلك.

ومن ناحية الكلام على الشيوعين ، الإخوان يذكروا كلامى ، وأنا بأقول إن مصر تكون شيوعية هذا مستحيل ، وإن جاءتنا الشيوعية فتأتى لنا من طريق آخر.

الرئيس جمال عبدالناصر :

هذا شئ آخر غير العلاقة بالاتحاد السوفييتى.

الملك فيصل :

المهم إزالة ما يسبب تعكير ما فى النفوس .. إن جاءتكم تقارير أننا ندفع فلوس ضدكم، نحن كذلك تأتينا تقارير أن الجمهورية العربية المتحدة لها مخططات وتريد إحداث شر فى المملكة.

ثم قال الملك فيصل بعد مناقشة اشترك فيها الأمير سلطان:

ولماذا ندفع ؟ ولمصلحة من ندفع ؟ إذا استطعنا أن نقوم بخدمة بلدنا فهذا أهم.

مصاريف مثل هذه الأمور ليس لها أول أو آخر . أكثرها بيروح سرقة ..

نشتغل ضد مين .. ؟ الإنجليز .. الأمريكان .. الروس معقول .. ولكن نشتغل ضد القاهرة ..! وأؤكد أنه لا يمكن فى يوم من الأيام أن يكون فى نفوسنا شئ أو عمل ضد الجمهورية العربية المتحدة بالذات أو ضد أى بلد عربى آخر .. وذلك لأن علاقاتنا بالجمهورية العربية المتحدة أكبر وأقوى من أى بلد آخر.

من أجل ذلك .. الوضع الطبيعى أن يكون هنا ومصر شئ واحد .. والمهم عندنا أن مثل هذه الأشياء التى تصلك لاتجد عندك قبولاً .. أبرك الساعات وأسعد الأوقات على نفوسنا كلنا هو حضورك ..والشاعر النفراوى والله ما عندى خبر بحضوره إلا قبل الجلسة بخمس دقائق.

(كان الشاعر النفراوى قد كتب قصائد عديدة فى الهجوم على الرئيس جمال عبدالناصر ، ولكنه حضر فى تلك الليلة وألقى قصيدة يشيد فيها بالرئيس جمال عبدالناصر).

اتفاقية جــــدة أغسطس ١٩٦٥

وبعد مناقشات طويلة وقعت اتفاقية جدة ، وكانت من أهم الاتفاقيات فى تاريخ العلاقات المصرية السعودية ، وهى لم تنشر ولكن صدر عن الاجتماع بيان مشترك.

وفيما يلى نص هذه الاتفاقية الهامة :

إن الهدف الذى قصد إليه الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل فى مباحثاتهما التى تمت فى جدة فى أيام ٢٥و٢٦و٢٧ ربيع الثانى ١٣٨٥ الموافق ٢٢و٢٣و٢٤ أغسطس ١٩٦٥ ـ هو التمكين للإرادة الحرة للشعب اليمنى حتى تكون قادرة على خدمة الآمال الكبيرة التى تحدو هذا الشعب العربى المجيد وتوفير جو السلام الذى يعطى هذه الآمال موضوعياً المناخ الملائم للنمو والازدهار ـ هذا فضلاً عن إزالة كل سبب للخلاف الطارئ بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتوثيق الروابط التاريخية بين شعبيهما وتأكيد الحرص على الرغبة الأكيدة فى صون هذه الروابط من مضاعفات أى سبب للخلاف.

وفيما يخص علاقات الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالموقف الحالى فى اليمن فإن الملك فيصل والرئيس جمال عبدالناصر ـ بعد الاتصال بكل ممثلى الشعب اليمنى وقواه الوطنية والتعرف لى رغباتها ـ يريان أن طريق الحق والأمان لمواجهة المسئولية تجاه الشعب اليمنى وضماناً للهدف الذى قصد إليه من الاجتماع ، يتحقق على النحو التالى:

يقرر ويؤكد الشعب اليمنى رأيه فى نوع الحكم الذى يرتضيه لنفسه وذلك فى استفتاء شعبى فى موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م.

تعتبر المدة الباقية حتى تاريخ الاستفتاء فترة انتقالية بقصد الإعداد والترتيب للاستفتاء المذكور.

تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة فى تشكيل مؤتمر انتقالى يتكون من خمسين عضواً ويمثل جميع القوى الوطنية وأهل الحل والعقد للشعب اليمنى بعد التشاور مع الفئات اليمنية المختلفة حسبما يتم الاتفاق عليه . ويجتمع المؤتمر المذكور فى مدينة «حرض» يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ وعلى هذا المؤتمر القيام بالمهام التالية :

أ ـ تقرير طريقة الحكم فى فترة الانتقال وحتى إجراء الاستفتاء الشعبى.

ب ـ تشكيل وزارة مؤقتة تباشر سلطات الحكم خلال فترة الانتقال.

ج ـ تقرير شكل ونظام الاستفتاء الذى سيتم فى موعد أقصاه ٢١ نوفمبر ١٩٦٦م.

تتبنى الحكومتان قرارات المؤتمر الانتقالى اليمنى المذكور وتدعمانه وتتعاونان فى إنجاح تنفيذها ، وتعلنان من الآن قبولهما لوجود لجنة محايدة منهما ، للمتابعة والإشراف

على الاستفتاء ،وذلك فيما إذا رأى المؤتمر ضرورة لوجود مثل هذه اللجنة المحايدة.

تقوم المملكة العربية السعودية على الفور بوقف كافة عمليات المساعدة العسكرية بجميع أنواعها أو استخدام أراضى السعودية للعمل ضد اليمن.

تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن فى ظرف عشرة أشهر ابتداء من يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م.

توقف الاشتباكات المسلحة فى اليمن فوراً ، وتشكل لجنة سلام مشتركة من الجانبين تقوم بما يأتى:

أ ـ مراقبة وقف إطلاق النار بواسطة لجان للمراقبة.

ب ـ مراقبة الحدود والموانئ ووقف المساعدات العسكرية بجميع أنواعها ، أما المساعدات الغذائية فتتم تحت إشرافها . وللجان المراقبة المذكورة أن تستخدم الأراضى السعودية إذا دعت الضرورة لذلك ، والتى توصلها لنقط المراقبة التى سوف يتفق عليها.

تتعاون المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة ، وتعملان إيجابياً على تأمين تنفيذ هذا الاتفاق وفرض الاستقرار فى الأراضى اليمنية حتى إعلان نتيجة الاستفتاء ، وذلك بتخصيص قوة من الدولتين تستخدمها اللجنة عند اللزوم للقضاء على أى خروج على هذا الاتفاق أو أى عمل على تعطيله وإثارة القلاقل فى سبيل نجاحه.

بغية دفع التعاون بين الجمهورية العربيةالمتحدة والمملكة العربية السعودية على التقدم واجتياز المرحلة الحالية إلى الوضع الطبيعى كما كانت وكما ينبغى أن تكون عليه بين البلدين، ويتم اتصال مباشر بين الرئيس جمال عبدالناصروجلالة الملك فيصل لتلافى حدوث أى مصاعب تقف فى طريق تنفيذ هذا الاتفاق.

عهد الرئيس جمال عبدالناصر إلى ممثله الشخصى حسن صبرى الخولى بأن يتابع تنفيذ هذه الاتفاقية مع المملكة العربية السعودية ، وكانت تعليمات الرئيس عبدالناصر فى هذا الشأن محددة ؛ وتتلخص فى أن يؤجل تنفيذ الاتفاق حتى لايخرج آخر جندى مصرى من اليمن الشمالى إلا بعد جلاء الاستعمار البريطانى عن اليمن الجنوبى ـ وقد تم هذا يوم ٧ ديسمبر ١٩٦٧ ـ فقد كان وجود القوات المصرية فى الشمال هو القوة الدافعة للحركة الوطنية الثورية فى الجنوب ، وهو الذى يمدها أيضاً بكل الطاقات ؛ باعتبار أن مساندة حركات التحرر الوطنى ومقاومة الاستعمار على كل شبر من الأرض العربية هدف أساسى لدى الرئيس عبدالناصر.

لم يكن الأمر سهلاً بعد توقيع هذه الاتفاقية ، فقد رفضت كل الأطراف اليمنية الاتفاقية، وأصدر المشير السلال بياناً قال فيه إن الجمهورية العربية اليمنية حكومة وشعباً لاتقبل ـ بأى حال ـ كل ما من شأنه أن يمس استقلالها وسيادتها من قريب أو بعيد

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وأن اتفاقية جدة عقدت بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ،ولم تكن الجمهورية اليمنية طرفاً فيها ، ولم تقرها ، أو تلتزم بها . وكل ما يقال عنها أنها استفتاء وتعتبر تدخلاً سافراً فى استقلال الجمهورية العربية اليمنية ، واعتداء صارخاً على سيادتها ومخالفاً لكل القوانين الدولية.

وقد طبعت سفارة اليمن فى موسكو هذا البيان ونشرته على نطاق واسع قائلة :

أنه جاء تعبيراً صادقاً عن إرادة الشعب اليمنى . وقالت أن الاتفاقية المعقودة فى جدة تعتبر سارية على الطرفين الموافقين عليها فقط ، وأن الشعب اليمنى قد عبّر عن رأيه فيها فى مؤتمر حرض.

أما بالنسبة للقبائل فقد عارضها الجمهوريون ، وأيدها الملكيون فى البداية ، ثم أعلنوا أنهم يرفضون أى محاولة للوساطة لإنهاء الحرب الأهلية ضد النظام الجمهورى فى اليمن، ويطالبون بانسحاب القوات المصرية حفاظاً على أرواحها.

أى أن الأطراف اليمنية جميعها وقفت ضد الاتفاقية لأسباب مختلفة بحكم موقع كل طرف وقامت مشاكل أخرى أدت إلى تعطيل تنفيذ الاتفاقية.

وعرضت الكويت وساطتها أثناء زيارة أميرها للقاهرة فى إبريل ١٩٦٦ ، ومرة أخرى بدأت الاتصالات لإنهاء المشكلة اليمنية . وكان محور المناقشات التى دارت بين حسن صبرى الخولى ورشاد فرعون يتلخص فى أربع نقاط:

١ـ تسوية الوضع فى اليمن.

٢ـ تشكيل الحكومة الانتقالية .

٣ـ سحب القوات المصرية.

٤ـ سحب أسرة حميد الدين.

وكانت حكومة الكويت قد تقدمت بمقترحاتها فى ٣١ يوليو ١٩٦٦ وتنص على :

- تشكيل حكومة انتقالية فى اليمن من الجمهوريين والملكيين فى ظل النظام الجمهورى القائم.
- تشكيل الحكومة الانتقالية بنسبة ٥٠٪ لكل من الجمهوريين والملكيين.
- تطلب الحكومة الإنتقالية من بعض دول الجامعة العربية إرسال قوات رمزية إلى اليمن لحفظ النظام بالاشتراك مع قوات متساوية من كل من مصر والسعودية.
- تطلب الحكومة الانتقالية من السعودية سحب أسرة حميد الدين.
- تطلب الحكومة الانتقالية من القاهرة سحب القوات المصرية.
- تحدد الحكومة الانتقالية موعد استفتاء الشعب اليمنى.

- وقد وافقت مصر على هذه المقترحات ، ولكن السعودية رفضتها.
- **ثم تقدم وزير خارجية الكويت بمقترحات كويتية أخرى وافقت عليها مصر ورفضتها السعودية ، وهى :**
- قبول تسمية « الدولة» اليمنية.
- تشكيل الحكومة الانتقالية بنسبة ثلاثة أخماس جمهوريين وخُمسيْن ملكيين.
- أن يتم سحب أسرة حميد الدين عند سحب نصف القوات المصرية أو نصف المدة التى يتفق عليها.

وعندما تعثر مؤتمر حرض الذى نصت عليه الاتفاقية ، كان هناك اتصال بين الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل عبر الرسائل السرية.

وتلقى الرئيس عبدالناصر رسالة سرية من الملك نصها :

فخامة الأخ الرئيس جمال عبدالناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

تحية وتقديراً وبعد ،،

فإن الحافز الذى دفعنى لى أن أكتب لفخامتكم شخصياً هو ما لمسته من تغيير فى سير أعمال مؤتمر حرض ، قد يكون مرده إلى الطريق التى أتبعت فى تنفيذ اتفاقية جدة أو إلى تباين وجهات نظر الإخوان الذين عهد إليهم بتنفيذها.

لهذا وجبق من الضرورى الاتصال بفخامتكم ومصارحتكم بذلك ؛ لأننى على يقين بحسن نواياكم وتصميمكم الأكيد على إيجاد حل للمشكلة اليمنية التى لم يقتصر لهيبها على اليمن وحدها؛ بل تعداها إلى العلاقات الطيبة التى كانت تربط بلدينا.

وانطلاقاً من الروح الخيرة التى أملت علينا توقيع اتفاقية جدة ، ومن جو الود والتفاهم التام الذى ساد المباحثات ، كل هذا جعلنى أثق كل الوثوق بأنه لايمكن أن تقف أى صعوبة فى سبيل تنفيذ هذه الاتفاقية ما دامت النوايا الحسنة رائدنا ، والرغبة الصادقة فى الوصول إلى حل لهذه المشكلة نبراسنا.

ولقد كان مفهوماً لدينا أثناء المباحثات وما سبقها أن الهدف الرئيسى من هذه الاتفاقية يرمى إلى نقطتين:

* وضع الأسس العملية لحل المشكلة اليمنية ، وإقرار الأمن والسلام فى ربوع اليمن العزيز بعد حرب طاحنة دامت ثلاث سنوات لم يتمكن خلالها أى طرف من إحراز نصر عسكرى حاسم يحقق معه أهدافه . وهذا ما حدا بنا إلى التفكير فى إيجاد تسوية سلمية تلتقى عندها الأطراف المتنازعة فى فترة انتقالية لايصر أى طرف فيها على التمسك بنظامه، بل يستمر النظامان القائمان حالياً فى اليمن فى طريقه على أن

تباشر السلطة فى هذه الفترة وزارة مؤقتة لحين إجراء الاستفتاء الشعبى الذى سيتم بموجبه تحديد نوع الحكم النهائى الذى يرتضيه الشعب اليمنى لنفسه.

* تدعيم التعاون البناء بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وإزالة أسباب الخلاف بينهما وتوثيق الروابط التاريخية بين الشعبين الشقيقين ، ولهذا فلقد التزمت المملكة العربية السعودية بتنفيذ المادة الخامسة من الاتفاقية التى تنص على وقف جميع المساعدات العسكرية فور التوقيع عليها ، والتزام الجمهورية العربية المتحدة بسحب كافة قواتها العسكرية من اليمن فى ظرف عشرة أشهر ابتداء من ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ .(المادة السادسة).

ومن منطوق هاتين المادتين بأنه ليس هناك أيّة علاقة بينهما وبين ما يتخذه المؤتمر من قرارات ؛ بدليل أن وقف المساعدات العسكرية من قبل المملكة العربية السعودية نفذ فور التوقيع على الاتفاقية ، وعلى أن يبدأ بسحب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يوم انعقاد المؤتمر فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥ أى قبل أن يتخذ المؤتمر أى قرار.

ولتنفيذ النقطة الأولى من هدف الاتفاقية الرامية إلى إيجاد تسوية بين الأطراف المتنازعة كان لابد من تهيئة الرأى العام اليمنى لقبولها ، وعلى أن تتم هذه التهيئة فى فترة الأشهر الثلاثة الواقعة بين تاريخ توقيع الاتفاقية وموعد انعقاد المؤتمر فى حرض.

وهذا ما قدمت به المملكة العربية السعودية من جانبها ، بينما تركت الجمهورية العربية المتحدة للمسئولين فى صنعاء حرية التصرف حسب رأيهم وهو أهم . ولهذا فقد تعثرت مباحثات المؤتمر وتباينت المفاهيم ، وامتزجت طريقة الحكم المؤقتة فى فترة الانتقال بالنظام الدائم الذى سيحكم اليمن ، والذى سينبثق منه الاستفتاء الشعبى الذى سيتقرر إجراؤه فى بحر سنة.

وإن عدم السعى لدى الجانب الجمهورى فى صنعاء بتهيئته لقبول التسوية فى الفترة التى سبقت انعقاد مؤتمر حرض ؛كان من نتائجه تعقيد الأمور وإحداث البلبلة فى المفاهيم مما أعاق سير أعمال المؤتمر.

وهنا لابد من الإشارة إلى ما تعرضت إليه لجنة السلام من مواقف عدائية قام به المسئولون فى صنعاء ، سواء عن طريق وسائل الإعلام أم فى تنظيم المظاهرات ضدها، كما ورد فى الكتاب الذى أرسلته لجنة السلام للمسئولين فى كل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فى ١٢/ ١٠/ ١٩٦٥ ، والذى جاء فيه:

« وإنه لما يؤسف اللجنة أن تذكر أن الحوادث التى وقعت ، وأن الاتصالات التى قامت بها بعد وصولها تثبت بما لايقبل الشك ، أن الجهات المسئولة فى صنعاء لم تبذل أى جهد فى وقت الحوادث ، بل على العكس مهدت لها ، وساهمت مساهمة فعلية فيها . وأن اللجنة تود أن تذكر بالحوادث المشابهة التى وقعت يوم السبت ١٦/ ١٠/ ١٩٦٥ ، وأن تشير إلى أن عدم اتخاذ أية إجراءات إيجابية حاسمة فى الوقت المناسب كان من اهم أسباب اندلاع حوادث يوم الجمعة ٢٩/ ١٠/ ١٩٦٥ .

وتقول اللجنة فى مكان آخر من الكتاب نفسه :

« وأن اللجنة تستخلص من هذه الحوادث المؤسفة مغزى أعمق فى أن كل ما حدث ، لم يقع إلا لأن الأطراف اليمنية المعنية لم تتجاوب مع اتفاقية جدة ».

هذا حسب رأينا ما أعاق تنفيد اتفاقية جدة ، ويضاف إلى ذلك السماح فى فترة التهيئة بتشكيل منظمات شعبية داخل اليمن ، وتزويدها بالأسلحة لإثارة الفتن والقلاقل.

ولكن المملكة العربية السعودية لم تعبأ بكل هذه الإجراءات اعتقاداً منها حسبما فهمت من قبل المسئولين فى القاهرة بأن اتفاقية جدة تطبق نصاً وروحاً . وما هذه الاستفزازات والدعايات إلا مجرد إثارات يقوم بها بعض المغرضين الذين ستتأثر مصالحهم الشخصية من جراء تنفيذ الاتفاقية.

وجاءت الاجتماعات التى عقدتها لجنة القادة فى مؤتمر حرض مؤيدة لهذا الاعتقاد فى بادئ الأمر ؛ إذ نوقش فيها طريقة الحكم فى فترة الانتقال تحت اسم ـ الدولة اليمنية ـ واتسع لبحث جديد عدد أعضاء كل جهاز من أجهزة الحكم فيها.

وفى ضوء ما تقدم فإذا كان رأى فخامتكم منسجماً مع مفهومنا من أهداف اتفاقية جدة ، فإنه يسرنا أن نرسل شخصاً موثوقاً ومفوضاً من قبلنا إلى القاهرة بناء على الرغبة التى أبداها سيادة الأخ حسن صبرى الخولى لسفيرنا فى القاهرة ، وذلك للتفاهم مع من ينتدبه فخامتكم لوضع الخطوط العريضة ، حتى التفصيلية الرامية لحل هذه المشكلة التى لن يستعصى حلها بإذن الله ما دامت النوايا الحسنة متوفرة من الجانبين.

هذا وإننى لعلى يقين بأن فخامتكم ستولون هذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام، وستبذلون قصارى جهدكم لإنجاح المؤتمر ، تحدوكم الرغبة الأكيدة المتبادلة فى وضع العلاقات بين بلدينا حيث كانت وينبغى أن تكون دائماً قرباً وتعاوناً وثيقاً بناءً.

متمنياً لفخامة الأخ الصحة والتوفيق ولشعب الجمهورية العربية المتحدة الشقيق الرفعة والازدهار».

أخوكم
فيصل
١٤ رمضان ١٣٨٥هـ
الموافق ٥ يناير ١٩٦٦م

وقد رد الرئيس جمال عبدالناصر على رسالة الملك فيصل هذه برسالة كان نصها:

« جلالة الأخ الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية
أحييكم أطيب تحية وبعد.

فقد قابلت الشيخ محمد على الرضا ، سفيركم فى القاهرة ، وتسلمت رسالتكم وإننى لشاكر لجلالتكم مبادرتكم ومتابعتكم المخلصة لقضية السلام فى اليمن.

ولقد اهتممت بما أثرتموه من آراء فى رسالتكم حول تنفيذ اتفاقية جدة.

ولقد تحدثت إلى سفيركم بكل صراحة ووضوح ،وشرحت له وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة ، وإننى لواثق أنه سينقل لجلالتكم كل ما دار بيننا فى هذا الصدد ، وبهذه المناسبة فإننى أود أن أوضح أمرين:

أولهما : أننا عندما وقعنا اتفاقية جدة آلينا على أنفسنا الالتزام بهذه الاتفاقية نصاً وروحًا مذللين أية عقبات قد تصادفنا ، وذلك لتوفير الاستقرار على الأرض اليمنية ؛ لكى يستطيع شعبها العربى المجيد أن يبدأ عملية بناء حياته ، وأود أن أطمئن جلالتكم أن الجمهورية العربيةالمتحدة ستظل على التزامها بهذه الاتفاقية ، التزامها بكل كلمة ارتبطت بها.

والأمر الثانى الذى أردت أن أؤكده لجلالتكم : هو أننى وشعب الجمهورية العربية المتحدة حريصون غاية الحرص على أن تظل روح الأخوة هى السائدة فى كل أمر يجرى بيننا، ذلك أننا نؤمن بأن العلاقات المصرية السعودية هى الأبقى ، وأن كل جهد من أجل تقويتها يجب أن يبذل ، ففى ذلك صالح الأمة العربية كلها . وإذا كان لشعب اليمن الشقيق اليوم مشاكله ، فإن كل الأمل والرجاء معقود على أن يستطيع هذا الشعب مواجهتها والتغلب عليها بحكمة أبنائه ، وبكل ما تملكون ونملك من جهد نساهم به فى هذا السبيل حتى يستقر لليمن العزيز كيانه المستقل ، فنخرج جميعاً من هذه القضية التى شغلتنا أعواماً ونحن جميعاً أقوى أخوة وعملاً وارتباطاً من أجل مستقبل أمتنا العربية ، ومن أجل حريتها وكرامتها ورفاهيتها.

وتأكيدًا منا للحرص على صون العلاقات المصرية السعودية من مضاعفات أى سبب للخلاف خارج إرادتنا ، فقد اقترحنا إيفاد ممثل شخصى لجلالتكم ليكون مفوضاً ،وأرجو أن تكونوا على ثقة من أننا سنيسر له كل سبيل للتباحث بوضوح وبصراحة حول تفاصيل ما ذكرته فى حديثى مع الأخ محمد على الرضا.

وإننى لأسأل الله أن يمدنا بفضله ما نستعين به على توجيه طاقاتنا الوجهة الخيرة التى يتحقق بها الخير لشعبينا ، ولشعب اليمن الشقيق ، ولكافة شعوب الأمة العربية.

ومع تمنياتى الصادقة لجلالتكم بالصحة والسعادة ، أرجو أن يتحقق للشعب العربى السعودى تحت قيادتكم كل عزة ورفاهية».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخوكم جمال عبدالناصر

كانت هاتان الرسالتان أحد السبل لحل المشكلة اليمنية التى لم يتوان الرئيس عبدالناصر فى حلها حلاً سلمياً ، مع حرصه على الإبقاء على النظام الجمهورى فى اليمن ، وحرصه على استقلال الجنوب اليمنى حتى تم تحقيق هذه الأهداف ، وعادت القوات المصرية إلى أرض الوطن بعد أن تحقق تأكيد دور مصر فى مساندتها لحركات التحرير ، الأمر الذى دفع القوى المعادية إلى أن تحول هذه المساندة إلى حرب.

وانتهى نظام الإمامة المتخلف فى اليمن ، وانتهت معه الطائفية والقبلية ، وأصبح اليمن جمهورية مستقلة ذات مجتمع موحد ، وعاد المهاجرون اليمنيون ، بعد أن كانت اليمن أكثر البلاد العربية طرداً لسكانها الذين هاجروا بسبب قسوة الحكم وقسوة الحياة.

* * *

وأرجو أن يتسع صدر القارئ العزيز ويسمح لى بعرض النقاط التى أراها لازمة لأختم بها هذا الفصل ، وأوجزها فيما يلى:

١ـ إن القوات المسلحة المصرية لم تذهب إلى اليمن غازية أو معتدية ولكنها ذهبت متطوعة لتقف إلى جوار إخوة ثاروا ليعدلوا عجلة التاريخ التى سارت عكس الزمن هناك ، وكانت بوجودها على أرض اليمن سبباً فى إنقاذ آلاف الأبرياء الذين كانوا سينكل بهم لو لم تنجح ثورتهم ،و فى هذا فإن التاريخ كان سوف لايرحم أو يغفر لها لو لم تفعل ذلك.

لذلك فإنه سيظل الشعب اليمنى يكن لمصر وثورتها وشعبها العظيم رغم اختلاف الحكام كل الحب والتقدير ؛ والسبب فى هذا يعود إلى أن مصر لم يكن لها مطامع فى اليمن،

وكان هدفها الوحيد هو دعم الشعب اليمنى ، وتأكيد رغبته فى القضاء على التخلف ، وأن يعيش حياة حضارية كأى شعب آخر.

كما أن الحرب فى اليمن لم تكن ـ بأى حال من الأحوال ـ نزهة بل لقد حاربت القوات المسلحة المصرية حربًا قاسية ، وعلى بعد آلاف الكيلومترات وسط جبال وصحار ووديان لم تكن تدرى عنها شيئاً ، وحاربت هذه القوات حرباً نظامية وغير نظامية فى مقابل قوات مرتزقة ذات تدريب عال جداً ومسلحة بأرقى وأحدث أنواع الأسلحة ، ولم يجبن أو يستسلم جندى مصرى واحد ، ونجحت القوات المسلحة المصرية فى تنفيذ مهمتها ، وقامت الجمهورية اليمنية وسقطت الإمامة وطردت الاستعمار البريطانى ، وتوحد شطرا اليمن ، وأصبح الأمن القومى العربى محققاً بامتلاك مداخل البحر الأحمر جنوباً فى باب المندب ؛ مما ترتب عليه تحييد كل القواعد والمشاريع الإستراتيجية الإسرائيلية فى المنطقة ، وأصبح البحر الأحمر بحيرة عربية خالصة.

لم يتعد مجموع القوات المسلحة فى اليمن أكثر من ستين ألف جندى أى أقل من عشر القوات المسلحة المصرية ؛ علاوة على أن الأسلحة الأساسية والمعدات الثقيلة والقوات الجوية لم تشارك إلا بقدر محدود ، وكانت المعارك الجوية تتم من القاهرة ، وبالذات من قاعدة غرب القاهرة ، ولم يكن يتواجد فى اليمن إلا عدد قليل من الطائرات الهليكوبتر، وطائرة مواصلات إليوشن ١٤ كانت تتمركز فى مطار الحديدة ، وبقيت كل القوات الرئيسية على أرض مصر.

ذهبت القوات المسلحة المصرية إلى اليمن وهى تحمل تناقضات المؤسسة العسكرية، وبالرغم من ذلك فقد حملت الغالبية العظمى عبء الحرب ومسئولياتها ، وهؤلاء لم يتقهقر أو يستسلم منهم أحد ؛ بل دَوَّوْا أرض اليمن بدم طاهر ، وسطروا ملاحم وبطولات سوف تظل مشرفة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

٢ـ لم تكن حرب اليمن أو خسائرها مسئولة ـ بأى صورة من قريب أو بعيد ـ عن نكسة ١٩٦٧ ، فهذه القوات لم تحارب قط ، وانتهت المعركة قبل أن تبدأ ،ولقد كشفت الوثائق وما زالت حتى اليوم تكشف الكثير عن حقائق ما حدث فى ١٩٦٧ من أن مصر كانت ضحية مؤامرة وفخ شاركت فيه قوى كثيرة ، وهذا موضوع تناولته تفصيلاً فى فصلين آخرين من شهادتى.

لقد تميزت حرب اليمن بأنها لم يشبها حادث واحد مخل بالشرف العسكرى أو يتنافى مع التقاليد أو القيم العسكرية.

تنازل الاتحاد السوفيتى عن ثمن كل الأسلحة التى استخدمت فى حرب اليمن.

امتدت آثار حرب اليمن إلى كل دويلات شبه الجزيرة العربية بدرجات متفاوتة ؛ وتم فعلاً تغيير النظام فى سلطنة عمان ، كما قامت دولة جديدة هى دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن المضحكات المبكيات أيضاً اتهام آخر ظاهره برئ وباطنه خالٍ من كل رحمة أو حسن النية ، فقد قالوا بأن حرب اليمن قد عطلت مشاريع التنمية وبددت أموال مصر !!

٣ـ لقد استطاعت مصر وهى تحارب فى اليمن ، وتساند الجزائر ، وتقوم بكل مسئولياتها نحو جميع حركات التحرر العربية والإفريقية ، استطاعت مصر مع كل هذا أن تحقق بنجاح أول وأهم خطة خمسية فى تاريخها ؛ تلك الخطة التى شهدت لها كل المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولى الذى أصدر تقريره رقم «A870» بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٦ وجاء فيه أن: « مصر حققت تنمية قدرها ٦,٦٪» وأوصى التقرير باتخاذها «نموذجا»، كما كان نجاح هذه الخطة مثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية التى قررت تشديد الحصار الاقتصادى على مصر حتى لاتحقق الخطة الثانية نجاحاً أكبر، وذلك بالرغم من التقرير الذى قدمه جون بادو سفير الولايات المتحدة فى القاهرة ، والذى أشاد فيه بالخطوات التى تتبعها القاهرة من أجل التنمية فيها . لقد استطاعت مصر وهى تحارب فى اليمن أن تتم بناء السد العالى.

ولاينفى كل ما قلته من أن الثورة مبرأة من الخطأ ؛ لأن طبيعة الأشياء فى التجارب هى أنه عند هدم القديم وإقامة الجديد فلابد أن تكون هناك أخطاء، وعثرات بل ضحايا وخطايا أيضاً ، والمهم هو أن الحساب الختامى لثورتى مصر واليمن يصب فى خانة الإيجاب ولن تعود عقارب الزمن للوراء.

والسؤال الملحّ هو : هل استنزفت ثورة اليمن الاقتصاد المصرى؟

يتشدق من يدعون العلم ببواطن الأمور ـ وهم لايعلمون منها شيئاً ـ بأن حرب اليمن استنزفت موارد مصر الاقتصادية ، فهل يعقل أن يقدم نظام حاكم فى دولة تتطلع إلى النمو والبناء على إهدار موارده الاقتصادية هكذا هباءً؟!!

وهذا نص ما جاء فى محضر اجتماع الرئيس جمال عبدالناصر بمجلس الوزراء فى القصر الجمهورى بالقبة فى الساعة السابعة والربع من مساء يوم الخميس الموافق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦١ ـ وهو أول اجتماع ينعقد بعد عملية الانفصال بين مصر وسوريا ـ حيث جاء فى الصفحات ٣٦و٣٧ من المحضر الرسمى ما يوضح السياسة التى كان ينتهجها الرئيس جمال عبدالناصر فى دعمه المادى للدول العربية والأفريقية ، وما يؤكد أن تلك السياسة كان الغرض الأول منها هو فى المقام الأول المصلحة المصرية ، ونصه الآتى :

د. عبدالمنعم القيسونى :

بخصوص النقطة التى أشار إليها الأخ فتحى الشرقاوى وهى الخاصة بمدى التعاون مع الدول العربية ـ خصوصاً فى هذه الظروف ـ أخشى أن الظروف التى نمر بها والمرارة التى فى نفوسنا قد تجعلنا نتراجع فى هذا الخط ، وخاصة مع سوريا ، وأعتقد من الناحية الاقتصادية أننا إذا حققنا التعاون فى النواحى الاقتصادية فإن ذلك يشمل نواح كثيرة.

وهناك اتجاه فى سوريا بأن يعيدوا التعريفة الجمركية ، ويعاملوا البضائع المصرية على أنها بضائع أجنبية حتى لا تتمتع بالتعريفة الممنوحة للدول الصديقة ، ومن الجائز أن يكون لهم حجة قانونية فى هذا لعدم وجود اتفاقية جمارك بين البلدين ، ولكنى أرجو أن نقابل الموقف بشئ من المرونة لنحافظ على النجاح الذى تحقق فى فترة الوحدة من تنشيط التجارة بين الإقليمين ، فتحتفظ بالإجراءات الجمركية وبالتيسيرات الجمركية المختلفة، وعندما تهدأ الأمور لانواجه بأننا قمنا بهذا الإجراء . وأرجو أن يظل تخفيض الجمارك أو تعفى البضائع السورية من الرسوم الجمركية ، وذلك لتحقيق الهدف الذى نسعى إليه دائماً فى الجامعة العربية ، وهو إقامة سوق حرة بين الدول العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الغربية.

الرئيس جمال عبدالناصر :

إن سوريا وحكومتها فى الوضع الحالى لن ترحب بأية خطوة من جانبنا ، كما أنها لن تقوم بأى خطوة للتقارب بين البلدين . من الممكن أن بعض الصناعات قد تأثرت عندنا خصوصاً صناعة الحرير ، ومن الممكن أن نسير بما هو موجود عندنا ، ولكن لن نستورد.

كان المجال أمام التاجر السورى أكثر من مجال التاجر المصرى ؛ لأن التاجر السورى كان يعمل لإقليم تعداده ٤,٥ مليون نسمة ، أما التاجر المصرى فكان يعمل لإقليم تعداده ٢٦ مليون نسمة.

هناك نقطة وهى ظن الناس الخاطئ فى أننا نصرف ملايين الجنيهات فى سبيل التعاون العربى والعمل العربى .. وهذا كلام غير حقيقى **فإن ما كنا نعطيه لسوريا سنوياً هو مبلغ ٢,٥ مليون جنيه فقط.**

د. عبدالمنعم القيسونى :

سوريا مدينة لنا بمبلغ ٩ مليون جنيه ، وإذا أضفنا على هذا مبلغ الإعانة فتكون مدينة بمبلغ ١٣ مليون جنيه .

الرئيس جمال عبدالناصر :

العملية لم تكن تفريغ خزائن مصر فى سوريا ، كل ما أخذته سوريا هو مبلغ ١٣ مليون جنيه.

وبالنسبة للعلاقات الإفريقية لم نعط معونات أو « بقشيش» للدول الإفريقية ، لقد أعطينا قروضاً لبعض هذه الدول مثل الصومال وغينيا ومالى ، وهذه القروض تعطى لهذه الدول لكى نستطيع أن ننافس أمريكا وإنجلترا وفرنسا فى أسواقها التجارية ، وتعتبر مجالاً لفتح أسواق تجارية فى هذه البلاد ، وأننا ننتج سلعاً لابد من تصديرها .. وإذا أعطينا قروضاً لهذه الدول تسدد فى مدة خمس أو ست سنوات فائدة بسيطة .. إذن العملية هى فتح أسواق لنا فى هذه الدول .. فلو قمنا بإعطاء مصنوعات مجانية عربية لبعض هذه

الدول كمنحة فشأننا فى ذلك شأن أية شركة تمنح مصنوعاتها كعينة فتح سوق جديدة، فماذا يضيرنا لو منحنا إحدى هذه الدول مثلاً ٢٠٠٠ بندقية وثمن البندقية الواحدة عشرة جنيهات فيكون ثمنها ٢٠٠٠٠ ألف جنيه .. إن شركة مثل شركة كروب تمنح هدايا من إنتاجها بهذا المبلغ ، فإذا منحنا بعض طائرات التدريب التى يبلغ ثمن الواحدة منها ٢٥٠٠ جنيه أو بعض الذخيرة كما حدث عندما طلب رئيس جمهورية الصومال أن نمده ببعض الطلقات النارية ، لأن الموجود منها عندهم قد نفد ، فأجبته إلى طلبه ؛ فنحن اليوم فى حاجة إلى تصدير سلعنا الصناعية وإلى فتح أسواق تجارية لنا ، وهذا يستدعى منح بعض إنتاجنا كهدايا أوعينات.

هناك إشاعة تقول بأن نصف أموالنا توزع على الدول العربية والنصف الآخر يوزع على البلاد الإفريقية .... هذا كلام لا أساس له من الصحة . إننا نعمل من أجل إقامة سوق عربية مشتركة ؛ لأن صناعاتنا هى التى ستروج فى هذه السوق ، حيث أننا الدولة الصناعية الوحيدة من بين الدول العربية .. وبالنسبة لإفريقيا فإننا نسعى أيضاً إلى إقامة سوق مشتركة ؛ لأننا الدولة الوحيدة التى تنتج كل شئ فى إفريقيا.

أما بالنسبة لما نعطيه للجزائر فهو مبلغ مليونى جنيه سنوياً ، ولم نستطع تحويلها لهم بالدولار أو بالإسترلينى ، وقلنا لهم نعطيها لكم أسلحة وبضائع ، وهذا المبلغ لم يأخذوه.

كل الكلام الذى يقال الغرض منه إشعار الناس أن أموالهم تضيع هباءً .. وهذا غير حقيقى».

(انتهى نص ما جاء فى المحضر)

إن التكلفة المالية لحرب اليمن من سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٦٧ لم تتعد ٥٠٠ مليون جنيه، والمساعدات التى حصلت عليها مصر فى قمة الخرطوم كانت أكثر من ذلك ، والمساعدات التى حصلت عليها مصر بعد حرب ١٩٧٣ تجاوزت الألف مليون جنيه.

وخلال الفترة من ٦٢/ ٦٧ التى كانت فيها حرب اليمن مشتعلة استطاعت مصر أن تحقق بنجاح غير عادى أهم خطة للبناء والتنمية فى العالم الثالث كله ، وأشار البنك الدولى فى تقريره رقم «٨٧٠» «A» الصادر فى واشنطن بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٦ الجزء الخاص بمصر أن نسبة النمو الاقتصادى كانت ٢,٦٪ سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية، ارتفعت فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ إلى معدل ٦,٦٪ فى حين كان أعلى معدل للنمو فى بلدان العالم الثالث قاطبة ؛ ومن بينها الصين والهند لايتعدى ٢,٥٪ . وهذا يعنى أن مصر استطاعت خلال عشر سنوات أن تحقق تنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه فى الأربعين سنة لسابقة عن عام ١٩٥٢ .

* * *

قصة حرب اليمن و احتياطي الذهب بالبنك المركزي المصري :

وأخيراً وبمناسبة الحديث عما تحملته مصر الثورة ـ وهو من وجهة نظرى ليس تحملاً بل واجباً يفرضه التزامها بمساندة أى حركة تحرر ـ أن أتعرض لما قيل وقال من أن مصر تلاعبت برصيد الذهب أو بعثرت أموال الشعب فى سبيل مغامرات!.

وهى قضية مثيرة للجدل وأخذت حيزاً من الإثارة دون ما سند من الحقيقة ، وأجد نفسى مطالباً بإلقاء مزيد من الضوء والتوضيح إظهاراً للحق ولوضع القضية فى حجمها الصحيح دون ما زيادة أو نقصان.

وفى هذا الصدد فإننى لا أجد أيضاً أبلغ مما قرره **السيد حسن عباس زكى وزير الخزانة والاقتصاد السابق** الذى أكد فى محاضرة ألقاها بعنوان « **الإسلام والعقل** » ونشرت عنها جريدة الأهرام بتاريخ ١٦/ ١١/ ١٩٩٨ جاء فيها :

« أكد حسن عباس زكى أن احتياطى الذهب فى مصر قبل الثورة لم يمس، وأنه مازال موجوداً حتى الآن فى البنك المركزى ، وأن الثورة لم تستخدم هذا الرصيد فى تمويل صفقات السلاح أو مساعدة الثورات فى اليمن أوالدول الإفريقية» وبرهن على صحة ذلك بقوله:

« إن الدولة فى عهد عبدالناصر كانت تعتمد على سياسة إحلال الصادرات محل الواردات، كما كان يتم استيراد السلاح والمعدات الصناعية مقابل الصادرات المصرية من القطن والمنسوجات والبترول عبر نظام « الصفقات المتكافئة» مع دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق . وهذا الأمر ساعد الدولة فى الاعتماد على مواردها الذاتية دون الاضطرار إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجى إلا فى أضيق الحدود ، فلم يتجاوز حجم ديون مصر الخارجية فى تلك الحقبة مبلغ أربعمائة مليون دولار فقط . كذلك ساعدت هذه السياسة على عدم وجود عجز فى الموازنة.

وبفضل هذا الاحتياطى من الذهب كان سعر الجنيه المصرى وقتئذ يعادل أكثر من ثلاثة دولارات أمريكية ، ووصل معدل النمو الاقتصادى خلال فترة الستينيات إلى مصاف الدول الصناعية الكبرى حيث بلغ أكثر من ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وهو معدل لم تشهده البلاد سواء قبل الثورة أو حتى خلال الفترات اللاحقة لها.

وقال إنه من السذاجة أن يعتقد البعض أو يدعى أن الثورة استخدمت هذا الرصيد فى تمويل الثورات فى اليمن أو الدول الإفريقية ، وأن أى مزايد عليه أن يذهب بنفسه إلى البنك المركزى ليسأل ويتأكد».

إن الذين أذلوا الشعب ونهبوا أمواله فى بطونهم ، والذين كانوا يبرطعون فى عشرات الألوف من الأفدنة والعزب والقصور والضياع ، وتركوا الشعب يعانى الفقر والجهل والمرض ، تحولوا فجأة إلى حماة للشعب مدافعين عن حقوقه!

ولابأس فنحن فى عالم جديد ، كل شئ فيه مباح ، حتى أن يتحدث الإقطاعيون باسم الفلاحين ، وعتاة المستغلين باسم العمال والفقراء.

والذين أثاروا شكوكاً حول قضية الذهب ، إنما يهدفون من ورائها إلى اتهام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى قضت على نفوذهم وسطوتهم وجردتهم من سلطانهم ، بأن الثورة كانت تسير على شاكلتهم فى نهب أموال الشعب.

ورغم أن وزراء الاقتصاد والمالية فى عهد الثورة قد كذبوهم ، إلا أنهم ما زالوا يصرون على نفس الادعاء بالمنهج ذاته الذى هاجموا فيه السد العالى ، وجعلوه سببا فى الخراب والزلازل ، وفى نقص الإنتاج ، وأنه آيل للسقوط !.. وبنفس المنهج الذى هاجموا به تأميم شركة قناة السويس واستردادها من سيطرة الأجانب لتصبح مصرية خالصة تسهم فى الاقتصاد القومى المصرى والعربى ، وتفتح بنكاً استثمارياً يتزايد دخله سنوياً وعلى مر الزمن، وذلك بعد أن حكموا سنوات فى ظل وحماية الاحتلال وبمباركته ، وتحت ظل دباباته حتى تفجرت ثورة يوليو ، وطردت المحتل وأجلته عن أرض الكنانة بعدما كانوا يتحكمون فى صناديق الانتخاب يسوقون إليها الفلاحين لينتخبوا جلاديهم ويزوِّروُنها ليكون البرلمان ممثلاً للإقطاع ولرأس المال المدعوم والمتعاون مع رأس المال الأجنبى.

عندما قامت ثورة يوليو ٥٢ كان العجز فى الميزان التجارى عام ١٩٥١ أكثر من ٣٩ مليون جنيه ـ بقيمة الجنيه فى ذلك الوقت ، وكان أكثر من جنيه إسترلينى ويتعدى الأربعة دولارات أمريكية ـ وكان العجز فى ميزانية آخر حكومة سنة ١٩٥١/ ١٩٥٢ أكثر من ٢٥ مليون جنيه.

وشهود العيان لتلك القضية هم وزراء الاقتصاد والمالية وكبار المسئولين فى البنك المركزى فى تلك الفترة.

فالسيد على نجم محافظ البنك المركزى السابق يقول :

« إن أحداً لايجرؤ أن يشكك فى ذمم الحكومات المتعاقبة فى عهد الثورة أو الرئيس جمال عبدالناصر وبخاصة فى موضوع الاحتياطات القومية للذهب.

جاء عام ١٩٦٤ ولم يكن بخزانة الدولة أى نقد أجنبى .. وكانت البلاد تعتمد فى وارداتها الخارجية من القمح والسلع الغذائية الضرورية الأخرى على الاتحاد السوفيتى الذى كان يوردها بالكامل مقابل صادرات مصرية من القطن والمواد الخام الأولية ،

ولكن فى عام ١٩٦٤ شهد محصول القمح الروسى اضطراباً شديداً نتيجة سوء الأحوال المناخية هناك ؛ ومن ثم لم يستطع الاتحاد السوفيتى أن يورد الكميات المتفق عليها من القمح لمصر فى هذا العام بل إن إنتاجه كاد يكفيه . وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الموقف لتجويع الشعب المصرى من أجل إسقاط نظام جمال عبدالناصر عدوها اللدود فى منطقة الشرق الأوسط ، وزعيم حركة التحرير من الاستعمار داخل العالم الثالث ، فمنعت توريد القمح عبر المنح التى كانت تصرفها لمصر فى صورة هذا المحصول الإستراتيجى .

وكان أن اجتمع مجلس الوزراء لمناقشة كيفية تدبير المبالغ اللازمة لشراء القمح فوراً قبل وقوع الكارثة ، وفى سخونة المناقشة جاء اقتراح من جانب الدكتور عبدالمنعم القيسونى ببيع جزء من الذهب قيمته ١٠ ملايين دولار تدفع كعربون لشركات القمح العالمية لتحويل شحنات من القمح تحملها سفن كانت فى عرض البحر إلى ميناء الإسكندرية . واتخذ مجلس الوزراء برئاسة السيد على صبرى القرار وصدق عليه الرئيس جمال عبدالناصر قال:

«إن كنوز الدنيا لاتساوى أى شئ أمام تجويع مواطن واحد من هذا الشعب».

وفى خريف عام ١٩٦٤ رافق على نجم سبائك الذهب ، وقد حملتها أربع طائرات نقل خاصة إلى « بنك التسويات الدولية» فى بازل بسويسرا ، وكانت هذه السبائك تزن حوالى خمسة عشر طناً ، وتمثل اقل من ١٠٪ من مخزون الذهب المصرى المخزون منذ عام ١٩٥٢ ، وكان وزنه يقدر بنحو ١٥٤ طنا ، وهو وزن يزيد كثيراً على تقديرات أحد وزراء المالية قبل الثورة.

كل الشهود قبل عام ١٩٧٠ يقولون إن التصرف فى رصيد الذهب المحفوظ فى خزائن البنك المركزى على هيئة قوالب فى صناديق مغلقة عليها أرقام مسجلة تسجيلاً دقيقاً فى الداخل والخارج ، ولم يزد على الكميات التى بيعت فى عام ١٩٦٤ لإنقاذ مصر من حرب التجويع الأمريكية ، وقد بيعت هذه الكميات بالأوقية ـ الأوقية حوالى ٧ , ٣١ جراماً من الذهب عيار ٢٤ ـ وكان سعر الأوقية فى ذلك الوقت ٣٥ دولاراً.

ويضيف السيد على نجم :

إن العالم لم يعد منذ أكثر من نصف قرن يتعامل بقاعدة الذهب ، وأصبحت قوة العملة فى أى دولة تقاس بقوة الإنتاج وأصول الدولة ، وعلى التكنولوجيا التى تمتلكها، والأذون التى بحوزتها ، والدائنة للدول الأخرى نظراً لأنه بعد أزمة عام ١٩٢٩ وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى تراجعت غطاءات الذهب من نسبة ١٠٠٪ مقابل الإصدار النقدى من العملة إلى نسب متواضعة تتراوح فى الدول الكبرى ما بين ١٠٪ و ١٥٪ فقط ، والباقى

أذون خزانة ثم تلاشت واختفت تماماً قاعدة الذهب ، وبدأ صندوق النقد الدولى يجبر الدول النامية بربط عملاتها الوطنية بعملات الدول الكبرى مثل الإسترلينى فى النصف الأول من القرن الحالى وبالدولار بدءاً من النصف الثانى ؛ حيث أجبرت مصر للتوقيع على اتفاقية الصندوق عام ١٩٤٤ لربط عملاتها الوطنية بالدولار باعتباره عملة عالمية.

ويستطرد على نجم قائلاً:

إن البنوك التجارية فى مصر لاتفضل التعامل مع الذهب لتخوفها من الخسارة الفادحة فى حالة انخفاض سعره العالمى كما حدث خلال عام ١٩٩٧ ، وقد ترتب على هذا الانخفاض الذى وصفه البعض بالانهيار أن خسر تجار الذهب فى مصر ٤٠٪ من قيمة ما يملكون ، وفضلاً عن أن البنك المركزى يرى أن البنوك التجارية المصرية ليست لديها الخبرة الكافية للتعامل مع الذهب عالمياً، حيث توجد فروق فى أسعار الذهب الخام عالمياً ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ دولار فى الكيلو الواحد الذى يقترب سعره من ٣٠ ألف جنيه فى العادة ، لقد تراجع سعر أوقية الذهب عالمياً إلى ٢٩٩ دولاراً فى خريف ١٩٩٧ مقابل ٣٨٠ دولاراً خلال الفترة نفسها فى عام ١٩٩٦ ، وكان سبب هذا الهبوط الحاد أن سويسرا التى تعيش على الذهب وبنت سمعتها عليه طرحت ٥٤٪ من احتياطيها من الذهب فى الأسواق وسارعت روسيا إلى بيع ٢٥٠ طن من مخزونها للطفو فوق سطح الأزمة الاقتصادية الحادة التى تعرضت لها.

وتقدر أوزان السبائك الذهبية المتداولة فى الأسواق المصرية بحوالى ١٠٧ أطنان ، وكان الرقم فى عام ١٩٩٥ لايزيد على ١١ طناً وهو ما يعنى قفزة هائلة فى الاستيراد صاحبتها زيادة أخرى فى التصنيع من ٦٩,٢ طناً عام ١٩٩٦ إلى ١٢٢,٢ طناً رغم أن الضرائب المفروضة على المشغولات تصل إلى ٤٠٪ وهى مصدر شكوى لتجار الذهب الذين يعملون فى ٢٠ ألف ورشة ومحل».

كما أكد السيد حسن عباس زكى وزير الخزانة والاقتصاد الأسبق مرة أخرى ، فى محاضرة ألقاها فى جمعية الشبان المسلمين ، تمسكه بما سبق وأعلنه من قبل مراراً وهو «إن احتياطى الذهب فى مصر لم يمس إلا فى حدود عشرة ملايين دولاراً فقط صرفت لشراء القمح حتى لايجوع الشعب المصرى ، وذلك فى عهد الحكومات المتعاقبة فى حكم الرئيس جمال عبدالناصر.

والدكتور سلطان أبو على وزير الاقتصاد الأسبق أكد من جانبه « أن قوة أى عملة وطنية لأى دولة فى العالم حالياً يقاس بمدى قوة اقتصادها ، فقد انتهى عصر ربط غطاء الذهب بالعملة الوطنية وأصبح مجرد نظريات عفى عليها الزمن».

ويقول الدكتور سلطان أبو على أيضاً:

إن احتياطى الذهب حالياً الموجود لدى البنك المركزى ٧٦ طناً ، وقد انخفض عن بداية الثورة والذى كان يقدر ب ١٥٥ طناً ، وهو ما قيمته مليار و ٣٥٠ مليون جنيه ؛ و من ثم فإن الفارق ٧٨ طناً يسأل عنها النائب العام باعتباره سلطة التحقيق فى البلاد ، مؤكداً أن الاحتاطيات القومية من عملات النقد الأجنبى والتى تبلغ الآن أكثر من ٢٠ ملياراً هى أكثر نفعاً للبلاد عن احتياطى الذهب ؛ نظراً لأن احتياجاتنا الإستراتيجية من غذاء وسلاح تتطلب عملة أجنبية متوفرة بكثرة وفى أى وقت».

أما الدكتور فؤاد هاشم الرئيس السابق لبنك الاستثمار العربى فيؤكد :

« إن النظام غطاء الذهب انهار منذ الحرب العالمية الأولى ، ومع أزمة سنة ١٩٢٩ وحل محله وقتئذ نظام الصرف بالذهب ، بمعنى أن الدولة تحتفظ بغطاء عملتها لدى دولة أخرى تمتلك الذهب بكثرة من خلال أذون وسندت الخزانة وكانت بريطانيا العظمى فى ذلك الوقت أكبر الدول امتلاكاً للذهب ، لذلك كانت مصر تحتفظ بسندات خزانة على الحكومة البريطانية فضلاً عن ارتباط العملة الوطنية المصرية بالجنيه الإسترلينى باعتباره عملة عالمية قوية فى ذلك الوقت.

ولكن مع تزايد الإصدار النقدى وتدهور قيمة الجنيه الإسترلينى مع أفول الإمبراطورية البريطانية فأصبح لايوجد فى العالم ذهب يكفى الإصدارات الضخمة والهائلة من العملات المختلفة ، ومن ثم اختفى العمل بنظام قاعدة الغطاء الذهب ، وأصبحت قوة النقد فى أى دولةتقاس بقدرتها على الإنتاج وحجم الناتج القومى ومن الأصول التى تمتلكها الدولة فى أذون خزانة على الحكومات الأخرى وسندات وأصول إنتاجية وتكنولوجيا».

وكما يقولون بأن الحكم على الأفعال يكون من خلال النتائج ، تعالوا ننظر ونعدد أهم النتائج التى ترتبت على اتخاذ قرار مناصرة ثورة اليمن :

أولاً : خرج الاستعمار من شبه الجزيرة العربية ، واستقل الجنوب العربى والخليج العربى كله.

ثانياً : أرخت السيطرة الأجنبية قبضتها على الموارد العربية فى شبه الجزيرة العربية ، واتخذت موقف أكثر مرونة مع الأنظمة ، الوطنية بل سمحت لها بدور متزايد فى توجيه أمور ثرواتها الذاتية.

ثالثاً : اضطرت الأنظمة العربية إلى الأخذ بنظم التحديث والتحول إلى دول بما تحمله هذه الكلمة من معنى علمى.

رابعاً : تمدينت الخلافات العربية نابذة أسلوب القبائل والعشائر والطوائف ، فأصبح هناك الآن حركة جماهير وقضايا مستقبل ومصير واستقلال سياسى ، وتحرر

اجتماعى، ونضال وحدوى ، وموارد تعود إلى أصحابها ، وسيطرة الشعوب على وسائل الإنتاج والتأمينات الاجتماعية والتصنيع وزراعة الصحارى وبناء السدود.

ويحضرنى فى هذا المجال ما قاله الزعيم الخالد جمال عبدالناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٤ فى ذكرى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ :

« إن كفاح الشعوب لايتوقف عند غاية ولايستقر عند نهاية ، إنه طريق بعيد المدى، مداه الحياة نفسها لابد من جبهة عربية واحدة نجابه بها أعداءنا . إن الشعوب الحية لاتتهاون بعد النصر ، ولاتتراخى».

لسنا من أنصار إنشاء محاور عربية ، ولانتدخل فى الشئون الداخلية لأى بلد عربى . ونحن مع أى تغيير يزيد من القوى العربية المحتشدة من أجل المعركة ، وضد أى صراع شخصى أو طائفى أو فكرى لايكون من شأنه أن يضيف إلى المعركة دائماً ولا يأخذ منها.

إن القوى المعادية للتقدم فى العالم العربى كلها تعادى الوحدة خصوصاً بعد أن منحها النضال الثورى والجماهير مضموناً اجتماعياً.

هذه المنجزات الضخمة التاريخية ، وهذا التغيير الجذرى لايمكن أن يتحقق ونحن نُقَوِّم ما يقال عنه التدخل المصرى فى اليمن أو المغامرة المصرية فى اليمن ـ وأنا اختلف مع من ينادى بمثل هذه المقولات وأسمىّ التدخل المصرى فى اليمن بعبارة « **الواجب المصرى الوطنى والقومى نحو أمتنا العربية**» ـ إلا أن نضع هذه المنجزات فى الحسبان بصرف النظر عن الثمن الذى دفعته مصر ، وأن هؤلاء الذين يقولون ويتقولون على الزعيم جمال عبدالناصر بادعائهم أنه أضاع ثروة مصر فى مغامرات خارجية ، أقول إنها لم تكن أبداً مغامرات .. لم تكن أبداً إلا واجب قومى والتزام قومى ، وأن معدل التنمية فى مصر فى السنوات من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥ كان ٦,٧٪ سنوياً من واقع إحصائيات وتقارير البنك الدولى ، وأن دور مصر يجب أن يكون موجوداً فى العالم العربى ، ولقد استطاع الرئيس عبدالناصر أن يمارس هذا الدور بدون التدخل فى شئون الآخرين.

لقد كانت إسهامات عبدالناصر الجوهرية هى أنه أعاد بعث القومية العربية ، وواجه الاستعمار . ولابد أن ننظر إلى خريطة العالم العربى قبل جمال عبدالناصر ؛ حيث كانت الغالبية العظمى من أقطاره بما فيها مصر ، مستعمرات ، وعندما رحل الرئيس عبدالناصر عن عالمنا هذا ، كان الاستعمار قد حمل عصاه على كتفيه ورحل.

فبمساندة مصر الثورة المادية والمعنوية تحررت معظم الدول العربية وقامت ثورات تحرير فى العراق وليبيا والسودان واليمن . وعاش الرئيس عبدالناصر تحريرها أعياداً وساهم فى الاحتفال ببعضها . والحقيقة أنه لم يشهد التاريخ الحديث فترة تقارب بين

الشعب العربى فى جميع أقطاره مثل سنوات عبدالناصر ؛ حيث عاشت الوحدة فى وجدانه وكان عبدالناصر يرى أن الخلافات بين الحكومات العربية هى نتيجة الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى، وأن وحدة الهدف قائمة عند الشعوب ، كما أن الوحدة لايمكن أن تتم فرضاً ، و أن أى حكومة وطنية فى العالم العربى تمثل إرادة شعبها ونضاله فى إطار الاستقلال الوطنى هو خطوة نحو الوحدة لأنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة ، وأن أى وحدة جزئية تمثل إرادة شعبين عربيين أو أكثر هى خطوة وحدوية متقدمة تقرب من يوم الوحدة الشاملة.

ومن المفارقات الغريبة أن الذين لايملُّون من مهاجمة العرب لعدم مساعدتهم مصر، ولايمدون لها فى أزماتها يد العون هم أنفسهم الذين لايَملُّون من مهاجمة الرئيس جمال عبدالناصر لأنه دعم العرب ، ومد لهم يد المعاونة فى أزماتهم ، وهذا منتهى التناقض؛ فهم يدعون بأن جمال عبدالناصر ورط نفسه فى حرب اليمن ، وهى فى رأيهم حرباً لاناقة لمصر فيها ولاجمل ، وفى نفس الوقت يلومون على العرب فى عدم مد العون من قبلهم إلى مصر.. فكيف تستحلون لمصر العربية ما تنكروه أنتم على باقى الدول العربية ، أفهم أن يقول هؤلاء إن على مصر والدول العربية أن يتكاملوا وظيفياً من أجل اكتمال منظومة العمل العربية ، كل يعطى للآخر ليكمله من أجل تحقيق الهدف الأكبر ؛ وهو تحرير الشعوب والإرادات، أما من يقول ما لنا نحن بهموم العرب ومشاكلهم ، فهو فى ظنى كمن يسير وهو ينظر تحت قدميه، ولاينظر أمامه ولابه له أن يقع ، فوجود العرب كجزر منفصلة هو ما سبب وسيسبب لهم مزيدًا من الضعف والخنوع ، ولن يعود ذلك بالسلب على دولة أو عدة دول بالسلب ـ كما يتوهم البعض ـ لا .. بل سيعود على الجميع بالسلب، وتأكيداً لقولى هذا، وللنظرة الإستراتيجية الشاملة بعيدة المدى للمشروع القومى للرئيس جمال عبدالناصر، نشهد منذ السنوات الأخيرة للقرن العشرين حركات متعددة فى مختلف مناطق العالم نحو التكتل والوحدة ؛ فقيام الاتحاد الأوروبى مثل واضح ؛ حيث تحملت الدول الكبرى مثل فرنسا وألمانيا عبء قيام الاتحاد ، وتحملت معها الدول الأوروبية الغنية عبء النهوض باقتصاديات الدول الأوروبية الأقل نمواً ، والسؤال هنا لماذا تحملت هذه الدول الغنية عبء النهوض باقتصاديات الدول الأقل نموا ؟!!.

أوجه سؤالى لمن يرى أن الرئيس جمال عبدالناصر قد أخطأ خطأ جسيماً بمساعدته ثورة اليمن ..

أترك لهم الإجابة فهى واضحة لكل من يعرف أ ـ ب سياسة.

وباختصار فإن وقوف مصر بجانب الثورة فى اليمن كان من أجل الانتصار لحق الشعوب فى تحديد مصيرها ، وهى معركة من معارك الصراع المتصل والمستمر ، والذى لن ينتهى بين الحركة الوطنية العربية وبين قوى السيطرة العالمية ، ولولا مواقف مصر الثورة ومساعداتها لكافة حركات التحرر ما كانت مصر هى الشقيقة الكبرى ولا رمز العزة والتحرر ، فمكانة مصر على المستوى الدولى والعربى والأفريقى سطرها دم فى فلسطين ، والجزائر ، واليمن، وسيناء ، كما أن دور مصر العربى لم يوجده جمال عبدالناصر من عدم ؛ فدور مصر العربى معروف ومشهود به من قبل ذلك بكثير جداً ، ومن ينكر ذلك الدور على مصر فهو لايدرك مكانتها والدور المقدر لها لكونها مصر.

* * *

الفصل العشرون

عبـــدالناصر وثـــورة الفاتح الليبية

أحب فى النهاية ألا يفوتنى إلا أن أسجل موقف الرئيس عبد الناصر من الملك إدريس السنوسى . فقد أصر الرئيس جمال عبد الناصر على استضافة الملك السنوسى فى مصر بناء على طلب الأخير حيث وردت لنا برقية من سفيرنا فى أثينا بعد قيام الثورة فى ليبيا يقول فيها إن الملك إدريس السنوسى طلب إليه إبلاغ الرئيس عبد الناصر برغبته هو وزوجته بالقدوم إلى القاهرة للإقامة بها حيث أنه يمتلك قطعة أرض تبلغ مساحتها حوالى ٦٨ فداناً فى منطقة أبو المطامير بجوار الإسكندرية....

تمثل ليبيا عمقا إستراتيجيا للأمن القومى المصرى ، ويوفر الاتصال الجغرافى معها والاتصال الوثيق بين الشعبين المصرى والليبى مصالح مشتركة للبلدين يجب المحافظة عليها ودعمها إلى أقصى حد ، وتضع هذه العوامل نفسها فى كل بلد فى مقدمة أولويات السياسة الخارجية للبلد الآخر ؛ فقد لعبت مصر حكومة وشعبا دورا مهما فى دعم النضال الوطنى الليبى ضد الإستعمار الإيطالى حتى إن الأخير اضطر فى فترة من الفترات إلى بناء سور شائك على طول الحدود بين البلدين للحيلولة دون وصول الدعم المصرى إلى حركات الجهاد الليبى أو تسلل عناصر الجهاد إلى عمق الأراضى المصرية للاحتماء بها .

ولقد حرصت قوى الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على توظيف موقع ليبيا لخدمة مصالحها الإستراتيجية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وعلى المستوى العالمى؛ فأقامت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية جوية ضخمة فى طرابلس بإسم قاعدة « هويلس « ـ أصبح إسمها بعد الثورة قاعدة عقبة بن نافع(*) ـ وأقامت بريطانيا قاعدة جوية بحرية فى ميناء طبرق أطلقت عليها إسم قاعدة «العضم» ـ أصبح إسمها بعد الثورة قاعدة جمال عبد الناصر ـ والقاعدة الأخيرة قدمت العديد من التسهيلات وأوجه الدعم للتحركات البريطانية أثناء العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ .

الوجود العسكري الغربي في ليبيا الملكية وأصالة الشعب الليبي

لكن الوجود العسكرى الغربى لم يكن مقتصرا على القاعدتين بل انتشر فى كل ربوع ليبيا فى شكل مئات من ممرات الهبوط التى تستخدمها القوات الجوية الأمريكية الموجودة فى أوروبا فى تدريباتها ، فقد كانت هذه القوات ترى فى الظروف الجغرافية والمناخية فى ليبيا أكثر الأجواء ملاءمة للطلعات الجوية التدريبية لطائراتها كما كانت الموانىء الليبية الرئيسية فى طبرق وبنغازى وطرابلس موظفة بالكامل للقوات البحرية البريطانية والأمريكية فى البحر الأبيض وفى جنوب أوروبا.

(*) ثم أطلق عليها فى أوائل الثمانينيات « قاعدة معيتيقة الجوية» ومعيتيقة هو اسم الطفلة الليبية التى استشهدت فى قصف جوى خلال الحرب العالمية الثانية فى تلك المنطقة .. وذلك تخليداً لها ..

يضاف إلى ذلك سيطرة بريطانية وأمريكية كاملتين على الجيش وأجهزة الأمن والشرطة فى ليبيا فى شكل مستشارين وبعثات تدريبية وتحكم فى التسليح والتنظيم الداخلى لهذه القوات وإستقطاب كامل لقياداتها .

وأكثر من ذلك فقد حرصت هذه القوى على ضرب سياج محكم حول النظام الملكى الذى قام فى ليبيا بعد الاستقلال وبخاصة فيما يتعلق بدوره العربى وعلاقاته بالدول العربية، فكان الصوت الليبى غائبا باستمرار سواء فى جامعة الدول العربية أو خارجها، وتحولت ليبيا إلى ما يشبه المنطقة العازلة بين مشرق العرب ومغربهم برغم أن موقعها الجغرافى وتراثها الحضارى والتاريخى كانا يؤهلانها لدور عكسى ، أى معبرا وجسرا نشيطا بين طرفى الأمة العربية فى المشرق والمغرب ، بل ومدخلا إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء بما يمكن أن يمثله ذلك من عنصر دعم إيجابى للأمن العربى بوجه عام .

لكن ثمة حقيقة مهمة تبرز برغم كل العوامل السابقة ، وهى أن هذه القوى لم تستطع أن تحول دون وجود حركة نشطة واتصال عميق بين الشعب الليبى وبين الشعوب العربية المجاورة له وبخاصة الشعب المصرى، ففى المنطقة الشرقية فى ليبيا والمعروفة باسم «برقة»، كان هناك تداخل شديد بين الشعب الليبى فيها والشعب المصرى حيث يتلقون تعليمهم ويمارسون تجارتهم فى مصر ، ويصاهرون من أبناء الشعب المصرى فى حرية كاملة ، وعندما كان أحدهم يقول أنه « مسافر» كان يُفهم على الفور أنه مسافر إلى مصر ، ويوجد حتى اليوم امتدادات للعائلات الليبية فى الإسكندرية ومحافظات البحيرة والفيوم والمنيا علاوة على مناطق الحدود فى مرسى مطروح والسلوم والواحات. هذا بالإضافة إلى انتشار القبائل من « أولاد على» فى المنطقة الممتدة جغرافيا من غرب مصر ومصر الوسطى حتى العمق فى داخل الأراضى الليبية .

ومن جانب آخر لم تكن الساحة الليبية منعزلة عن التيارات السياسية والثقافية التى ظهرت فى الوطن العربى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد شهدت امتدادات لكل هذه التيارات التى جاء معظمها من المشرق العربى ، فكانت هناك عناصر تنتمى للتيار الوطنى القومى، وآخرون ينتمون للقوميين العرب أو للبعث وفريق رابع ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين، وآخر للشيوعيين ، وكانت كل هذه المجموعات ضعيفة الوزن إلى حد كبير ، وتمارس أنشطتها فى الغالب فى الإطار الثقافى أو بطريقة سرية ، فقد كانت الأوضاع السياسية بما فى ذلك مؤسسات التمثيل النقابى تحت السيطرة الكاملة للحكم وبالتالى للنفوذ الأجنبى ، لكن ذلك لم يمنع من كونها موجودة .

لكن ثمة فريق آخر كان يحظى باحترام الجميع من قوى داخلية أو خارجية وهو التيار الوطنى الليبى الذى كان يمثل رمز الجهاد الوطنى الليبى ضد المحتل الأجنبى والذى

كانت عناصره تنضوى تحت اسم « **جماعة عمر المختار** » ، ذلك المجاهد الليبى العظيم ، وقد حرص قادة هذه الجماعة فى ظل النظام الملكى على توثيق علاقاتهم بالرئيس جمال عبد الناصر وثورة ٢٣يوليو١٩٥٢ ، وكان يجرى الالتقاء بهم مجتمعين أو فرادى من وقت لآخر ؛ باعتبارهم عناصر وطنية مخلصة برهنوا بحق على نزاهتهم وإخلاصهم للفكرة القومية بوجه عام والرغبة فى أن تمارس ليبيا دورا أكثر حيوية فى النضال القومى العربى وكان من أبرز العناصر القيادية التى حرصت على استمرار العلاقة مع عبد الناصر **الأستاذ مصطفى بن عامر والأستاذ بشير المغيربى** بالإضافة إلى مجموعات أخرى من العناصر الوطنية من ضمنها **إبراهيم الغويل**، **وعلى وُرِيِّث**، وآخريـن .

أدركت مصر هذه الحقائق على اختلاف الفترات التاريخية كما استوعبها جيدا قادة ثورة يوليو٥٢ والتى قامت فى أعقاب استقلال ليبيا بفترة قصيرة .

وتجدر الإشارة إلى أن بترول ليبيا لم يساهم بنصيب ملموس فى دخلها القومى إلا فى بداية الستينيات ، وحتى هذا التاريخ كان هناك اعتماد سنوي يدرج فى الموازنة السنوية المصرية كمعونة لليبيا لتمويل عدد من البعثات المصرية العاملة فيها فى مجال التعليم والقضاء والوعظ الدينى ومجالات أخرى كثيرة .

ورغم إدراك الرئيس جمال عبد الناصر لحجم الخطر الذى يمثله النفوذ الأجنبى المسيطر فى ليبيا ، لم يشأ أن يصطدم بالنظام الملكى هناك ، وكان يحرص دائما على إقامة علاقات هادئة بعيدة عن التوترات مفضلا أن يأتى الحكم عليه من داخل الشعب الليبى نفسه . وربما كان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو ما حدث فى يوليو١٩٦٤؛ ففى هذا التاريخ كان يحل موعد تجديد اتفاقية القواعد الأمريكية والبريطانية ، وكانت الحجة التى قدمها المسئولون الليبيون للتوقيع على اتفاقية القواعد هو تأمين الحصول على بضعة ملايين من الدولارات لصالح الموازنة الليبية ، لكن الدور الذى لعبته هذه القواعد على الصعيد الوطنى والقومى كان دورا سلبيا للغاية ، وبعد ظهور البترول وتوفر مصادر الدخل لليبيا لم تعد هناك حاجة لهذه الملايين القليلة التى تأتى من القواعد ومن هنا فقد أطلق الرئيس عبد الناصر نداء فى خطابه بمناسبة احتفالات الثورة فى عام ١٩٦٤ لمطالبة الملك إدريس السنوسى ملك ليبيا بعدم تجديد هذه الاتفاقيات ، **وأحدث هذا النداء ردود فعل عنيفة للغاية فى داخل ليبيا** ؛ فالنظام الملكى الذى تربطه مع الغرب علاقات تحالف بل وتبعية كاملة لم يكن فى نيته الاستجابة لهذا النداء ولا يقدر على ذلك بحكم تكوينه وفكره السياسى ، لكن الشعب الليبى كان له موقف آخر فانفجرت المظاهرات وتصاعدت الأصوات المطالبة بعدم تجديد الاتفاقيات الخاصة بالقواعد الأجنبية، و وُجهت بقمع شديد شاركت فيه قوات الجيش والشرطة . ورغم أن تجديد الاتفاقيات

قد تم توقيعه فيما لا يزيد على عشرة دقائق فى لقاء الوفود الرسمية إلا أن الشعب الليبى كان قد عبر عن معدنه الأصيل ، وأنه لم ولن ينعزل عن أمته العربية تحت أية ظروف.

وقد عبر الشعب الليبى عن هذا المعدن الأصيل فى أكثر من مناسبة أخرى . ففى فترة حرب التحرير الجزائرية كان الشعب الليبى خير عون للحركة الوطنية الجزائرية بقيادة أحمد بن بيلا ، وأمكن بمعونته ودعمه تقديم العديد من التسهيلات وألوان الدعم بكافة أشكاله لهذه الحركة ، كما احتضن الشعب الليبى أكثر من مؤتمر عام لجبهة التحرير الوطنى الجزائري وأحاط قياداتها وأعضاءها بالعطف والرعاية والحماية علاوة على المساهمة الإيجابية الفعالة فى تمرير وتهريب الأسلحة والأفراد عبر الأراضى الليبية من مصر إلى الجزائر أو عن طريق إنزال بعض السفن المحملة بالأسلحة والذخائر على السواحل الليبية ليتم توصيلها بعد ذلك إلى أرض المليون شهيد .

وكانت الجماعات الوطنية والقومية الليبية قد عبرت بصدق عن أصالة هذا الشعب إبان العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ عندما ساهمت مختلف الطوائف فى التعبير المعنوى والمادى بتفجير أنابيب البترول علاوة على بعض العمليات ضد القواعد الأجنبية فى مختلف أنحاء الأراضى الليبية وترتب على ذلك استشهاد وجرح أخوة ليبيين تماما كما حدث بطريقة تلقائية فى باقى أنحاء الوطن العربى.

وكانت ردود فعل عدوان ١٩٦٧ داخل ليبيا تعبيرا جديدا عن أصالة الشعب الليبى الذى تصاعدت مطالبته من خلال المظاهرات والكتابات والمؤتمرات بضرورة الوقوف فى مواجهة العدوان، ومرة أخرى وجد النظام السياسى نفسه فى مأزق اضطر معه أن يجرى بعض التعديلات الشكلية فى الوزارة وقيادة الجيش والأمن لاحتواء الشعور الشعبى الجارف .

لكن هذه الاضطرابات الأخيرة دفعت القوى المستفيدة من الوضع الليبى والمسيطرة على قراره أن تعد عدتها للمستقبل فاتجهت لتكوين بعض المجموعات من داخل النظام نفسه لتكون بديلة للسلطة الحاكمة اذا ما اقتضت الظروف ذلك ، على أن يتم التنفيذ من خلال « انقلاب القصر » الذى كان يهدف إلى تقديم وجوه جديدة دون التخلى عن الركائز الأساسية التى يقوم عليها النظام ، وكان فى مقدمة المتصدرين لهذا النهج عبدالعزيز الشلحى رئيس الأركان العامة للجيش الليبى والمعروف بروابطه القوية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت كل الدلائل تشير إلى إعداده لتنفيذ « انقلاب القصر » فأخذ يوسع من اتصالاته داخل الجيش وقوى الأمن الداخلى والزعامات القبلية وكبار الرأسماليين والتجار الليبيين ذوى النفوذ .

القاهرة والتيارات السياسية والشعبية في ليبيا

لكن الجيش الليبى كان له رأى آخر ، فلم يكن هذا الجيش منعزلا عما يجرى فى المنطقة أو غائبا عما يجرى فى ليبيا ، ومن ثم تكون داخل الجيش أكثر من تنظيم وطنى يعمل كل منها دون معرفة أو صلة بالآخرين بهدف تنفيذ التغيير فى الوقت المناسب .

وكانت القاهرة ترصد ما يجرى على الساحة الليبية بالتفصيل ، وكانت لديها علاقاتها الرسمية وغير الرسمية مع كل القوى السياسية والشعبية فى الداخل ، وكانت غالبية القوى الوطنية تتطلع إلى القاهرة كزعامة للتيار القومي والتحررى ، ولم يكن من منطلق تبعية بأى حال بل على أساس مبدئى وأخلاقى وتلاقى فى الأهداف والآمال والأحلام الكبرى للشعب العربى من المحيط إلى الخليج .

وأذكر هنا أنه فى لقاء عقده الرئيس جمال عبد الناصر مع سفيرنا فى ليبيا فى تلك الفترة، أى بعد عدوان ١٩٦٧ أن ركز السفير فى حديثه على الشكوى من الملك والقيادة السياسية فى ليبيا وعمالتهم للاستعمار وعدائهم للثورة العربية إلى آخر ذلك من الأفكار ، فرد عليه الرئيس عبد الناصر بجملة حاسمة :

« ركز انت على العلاقات وسيب لى أنا السياسة»

فنظر السفير إليه مستفهما عما يقصده الرئيس ، فاستطرد الرئيس عبد الناصر قائلا :

« إن مهمتك كسفير هو تنمية التبادل التجارى مثلا بين البلدين وتسهيل حركة وتنقلات أفراد البلدين فى البلد الآخر ، وأما ما يتعلق بتوجهات النظام أو أفكاره السياسية فلا شأن لك بها ».

كان هذا هو منهج الرئيس عبد الناصر ـ لم يقبل فى يوم من الأيام أن تتدخل سفارة مصرية أو أى من أعضائها فى شئون الدولة المعتمدين لديها بأى شكل.. فمثلا عندما أبلغه الملك سعود فى عام ١٩٥٧ أن أحد أعضاء السفارة المصرية يعد مجموعة للانقلاب على الحكم فى السعودية طلب إليه الرئيس عبد الناصر أن يحاكم الدبلوماسى المصرى كما يحاكم بالضبط أى عنصر سعودى متآمر ، وكانت هذه الواقعة نتيجة دسيسة أمريكية أنتجت آثارها لدى الأشقاء فى المملكة العربية السعودية ، وتلك قصة أخرى.

أعود إلى ليبيا وأقول أن مصر كانت لها علاقات هادئة مع النظام الملكى بعيدة عن التوتر أو الصدام.. **وكانت ليبيا الملكية هى إحدى دول البترول التى وافقت مع السعودية والكويت على تقديم الدعم المالى للدول التى تضررت من عدوان يونيو١٩٦٧ بناء على قرارات قمة الخرطوم .**

وكانت لنا أيضا علاقات بالقوى الوطنية من **جماعة عمر المختار** وكانت القاهرة ترى فى هذه الجماعة رمزا للوطنية والجهاد الليبى ضد المستعمر ؛ ومن ثمّ فلم نكن نخفى هذه العلاقة وكان حلقة الإتصال الرئيسية معى شخصيا ، هو المناضل **الأخ بشير المغيربى** .

ومتوازيا مع هذه العلاقات فقد كانت القاهرة على دراية كاملة بغالبية التنظيمات الثورية داخل الجيش الليبى ، وكنا نتلقى منهم رسائل ونستمع إلى أفكارهم دون التدخل فى توجيه مسارهم أو حتى محاولة معرفة خططهم المستقبلية لأن هذا الأمر يعد من صميم شئونهم وقرارهم ينبع منهم ومنهم فقط.

وكان هناك تنظيم باسم **الضباط الأحرار** أقام علاقات مباشرة معى شخصيا منذ عام ١٩٦٦ عن طريق **جماعة عمر المختار**، ولم يطرح هذا التنظيم أى أسماء علينا ونحن بالتالى لم نطلب منهم معرفة القائمين على أمر هذا التنظيم . وكل ما طلبه أعضاء هذا التنظيم كان عبارة عن مجموعة من الأناشيد الوطنية ذات الطابع القومى ومجموعة خطب الرئيس جمال عبد الناصر وفلسفة الثورة وميثاق العمل الوطنى، وبعد سنة ١٩٦٨ طلبوا منا بيان ٣٠ مارس ودراسة حول الظروف المحيطة بصدوره والخطط المستقبلية بعده . وكانت الاستجابة لهذه المطالب تتم دون أن نطلب فى أى مرة معرفة من هم ولا أى بيانات عنهم.

مندوب جريدة الأخبار أول من علم بالثورة الليبية

وعندما وردت الأنباء الأولية عن وقوع التغيير فى ليبيا ليلة الفاتح من سبتمبر١٩٦٩ ، وكان أول من علم بها مندوب جريدة الأخبار المصرية فى طرابلس «محمود هريدى» الذى أبلغ القائم بالأعمال هناك ؛ ومن ثمّ قام بإرسال برقية للقاهرة بالحدث ، و كان مندوبا المخابرات العامة ، أحدهما فى أجازة فى القاهرة والآخر كان قد عاد إليها لانتهاء مهمته فى ليبيا ، وهما أحمد صوار وأحمد كامل العشماوى. كانت تلك هى الصورة المتاحة فى القاهرة ، وكان ذلك هو الفهم لموقع ليبيا فى أولويات الاستراتيجية القومية لمصر من منظور الأمن القومى لها .. ولم تكن قد توفرت لدينا معلومات تفصيلية عن القائمين بالتنفيذ أو شخصياتهم ، ولكن الرئيس عبد الناصر أدرك منذ اللحظة الأولى أن التغيير تقوده عناصر وطنية قومية ، ولا تمت بصلة لانقلاب القصر الذى كان يعد له الشلحى .

وبدأت القاهرة تدرس الموقف ...

كانت هناك عوامل وقتية لكنها أخذت فى الاعتبار لدى بعض المؤسسات وأجهزة المعلومات عند دراسة الموقف ؛ فقد كانت هناك ظروف الهزيمة العسكرية والإعداد للمعركة والمواجهات العسكرية والسياسية التى تخوضها مصر .

وكانت ليبيا الملكية من جانب آخر قد استجابت قبل شهور قليلة من قيام ثورة الفاتح لطلب مصر بتقديم مساعدة عاجلة قدرها عشرين مليون جنيه استرلينى لتلبية بعض احتياجات الإعداد للمعركة . وحول هذا الموضوع وكيفية موافقة الملك السنوسى على دفع هذا المبلغ هناك قصة طريفة .. قد أتناولها فيما بعد.

وكان غياب المعلومات عن القائمين الحقيقيين بالتغيير أيضا عاملا مؤثرا فى تقدير بعض الأجهزة ، خاصة فى ضوء معرفة سابقة بالخطط الأمريكية والبريطانية بإعداد قيادة بديلة للنظام الملكى القائم ، وكان هذا العامل من أهم عناصر التقدير .

ولا أذيع سرا إذا قلت أن بعض هذه المؤسسات عرضت تقديراتها مشفوعة بهذه المحاذير ، لكن يمكن القول أن التغيير فى حد ذاته قد لقى ترحيبا لدى الغالبية .

وكان قرار الرئيس عبد الناصر بالاعتراف بالنظام الجديد ربما سابقا لكل ما ورد من تقديرات، فقد كان عامل التوقيت وعامل الموقع حاسمين فى التوصل إلى هذا الرأى .

فمن حيث التوقيت كان التغيير فى ليبيا يفتح طاقة ضوء جديدة تضاف إلى التغيير الوطنى الذى حدث فى السودان والذى وقع قبل ذلك بشهور قليلة ـ مايو ١٩٦٩ ـ ، ليعيد للتيار القومى انطلاقته ويرد على كل الدعاوى التى كانت تردد أن هذا التيار قد انتهى إلى الأبد ؛ ومن ثمّ يصحح جانبا من الخلل الذى تعرضت له توازنات المنطقة العربية بعد عدوان ١٩٦٧ .

أما من حيث موقع التغيير فكما أشرت إلى ما تمثله ليبيا من أهمية حيوية للأمن القومى المصرى ؛ ومن ثمّ للتغيير أن يؤمن هذا العمق الأمنى ويساعد على تطهير الساحة الليبية من كل مصادر التهديد والخطر ، وبخاصة القواعد الأجنبية .

كان هذا هو موقف الرئيس جمال عبد الناصر قبل صدور الاعتراف رسميا بالنظام الجديد فى ليبيا .

و يذكر أنه فى الساعة السابعة من مساء اليوم الأول من سبتمبر ١٩٦٩ حضر آدم حواز ـ أحد الضباط الذين قاموا بالتغيير إلى مقر السفارة المصرية فى بنغازى وطلب من القائم بالأعمال، نظرا لوجود السفير أحمد رياض فى القاهرة فى ذلك الوقت ، طلب إبلاغ القاهرة بأن الجيش الليبى قد قام بالثورة وأنهم يطلبون تأييد القاهرة للنظام الجديد وكان نص الرسالة كالتالي :

« نرجو إبلاغ الرئيس جمال عبد الناصر فورا برسالة باسم قائد الثورة الليبية بنبأ استيلاء الجيش على السلطة ، وأن الأوضاع فى جميع البلاد مستقرة ، وتم إحكام السيطرة عليها لصالح الشعب الليبى، والمطلوب دعم وتأمين الجمهورية العربية المتحدة العاجـــل.. »

وسأله القائم بالأعمال : من أنتم ؟

فأجاب : نحن فلان وفلان . . وعدد بعض الأسماء للقادة الجدد برتبهم وأقدمياتهم .

فقام القائم بالأعمال بالاتصال بي اتصالاً مباشراً ومشفراً يربط السفارة بالرئاسة بالقاهرة ـ وأرسل كل البيانات التى حصل عليها وأضاف إليها طلب النظام الجديد بالتأييد.

فقمت بدورى بإبلاغ الرئيس عبد الناصر وكان قراره :

« تعقد فورا مؤتمرا تليفونيا (بالاتصال تليفونيا مع كل الأعضاء فردا فردا واستطلاع رأيهم لدواعى السرعة) مع جميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإشتراكى وكذا مع كل من محمود رياض وزير الخارجية وشعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين هويدى المشرف على المخابرات العامة، وتشرح لهم الموقف وتسجل رأيهم ، وماذا يجب لمصر أن تتخذه من قرارات ، ولا تبلغهم برأيى الذى أمليته عليك .»

وكانت هذه التعليمات فى حوالى الساعة الثامنة مساء يوم أول سبتمبر١٩٦٩ .

وبالفعل قمت بتنفيذ تعليمات الرئيس وقد كانت لدينا شبكة اتصالات حديثة جدا ومؤمنة ولا تسمح بالتداخل فيها ، تم إعدادها بحيث تسمح بعقد مثل هذه المؤتمرات التليفونية مع أكثر من طرف فى وقت واحد، فاتصلت بجميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا تليفونيا وباقى المسئولين الذين حددهم الرئيس وقد وافق الجميع على تأييد النظام الجديد فى ليبيا دون تردد فيما عدا الدكتور محمود فوزى الذى قال : « يا أخ سامى فلننتظر إلى الصباح « قالها بالإنجليزية «Sleep On it» ، أما أمين هويدى فقد كان من رأيه انتظار المزيد من المعلومات عن هوية القائمين بالتغيير ثم نتخذ قرارنا وقال «Wait And See» مع ميله للموافقة من ناحية المبدأ .

القاهرة تؤيد وترسل وفدًا للمعاونة

وأبلغت الرئيس عبد الناصر بما انتهى إليه المؤتمر التليفونى وكان قد حضر إلى مكتبى فى نفس الوقت كل من الفريق محمد فوزى و فتحى الديب وشعراوى جمعة وأمين هويدى وبشير المغيربى الذى كان موجودا فى القاهرة فى هذا اليوم وبدأنا فى متابعة تطورات الموقف وتحليل المعلومات التى بدأت ترد تباعا سواء من سفارتنا فى بنغازى أو من المخابرات العامة أو الإذاعات الخارجية ووكالات الأنباء .. ولم تزد هذه المعلومات عن البيان الذى بثته الإذاعة الليبية والصادر عن مجلس الثورة بأن الهدف من الثورة هو القضاء على الأوضاع الفاسدة لصالح الشعب الليبى ، بالإضافة إلى بيان بتعيين **العقيد سعد الدين أبو شويرب** رئيسا للأركان العامة للجيش الليبى ، ثم الأناشيد الوطنية والموسيقى العسكرية . ثم عاد الضابط مرة ثانية فى حوالى الحادية عشر مساء وطلب من سفارتنا فى بنغازى على لسان قائد الثورة حاجتهم العاجلة لمن يختاره الرئيس جمال عبد الناصر للمعاونة فى كيفية مواجهة أى تدخل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، خاصة وأن لهم قواعد عسكرية فى ليبيا .

وكان الرئيس عبد الناصر قد طلب قبل هذا الاتصال الثانى من الضابط الليبى تحريك عناصر من القوات المسلحة والقوات الجوية لمنطقة الحدود الليبية المصرية لتكون تحت تصرف الثورة الليبية كما قرر إعداد بيان رسمى لإصداره بعد مراجعته ، كما قرر إرسال

برقية تأييد إلى قادة الثورة على أن يذاع البيان والبرقية فى جميع الإذاعات المصرية ووكالة أنباء الشرق الأوسط لتبثه إلى الخارج .. وبدأ فى نفس الوقت انتظام الخط المفتوح بين القاهرة وبنغازى طوال الأربع والعشرين ساعة .

كان أول طلب للقيادة الجديدة هو إرسال وفد مصرى إلى بنغازى لأن ظروفهم لا تسمح لأى منهم بمغادرة البلاد .. ووافق الرئيس عبد الناصر على الفور وقرر تشكيل الوفد من كل من : فتحى الديب و محمد حسنين هيكل وجمال العطيفى وأحمد رشدى من وزارة الداخلية ـ والذى أصبح وزيرا للداخلية فيما بعد ـ والمقدم صلاح السعدنى مدير مكتب الفريق فوزى وزير الحربية وأمين بسيونى من الإذاعة وعماد البط من وزارة الخارجية.

تم أثناء ذلك إعداد الطائرة الخاصة التى ستقل الوفد المتجه إلى بنغازى وبعد أن استقبل الرئيس عبد الناصر فتحى الديب وكلفه بتولى المهمة حمله رسالة لقائد الثورة الليبية وقال له:

« فتحى أنا اخترتك للمهمة الخطيرة دى لثقتى الكاملة فيك ، وأنا عارف أنك تقدر تنجح زى ما نجحت مع الإخوة الجزائريين .. سمعة مصر بين يديك ومافيش أمامك غير حل واحد من الإثنين .. يا إما تنجح وتؤمن الثورة الليبية يا إما ـ ضاحكا وعلى سبيل المزاح ـ أنا حا اذبحك . . تطلع مع سامى تتفقوا على كل حاجة والأمور كلها مرتبة، وحايصاحبك هيكل. وأنا عايز هيكل يرجع على نفس الطيارة بتقريرعاجل يوضح الصورة الكاملة ..» .

كما كان الرئيس قد اتصل بهيكل وأبلغه بتعليماته وقد حضر بعد ذلك لمكتبى لمصاحبة باقى أعضاء الوفد .

والتقيت فى مكتبى بأعضاء الوفد لإبلاغهم بتعليمات الرئيس حول أبعاد وأهداف المهمة المكلفين بها وتركز حديثى فى هذا اللقاء على أن الموقف الخاص بالثورة الليبية لم يكتمل بعد ولم تتوفر عنه المعلومات التفصيلية حتى الآن ، وأن القيادة السياسية مهتمة بالتعرف على شخصيات قادة الثورة واتجاهاتهم والأهداف السياسية والعسكرية التى ستعمل من أجلها الثورة. كما طلبت إليهم إبلاغهم ـ على لسان الرئيس عبد الناصر ـ بأن مصر تقف إلى جانبهم ، وإنها على استعداد لتقديم الدعم الذى يطلبونه وتلبية أية احتياجات تلزمهم لتأمين الثورة وإنجاح مسيرتها فى مواجهة الأخطار الخارجية المحتملة أو قوى الثورة المضادة .

وكانت المدة المقررة للوفد هى أسبوع ، على أن يعود محمد حسنين هيكل بعد أول اجتماع برجال الثورة لإبلاغ الرئيس عبد الناصر بانطباعاته هو وأعضاء الوفد عن شخصيات العهد الجديد .

سافر الوفد على طائرة مصرية خاصة واستقبلهم فى مطار بنغازى المقدم آدم حواز (عرف فيما بعد أنه كان يقود مع زميله موسى أحمد أحد التنظيمات الموازية فى الجيش الليبى وضمه القذافى إلى تنظيمه وإلى عضوية مجلس قيادة الثورة وكان المتحدث الرسمى باسم الحركة الجديدة فى أيامها الأولى لكنه انقلب على الثورة فيما بعد ودبر مؤامرة ضد النظام فأبعد عن منصبه وقدم للمحاكمة).

عقد أول اجتماع بين الوفد وكل من آدم حواز ومصطفى الخروبى فى التاسعة مساء يوم٢ سبتمبر واستمر حتى الرابعة من صباح اليوم التالى ، وجاء التقرير الأول من فتحى الديب فى اليوم التالى مباشرة وكان أهم ما حواه التقرير أن آدم حواز قدم لهم عرضا لأهداف الثورة وأسلوب تحرك مجلس القيادة فى مواجهة النشاط الدبلوماسى الأمريكى والبريطانى والفرنسى باعتبارهم مصدر الخطر المباشر على الثورة وكانت خطة التحرك مع هذه الدول تقوم على الآتى :

* محاولة إقناع ممثلى الدول الثلاث بأن الثورة قد قامت لمواجهة فساد داخلى وتخلف اجتماعى فرضته السلطة الحاكمة السابقة، مع طمأنتهم على مصالح دولهم ومؤسساتهم الاقتصادية ورعاياهم.
* الربط بين الاعتراف بالنظام الجديد وبين مواصلة العلاقات الدبلوماسية مع الدول مما وضع ممثلى الدول الأجنبية أمام الأمر الواقع وجنبهم تباطؤ دولهم فى الاعتراف أو محاولة استغلال موضوع الاعتراف كوسيلة لممارسة الضغوط .
* عبرّ، أى آدم حواز ، عن تقدير مجلس قيادة الثورة لاستجابة القاهرة السريعة لهم بإرسال الوفد الذى وصل فى الوقت المناسب لتقديم التهنئة والخبرة اللازمة لهم حيث تنقصهم الخبرة ومواجهة تطور الأمور ؛ مما ساهم فى عبور الثورة لحظاتها الأولى الحرجة .

ومن جانبه تحدث مصطفى الخروبى بلا تحفظ عن تنظيم الضباط الأحرار وقائدهم الملازم أول معمر أبو منيار القذافى ، والذى بدأ تشكيله منذ عام ١٩٦٤ ومر بمراحل متعددة فى اختيار عناصره مرتكزا على عدة مبادىء أساسية انطلاقا مما طرحه الرئيس جمال عبد الناصر من مواصفات فى عضوية تنظيم الضباط الأحرار فى مصر ، فكان القذافى يشترط ضرورة الالتزام بالقيم الدينية والقدرة على الاحتفاظ بالسرية والأمن والإيمان الكامل بالوحدة العربية والتضحية فى سبيلها .

وقد عمد قائد الثورة إلى التوسع فى عضوية التنظيم ، فضم بعض عناصر من صغار الضباط وضباط الصف ، وكان لذلك تأثيره السلبى على الانضباط العسكرى، ومبدأ السرية المطلقة، لكنه فى الوقت نفسه ساهم فى تحقيق قدر أكبر من الإنتشار فى

جميع وحدات الجيش الليبى. وكان لعدم التمسك الصارم بالشروط الثلاثة السابقة فى العضوية أن تأجل التنفيذ أكثر من مرة بالنظر لوجود عناصر تفتقد الشجاعة والكفاءة مما كان يضطر القيادة إلى التأجيل و إعادة تقييم التنظيم واستبعاد العناصر غير الصالحة . كما أن كثرة تنقلات وإيفاد عناصر من قيادات التنظيم لدورات عسكرية فى الخارج كان سببا فى تأجيل التنفيذ أكثر من مرة أيضا .

وكان لغياب الملك إدريس السنوسى خارج ليبيا فى صيف ١٩٦٩ وتكثيف العميد عبدالعزيز الشلحى لتحركاته داخل الجيش وأوساط الحكم بهدف تدعيم مركزه ، علاوة على إقدامه على تسريح أعداد من الضباط غير الموالين له دورا فى تحديد موعد أول سبتمبر ١٩٦٩ لتنفيذ الثورة . وقال إن تعيين سعد الدين أبو شويرب لا يرتبط بالثورة بل هو رد اعتبار له ، ثم قال أن القذافى كان ينوى القيام بالثورة فى يوليو ١٩٦٨ ، وحالت الظروف دون ذلك لاعتبارات داخلية ثم تحددت تواريخ ٢٤ مارس ١٩٦٩ ثم ٥ يونيو ١٩٦٩ إلا أنه لم يمكن التنفيذ لأسباب منها إبعاد عدد من الضباط إلى بعثات فى الخارج .

وأشار الخروبى فى هذا اللقاء إلى حرصهم على إبعاد القاهرة عن أية مشاكل قد تدفع إلى تورطها إذا ما انكشفت الثورة ، ولكنهم الآن يعلنون التزامهم المصيرى معنا ويضعون كل إمكانيات ليبيا فى خدمة المعركة التى هى واجب كل عربى مؤمن بهدف تحقيق النصر .

قادة الثورة الليبية بالسفارة المصرية في طرابلس وأول صورة للقذافي ..

فى يوم ٤ سبتمبر ١٩٦٩ حضر إلى مقر السفارة حيث كان الوفد يقيم ، كل من المقدم آدم حواز والنقيب مصطفى الخروبى ومعهما ضابط برتبة الملازم الأول قدماه باسم ملازم أول معمر القذافى قائد الثورة و رئيس مجلس قيادة الثورة . وتميز اللقاء بحرارة بالغة وقام مصور جريدة الأهرام الذى كان بصحبة هيكل بالتقاط مجموعة من الصور ، لكن ذلك أثار اعتراض القذافى نظرا لأنه لا يرغب فى الإعلان عن شخصه فى الوقت الحالى ، فطمأنه هيكل مشيرا إلى أن هذه الصور ليست للنشر وإنما سترسل للرئيس جمال عبد الناصر ليتعرف بواسطتها على قائد الثورة !!

بدأ الاجتماع على الفور وشارك فيه من الجانب المصرى كل من فتحى الديب ومحمد حسنين هيكل والعقيد أحمد رشدى والمقدم صلاح السعدنى كما حضره العميد محمد عبدالحليم عبد الرحمن ممثلا للرئيس السودانى جعفر نميرى والذى كان قد سافر مع الوفد المصرى على نفس الطائرة للتهنئة بنجاح الثورة .



وشارك من الجانب الليبى كل من القذافى والخروبى وآدم حواز .

بدأ اللقاء بتسليم القذافى رسالة مكتوبة ، وأخرى شفوية من الرئيس جمال عبد الناصر سلمها وأبلغها له فتحى الديب ، وكان نص الرسالة المكتوبة كما أملاها علىّ الرئيس عبد الناصر قبل سفر الوفد كما يلى :

« الأخ الكريم رئيس مجلس قيادة الثورة

يسعدنى باسم شعب الجمهورية العربية المتحدة وباسمى أن أتوجه إليكم وإلى رفاقكم فى النضال بأطيب تحية مصحوبة بأمنياتنا الصادقة أن يوفقكم الله وأن يكلل جهادكم بالنجاح ، التى هى أهل له من أجل حرية الشعب الليبى وعزته وتقدمه الكامل، وهى الأهداف التى كانت بغير جدال دافع ثورتكم المجيدة ومحرك أملكم العظيم.

إن إنطلاقة الثورة كانت وستكون موضع اعتزاز وفخار للأمة العربية كلها وللإنسان العربى المعاصر وكلاهما يواجه الآن مرحلة من الكفاح هامة وحاسمة .

ولقد رأيت أيها الأخ الكريم أن أبعث إليكم بهذه الرسالة تعبيرا عن تأييدنا غير المحدود للثورة الليبية وإيمانا بوحدة العمل والمصير العربى .

ولكم أن تثقوا ثقة مطلقة أن الشعب المصرى معكم بمشاعره وبكل قدراته وطاقاته ، والله يوفقكم ويحقق لكم نصره العزيز لأمتنا العربية .

والسلام عليكم أيها الأخ العزيز ورحمة الله وبركاته .

أخوكم جمال عبد الناصر

كما قدم العميد محمد عبد الحليم عبد الرحمن رسالة مماثلة من اللواء جعفر نميرى، وكانت موجهة الى اسم العقيد سعدالدين أبو شويرب الذى قدمته الثورة فى لحظاتها الأولى كواجهة علنية على غرار نموذج اللواء محمد نجيب فى مصر - عين سعد الدين أبو شويرب فى ٤٢ اكتوبر ١٩٦٩ سفيرا لليبيا فى مصر - وقد اعتذر ممثل الثورة السودانية عن هذا واستأذن أن يسمح له القذافى بتصحيح الاسم .

بعد أن قرأ القذافى الرسالتين قام مجددا بشرح ظروف تشكيل تنظيم الضباط الوحدويون الأحرار وشدد على ضرورة الالتزام بعدم نشر أسرار التنظيم فى الوقت الحالى، كما شرح أهداف ومبادىء الثورة الجديدة ولفت النظر ، تأكيده على رفض الحزبية التى تقود إلى التفتيت وإلتزام التركيز على إجلاء القواعد الأجنبية فى ليبيا ، واعتبار مطلب الوحدة العربية مطلبا ملحا ، وأنه وزملاءه مصرون على إتمام الوحدة الفورية مع مصر حتى ولو كان من خلال إتمامها واقعيا دون إعلان رسمى لإدراكهم أن الرئيس جمال عبد الناصر لا يرضى بالوحدة الفورية ؛ ومن ثم فهم يقترحون النظر فى توحيد بعض القطاعات كمرحلة أولى، مثل: التعليم والاقتصاد وتطوير التعاون وتبادل الخبرات بين مختلف الأجهزة والمؤسسات فى البلدين .

وأشار القذافى أيضا إلى أن الشعب الليبى يكره كلمة الاشتراكية حيث يتشكك فى مفهومها ، ولكن الشىء الذى يطمئن الشعب هو أن الثورة ناصرية و تحمل مبادىء عبد الناصر.

وبعث فتحى الديب بتقريره الأول مزودا بانطباعاته وانطباعات أعضاء الوفد المرافق له عن الثورة وقائدها وطبيعة المشكلات والتهديدات المتوقع أن يواجهها النظام الجديد فى ليبيا فى مجالات الأمن والسياسة والإقتصاد والسياسة الخارجية . وكان مجلس قيادة الثورة يتكون من :

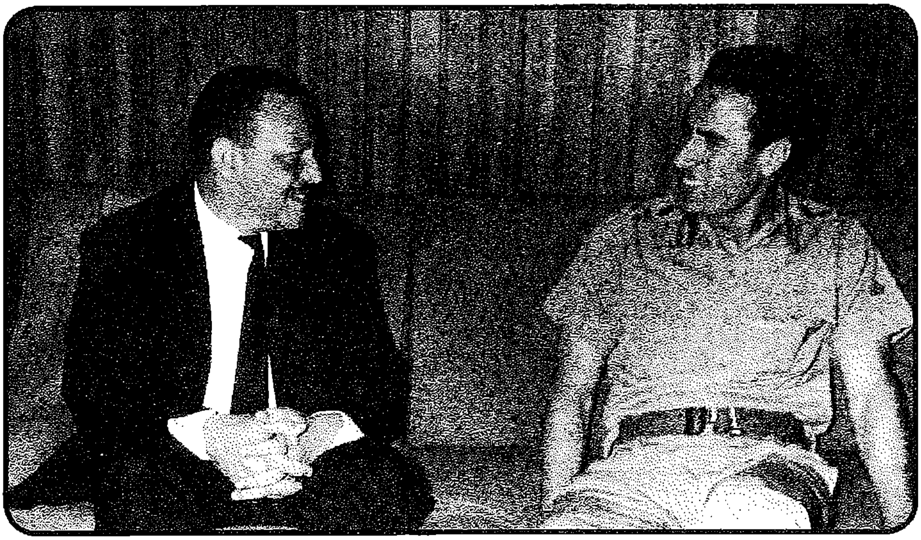
معمر القذافى .
عبدالسلام جلود .
عبدالمنعم الهونى .
مصطفى الخروبى .
أبوبكر يونس جابر .
الخويلدى الحميدى .
مختار القروى .
محمد نجم .
عوض حمزة .
بشير هوادى .
محمد المقريف .
عمر المحيشى .

وعاد محمد حسنين هيكل إلى القاهرة فى اليوم التالى مباشرة ليقدم تقريره إلى الرئيس عبد الناصر مزودا بالصور الفوتوغرافية التى التقطها مصور الأهرام .

وعلى أثر تلقى الرئيس عبد الناصر للتقريرين كلفنى بالسفر إلى ليبيا فى نفس الأسبوع كمبعوث خاص له ولإبلاغ القيادة الليبية بإقتراح الرئيس عقد لقاء مباشر مع قائد الثورة الليبية سواء فى بنغازى أو فى القاهرة وفقا لما يراه القذافى ، وكان رد القذافى بعد لقائى معه على انفراد فى بيته ثم مع جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة فى مقر القيادة العامة حيث تناولنا طعام الغداء جميعا على طريقة معسكرات الجيش البسيطة والتى لا تعقيد فيها ، الشىء الذى أعادنى إلى حياتى الأولى فى الجيش المصرى وطريقة المعيشة التى اعتدناها، الأطباق الصاج التى تحوى الخضار وقطعة اللحم وإلى جانبها الأرز ورغيف الجراية (العيش). وبعد تناول الغداء اصطحبنى قائد الثورة إلى مكتبه حيث أبلغنى رسالة لأنقلها إلى عبد الناصر ردا على رسالتة وفحواها أنهم يرحبون ترحيبا فوريا بهذه المبادرة وهم يتركون للرئيس تحديد الموعد والمكان المناسبين ، وأنه ليس عليهم سوى التنفيذ ـ هكذا قالها .

وعقد اللقاء الأول بالفعل فى القاهرة فى ديسمبر١٩٦٩ وتوالت بعد ذلك اللقاءات فى القاهرة أيضا وكان القذافى يحضر فى كل مرة يصحبه إثنين أو ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة .

وتحول الوفد فى مقر إقامته فى بنغازى إلى فريق عمل فى شكل مجموعة من المستشارين لمجلس الثورة الليبى ، كل فى مجال اهتمامه برئاسة السيد فتحى الديب، وكانت قضية الأمن تستحوذ بالطبع على الاهتمام الأول لقيادة الثورة ، ولم يكن يمر يوم إلا ويحدث لقاء مع ممثل لقيادة الثورة ، يعرضون على الفريق خططهم ويستطلعون الرأى بشأنها،



وكانت هذه الاتصالات تبلغ إلى القاهرة أولا بأول من خلال شبكة اتصال مباشر بيني وبين فتحي الديب تعمل طوال الأربع وعشرين ساعة يوميا ، وكان الرئيس عبد الناصر يزودهم برأيه ونصائحه ، التي كان من أهمها هو ضرورة التعامل بقدر من الروية والابتعاد عن العصبية والتشنج في معالجة مسألة الأمن . وعلى سبيل المثال فقد كان حظر التجول مفروضا على مدى اثنين وعشرين ساعة يوميا ويترك للمواطنين ساعتين فقط للخروج لتصريف مصالحهم وقضاء أمورهم الخاصة ، وبرغم الترحيب الشعبي الجارف بالثورة إلا أن هذا الوضع إضافة إلى تكثيف حركة القوات في الشارع وحول المواقع الرئيسية والحيوية في نفس الوقت الذي ما زالت أسماء قائد الثورة وأغلب عناصرها غير معلنين قد أصاب المواطنين بالتوتر ، فبعث الرئيس عبد الناصر برسالة ينصح فيها بضرورة تخفيف حالة حظر التجول وبخاصة قبل حلول يوم الجمعة الذي يتجمع فيه المواطنون للصلاة ، وقد تشهد هذه المناسبة صورة من صور التعبير عن التعاطف مع الثورة ، وبالفعل استجاب قادة الثورة لهذه النصائح واتخذوا قرارا بتخفيف ساعات حظر التجول وإتاحة الفرصة أمام المواطنين لتصريف أمورهم الحياتية اليومية وكسر الإحساس بتقييد حريتهم لمدة أربعة أيام متواصلة.

وفي الخامس من سبتمبر ١٩٦٩ كان يعقد في القاهرة اجتماع يضم الرؤساء عبد الناصر وبومدين (الجزائر) ونور الدين الأتاسي (سوريا) ، وقد تداولوا في الموقف من الثورة الليبية إلى جانب القضية الأولى التي حضروا من أجلها وهي المعركة مع العدو الإسرائيلي والوضع العربي العام و اتخذوا قرارا فوريا بمساندة الثورة الليبية مساندة كاملة مع البدء

فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ بما فى ذلك المساندة بالقوات المسلحة التابعة للدول الثلاث إذا ما تعرضت الثورة الليبية لأى عدوان خارجى ، وبعث جعفر نميرى برسالة إلى عبد الناصر تفيد تضامنه مع الرؤساء الثلاثة فى هذا القرار - وكانت العلاقات بين القاهرة والخرطوم فى تلك الفترة تتم فى شكل اتصال مستمر على مدى الليل والنهار لتبادل المعلومات والآراء حول كل المسائل التى تهم البلدين سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى أو الأمنى - ، وقام الرئيس عبد الناصر بإبلاغ هذا التأييد للقيادة الليبية فى رسالة عاجلة سلمها فتحى الديب للقذافى .

سحب وعودة الوفد المصري من ليبيا .. لماذا ؟

وقد أثارت التحركات التى جرت فى الأيام الأولى للثورة بعض الملاحظات التى يجدر تسجيلها فى هذا المقام.

أولى هذه الملاحظات هى أن قيادة الثورة الليبية لم يكن لديها خطة واضحة لأسلوب إدارة الدولة بعد نجاح التغيير ، أكثر من ذلك فلم يكن لديهم معرفة بنوعية الشخصيات المدنية التى يمكن الإستعانة بها فى الحكم وبخاصة فيما يتعلق بشخصية من يصلح لتولى رئاسة الوزارة مثلا، **فبعد أن تقرر أن يتولى القذافى هذا المنصب وأن يتولى وزارة الدفاع والداخلية أعضاء من مجلس قيادة الثورة عاد فى اليوم التالى ليكلف محمود المغربى بتولى منصب رئيس الوزراء بناء على ترشيح من عمر المحيشى عضو مجلس قيادة الثورة، وكان كلاهما - المحيشى والمغربى - متأثرا بأفكار حزب البعث فى ليبيا ولهما علاقات أخرى مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كما أن المغربى لا ينتمى لأصل ليبى وقد كان لهذا الموضوع ردود فعل سلبية عديدة على المستوى الشعبى ، كما تسبب أيضا فى إثارة مشكلات وانقسامات متعددة داخل الوزارة نفسها .**

أما الملاحظة الثانية: فقد إنعكست فيما بدا من استياء بعض الرؤساء العرب مما أسموه وجودا مصريا فى ليبيا ومبادرتهم بتقديم النصيحة بالحد من هذا الوجود المصرى ، وكان أبرز الأمثلة على ذلك هو التحذير الذى تقدم به الرئيس الجزائرى هوارى بومدين للقذافى، خلال زيارته لبنغازى فى ٩ سبتمبر فى طريق عودته من القاهرة - من التعامل مع فتحى الديب ، وعندما شعر الأخير بتأثر القذافى بهذا التحذير قام من فوره بإبلاغ الرئيس عبد الناصر بهذا الواقع الجديد، فسارع الرئيس بدوره بإصدار قرار بإنهاء مهمة الوفد المصرى والأمر بعودتهم إلى القاهرة بعد أن يبلغ القذافى بهذه التعليمات التى وصلتهم ، لكن القذافى تنبه وطلب إبلاغ الرئيس عبد الناصر بأنه يصر على بقاء المجموعة المصرية فطلب فتحى الديب أن يعود هو إلى القاهرة لشرح الموقف للرئيس، فوافق القذافى على أن تؤجل العودة ليومين أو ثلاثة حتى يمكنهم خلالها إعداد جميع احتياجاتهم من مصر ، وكرر شكره وتقديره للقاهرة للمساعدات التى قدمتها وتقدمها للثورة الليبية .

وكان نص التعليمات التى أرسلت إلى فتحى الديب بناء على هذا التطور كالآتى :

برقية من سامى شرف إلى فتحى الديب :

- **قابلوا العقيد معمر القذافى والإخوة أعضاء مجلس الثورة لتبليغهم أن مأموريتكم قد انتهت وأنكم ستعودون للقاهرة مع الوفد المصرى خلال الأيام القليلة القادمة. وتفسروا هذا القرار إذا سئلتم عن سببه على أساس أن الأمور قد أصبحت فى وضعها الطبيعى خصوصا بعد قيام مجلس الثورة ومجلس الوزراء بمهامهما .**
- **السفير أحمد رياض ـ سفيرنا فى ليبيا فى ذلك الوقت ـ سيمارس مهامه لفترة ، ثم يحل محله سفير آخر كما سيتم تعيين ملحق عسكرى .**
- **الجمهورية العربية المتحدة على أتم استعداد لتلبية ما يطلبه الإخوة فى جميع المجالات بلا تحفظ .**

هذه التعليمات صدرت تلبية لرغبتكم فى رسالتكم الشخصية الأخيرة .

وتأتى الملاحظة الثالثة ذات معنى خاص : فقد شهدت الأسابيع الأولى فى عمر الثورة حضور العديد من الوفود العربية التى كانت تحضر دون استئذان تحت ستار التهنئة ، وإن كان الهدف الحقيقى هو محاولة التأثير على اتجاهات وسياسات القيادة الليبية الجديدة ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك هو الوفد العراقى الذى حضر فجأة ودون إخطار سابق يوم الخامس من سبتمبر ١٩٦٩ ، وكان الوفد برئاسة وزير الدفاع العراقى وقتها صالح مهدى عماش (حزب البعث) وكان معه بعض من كان يعمل من قبل فى قطاع البترول فى ليبيا قبل الثورة ، والتقى عماش ومن معه المقدم آدم حواز وأخذ يقدم نصائحه التى كان من أبرزها أن تتحرك الثورة بسرعة لاعتقال معارضيها وتودعهم السجون لمدة عامين وبعد العامين تستجوب كل فرد منهم فإذا تعرف أى معارض على اسمه يعود إلى السجن مرة أخرى . وبالطبع أبدى العراقيون استعدادهم لتقديم الخبرات وألوان الدعم اللازم لتأمين الثورة بها فى ذلك الاستعداد لتزويد ليبيا فورا بفرقة مدرعة عراقية ، وقد دفع هذا الأسلوب قيادة الثورة الليبية إلى إجراء مقارنات بين أسلوب مصر فى تقديم المساعدة والدعم وبين الأسلوب العراقى مما دعا القذافى لعدم الالتقاء بهم مما اضطرهم للمغادرة يوم ٦ سبتمبر ١٩٦٩ ، لكن ذلك لم يدفع إلى اليأس فعاد وفد عراقى جديد يوم ١٤ سبتمبر وبنفس الأسلوب.. أى بدون إخطار أو استئذان سابق وكان الوفد هذه المرة برئاسة صدام حسين عضو مجلس الثورة العراقى وقتها وكان يضم مجموعة من المسئولين فى حزب البعث منهم سعدون حمادى عضو مجلس الثورة العراقى والذى كان يعمل فى أحد البنوك الليبية قبل الثورة، وتم اعتقاله ضمن تنظيمات البعث الليبى فى عهد الملكية ، ومعه مجموعة مكونة من وزير الشباب وبعض العاملين فى قطاع البترول و مدير الإعلام

وكرروا نفس العروض السابقة ومنها أساسا ضرورة اعتقال معارضى الثورة والضرب بيد من حديد على أى تحرك دون هوادة أو رحمة ، كما عرض صدام حسين استعدادهم لإرسال سرب طائرات وفرقة مدرعة لحماية الثورة الليبية و تحدث عن موقف العراق فى حرب يونيو٦٧ وأن الحكم أيامها كان رجعيا ، الشيء الذى نفاه الجانب الليبى لمخالفة هذا الكلام للواقع، ثم عرض بعد ذلك قوانين ثورة العراق وإعادة تنظيم الجيش الليبى .

وقد سألهم القذافى ردا على هذه العروض وكان السؤال : ما هو موقفكم من الجبهة الشرقية وحاجتها لهذه الطائرات والمدرعات ؟ وهل أنتم أممتم البترول فى العراق أو رفعتم سعره أصلا ؟ وقد رد الوفد العراقى بأنهم ليس لهم أطماع فى ليبيا .

وخلال شهر نوفمبر١٩٦٩ وصل صالح مهدى عماش وزير الدفاع العراقى إلى ليبيا مطالبا بقرض قدره عشرة ملايين جنيه لسداد قيمة صفقة طائرات ميراج من فرنسا ثمنها ثمانية عشر مليون جنيه ، وطلب العقيد القذافى التحقق من نوايا العراق حول هذا الموضوع، كما طلب معرفة حقيقة ميزانية العراق وأرصدتها الخارجية .

وقد رد الرئيس عبد الناصر عليه برسالة جاء فيها ، أن العراقيين لم يتكلموا معنا فى أى موضوع خاص بليبيا ، وفى تقدير عبد الناصر أن القرض المطلوب بعشرة ملايين جنيه للعراق سيستخدم جزء منه لتمويل سرقة الثورة الليبية .

وقد رد القذافى على الوفد العراقى بأنه يشترط وصول هذه الطائرات إلى العراق قبل البت فى موضوع القرض ، وأنه قرر تأجيل جميع مشروعاتهم التنموية والعمرانية وأن كل الإمكانيات ستسخر لصالح المعركة .

كما جرت محاولة أخرى من جانب السودان لاستقطاب الثورة ، فقد وصل فى اليوم التالى لوصول الوفد العراقى وفد من الخرطوم وطلب اللقاء مع مجلس القيادة لتقديم خبراتهم الثورية وكان أن رد القذافى عليهم بقوله :

« أنكم لم يمضِ على ثورتكم إلا ثلاثة شهور فأين هى خبرتكم هذه!!»

أما المحاولة التالية فقد كانت من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى صورة مهمة قام القنصل الأمريكى بمحاولة تنفيذها ؛ حيث وضع ثلاثة شروط للاعتراف بالثورة الليبية هى:

الاحتفاظ بالقواعد الأمريكية ـ والإلتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الثنائية ـ واستمرار التعاون والمحافظة على مصالح أمريكا فى ليبيا ، وقد أبدى مجلس الثورة موافقته الشفوية فقط على هذه الأمور وقد حاول القنصل الأمريكى فى نفس الوقت معرفة شكل العلاقات بين ليبيا ومصر ومدى حجمها وعمقها وإلى أين تسير وأسئلة أخرى كثيرة بهدف الاحتواء ومحاولة إيجاد ثغرة لافساد هذه العلاقات بأى شكل .

على أية حال كان الخط الاستراتيجي الذى قرره الرئيس عبد الناصر إزاء الثورة الليبية هو أننا لا نريد من هذه الثورة إلا أن تستقر وتتقدم لتكون دعما للقوة العربية ؛ ومصداقا لهذا فقد عرض فى إحدى جلسات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى لما تتحمله مصر بالنسبة للخبراء ؛ فأشار لقصة حدثت فى بداية الثورة الليبية حين طلب حسن عباس زكى وزير الخزانة المصرى فى ذلك الوقت من فتحى الديب أن يعرض على القيادة الليبية تدبير ٢ مليون جنيه استرلينى لتغطية نفقات موسم الحج المصرى نظرا لأننا كنا نعانى من عجز فى العملة الصعبة وغضب الرئيس عبد الناصر عندما علم بها الموضوع وقال بالنص :

«إياكم ومثل هذه المسائل ، هل انقلب الحال بنا لنتساوى مع من يحاولون ابتزاز الثورة الليبية، وسأحاسب حسن عباس زكى على طلبه هذا دون الرجوع إلىّ، وإذا علمت أنكم تكلمتم فى مثل هذه الأمور ولو بطريق غير مباشر سوف أحاكمكم لأنكم ترتكبون جريمة فى حق وسمعة مصر» . وتكفل بتدبير المبلغ من بنود أخرى .

وبهذه المناسبة فقد حدث عكس هذا الموقف تماما بعد رحيل الرئيس عبد الناصر. ففى فبراير ١٩٧١ طلب الرئيس السادات قرضا بحوالى ٢٥ مليون جنيه من ليبيا ووضعنا ، فتحى الديب وأنا ، فى مأزق عندما أصر على أن أطلب هذا المبلغ من العقيد القذافى شخصيا رغم معارضتنا من حيث المبدأ ـ وقد وافق القذافى على تحويل المبلغ على أساس أنه لصالح المجهود الحربى.

على أية حال لم تفلح هذه المحاولات فى إثناء القيادة الليبية عن طلب المساندة المصرية فى مختلف المجالات، وكانت البداية هى طلب خبير مصرى لإعداد مشروع الإعلان الدستورى ، وقد قام بإعداده الدكتور جمال العطيفى المستشار القانونى لمؤسسة الأهرام.

ثم بدأت قوائم الاحتياجات تتوالى وكان أولاها قائمة باحتياجات الجيش الليبى من مصر والتى كانت تتلخص فى طلب عدد من المستشارين يرتدون الملابس المدنية ثم يلى ذلك وصول خبراء عسكريون للعمل فى الوحدات الليبية لرفع الكفاءة القتالية للجيش خلال ستة أشهر.

وتوالت الاحتياجات للخبرة المصرية فى مختلف القطاعات مثل الزراعة والإسكان والإعلام والتعليم والصناعة ومختلف قطاعات الخدمات .

وبعد دراسة الموقف وحصر هذه الاحتياجات تقرر استدعاء فتحى الديب إلى القاهرة يوم ١٦ ديسمبر ١٩٦٩ و توجه بصحبة بعض أعضاء الوفد من المطار إلى مكتبى مباشرة حيث عقد إجتماع ضم كل من الفريق محمد فوزى وشعراوى جمعة وأمين هويدى . وفى بداية الإجتماع شرح فتحى الديب رؤيته التى استخلصها للثورة الليبية وقياداتها وأهدافها ، ثم طرح بالتفصيل كافة الاحتياجات الليبية من مصر وخلص المجتمعون إلى

التوصيات التالية وقد قمت بعرضها على الرئيس عبد الناصر الذى كان يعانى فى ذلك الوقت من أزمة قلبية ألزمته الفراش بناء على توصية الأطباء ، فقرر :

- عودة فتحى الديب إلى ليبيا للإقامة بشكل دائم ليكون قريبا من رجال الثورة ولتقديم المشورة السياسية لهم فى حالة طلبها ، مع تأخير عودة السفير المصرى إلى ليبيا والذى كان يقضى أجازة بالقاهرة.
- تعيين المقدم صلاح السعدنى ملحقا حربيا فى ليبيا، وتكون مهمته الرئيسية هى العمل كمستشار لوزير الدفاع ومشرفاً على المستشارين العسكريين الذين يتم إيفادهم إلى ليبيا .
- الاستجابة لطلبات ليبيا من الخبرات المصرية، على أن يتم إنشاء جهاز خاص فى رئاسة الجمهورية أُطلق عليه إسم « مكتب الخبرة» (أمين هويدى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء) مهمته تنسيق هذه العملية مع الوزارات المختلفة وتحديد أنظمة العمل وقواعد التعامل مع الجانب الليبى.

ولقد لعب مكتب الخبرة المشار إليه والذى كان يشرف عليه أمين هويدى بتنسيق مستمر ويومى مع سكرتارية الرئيس للمعلومات وباقى الوزراء المعنيين فى توفير كافة الإحتياجات التى طلبها الجانب الليبى وبخاصة فى القطاع المدنى حيث أن القطاع العسكرى كان يتم التعامل بشأنه مع القيادة العامة للقوات المسلحة مباشرة أخذا فى الاعتبار أن القائد العام كان عضوا دائما فى مختلف مجموعات التخطيط الرئاسية المسئولة عن إدارة العلاقات الليبية المصرية .

على أن هذا المكتب ـ أى مكتب الخبرة ـ قد كشف عن واقع ربما مازلنا نعانى منه حتى اليوم فيما يتعلق بمشكلة المعلومات ، ذلك أن الظروف التى أعقبت قيام الثورة الليبية فرضت الحاجة إلى تجميع أكبرقدر من المعلومات عن ليبيا فى مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات حتى يمكن وضع خطط التنمية على أسس علمية سليمة . وقد اتضح أن هذا القدر الكبير من المعلومات متوافر فعلا وربما يفوق كل تصور لكنه كان موزعا على عديد من الوزارات والمؤسسات ، كل منها يفرض حصارا على أرشيفه ويحجم عن تبادله مع الأجهزة الأخرى ذات العلاقة ، ومن ثم فقد نجح هذا المكتب بالتعاون مع سكرتارية الرئيس للمعلومات والمخابرات العامة فى تجميع هذا الحجم الضخم من المعلومات فى أرشيف مركزى واحد أتيح لكل الجهات المعنية للاستفادة منه بقدر احتياجها ، وبالطبع فقد كان للإشراف الرئاسى على هذه العملية دورا مهما فى تسهيلها إلى أقصى حد.

ويجب أن نعترف بهذه المناسبة أن مشكلة المعلومات فى مصر هى افتقاد نظم التنسيق الرأسى والأفقى والتعاون المشترك مما يضاعف من حجم الإنفاق من جانب ويقود التنافس بين الأجهزة والمؤسسات إلى ضياع الكثير من الجهد والوقت من جانب آخر .

المهم، أخذت عملية الاستعانة بالخبرة المصرية فى التصاعد إلى مستويات غير مسبوقة فقد شكل وجود فتحى الديب بما يتمتع به من خبرات طويلة بالقرب من مجلس قيادة الثورة إغراء الاستعانة به فى عديد من الأمور فطلبوا منه إعداد دراسة عن كيفية بناء التنظيم السياسى وكان آدم حواز الذى عين حلقة اتصال بينه وبين مجلس قيادة الثورة يطلب منه إعداد خطابات يلقيها فى الاجتماعات الجماهيرية كما طلب منه أيضا إعداد نشرات توعية توضح أهداف الثورة بهدف تعميمها من خلال أجهزة الإعلام، وقد قام فتحى الديب بالفعل بإعداد ما كان يطلب منه، وفيما يتعلق بنشرات التوعية فقد قام بإعداد منهج متكامل يقوم على مجموعة من الدراسات إحداها حول مفهوم الثورة وأهدافها والثانية عن ضمانات استمرار الثورة، وكانت تذاع باسم المقدم آدم حواز وتلقى ردود فعل إيجابية لصالحه خاصة بين قطاع المثقفين مما أثار حفيظة باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة لعلمهم بالمصدر الحقيقى لهذه الدراسات، لكن فتحى الديب صارح العقيد معمر القذافى ـ وكان قد رقى إلى رتبة العقيد بقرار من مجلس قيادة الثورة وعين قائدا عاما للقوات المسلحة فى الثامن من سبتمبر ١٩٦٩ـ بظروف طلب وإعداد هذه النشرات، فطلب منه القذافى تجهيز هذه الدراسات وتوزيعها على أعضاء مجلس قيادة الثورة لدراستها والتسلح بما جاء فيها من أفكار. وفى العاشر من نوفمبر ١٩٦٩ توقف نشر هذه الدراسات فى أجهزة الإعلام اكتفاء بتوزيعها على أعضاء مجلس قيادة الثورة.

من جانب آخر بدا أن القيادة الليبية تتطلع إلى العمل فى خطين رئيسيين :

أولهما؛ إعادة بناء وتنمية المجتمع الليبى من مختلف الجوانب، والاستفادة فى هذا السبيل بالموارد الإقتصادية والبشرية المتاحة لليبيا حتى يمكن تقديم إضافة حقيقية للشعب تنسب إلى الثورة .

أما الإتجاه الثانى؛ فيتمثل فى رغبة القادة الجدد فى ممارسة دور فعال على المستوى الإقليمى وخاصة على الصعيد العربى والإفريقى وفى دائرة البحر المتوسط .

وكان كلا من الاتجاهين يستدعى توفر خبرات عالية الكفاءة وعميقة التخصص؛ ومن ثمّ توالت طلبات ليبيا لسيل من الخبرات المصرية فى مختلف المجالات، وكانت الاحتياجات من المستويات العليا من الخبرات تقدم بموجب طلب كتابى من القذافى شخصيا بوصفه رئيسا لمجلس قيادة الثورة، أما باقى المستويات فكان يتم تنسيقها بين الوزارات المعنية والمتناظرة فى البلدين تحت إشراف مكتب الخبرة الملحق برئاسة الجمهورية. ومن أمثلة الطلبات التى كان يوقعها القذافى لطلب الخبرة المصرية أعرض هذا الخطاب كما قدم لنا بالنص كما ورد مرفقا بتقرير فتحى الديب رقم (١٢) بتاريخ ٢٧/ ٩/ ١٩٦٩ والمعنون «**نتيجة الاجتماع بالرئيس معمر**»:

الجمهورية العربية الليبية

مجلس قيادة الثورة

طرابلس

١٩/٩/١٩٦٩ م

الموضوع/ طلب بعض المستشارين

الرقم ج.ع.ل. / ٢/ ١٩٦٩م

سـري جـدا

إلى / السيد القائم بأعمال سفارة الجمهورية العربية المتحدة

طرابلس

بعد التحية :

يسر مجلس قيادة الثورة للجمهورية العربية الليبية أن يستسمحكم فى طلب المستشارين من الجمهورية العربية المتحدة الشقيقة فى المجالات الآتية :

١- مستشار عسكرى عدد (٢) .

٢- « سياسـى عدد (٢) .

٣- « اقتصادى عدد (٢) .

ونود إذا أمكن أن يبقوا بصورة شبه دائمة وإلى حين الانتقال من هذه المرحلة .

كما نود أيضا أن يكون متفقا عليه بيننا أنهم عرضة للتبديل بغيرهم .

مع تحياتنا وشكرا ،،،

(توقيع)

عقيد معمر القذافى

القائد العام للقوات المسلحة

ورئيس مجلس قيادة الثورة

(كتب بخط اليد):

مستشار لشئون الرى مستشار اقتصادى : تخطيط : نقد

(نص الوثيقة فى الملحق الوثائقى - والأصل محفوظ فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى) .

أما إتجاه العمل الخارجى لممارسة دور ليبى غاب طويلا ، فقد ركز القادة الليبيون على النفاذ من باب المساعدات الفنية والاقتصادية مع اختيار بعض مواقع النفوذ الأجنبى لتدخل ليبيا كبديل مناسب لهذا النفوذ .

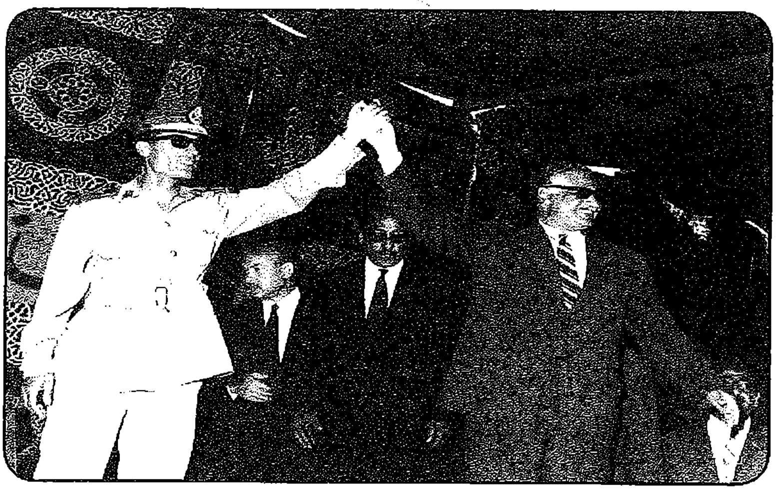
وعلى سبيل المثال أولت ليبيا اهتماما بارزا للعمل فى مالطة منذ فترة مبكرة، وأخذت تضغط بهدف التخلص من النفوذ البريطانى هناك حتى أقدمت الحكومة المالطية بالفعل على طلب ترحيل الخبراء البريطانيين الذين يديرون مطار فاليتا ، المطار الدولى الرئيسى فى مالطة واستبدالهم بخبراء ليبيين ، وكان هؤلاء الخبراء الليبيون هم خبراء مصريون تم استدعاؤهم على عجل وزودوا بجوازات سفر ليبية وغادروا إلى مالطة لتولى الإدارة الفنية للمطار .

ونفس الموقف حدث مع أوغندا عندما عرضت عليها ليبيا فى هذا الوقت المبكر تزويدها بخبرات فى مجال التعليم فى إطار برنامج للمساعدات ، وبالفعل تم التعاقد على عدد من المدرسين والخبراء التربويين من مصر وزودوا بجوازات سفر ليبية وسافر هؤلاء إلى أوغندا بوصفهم خبراء ليبيين .

عبد الناصر يوضح موقف مصر من الثورة الليبية بخطابه في ٢٣/ ٧/ ١٩٧٠

وبالفعل كان يتم الاستجابة للاحتياجات الليبية من الخبرة المصرية فى شتى المجالات، وكانت وجهة نظر الرئيس عبد الناصر فى التعامل مع هذا الموقف تتلخص فى أن مجرد قيام الثورة الليبية يعد مكسبا لا يقدر بثمن فى تأمين العمق الأمنى والإستراتيجى لمصر فى حدودها الغربية بعد أن تم تأمين هذا العمق فى الجنوب بقيام ثورة السودان فى ٢٥ مايو ١٩٦٩، وبقيام الثورتين فى السودان وليبيا استعاد التيار القومى قدرا كبيرا من توازنه فى المواجهة مع إسرائيل مما يدعم من موقف مصر فى المعركة ، ومن ثمّ فلابد من استمرار تأمين هذه المكاسب حتى ولو تحملت مصر بعض الأعباء الإضافية ، وكان الرئيس عبد الناصر حريصا على التصدى للحملات المضادة التى استهدفت تأليب الشعب الليبى ضد الوجود المصرى بتاثير من محاولات الدس والوقيعة التى دبرتها جهات عربية فى الأساس وقد حرص على مكاشفة الشعب الليبى بهذه المواقف فى خطابه الذى ألقاه يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ أثناء الاحتفالات بعيد الثورة والذى جاء به ما يلى :

« . . ومن مثل هذا اليوم فى العام الماضى إلى يومنا هذا الذى نحتفل فيه بيوم ٢٣ يوليو شهدت أرض الأمة العربية تغييرات كيفية و كمية لها أهميتها الكبرى فى الصراع، شهدت الأمة العربية كيف قامت الطليعة للقوات المسلحة فى ليبيا .. وأعلنت الثورة وأعلنت مبادىء الحرية والاشتراكية والوحدة كيف قام الشعب الليبى يؤيد ثورته ويؤيد الطليعة التى قامت لتحريره، ويؤيد قواته المسلحة ، ثم كيف خرج مجلس قيادة الثورة بقيادة الأخ معمر القذافى ليعلنوا على الملأ أنهم صمموا على الكفاح والنضال من أجل شرف ليبيا وحرية ليبيا ومن أجل شرف الأمة العربية وحرية الأمة العربية ، وصمموا بعد هذا على جلاء القواعد الأجنبية ، واليوم قبل أن تمضى سنة واحدة على الثورة الليبية شهدنا احتفالات الشعب الليبى فى طرابلس وبنغازى بانهاء تواجد القواعد الأجنبية الإنجليزية



والأمريكية وبجلاء آخر جندى أمريكى أجنبى من أرض الثورة أرض ليبيا .. وحينما ذهبت إلى ليبيا فى هذه الأيام كان نزول الطائرة فى القاعدة الأمريكية التى حررها ثوار ليبيا ، والتى كانت تسمى قاعدة «هويلس» وسموها فى ليبيا بعد تحريرها قاعدة «عقبة بن نافع» ، نزلت فى المطار فوجدت الشعب الليبى وهو ينتشر فى جميع أرجاء القاعدة ووجدت أيضا الشعب الليبى وهو يعانق أبناء قواته المسلحة، و رأيت أيضا الشعب الليبى الشقيق وهو يحتضن معمر القذافى وأعضاء مجلس قيادة الثورة ، وكنت أذكر فى هذه الأيام كيف استخدمت هذه القواعد ضدنا فى سنة ١٩٥٦ ، وكيف خرج الشعب الليبى يناضل ويكافح ويهاجم القواعد ويقع منه القتلى والجرحى برصاص المحتلين، ثم بعد هذا ثار الشعب الليبى مرة أخرى وطالب بإنهاء القواعد الأجنبية وخروج الأجانب من أرض الوطن الليبى، وتعرضوا أيضا للرصاص ثم رأيتهم فى هذا اليوم وقد حققوا الأمانى التى كافحوا من أجلها طويلا ، كافح من أجلها هذا الشعب ، وكافح من أجلها أجيال مضت، وقلت فى هذه اللحظة الحمد لله لقد انتصرت ليبيا وقد جلا الأجانب عن أرض ليبيا ، وأن الثورة الليبية نصر للأمة العربية كلها .

ورأيت أيها الإخوة اتجاه الثورة الليبية إلى الحرية السياسية وفى نفس الوقت إلى الثورة الاجتماعية ، وكان معمر القذافى يتكلم ويقول أن مجلس قيادة الثورة حقق الحرية السياسية وهو يتجه الآن نحو عمل كبير من أجل تحقيق الكفاية والعدل وهي الثورة الإجتماعية .

إننا أيها الإخوة ننظر إلى شعب ليبيا البطل وقادته الأبطال ونقول لهم : إنكم بعملكم هذا دعمتم الأمل للأمة العربية ، إنكم بنضالكم من أجل الحرية وعملكم على تحقيق الحرية الإجتماعية قد ساهمتم فى رفع شأن الوطن العربى وعملكم من أجل الوحدة إنما يحقق التضامن والمنعة بين أبناء الأمة العربية كلها .

أيها الإخـــوة

لقد التقيت بقادة الثورة فى ليبيا ونحن نعلم أن الأعداء؛ الاستعمار وأعوان الاستعمار لا يرغبون أبدا فى قيام علاقات أخوية بيننا وبين ليبيا، وبدأوا فى نشر الإشاعات وبدأوا فى نشر الأقاويل وتكلمت فى هذا مع الإخوة من أعضاء مجلس قيادة الثورة وقلت لهم أن الأعداء من المستعمرين وأعوانهم سيعملون دائما على الوقيعة وبذر بذور الشك ، وقلت لهم نحن لا نريد من ليبيا أى شىء على الإطلاق إننا لا نريد من ليبيا الثورة أكثر من العمل الكبير الذى حققته ليبيا الثورة ، لقد حصل النضال العربى على دور ليبيا كاملا لصالح الثورة العربية وصالح التحرر العربى بقيام الثورة فيها . وقيام الثورة فى ليبيا ـ أيها الإخوة ـ لا يمكن أن يقدر بمال ، نجاح الثورة فى ليبيا أيها الإخوة كسب بغير حدود، دخول ليبيا فى إطار الدول العربية المتحررة التقدمية المناضلة هو أمل بدا فى بعض الظروف كأنه الخيال . ولقد حققت الثورة فعلا ما كان يبدو خيالا وقلت لهم نحن لا نريد شيئا من ثروة الشعب الليبى .. ثروة الشعب الليبى للشعب الليبى . . وليه أنا قلت الكلام ده ؟ لأن الاستعمار ركز على هذه النقطة وقال أن مصر تتقرب إلى ليبيا طمعا فى أموال ليبيا ، وقلت لإخواننا أعضاء مجلس الثورة يجب ألا نكون على استحياء فى معالجة الأمور ويجب أن نتكلم فى الأمور بصراحة . . **نحن كسبنا من الثورة الليبية ولكن لا ننظر أبدا من أجل أموال الشعب الليبى نحن كنا دائما نريد حرية الشعب الليبى لأن حرية الشعب الليبى ضمان للشعب الليبى** ، وضمان لنا وزى ما قلت لكم فى سنة ٥٦ هوجمنا من «هويلس» ومن قاعدة العظم ، النهاردة الثورة الليبية موجودة بتحمى ظهرنا ولن يستطيع العدو ولن تتمكن إسرائيل ولا أعوان إسرائيل ولا من هم وراء إسرائيل من أن يستخدموا هذه القواعد الليبية لأن الثورة الليبية ستكون معنا ضد عدونا وضد من هم وراء عدونا، وأنا فى الحقيقة بأقول هذا الكلام النهاردة مش بأقوله لكم، الحقيقة أنا بأقوله للشعب الليبى . . إننا إخوة الشعب الليبى سنعمل دائما بكل طريقة وبكل وسيلة على أن نتضامن وعلى أن نتكاتف وعلى أن يساعد بعضنا البعض من أجل التنمية ومن أجل التطور، ويجب على كل فرد من أبناء هذه الأمة أن يقاوم الحرب النفسية التى توجه إلى الأمة العربية حتى لا تفرق بين أبناء الأمة العربية وعندنا عدد من الخبراء فى ليبيا .. فيه عدد والحكومة الليبية بتدفع له مرتباته ، وفيه عدد إحنا بندفع مرتباتهم لأننا نعتبر أن هذا واجب علينا، ده موضوع يجب أن يعرفه الشعب المصرى والشعب الليبى، ويجب أن يعلم الشعب الليبى أن من يقولون أن الشعب المصرى يطمع فى ثروة الشعب الليبى ليسوا أصدقاء لا للشعب الليبى ولا للشعب المصرى ولكنهم يريدون للشعب الليبى العزلة حتى يستفردوا بيه وحتى يمكن لهم أن يتآمروا عليه.. إننا نقدر الثورة الليبية، وإننا نقدر معمر القذافى زعيم الثورة الليبية وإننا نحيى الرائد عبدالسلام جلود نائب

رئيس الوزراء فى ليبيا وإننا نقول لهم جميعا سيروا فى طريقكم .. الطريق الذى اخترتموه .. الطريق الصعب.. الطريق الذى ينتج عنه الخير لأبناء الشعب الليبى وأبناء الأمة العربية كلها ، ونقول لهم بكل تواضع أيضا أننا معكم . إن الشعب المصرى معكم فى معركتكم فى السراء وفى الضراء، وإذا قاتلتم فإن الشعب المصرى سوف يقاتل معكم .

أيها الإخوة

وبعد سنة ٦٧ وبعد العدوان . . بينما قال الأعداء أن الأمة العربية قد تفتت وأن الأمة العربية قد انتهت وأن روح القومية العربية قد ضاعت وأن الثورات التقدمية فى طريقها إلى الزوال وفى طريقها إلى الانهيار بعد هذا شهدت أرض الأمة العربية الثورة السودانية... الخ».

* * *

لقد حرص الرئيس عبد الناصر على تحقيق أقصى استفادة إستراتيجية ممكنة من التغيير الثورى الذى حدث فى ليبيا وكان يدرك ويعبر عن ذلك فى مناسبات كثيرة أن نجاح هذا التغيير يتوقف بالدرجة الأولى على حجم العائد الذى يحققه للشعب الليبى أولا ثم لأمتنا العربية وأمنها القومى .

ومن هنا كان استعداده غير المشروط والبعيد عن أسلوب الانتهازية السياسية لتقديم كل ألوان الدعم للثورة ، حتى يمكن توظيف هذا الإنجاز فيما بعد لصالح الأمن القومى العربى .

ولم يكن تحقيق هذه الأهداف بالأمر اليسير فقد واجهت الثورة الليبية منذ أيامها الأولى مصاعب كثيرة قد تصل إلى مرتبة الأزمات ، وكانت هناك قوى كثيرة فى الداخل والخارج صاحبة مصلحة فى النظام القديم إلى جانب قوى تسعى لاحتواء التغيير وتوظيفه لصالح أهدافها.

جاءت أولى الأزمات التى واجهت النظام الجديد من داخله ؛ فلقد اجتمع الضباط الوحدويون الأحرار حول مجموعة من الأهداف العامة ، هى تغيير النظام الملكى وتخليص ليبيا من القيود التى كبلت حركتها الخارجية ، وتحريرها من كل أشكال النفوذ الأجنبى فى الداخل ، وعندما تحققت لها الخطوة الأولى وبدأت فى ممارسة السلطة الفعلية بدأ نقص الخبرة وفقدان الانسجام بين أعضاء التنظيم ، بل داخل مجموعة القيادة نفسها يحدث تأثيره، وبدأت القوى الأجنبية والعربية صاحبة المصلحة والكامنة تعمل على استغلال هذه العوامل بجدية.

لقد كان اختيار رئيس الوزراء فى أول تشكيل وزارى بعد الثورة أبرز النتائج التى أكدت تأثير نقص الخبرة وضعف الانسجام ، فلقد تم اختيار محمود المغربى كما قلت بناء

على ترشيح وضغط من عضو مجلس قيادة الثورة فى ليبيا عمر المحيشى المعروف بتأثره فكريا بمحمود المغربى الذى كان تحت تأثير اتجاهات هى مزيج من أفكار البعث عن طريق سعدون حمادى (عضو مجلس الثورة العراقى فيما بعد و الذى كان يمثل حزب البعث فى ليبيا أيام العهد الملكى وسبق اعتقاله فى محاكمات البعث آنذاك)، و بشير بن كورة، وخليفة الأسطى ، والشيوعيين، والقوميين العرب وبالذات من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن طريق عبد المطلب السقا الذى كان يقيم فى قطر ، وحارب عمر المحيشى من أجله داخل مجلس قيادة الثورة وظل يدافع عنه لفترة طويلة بعد ذلك.

لم يكن محمود المغربى بالشخصية السياسية البارزة فى الساحة الليبية ، ولا يشغلنى هنا كثيرا أصوله غير الليبية (فلسطينى) ، والتى كانت محل انتقاد بعد ذلك ـ وهناك حديث بينه وبين العقيد القذافى يكشف هذا الأمر ـ ، ولكن الملفت للنظر أنه لم يكن معروفا للكثيرين قبل قيام الثورة ولم يتردد إسمه إلا بعد عدوان ٦٧، ومن خلال المظاهرات والتحركات السياسية التى أعقبت وقوع عدوان ١٩٦٧ ليس بوصفه سياسيا ولكن كونه نقابيا . .. وحتى بالنسبة للصفة الأخيرة لم يكن للمغربى تاريخ نقابى يذكر، ولكن ظهوره فى هذا الوسط تم بطريقة غير طبيعية ، ففى أول انتخابات نقابية بعد عدوان ١٩٦٧ كانت هناك شخصيات معروفة بثقلها النقابى وتحظى بشعبية كبيرة فى الأوساط العمالية ولكن فوجىء الجميع فى الأوساط السياسية والعمالية بحصول المغربى على أعلى نسبة من الأصوات كرئيس للنقابة العامة للبترول وهو القطاع العمالى الأقوى فى ليبيا من جانب والذى يخضع فى كل أنشطته لنفوذ الشركات الأمريكية والبريطانية من جانب آخر ، وبدأ المغربى بعد ذلك يوسع من اهتماماته السياسية ويفتعل المصادمات مع السلطة الملكية حتى تحول إلى شخصية سياسية كل تاريخها لا يزيد على سنة وبضعة شهور قبل الثورة .

وفور توليه رئاسة الوزارة بدأت ممارساته تنم عن أهداف خاصة لا تتفق وأهداف القيادة الثورية الجديدة ، فهو شخص معاد لفكرة الوحدة التى تشكل الركائز الأساسية للتغير، كما أثار الكثير من الانقسامات داخل هيئة الوزارة وقسمها إلى أكثر من جناح يتصارع مع الأجنحة الأخرى ، وشكل مع عمر المحيشى محورا لتحويل توجهات الثورة بعيدا عن مصر ، وكاد أن ينجح فى اختراق مجلس قيادة الثورة وشق صفوفه عن طريق استمالة بعضُ العناصر المؤثرة فى المجلس ليشكل بهم فى النهاية محوراً يوصله لتحقيق أهدافه.

وحتى يتم إيقاف هذا السلوك التخريبى جرى الاستعانة ببعض الشخصيات القومية المعروفة بحبها لليبيا ونضجها الفكرى وموضوعيتها ونزاهتها وكان من أبرز هذه الشخصيات المفكر الفلسطينى د . أحمد صدقى الدجانى، والضابط الحر رئيس منظمة فلسطين العربية أحمد زعرور، وبعض الشخصيات الليبية ذات الاتجاه القومى ، لكن

محاولاتهم لم تفلح فى تقويم سلوك محمود المغربى أو إعادة الإنسجام إلى وزارته حتى يمكن التفرغ لتحقيق التطلعات الطموحة للثورة فى إعادة البناء.

ولقد ساعد على تعميق السلبيات فى هذا الاتجاه حرص قيادة الثورة على عزل نفسها عن الجماهير لفترة طويلة نسبيا امتدت إلى ما يقرب من ثلاثة أشهر تحت دعوى الأمن والسرية والتجرد حتى أنه يمكن القول أن التشكيل الكامل لمجلس قيادة الثورة لم يظهر على الصعيد الإعلامى سوى فى النصف الأول من شهر ديسمبر١٩٦٩ .

وكانت هذه القيادة التى تضم مجموعة من الرتب الصغيرة ـ قد استعانت باثنين من الرتب الكبيرة نسبيا هما المقدم آدم حواز والمقدم موسى أحمد ، وكان الأول رغم أنه لم يكن عضوا فى مجلس الثورة أو فى التنظيم ـ هو المتحدث باسم المجلس وهو حلقة الإتصال مع الإعلام والجماهير مما ولد لديه طموحا دفعه إلى التنافس على الصدارة وجعل منه فى الوقت نفسه هدفا للاستقطاب من جانب جهات أخرى كالمخابرات المركزية الأمريكية والبريطانية والعراق ، وانتهى به الأمر مع موسى أحمد إلى التآمر على الثورة نفسها وتجنيد عدد من ضباط التنظيم للانقلاب على الحكم الجديد وإعلان نفسه رئيسا للجمهورية ، لكن عناصر من الضباط الوحدويين الأحرار كشفوا التآمر وتم القبض على كل المتآمرين وتكشفت كل اتصالاتهم الداخلية والخارجية .

لقد أضافت هذه التطورات والأوضاع هموما جديدة إلى هموم الرئيس عبد الناصر، واعتبرنفسه مسئولا عن أمن الثورة الليبية ونجاحها، وتوالت رسائله واتصالاته مع القيادة الليبية تحتوى نصائح تكاد تكون يومية تقريبا حول أساليب الحكم وإجراءات التأمين من داخل القوات المسلحة وخارجها وتنظيم الجهاز الإعلامى وفوق كل ذلك كانت نصيحته الثابتة هى ضرورة إشعار الشعب الليبى من خلال النتائج بأن هذا التغيير هو فى صالحه ويهدف إلى تحسين أحواله المعيشية وأوضاعه الاجتماعية والسياسية بصفة عامة . وفى سبيل ذلك كانت توجيهاته تنصب على الاستجابة لطلبات ليبيا من الخبرات المصرية فى شتى المجالات والتدقيق فى اختيار العناصر حتى لو تحملت مصر جانبا من الأعباء المالية .

ومن جانبهم تعددت طلبات الإخوة فى ليبيا بدءا من الجيش الذين كانوا يطلبون تعيين مجموعة تخطيطية كاملة لإعادة بنائه علاوة على مستشارين على مستوى الوحدات وامتدادا إلى الوزارات والقطاعات المختلفة التابعة لها فى شكل مستشارين للوزراء أيضا وخبراء تنفيذيين .

وتم الاتفاق على استمرار الخبراء المصريين حتى بعد وضع خطة التنمية وذلك لمعاونة الوزارة الجديدة برئاسة القذافى الذى أكد فى أكثر من مناسبة أن وجهتهم هى الجمهورية

العربية المتحدة وجمال عبد الناصر بالذات ، وكانت مرتبات الخبراء على المستوى القيادى والوزراء تتحملها الجمهورية العربية المتحدة ، أما باقى الخبراء على المستوى الأدنى فالإتفاق كان أن تتعاقد معهم السلطات الليبية ، وقد وضعت بعد ذلك الضوابط المالية والإدارية التى تكفل حسن الأداء وصدرت لائحة مرتبات ليبية للخبرة المصرية .

وأحب أن أقول هنا أن الاقتصاد الليبى قد نشط جدا إبتداء من شهر فبراير ١٩٧٠، وزادت الإيداعات فى البنوك ووصلت إلى ٨٠٪ بعد أن كانت ١٪ فى الأشهر الثلاثة السابقة، كما نشطت قطاعات التشييد والتجارة ، وانتظمت عمليات الاستيراد وإزداد السحب من السوق مما أوجد حالة انتعاش وبدأ الاهتمام بالزراعة والرى وإمكانيات المساهمة فى المشروعات التى تضمنتها خطة التنمية التى وضعتها هيئة الخبرة المصرية . كما وضعت دراسات حول التنظيمات الشعبية فى ليبيا وأنسب ما يتمشى مع طبيعة المجتمع الليبى.

كانت تعليمات الرئيس عبد الناصر صريحة واضحة بأن يكون شعراوى جمعة وأمين هويدى وسامى شرف بالتعاون مع فتحى الديب فى حالة اجتماع مستمر لدراسة وتنفيذ ومتابعة كل ما يخص الثورة الليبية ، على أن يشاركهم الفريق محمد فوزى فيما يتعلق بالنواحى العسكرية .

ولا يفوتنى فى هذا المجال أننى قد قمت من جانبى بالمساهمة فى تنظيم بعض المؤسسات منها الرئاسة الليبية، وسكرتارية العقيد القذافى والحرس الجمهورى الليبى والمخابرات كما تدرب فى مكتبى فى القاهرة سكرتير القذافى للمعلومات (الملازم الريفى) وبعض أفراد السكرتارية والحرس الجمهورى ، هذا علاوة على أنى توليت بناء على طلب العقيد أثناء وجودى فى طرابلس بإعادة تنظيم وترتيب هاتين المؤسستين على الطبيعة هناك .

وقد توجهت بناء على تعليمات من الرئيس عبد الناصر إلى طرابلس على رأس مجموعة كبيرة من الخبراء لتقديم واجب المعاونة والمشورة للإخوة الليبيين وكان يرافقنى كل من الإخوة :

فتحى الديب ـ أمين حلمى كامل نائب رئيس هيئة التصنيع وزير الصناعة فيما بعد ـ محمد عبد الرقيب نصر بدوى رئيس الهيئة العامة لإستصلاح الأراضى ـ أنيس توفيق البردعى رئيس هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ـ د . عبدالحميد حسنى رئيس هيئة الكهرباء ـ أحمد طلعت عزيز رئيس المؤسسة المصرية العامة للمضارب ـ محمود أمين عبدالحافظ رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال و تنمية الأراضى وزير الإسكان فيما بعد ـ عادل عزى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الأراضى المستصلحة ـ حسن الشربينى وكيل وزارة التخطيط ـ محمد الخواجة

وكيل وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية - عبد المنعم سيف مدير عام شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير - المستشار عادل عبدالباقي مساعد المستشار القانوني لرئيس الجمهورية - د. عبد الغفار خلاف وزارة الصحة - عبد العزيز السيد وكيل وزارة التربية والتعليم - لواء سعد الشربيني نائب مدير المباحث العامة - وفي مجال الإسكان سبعين مهندسا وفنيا - وفي مجال الكهرباء ٣٩ مهندسا و٨١ فنيا - وفي مجال الصحة ٢٧٢ طبيبا و١٥٢ هيئات تمريض و١٣ مساعد معمل وأخصائي أشعة علاوة على ٥٣ طبيبا عسكريا للقوات المسلحة الليبية و٢ فنى علاج طبيعي - وفي مجال النقل ٣ مهندسين للمتابعة و١٠ مهندسين للمرور و٧ مساحين بالإضافة إلى خبراء في المطارات وما يتعلق بشئون الطيران المدنى والمراقبة الجوية والمواصلات و٧١ مساعد مهندس وفنى - علاوة على دعم الجهاز المركزي للمحاسبات بالخبرة الفنية والقانونية - .

وكانت الخبرة المصرية تحمل العديد من المزايا للمواطن وسوق العمل فى ليبيا إلى جانب ابتعادها عن الأغراض السياسية أو العمل الحزبى، فقد كانت مشكلات اللغة والعادات والتقاليد وانخفاض مرتباتها أكثر ما يميزها عن الخبرات الأجنبية ، كما توفرت ميزة أخرى وهى استعدادها للعمل فى أى بقعة فى ليبيا بما فى ذلك المناطق الصحراوية البعيدة والتى كانت الخبرات الليبية نفسها ترفض الانتقال إليها وتفضل العمل فى المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازى .

لكن ذلك كله لم يكن كافيا للتصدى للحملات المعادية بل والشعور المناوىء من جانب بعض أفراد الشعب الليبى نفسه ، وانتشرت فى بعض الأوساط مقولة أن الشعب الليبى يرحب بالخبرة المصرية فقط إذا كان النظام الحاكم مختلفا أو معاديا للقاهرة والعكس صحيح ، واستثمرت بعض الحكومات العربية بوجه خاص هذا الوضع فى تأليب المشاعر ضد المصريين ، وكان لابد من تدخل الرئيس عبد الناصر بنفسه لشرح الموقف كما أسلفت .

على أنه يمكن القول أن العائد الإيجابى الذى ترتب على التغيير الثورى فى ليبيا قد فاق كل الأعباء التى تحملتها مصر فى سبيل إنجاحه .

وكان أول عناصر هذا العائد هو صفقة **الطائرات الميراج الفرنسية** التى أبرمتها ليبيا فى نهاية ١٩٦٩. لقد فرضت فرنسا فى ظل رئاسة ديجول حظرا على توريد الأسلحة للأطراف المتصارعة فى منطقة الشرق الأوسط بعد عدوان ١٩٦٧، لكنها خلال عامى ١٩٦٨/ ١٩٦٩ أوفدت وزير دفاعها إضافة إلى وفود عسكرية فى جولات منتظمة فى دول المنطقة غير المتورطة مباشرة فى الصراع العسكرى للترويج لمنتجاتها من الأسلحة لأغراض تجارية، وبالفعل نجحت فى عقد بعض الصفقات مع السعودية والعراق وبعض دول الخليج البترولية .

قصة صفقة الطائرات الميراج الفرنسية

وفى أعقاب قيام الثورة الليبية وفى خلال شهر أكتوبر ١٩٦٩ أبلغ السفير الفرنسى فى ليبيا الإخوة الليبيين باستعداد فرنسا لبيع أسلحة لهم ووافق مجلس الثورة من ناحية المبدأ وبناء عليه فقد تم بالتحديد يوم ١٥أكتوبر ١٩٦٩ أن طلب السفير الفرنسى فى طرابلس مقابلة أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية، فالتقى به عبد المنعم الهونى حيث عرض عليه السفير إستعداد بلاده لبيع مائة طائرة من طراز « ميراج » إلى ليبيا ، وطلب منه دراسة هذا العرض وإبلاغه بقرارهم لإبلاغه لحكومته .

وطلب الهونى وبناء على تكليف من مجلس قيادة الثورة إبلاغ هذا العرض فورا للرئيس جمال عبد الناصر مشيرا إلى أن ليبيا ليست فى حاجة لهذا العدد من الطائرات وإذا تم شراؤها فستكون لصالح المعركة ضد إسرائيل ، وعلى مصر إذا ما وافقت على التعاقد على هذه الصفقة أن تتكفل بالطيارين والفنيين الذين سيقومون على إدارتها وتشغيلها واستخدامها لأن ليبيا لا تملك القوة البشرية اللازمة لهذه الصفقة .

جاء العرض إلى القاهرة واجتمع الرئيس عبد الناصر مع الفريق فوزى وكان القرار بعد دراسة العرض هو السير فى إتمام الصفقة وفى نفس الوقت يتم توفير الطيارين والفنيين اللازمين، وتم إبلاغ مجلس الثورة الليبى بهذا القرار بواسطة كل من فتحى الديب الذى كان فى القاهرة فى هذه الفترة وتقرر عودته فورا حيث قام مع صلاح السعدنى بإبلاغهم بقرارالقاهرة، وكان رد الفعل الليبى هو سعادتهم للغاية بهذا القرار وتم إبلاغ السفير الفرنسى باستعداد ليبيا لإتمام الصفقة ، و وعد السفير بترتيب الإجراءات مع باريس تمهيدا لتجهيز وفد فنى يسافر إلى فرنسا .

جرت المفاوضات فى باريس بين وفد ليبى برئاسة عبدالسلام جلود وضم فى عضويته طيار مصرى هو عبد الخالق مطاوع ، وتم الاتفاق بالفعل على توريد ١١٠ طائرة من طرازات مختلفة يتم استلامها وفقا للتوقيتات التالية :

- ٤ طائرات تدريب فى نهاية سنة ١٩٧٠
- ٢٦ طائرة مقاتلة خلال عـــام ١٩٧١
- ٦١ طائرة مقاتلة يتم توريدها فى ١٩٧٢
- ١٩ طائرة مقاتلة يتم توريدها فى١٩٧٣

وكانت القيمة الإجمالية للصفقة ٣٠٠مليون دولار ، وأن تبدأ المراحل التدريبية خلال عام ١٩٧٠.

ووضعت فرنسا شرطين فى بروتوكول الصفقة أصرت عليهما ، ويقضى الأول بعدم استخدام الطائرات فى حرب ضد فرنسا أو ضد أى دولة تربطها بفرنسا علاقات صداقة.

أما الشرط الثانى فقد كان يقضى بألا تعطى ليبيا الطائرات والمعدات لأية دولة أخرى لاستخدامها بأوامر دولة أخرى أو تتركز فى دولة أخرى . وعند استفسار المفاوض الليبى عن هذين الشرطين أوضح الجانب الفرنسى بأن المقصود بالدول الصديقة تونس والنيجر وتشاد ولا تتضمن إسرائيل بأى حال بل على العكس هم يوافقون على أى عمل ضدها . أما المقصود بالتمركز فهو أن يكون تمركزا دائما مصحوبا بنقل الورش والمعدات الثقيلة إلى دولة أخرى . وأشار الجانب الفرنسى أيضا إلى أنهم لا يعارضون هبوط الطائرات فى مطارات مصر ، وإذا لزم الأمر أن تقيم فيها مدة لا تزيد على خمسة شهور .. وأصر الوفد الليبى على تضمين هذه الشروح والتفسيرات بروتوكول الصفقة واستجاب الجانب الفرنسى لذلك .

كما وافق الجانب الفرنسى على تزويد الطائرات بقطع غيار فى حدود ٢٠٪ تكفى احتياجات الطائرات ثلاث سنوات، ووافق الجانب الفرنسى على الشروط الليبية فيما يتعلق بالتسليح والتدريب ومعامل التصوير الجوى وأجهزة التنشين الآلى علاوة على إضافة ثمانية وعشرين طائرة هليكوبتر .

وبالإضافة إلى هذا فقد أبدت الحكومة الفرنسية اهتمامها واستعدادها للتعاون مع ليبيا فى ميكنة الزراعة كذلك .

لقد كان الهدف الأساسى للتحرك الفرنسى هو تسويق السلاح والمنتج الفرنسى ومن ثم كانت شروطهم السياسية محدودة للغاية وتتسم بالمرونة ؛ إذ لم يكن قد ثبت لدى القيادة الليبية أية نوايا عدوانية تجاه ما يسمى بأصدقاء فرنسا ولم تكن ليبيا فى حالة تسمح بفتح مواجهات عسكرية بطرق مباشرة مع دول أخرى ، كما أننى أعتقد أنه لم تغب عن المفاوض الفرنسى وجود عناصر مصرية داخل وفد التفاوض الليبى ، كما لم يغب عنه بعد ذلك أن الطيارين الذين ذهبوا إلى باريس لتلقى التدريب على الطائرات الميراج كانوا مصريين يحملون جوازات سفر ليبية ، وحتى إذا قلنا أن الصفقة كانت تنطوى على أهداف غير تجارية بشكل كامل فيمكن اعتبارها ووفقا للتقديرات الفرنسية أنها تتم بالكامل لصالح مصر ، وإن كان هذا الأسلوب ، أى إتمامها من خلال ليبيا يرفع عنهم الحرج سواء إزاء إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن ضمان التمويل الفورى للصفقة .

جاء إبرام هذه الصفقة مؤشرا لحجم التغيير الذى أحدثته الثورة الليبية فى توازن القوى فى المنطقة، فلم يحدث أن تقدمت أية دولة عربية تملك القدرة المالية على هذه المبادرة ، ذلك أن كل الصفقات التى كانت تنفذها الدول الغربية فى المنطقة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية (وقتها) ، كانت تكبلها بعشرات القيود التى تحول دون الاستفادة بها فى المعركة فى نفس الوقت التى كانت تحيط فيه هذه الصفقات بحملات إعلامية تتيح لإسرائيل الفرصة للمطالبة بأسلحة تماثلها أو تتفوق عليها .

كما أنها كانت المرة الأولى منذ قيام الثورة التى يمتلك فيها سلاح الطيران المصرى المستخدم الحقيقى للصفقة طائرات ميراج لمواجهة مثيلتها التى تشكل العمود الفقرى لسلاح الطيران الإسرائيلى فى ذلك الوقت بعد أن كان اعتماده كاملا على المنتج السوفيتى فى كل مجالات التسليح .

ولما كان الرئيس عبد الناصر قد وضع موعدا مبدئيا لشن معركة التحرير هو ربيع ١٩٧١ فقد طلب من الجانب الليبى أن يمارس أقصى ضغوطه للتعجيل بتوريد أكبر جزء من الصفقة خلال عامى ١٩٧٠/ ١٩٧١، وبالفعل فقد شاركت هذه الطائرات بدور مهم فى معركة اكتوبر١٩٧٣ .

ومن جانب آخر لعب العمق الإستراتيجى الليبى دورا حيويا فى خدمة الموقف المصرى فى المعركة ، فمع تزايد معدل الغارات الجوية الإسرائيلية فى العمق المصرى لم يكن هناك أدنى صعوبة بل على العكس رحبت القيادة الليبية بانتقال كل من الكلية البحرية والجوية إلى طبرق وكذلك بعض قطع البحرية المصرية من قاعدة الإسكندرية.

وتواصلت الخدمات الأمنية التى وفرتها ليبيا الثورة لمصر فى المواجهة مع إسرائيل، فعلى أرض ليبيا جرى أعمق تنسيق ممكن بين أجهزة المخابرات فى البلدين فى القبض على أخطر جاسوسة عرفتها مصر وهى المدعوة « هبة سليم» ، التى أقامت شبكة للتجسس لصالح إسرائيل لعبت دورا خطيرا فى كشف مواقع الدفاع الجوى التى كانت تقيمها مصر على الضفة الغربية للقناة مما عرضها للضربات الجوية الإسرائيلية طوال النصف الأول من عام ١٩٧٠ وكان مركز هذه الشبكة فى باريس، ومن ثمّ تم استدراج الجاسوسة هبة سليم إلى ليبيا حيث كان يعمل والدها هناك وتم نقلها عبر الطريق البرى إلى داخل مصر، وكان انجازا يصعب الوصول إليه فى ظل الأوضاع السياسية والأمنية السابقة على قيام الثورة الليبية .

وبهذه المناسبة فإنى أذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر قد أمرنى بإرسال برقية الى فتحى الديب لإبلاغها للعقيد القذافى وكان ذلك فى الأسبوع الأخير من سبتمبر ١٩٦٩ وكان ملخص هذه البرقية :

« ضرورة التأكيد على الإهتمام بأمن الثورة والتركيز على الأمن الشخصى للعقيد القذافى ، ذلك أن استمرار الأحوال على ما هى عليه ستزيد من الضغوط ضده بعنف .».

وقد تم بالفعل اختيار عبدالمنعم الهونى للإشراف على جهاز المخابرات العامة واتفق على إيفاد مجموعات لتلقى التدريب فى القاهرة كما بدأ الاهتمام بتشكيل الحرس الجمهورى وسكرتارية قائد الثورة .

كما حمل محمد حسنين هيكل فى العاشر من أكتوبر ١٩٦٩ رسالة أخرى من الرئيس عبد الناصر للعقيد معمر القذافى وهى تعتبر من أهم الرسائل التى تبادلتها القياداتان وكان ملخصها :

«التركيز على دراسة أساليب العمل الشعبى والارتباط بالقاعدة الجماهيرية وتنظيمها ووضع برنامج فى شكل ميثاق للعمل الوطنى والقومى، وأهمية دعم الثورة الليبية وضرورة اتخاذ كافة الإجراءات التى تكفل حمايتها وتأمينها».

طلب الرئيس عبد الناصر ضرورة استمرار تبادل الأفكار باعتبار أن ثورة ليبيا فى المكان وفى الوقت وفى الظروف والملابسات التى قامت فيها تشكل ضربة شديدة للاستعمار ، وتؤثر على موازين القوى فى المنطقة ؛ لذلك فإن القوى المعادية للأمة العربية التى فاجأتها الثورة ستتحين الفرصة لضرب الثورة رغم ما تقوم به من مداراة حفاظا على مصالحها وشرح ما صادفته ثورة ٢٣ يوليو من محاولات مضادة وقال إن مساندة مصر لثورة ليبيا ليست كلاما يقال ، ولابد من التخطيط المسبق لدراسة كافة هذه الاحتمالات، وهذا يحتاج لتنسيق على أعلى مستوى، وقدم إقتراحا بتكليف مجموعة عمل مشتركة للبحث والتحليل و الدراسة وتقديم الاستنتاجات والتقديرات للموقف .

وقد رد القذافى على رسالة الرئيس بالإيجاب والموافقة على كل ما جاء فيها مقدرا هذا الاهتمام رغم انشغال الرئيس عبد الناصر بالمرض وبالمعركة . وتم إعداد تقرير بالموقف ناقشه مجلس قيادة الثورة بعد أسبوع من وصول هذه الرسالة واتفق على وضع تصور للاحتمالات المضادة وأسلوب مواجهتها .

وقد رد الرئيس عبد الناصر على الجانب الليبى بأن مصر فى حالة حدوث أى عدوان على الثورة والنظام الليبى فإن القاهرة تضع كل إمكانياتها بدون أى تحفظ تحت تصرفهم بما فى ذلك القوات المسلحة .



زيارات القذافي لمصر عبد الناصر

فى هذه المرحلة من العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والثورة الليبية رأى القذافى أن الموقف أصبح يقتضى بل من الواجب أن يتم لقاء بينه وبين الرئيس عبد الناصر . وفعلا بعد أن جرت عدة اتصالات بين الاثنين تقرر عقد اللقاء الأول يوم الإثنين الأول من شهر ديسمبر ١٩٦٩، أو اليوم الذى يراه القذافى مناسبا له حيث أن شهر رمضان المعظم كان قد حل فى ذلك الوقت، وقرر الرئيس عبد الناصر فى نفس الوقت أن يقوم كل من سامى شرف وفتحى الديب بإجراء كافة الترتيبات اللازمة ، وتم فعلا وضع جميع الترتيبات الأمنية والبروتوكولية والإدارية وأساليب الاتصال المؤمن كما تم وضع خطط تبادلية لخط سير طائرة القذافى وبحيث لا تتعارض مع خطوط سير الخطوط الجوية العادية، واتفق على عدم الإعلان عن الزيارة قبل إتمامها ، واتفق كذلك على أن يرافق القذافى فى هذه الزيارة كل من عبدالمنعم الهونى ومحمد المقريف وبشير هوادى، كما قرر القذافى إتمام الزيارة فى نفس اليوم الذى حدده الرئيس عبد الناصر ولقد روعى فى خط سير الطائرة أن تطير فوق مديرية التحرير ووادى النطرون والأهرامات والنيل الذى ما أن شاهده القذافى حتى قال :

« الحمد لله الذى وهب مصر هذا النيل العظيم»..

وأقام القذافى أثناء هذه الزيارة فى القصر الجمهورى بالقبة حتى حان موعد الإفطار الذى تناوله على مائدة الرئيس عبد الناصر فى منزله فى منشية البكرى ، وبعد الإفطار قام العقيد القذافى بشرح مراحل الثورة منذ بدايتها وقام بتوجيه الشكر للرئيس عبد الناصر على دعمه للثورة فى كافة المجالات .

ورد عليه الرئيس عبد الناصر بأن مصر وثورة ٢٣ يوليو تؤمن بحق الأمة العربية فى حياة كريمة ، وأن الشعب العربى لابد وأن يفرض إرادته على أرضه ويحدد مصيره باستقلالية ، وعبر عن استعداد شعب مصر للوقوف إلى جانب الثورة الليبية لتثبيت أقدامها وتحرير أرضها كخطوة أولى على طريق تحرير الأرض العربية المحتلة .

وعقد اجتماع ثان خلال هذه الزيارة جرت فيه مناقشة الموقف العسكرى واحتياجات القوات المسلحة فى كلا البلدين وكذلك بحثت الإمكانيات والقدرات القتالية ومواجهتها لالتزاماتها الدفاعية .. وطرح القذافى على الرئيس عبد الناصر بعد ذلك بإسم الثورة الليبية توحيد القوات المسلحة فى البلدين فى أقرب وقت ، وكان الطلب غير متوقع ، كما أنه لم يجر أى تلميح حوله من قبل .. وقد رد عبد الناصر بطلب فرصة من الوقت للتفكير والدراسة ثم يبلغ العقيد قبل عودته إلى ليبيا بنتيجة الدراسة والبحث .

وأبدى القذافى استعداد ليبيا لبذل كافة جهودهم وتقديم كل إمكانياتهم من أجل خدمة معركة تحرير الأرض العربية المحتلة .. وقال أن الهدف الرئيسى من صفقة الميراج هو دعم قدرات القوات الجوية المصرية تاركا تحديد الأنواع والأعداد المطلوبة للرئيس جمال عبد الناصر والقيادة العسكرية .

تعرض الرئيس عبد الناصر بعد ذلك للتوقيتات التى اقترحها الجانب الفرنسى للبدء فى تسليم الطائرات وعدم توافقها ـ حسب تصوره ـ مع إلتزامات المعركة إلا أن العقيد أبان أنه يضغط للحصول على عدد أكبر من الطائرات خلال عام ١٩٧٠، وعلى أقصى تقدير فإنها ستسلم فى فبراير ١٩٧١ .

فأمن الرئيس عبد الناصر على هذا التصور وقال ، إن مصر مستعدة لتقديم كافة الأعداد المطلوبة لتشغيل الطائرات وإدخالها فى حسابات المعركة مع طيارين وفنيين مهما كانت الأعداد المطلوبة ، وأن الفريق فوزى يدرس كل العروض الفرنسية بخصوص المعدات والأسلحة الأخرى ـ وكان الجانب الفرنسى قد تقدم بعروض تسليح جديدة أبلغنا بها عبد الخالق مطاوع ـ .

ووعد القذافى ببذل أقصى حد ممكن من الضغوط لاستلام ليبيا لأكبر عدد من الطائرات فى التوقيتات التى نوقشت .

ثم بحث موضوع تطوير القوات المسلحة الليبية لتحقيق وحدة المصير فى معركة التحرير وقد أبدى عبد الناصر إستعداد مصر لاستقبال ٣٠ طالبا بالكلية البحرية وعشرة طلاب فى كل دورة بكلية الطيران وإرسال ثلاث قطع بحرية بأطقمها المصرية على أن يرتدوا الزى الليبى العسكرى وأضاف أنه يمكن أن تستوعب المدارس ومراكز التدريب أى عدد من ضباط الصف والجنود .

وفى الاجتماع الثالث الذى عقد فى منزل الرئيس عبد الناصر فى منشية البكرى عقب طعام الإفطار عرض القذافى الموقف الداخلى فى ليبيا وفى مجلس قيادة الثورة على وجه التحديد وأشار إلى أن هناك إتجاهاً داخل المجلس لكى يتولى هو رئاسة مجلس الوزراء بالإضافة إلى مسئولياته فى قيادة مجلس الثورة ، وأنه ما زال يفكر فى الحلول المتاحة وهل يعاونه فى الوزارة مدنيون أم يشارك فيها بعض أعضاء مجلس الثورة مع نقص الخبرة علاوة على الحملات الدعائية ضدهم من قبل بعض العناصر الحزبية من جهة أخرى، وأنه كثيرا ما يتدخل فى الأعمال التنفيذية لانقسام الوزارة المدنية الحالية على بعضها .

حدد عبد الناصر بأن مسئولية نجاح الثورة تقع على عاتق العقيد شخصيا ، وأن ليبيا ستواجه خلال الفترة القليلة القادمة ظروفا تستدعى وتستوجب سيطرتهم على الأوضاع الداخلية ، مرحلة مفاوضات الجلاء عن القواعد الأجنبية ـ الاستمرار والإصرار على تنفيذ مخططاتهم لتوفير حياة مستقرة للشعب الليبى، وهذا يتطلب تركيز السلطة فى أيد أمينة قادرة على العطاء المستمر والإيمان العميق بأهداف الثورة ، وأنه يرى أن أكثر الناس قدرة على الإطلاق لتحقيق هذه الأهداف هم أعضاء مجلس الثورة .

أما عن نقص الخبرة فهى ليست مشكلة كبيرة ، ونحن على استعداد للمعاونة فى إيفاد بعض كبار المتخصصين بما فيهم الوزراء إذا تطلب الأمر ليكونوا جهازا متكاملا لتقديم المشورة والخبرة وليعاونوا فى رسم خطط الوزارات ووضعها فى حيز التنفيذ .

ورد القذافى بأنه لا يريد أن يحمل الجمهورية العربية المتحدة أعباء جديدة إلا أن ثقتهم بأن الثورة الليبية هى أحد روافد ثورة ٢٣ يوليو يدفعهم للاستعانة بدعم الرئيس جمال عبد الناصر لهم وهو الذى يعتبرونه سندا لهم فى نجاح ثورتهم وطلب الرئيس بأن يعد سامى شرف وفتحى الديب القوائم بأسماء الخبرات المتخصصة كجهاز تخطيط وتعرض الدراسة على الأخ العقيد فى الجلسة التالية .. ثم تحدث الرئيس عبد الناصر بعد ذلك عن ضرورة التضامن والتماسك بين أعضاء مجلس الثورة وعدم إتاحة الفرصة للعناصر المتسللة أو الحزبية بالنفاذ للتأثير على وحدتهم وتضامنهم .

تحدث القذافى بعد ذلك عن مؤتمر القمة القادم بالرباط ، ورد عليه الرئيس عبد الناصر بأن مثل هذه الاجتماعات تعمل وفق جدول أعمال متفق عليه ـ واتفقا على وضع ورقة عمل حينما يزور الرئيس عبد الناصر ليبيا فى طريقه إلى الرباط. ونوقش بعد ذلك موضوع التنسيق الثلاثى بين مصر وليبيا والسودان باعتبار أنه من الضرورى دعم خط العمل بينهم فى كافة المجالات (**المثلث الذهبى**).

ثم عقد الاجتماع الرابع بين الرئيس عبد الناصر والقذافى بعد مأدبة إفطار أقامها الرئيس للعقيد فى القصر الجمهورى بالقبة وكان الإفطار عبارة عن ما يقدمه المطبخ

الليبى فى شهر رمضان من شوربة أو مرق كما يسمى هناك ، يحتوى على مرق الضأن ممزوج به كمية من « الهريسة» وهى ذات مذاق حريف للغاية وقطع من اللحم المسلوق ومكرونة مقصوصة وخضرة كلها تقدم ساخنة فى طبق واحد ثم أصناف أخرى من شواء لحم الضأن والأرز ، ثم أنواع من الحلوى الليبية الوطنية والفاكهة . وعقب تناول طعام الإفطار بدأت جلسة المباحثات التى استهلها العقيد قائلا أنه سيبلغ الرئيس عمن يقع عليه الاختيار لرئاسة مجلس الوزراء بعد الاستقرار على الشكل النهائى لمجلس الوزراء الجديد الذى سيشترك فيه بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة .

وتحدث الرئيس عبد الناصر بالتفصيل بعد ذلك عما تعرضت له ثورة ٣٢ يوليو منذ بدايتها من تجارب ومؤامرات وأساليب القوى المختلفة وكيف أجهضتها الثورة من البداية ، وطالب أعضاء مجلس الثورة الليبى بوحدة الفكر والالتزام برأى الأغلبية مهما كان مخالفا لرأى الأقلية . وأجاب الرئيس بعد ذلك على الكثير من الأسئلة والاستفسارات من أعضاء الوفد الليبى .

غادر القذافى القاهرة صباح يوم ٤ ديسمبر١٩٦٩ .

وزار القاهرة بعد هذه الزيارة ستة مرات فى ١١ فبراير ١٩٧٠ ثم فى ٢٧إبريل ١٩٧٠ وبعدها فى١٢ يونيو١٩٧٠ ثم فى ١٦ سبتمبر١٩٧٠ وأخيرا عاد يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ لتوديع الرئيس عبد الناصر الوداع الأخير .

(جميع لقاءات الرئيس جمال عبد الناصر والعقيد معمر القذافى مسجلة ومحاضرها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى فيما عدا لقاء ١٦ سبتمبر لم يسجل لأنه تم فى القطار فى مرسى مطروح) .

(جميع الرسائل والبرقيات المتبادلة بين القاهرة وليبيا لدى المؤلف نسخة أصلية منها وهى تشغل ملفات كثيرة) .

أما اللقاء الثانى الذى تم فى القاهرة فى ١١ فبراير١٩٧٠ وحضر معه كل من عوض حمزة الخويلدى الحميدى وكانت هذه الزيارة حسبما طلب القذافى مخصصة بالكامل لبحث قضية الزراعة فى ليبيا كما أبدى رغبته فى زيارة مديرية التحرير والوادى الجديد ومريوط والساحل الشمالى الغربى.

عقدت اجتماعات ثلاثة طويلة بين العقيد والرئيس وحضرها سيد مرعى ووزير الزراعة الليبى من يوم ١١فبراير حتى يوم ١٤فبراير ١٩٧٠وبحثت فى هذه اللقاءات المواضيع التالية :

١ -المعركة المصيرية مع إسرائيل ، واستعداد ليبيا لتقديم كافة المساعدات الممكنة لدعم القدرة القتالية لمصر فى مواجهة غارات إسرائيل على العمق المصرى .

٢-الموقف العربى فى مواجهة التحدى الإسرائيلى وتم التركيز على موقف دول المواجهة بالذات وضرورة دعم موقفها وقدراتها العسكرية وكذا موقف المقاومة الفلسطينية .

٣-مستقبل التعاون الثلاثى بين مصر وليبيا والسودان على ضوء بيان طرابلس ومطالبة كل من سوريا والجزائر للانضمام للميثاق باعتبارهما دولتين تقدميتين . كما عرض القذافى نتائج لقائه مع نورالدين الأتاسى رئيس سوريا .

٤-وحدة القوات المسلحة الليبية المصرية وأهمية الإسراع فى خطوات تنفيذها علاوة على دراسة آخر تطورات صفقة طائرات الميراج الفرنسية وتوقيتات تسليمها وأثر تلك التوقيتات على قرار معركة التحرير .

٥-موقف الاتحاد السوفيتى من صفقة السلاح التى تعتزم ليبيا شراءها لتسليح ثلاثة لواءات ، ومدى الاعتماد على الاتحاد السوفيتى فى تزويد ليبيا باحتياجاتها من السلاح المتطور وبالذات فى مجال الطيران والمدرعات .

٦-أهمية الإسراع فى اتخاذ خطوات إيجابية فى المجال الاقتصادى على طريق الوحدة الاقتصادية بين ليبيا والجمهورية العربية المتحدة .

٧-موضوع إقامة التنظيم الشعبى لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

٨-الخبرة المصرية ومساهمتها فى تغطية الاحتياجات الليبية للانطلاق فى المشروعات العمرانية والاستشارية لصالح الجماهير الليبية .

أما اللقاء الثالث بين الرئيس عبد الناصر والقذافى فقد تم فى القاهرة فى ٢٧ إبريل ١٩٧٠ وكان برفقته أبوبكر يونس جابر وقد تم فى هذه الزيارة مناقشة كل ما يتعلق باحياجات ليبيا لإعادة تنظيم الجيش الليبى والإسراع فى اتخاذ الخطوات التنفيذية فى مجال التدريب للقوات المسلحة الليبية .

وكان العقيد القذافى قد التقى الرئيس عبد الناصر فى احتفالات السودان بيوم الخامس والعشرين من مايو فى الخرطوم ثم قام بجولة فى الدول العربية بغرض دعم الجبهة الشرقية واستكمال قدراتها القتالية لتساند الجبهة الغربية فى قناة السويس وفى الثانى عشر من يونيو ١٩٧٠ وصل إلى القاهرة فى الزيارة الرابعة ليعرض نتائج جولته على الرئيس عبد الناصر ، كما قام بإلقاء خطاب أمام مجلس الأمة المصرى وغادر القاهرة يوم ١٤ يونيو ١٩٧٠.

وتم تعيين جمال شعير سفيرا لمصر فى ليبيا ، بعد أن عمل لفترة شهرين تقريبا معاونا لفتحى الديب ، وإن كان هذا التعيين لم يحل دون أن يكون الأخير مسئولا وحلقة الاتصال مع مجلس قيادة الثورة الليبية .

ثم جاءت الزيارة الخامسة وكانت زيارة سريعة وتمت على عجل حيث التقى الرئيس عبد الناصر والقذافى فى مرسى مطروح أثناء وجود الرئيس هناك مع الفريق فوزى لاستعراض آخر تطورات الموقف والاستعدادات العسكرية على جبهة القتال والتحضير شبه النهائى لمعركة تحرير الأرض ، حيث تولى فوزى عرض خرائط العمليات للخطة جرانيت المعدلة التى وافق عليها الرئيس عبد الناصر بشكل مبدئى مع إضافة بعض التعديلات عليها ليعود فوزى بعدها للقاهرة لإعداد الخرائط النهائية التى كان من المفروض أن يعتمدها الرئيس جمال عبد الناصر بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ وكان يرافق الرئيس فى هذه الرحلة حسين الشافعى واضطر الرئيس عبد الناصر لقطع هذه الزيارة بسبب أحداث أيلول الأسود بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية فى عمان فى السابع عشر من سبتمبر ١٩٧٠.

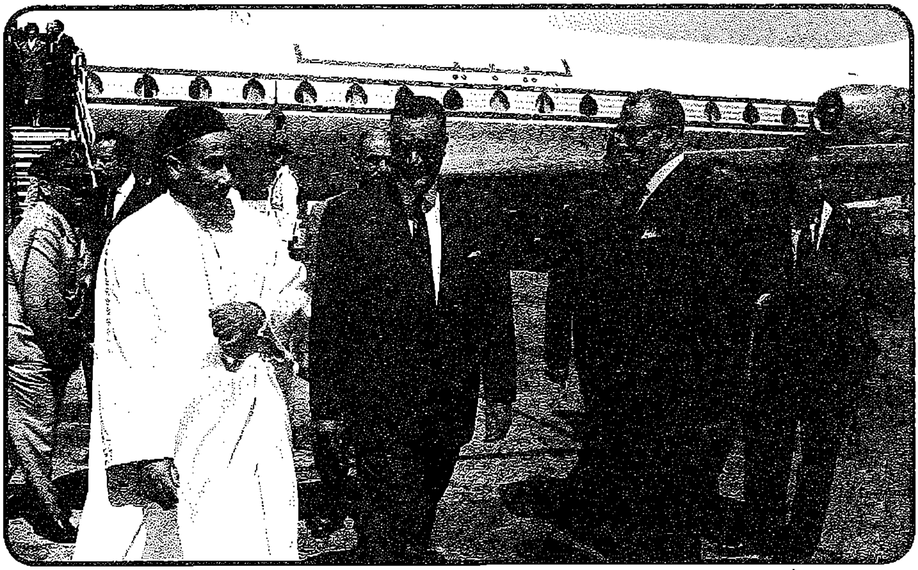
أما الزيارة السادسة ، فقد كانت يوم ٢٨سبتمبر ١٩٧٠ وذلك للقيام بواجب الوداع الأخير للرئيس جمال عبد الناصر .

وحول موضوع الوحدة بين مصر وليبيا فإن الرئيس عبد الناصر كان رأيه واضحا وموقفه محددا باعتبار أن الوحدة مسألة مصيرية لا تعالج بالعاطفة أو بالتسرع بل يجب أن تعالج هذه القضية بسياسة النفس الطويل وبالاستفادة من دروس الماضى والتجارب السابقة وكان يعبر للجانب الليبى ببساطة عن أمله أولا فى انصهار الشعبين أولا، ثم تتبادل المصالح وتأصيل الانتماء والمصاهرة ثم تبدأ مراحل من أشكال التوحد فى المجالات الحيوية الحياتية اليومية يعتاد عليها الشعبين فى مصر وليبيا ثم تأتى بعد ذلك الأشكال القانونية والدستورية.. الخ.

و كانت هناك اتفاقيتا الوحدة العسكرية والوحدة الإقتصادية كبداية لكن كان الرأى أن تشترك السودان ليكون الاتفاق ثلاثيا، ومن ثم تم الاتفاق على توقيع ميثاق طرابلس فى ديسمبر ١٩٦٩ ولكن السودان أرجأ موقفه نظرا لمشاكله فى الجنوب وعدم إمكانية إقناع الأحزاب السودانية قبل التمهيد لهذه الخطوة مما جعل مجلس الثورة الليبى يصاب بخيبة أمل وطرح أغلبهم الوحدة الفورية مع مصر ، لكن الرئيس عبد الناصر برؤيته الواضحة والمحددة أصر على صيغة العمل الثلاثى فى شكل ميثاق عمل واجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة وأن تتم الوحدة كما أسلفت على مراحل بدءاً من صيغة التعاون إلى التنسيق فى كافة المجالات والعمل على تهيئة مناخ طبيعى لاتخاذ خطوات إيجابية تنبع من الممارسة وربط المصالح ببعضها وتتدرج الخطوات حتى تصبح الأمور طبيعية ولا تحتاج إلى تشريعات مع التشديد على توحيد العوامل المساعدة مثل التعليم والخدمات الأخرى وبالتبادل التجارى والتخطيط لأسلوب تنمية فى الزراعة والصناعة والأمن القومى يحقق أهداف الوحدة . وكان الرجل يقول دائما :

إنه من المحتم علينا أن نعالج مشاكلنا بالنفس الطويل خصوصا فى المسائل المصيرية.

أحب فى النهاية أن لا يفوتنى إلا أن أسجل موقف الرئيس عبد الناصر من الملك إدريس السنوسى :



الرئيس جمال عبد الناصر يستقبل ولي عهد ليبيا عابد السنوسي

فقد أصر الرئيس جمال عبد الناصر على استضافة الملك السنوسى فى مصر بناء على طلب الأخير حيث وردت لنا برقية من سفيرنا فى أثينا بعد قيام الثورة فى ليبيا يقول فيها إن الملك إدريس السنوسى طلب إليه إبلاغ الرئيس عبد الناصر برغبته هو وزوجته بالقدوم إلى القاهرة للإقامة بها حيث أنه يمتلك قطعة أرض تبلغ مساحتها حوالى ٦٨ فداناً فى منطقة أبو المطامير (محافظة البحيرة) بجوار الإسكندرية وطلب موافقة الرئيس عبد الناصر على رغبته هذه . وكان الرئيس عبد الناصر يستطيع أن يسمح له بالقدوم طبعاً ، لكنه رأى أن يبعث بصورة من الرسالة للعقيد القذافى مع تحبيذ الرئيس بالموافقة على إقامة الملك فى القاهرة لمصلحة الطرفين ـ الملك والثورة الليبية ـ وقد اقتنع العقيد بوجهة نظر الرئيس وفعلا وصل الملك السنوسى إلى القاهرة وقد قابلته أنا شخصيا باسم الرئيس فى مطار القاهرة واصطحبته إلى أحد قصور الضيافة فى منطقة الدقى والذى خصص لسكنه هو وعائلته .

وفى الأسبوع الأول من نوفمبر طلب الرئيس عبد الناصر للمرة الثانية من العقيد معمر القذافى استجابة مجلس قيادة الثورة لطلب الملك السنوسى تسهيل سفر ابنته بالتبنى لتعيش مع زوجته فى القاهرة، واستجاب القذافى مرة ثانية لهذا المطلب وسلمت ابنة الملك للسيد فتحى الديب الذى تولى تسفيرها إلى القاهرة فى اليوم التالى .

ويهمنى أن أسجل أننى كنت حريصا على أن أتولى قضية العلاقات الليبية المصرية من واقع الوثائق ولذلك فقد طلبت أكثر من مرة ومن أكثر من مسئول ليبى أن أتمكن من الإطلاع على محاضر الإجتماعات التى دارت بين القيادتين الليبية والمصرية منذ أن قامت ثورة الفاتح وحتى رحيل الرئيس عبد الناصر ، لكنى لم أوفق فى هذه المهمة حتى بعد أن حررت خطابا شخصيا للأخ معمر القذافى أثناء آخر زيارة لى لطرابلس فى شهر إبريل سنة ١٩٩٥ ولم أتلق رداً على هذه الرسالة حتى الآن . وفيما يلى نص الرسالة :

الأخ القائد معمر القذافى

تحية عربية واحتراما وبعد

فقد سلمت الأخ أحمد قذاف الدم بالأمس بعد مصافحتكم رسالة خطية أرجو أن يكون قد رفعها إليكم .

ويهمنى أن أؤكد لكم أنى بصدد إعداد مذكراتى الشخصية قريبا ، وأطمع أن تتفضلوا بإصدار أوامركم بأن أطلع أو أحصل على محاضر ووثائق العلاقات المصرية الليبية (١٩٦٩ حتى مايو١٩٧١) ، حتى تصدر المذكرات مطابقة للأحداث والواقع، ولا تشمل أشياء غير موثقة أو صادرة عن الذاكرة مما قد يترتب عليه شىء من عدم المصداقية .

كما أنى يسعدنى ـ إذا رأيتم ذلك مناسبا ـ أن ألقاكم شخصيا بعد إعدادى للمذكرات لأطلعكم على محتوياتها.

أكرر شكرى وامتنانى وتقديرى واحترامى وحبى .

المخلص دومـــا

سامى شرف

* * *

" الزهرة " ـ كان الإسم الكودى الشامل السرى للغاية الخاص بكل العمليات والخطط الأمركية المناهضة للعقيد القذافى وثورة الفاتح الليبية .

وتحت " الزهـــــرة " فكان هناك أسماء كودية فرعية أخرى :

" تيوليب " كان الإسم الكودى للعمليات التى تقوم بها عناصر ليبية معادية لنظام القذافى بالتعاون مع أمريكا وأجهزتها المختلفة .

" الوردة " كان الإسم الكودى للعمليات العسكرية الأمريكية ضد القذافى ، بالإتفاق مع حلفاء لاسيما مصر !! ـ هكذا وردت هذه المعلومة فى كتابي " **بوب وودورد**"، "الحجاب " .

رونالد ريجان ، الرئيس الأمريكى قال للقائمين على هذه العمليات :

لا تشغلوا بالكم بالحظر المفروض على الإغتيالات ، وأنه شخصيا سيتحمل المسئولية إذا ما لقى القذافى مصرعه ، وما كان لأحد أن يطلب أكثر من ذلك فى التآمر .

كبار القائمين على هذه العمليات كانوا يقدرون أن نجاح هذه العمليات سيؤدى إلى إعادة رسم خريطة الشمال الإفريقى .

كانت الغارة الجوية المسلحة على بيت القذافى فى عملية " **نيران البرارى** " يوم ٢٣مارس١٩٨٦ .

* * *

وفى النهاية سوف أختم هذا الفصل بواقعتين هما:

الأولى: فى نهاية ١٩٦٩ :

طلب القذافى أن يجلس مع خبراء فى الزراعة والرى وعقد الرئيس جمال عبد الناصر اجتماعا فى منشية البكرى حضره سيد مرعى والقذافى.

وعندما بدأ المهندس سيد مرعى يتحدث عن أساليب الزراعة والرى قاطعه القذافى متدخلا دون دراية فنية وهنا تدخل الرئيس وقال له بالحرف:

" يامعمر لما سيد مرعى يتحدث عن الزراعة والرى فأنا وأنت نصمت ونستمع لما يقول".

الثانيـــة: ١٩٩٥:

دعانى القذافى أنا والفريق فوزى لمشاهدة مدى ما وصلت اليه البلاد، وفى هذه الفترة كان هناك حظر جوى على ليبيا فهبطت الطائرة (مصر للطيران) فى تونس . كان من المفروض أن يكون فى انتظارنا فى تونس مندوبين من الجانب الليبى ولكننا لم نجد أحدا.

ومكثنا فى المطار من الساعة ٤ عصرا حتى الثامنة من صباح اليوم التالى وتصادف أن مر فى المطار سفير الامارات العربية المتحدة فشاهدنا وعرفنا واندهش للمنظر ولما عرف القصة اتصل بالمسئولين الليبيين فى تونس الذين لم نفلح نحن فى الاتصال بهم أثناء وجودنا فى المطار.

وتم ترتيب سفرنا الى جربا مع طائرة صغيرة للوصول برا الى طرابلس عن طريق الحدود الللييبة - التونسية . وعندما وصلنا الى طرابلس وتوجهنا فور وصولنا الى مكتب العقيد أبو بكر يونس وزير الدفاع الذى طلبنا منه قبل الكلام فى أى شئ مقابلة العقيد القذافى.

ولما حاول معرفة سبب إصرارنا على المقابلة أولا رفضنا وأصرينا على وجهة نظرنا ، ذهب الى غرفة مجاورة وأجرى الاتصال وعاد قائلا ستتوجه الى مقابلة العقيد الآن.

ذهبنا الى العزيزية وعندما قابلنا العقيد القذافى بادرته بالقول - بعد استئذان الفريق فوزى - يا عقيد انتم ما تعلمتوش ومش هتتعلموا ابدا ويا خسارة الـ 50 يوم التى أمضيتها ليل نهار فى طرابلس لبناء مؤسسات ليبيا الشقيقة، وأن هذه الزيارة ستكون آخر مرة تطأ رجلى فيها ليبيا وقد حاول العقيد أن يقاطعنى معترضا على كلامى لكننا أصرينا على العودة للقاهرة فورا وعدنا بطريق البر.

* * *

الفصل الحادي و العشرون

عملية تهريب عبدالحميد السراج

من سجن المَزة فى دمشق

اكتشفت السلطات السورية هروب عبدالحميد السراج وحارسه بعد حوالى ست ساعات حسب ما علمنا ، وكان تفكيرهم أنه مختبىء فى داخل مدينة دمشق ، وبدأوا بعد ذلك فى البحث داخل المدينة وضواحيها مما ساعدنا على كسب الوقت ...



عبد الحميد السراج(*) في أول ساعة لتسلم منصبه كرئيس للمؤسسة المصرية العامة للتأمين .. بعدسة المصور نشرت بالعدد ٢٢٠٨ بتاريخ ٣/ ٢/ ١٩٦٧

(*) توفي ودفن بالقاهرة في سبتمبر ٢٠١٣.. رحمة الله عليه

بعد وقوع الإنفصال تلقى جمال عبدالناصر معلومات تأكدت بشكل قاطع فى مايو١٩٦٢، بأن عبدالحميد السراج نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية معتقل فى سجن المزة، وأنه يتعرض لأبشع أنواع التعذيب النفسى وغيره ، وأنه مسجون فى زنزانة فى منطقة داخل السجن كنا نعرفها من أيام الوحدة باسم «السلول» ، وكانت تعتبر من أبشع الأمكنة داخل سجن المزة حيث أنها كانت ملتقى لمجارى السجن ومجارى المناطق المجاورة ـ وبالمناسبة فقد جربت بنفسى «سلول» مصر فى ليمان طرة بعد أقل من عشر سنوات من هذا الحدث كما سيرد فى فصل آخر من هذه الشهادة .

كما وصلت معلومات بأن السيدة حرم عبدالحميد السراج تكاد تفقد بصرها وتواجه إهمالا من جانب السلطات السورية فى معالجتها .

ووفاءاً من عبدالناصر للدور البطولى الذى لعبه السراج فى خدمة القضية القومية أثناء العدوان الثلاثى ١٩٥٦ ، ودوره فى المحافظة على دولة الوحدة ، ورغم كل العقبات التى يمكن أن نصطدم، بها قرر أن نعمل على تهريب السراج من سجنه فى دمشق وإحضاره للقاهرة.

كلفنى عبدالناصر بوضع خطة لتنفيذ هذه المهمة وقد تم إعدادها فى خلال أربعة أيام، بعد إجراء سلسلة من الاتصالات ببعض الأصدقاء الشرفاء فى كل من بيروت ودمشق وعمان، لاستطلاع آرائهم وما يمكن أن يقدموه من معاونة فى هذه العملية الخطيرة دون مصارحتهم بالمقصود أو بالشخص المراد تهريبه .. وتم وضع خطتين تبادليتين للعملية، أطلقنا على الأولى «إسم كودى :س.ش.» و أطلق على الخطة الثانية «إسم كودى: جمال».

وتم وضع الخطوط الرئيسية للخطتين بالتعاون مع فريق عمل ضم كلامن منير حافظ مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات، ومحمد المصرى مساعد سكرتير الرئيس للمعلومات للشئون العربية ومحمد نسيم مندوب المخابرات العامة فى بيروت فى تلك الفترة .

وكان ملخص الخطة الأولى ، « سين . شين»

هو اقتحام سجن المزة من أكثر من موقع فى وقت واحد بواسطة، عناصر فدائية سورية موثوق بها ، ثم النفاذ إلى منطقة السلول واختطاف السراج، بينما يتم تنفيذ أكثر من هجوم فى وقت واحد لإشغال حراس السجن وتشتيت أنظارهم والهرب بالسراج، إما عن طريق البر إلى الأردن وصولا إلى ميناء العقبة ومنه إلى الساحل المصرى ـ وكان هناك عناصر فدائية وصديقة فى الأردن تستطيع المعاونة فى تنفيذ العملية بأمان وبعيدا عن أنظار الأجهزة أو السلطات هناك ، بالرغم من أن بعضهم كان يشغل مواقع حساسة جدا : منهم سليمان النابلسى وأحمد زعرور و نذير رشيد ومحمد الروسان (وكانوا لاجئين فى دمشق فى تلك الفترة) ، وآخرون ممن كانوا على صلات صداقة وثيقة بالقاهرة .. وكانت الخطة البديلة عن عبور الأردن هى إختراق الأراضى السورية حتى لبنان ومنها إلى القاهرة جوا أو إلى الإسكندرية عن طريق البحر ، بالإتفاق مع الصديق كمال جنبلاط واللواء شوكت شقير والصديق معروف سعد.

أما الخطة الثانية «جمال» ، فكانت تتلخص فى الخطوات التالية :

١ـ إجراء اتصال مع السراج داخل سجن المزة للتعرف على الأوضاع تفصيلا وكان ذلك ميسورا ، إلى جانب ترشيح عناصر يمكن تجنيدها داخل السجن أو بمعنى أصح الاستعانة بها لسهولة تدبير مثل هذا الأمر، سواء من جانب الحراس أو العاملين فيه أو القريبين منهم .

٢ـ دراسة أفضل التوقيتات والوسائل الملائمة وخط السير من مخارج منطقة السجن وحتى الحدود اللبنانية أو فى بيروت ، مع وضع خطط تبادلية للتأمين والتغطية الأمنية للعملية وحساب الأمور غير المتوقعة باستمرار .

٣ـ تأمين وجود السراج فى لبنان إلى أن يتم تنفيذ المرحلة الأخيرة ، وهى نقله إلى مصر إما جوا أو بحرا وفقا للظروف والتطورات والإحتمالات التى قد تقابلنا أثناء التنفيذ .

عرضتُ الخطتين على جمال عبدالناصر فأشار باعتماد الخطة الثانية «جمال» ، ذلك لأن التحرك عبر الأردن مهما كانت درجة تأمينه عالية، إلا أنه سيتم دون علم السلطات الأردنية وفى هذا مخاطرة كبيرة قد تفشل العملية .

وبعد اعتماد الخطة قال لى : « يا سامى لك مطلق الحرية فى التصرف تجاه أى موقف كيفما ترى سواء بالإلغاء أو بالتعديل أو بالتسريع أو بالإبطاء» .

عدتُ إلى فريق العمل وتم تفصيل الخطة المعتمدة إلى إجراءات تفصيلية، تعالج كل صغيرة وكبيرة وتحديد الواجبات والتكليفات ، والأخذ فى الاعتبار كل الاحتمالات الممكنة ، وما يمكن أن تتعرض لها من مواقف مفاجئة أو طارئة ، كما تم دراسة محاور

الطرق البرية المطروقة وغير المطروقة (المدقات الجبلية أو الصحراوية) داخل سوريا ولبنان، حتى يمكن توفير أقصى درجة تأمين ممكنة لتنفيذ العملية .

وكانت فى مقدمة الخطوات التنفيذية؛ الاتصال بالأصدقاء فى سوريا للتحرك لتجنيد أحد المساعدين من الذين يتولون مهمة حراسة عبدالحميد السراج شخصيا، والحصول على كافة تفاصيل مواعيد وأسلوب وتغيير النوبات، وفى الوقت نفسه ترتيب بديل لمن سيقع عليه الاختيار ممن ينطبق عليه أيضا شروط تحقيق المهمة بنجاح . وتم تحديد أحد الحراس ولحسن الحظ كانت جميع المواصفات تنطبق عليه بما فيها إيمانه القوى بالوحدة بين مصر وسوريا ، كما لعب القدر وتوفيق من الله أن كان السراج قد نجح فى نفس الوقت لاكتساب تأييده وربطه بصلة شخصية؛ حيث نجح فى أن يكون صلة وصل بينه وبين عائلته فى دمشق ، فتم بذلك وقوع الاختيار على هذا الحارس وهو منصور رواشدة، وتم تأمين اتصالين فى وقت واحد الأول بمنصور رواشدة والثانى بالسراج من خلاله .

كذلك عقد اجتماع بين المجموعة المنفذة للعملية وبين بعض الأصدقاء والعناصر الوحدوية والقومية فى كل من لبنان وسوريا والأردن ، وكانوا جميعا من الشخصيات المرموقة ذات الثقل السياسى والإجتماعى والنفوذ ، وكان من بينهم الصديق المناضل كمال جنبلاط زعيم الحزب الإشتراكى، واللواء شوكت شقير رئيس الأركان السورى الأسبق، و رفيق النضال الشريف ، والرجل الحر المرحوم معروف سعد، وبعض الأصدقاء فى الأردن على المستويين السياسى والرسمى ممن كانت بيننا وبينهم علاقات متينة ، وعلى رأسهم سليمان النابلسى ، ونذير رشيد ، ومحمد الروسان ، وأحمد زعرور .

كما وضعت فى الخطة أيضا ضرورة التفاهم مع اللواء فؤاد شهاب رئيس جمهورية لبنان فى ذلك الوقت ، علاوة على الاتصال الذى كان قائما فعلا منذ فترة سابقة مع بعض الأصدقاء فى الأجهزة الرسمية فى بيروت وفى مقدمتهم سامى الخطيب، وذلك لدعم تنفيذ ما سيتفق عليه قبل وأثناء تنفيذ العملية .

كانت توجيهات جمال عبدالناصر أن أدخل البيوت من أبوابها ، فقمت فور وصولى إلى بيروت، بالاتصال بالرئيس اللبنانى فؤاد شهاب ، وكانت تربطنى به علاقات صداقة قوية جدا قائمة على الثقة والنقاء والشفافية والصراحة ، وكنتُ فى كل مرة أتواجد فى هذه العاصمة العربية الحبيبة كان الرجل يستقبلنى كصديق قبل أن يستقبلنى كمسئول وكان ينادينى باسم « الهمشرى» حتى عندما كان يريد إبلاغ الرئيس عبدالناصر أى رسالة عن طريق السفير عبدالحميد غالب كان يقول له « بلغ الهمشرى كذا وكذا ـ أو استدعى الهمشرى لمقابلتى . .» . وفى لقائى مع الرئيس شهاب قلت له :

« سيادة الرئيس ، أود أن أبلغك تحيات الرئيس جمال عبدالناصر ، وأريد أيضا أن أبلغك بأننا سوف نقوم بعملية حساسة للغاية من خلال الأراضى اللبنانية، وأرجو ألّا نتسبب فى إزعاج أو إحراج فخامتك» .

فقاطعنى قائـــــلا :

« يا همشرى أنا عارف أسلوبك وطريقة تصرفك فى المسائل الحساسة والمحرجة وأرجوك ما تقول لى أية تفاصيل عن العملية أو حتى طبيعتها ، وكل الذى أطلبه أنكم لا تورطوا السلطات اللبنانية فى نتائج قد تضر بسلامة الأوضاع فى لبنان» .

فقلت لـــه :

« سيادة الرئيس إننا حريصون دائما على سلامة كل ذرة أرض فى لبنان حرصنا على سلامة مصر ونجاح العملية» .

فقال ضاحكا : « أطلب إللى بتريده يا همشرى».

فقلت : « لا يلزمنى أى شىء فى الوقت الراهن ، وسأطلب لقاء سيادتكم فى وقت لاحق إذا أذنتم لى»

واستأذنت الرئيس شهاب فى الإنصراف شاكرا له حسن استماعه واستقباله وكرم ضيافته لى ، وطلب منى تبليغ تحياته واحتراماته للرئيس جمال عبدالناصر .

بعد هذه المقابلة وبعد اللقاء مع مجموعة العمل تم صرف النظر تماما عن فكرة تنفيذ العملية من خلال الأردن، التى لم تكن حكومتها على وفاق مع القاهرة وركزنا على العمل من خلال بيروت . وقد أقر عبدالناصر هذا التصرف وفضل العمل من خلال لبنان .

فى هذه الأثناء وصلتنا معلومات من دمشق تفيد بموافقة منصور رواشدة حارس السراج على التعاون مع السراج فى تهريبه من أحدالأبواب الخلفية المفتوحة على المجارى، وأنه أبلغ السراج بالنوايا التى بدأ تم تنفيذها من جانب القاهرة أيضا، علاوة على أفكاره هو فى هذا الشأن. وطلب الرواشدة تأمين نوعية معينة من الملابس البدوية مع توفير جمل أو جملين وحصانين على أن تتواجد فى نقطة معينة حددها هو ما بين الساعة الحادية عشرة ومنتصف الليل اعتبارا من اليوم العاشر من مايو ١٩٦٢ ، وتتكرر هذه العملية كل أربع وعشرين ساعة حتى يتم التنفيذ .

وقد دفعنا ما تلقيناه من رواشدة إلى إعادة التفكير فى عناصر الخطة من جديد واختيار خط السير الذى يمكن أن تسلكه القافلة ، ذلك أنه كانت توجد نقط مراقبة حدودية داخل الأراضى السورية وعلى الحدود مع لبنان وداخل الأراضى اللبنانية أيضا ، وكان علينا أن نتفادى هذه النقاط فى خط السير حتى لا نواجه مواقف غير محسوبة أو غير متوقعة ودون توريط السلطات اللبنانية إلتزاما باتفاقى مع الرئيس فؤاد شهاب .

جرت مناقشات مطولة مع الأصدقاء: كمال جنبلاط، ومعروف سعد، وشوكت شقير، حول تفاصيل المخطط وتم استعراض كافة المعلومات والتقديرات عليهم، واتفقنا على أن يتولوا مسئولية استلام السراج من لحظة خروجه من السجن إلى أن يدخل الحدود اللبنانية ، وأشاروا بعدم وجود حاجة لأن ندخل نحن الأراضى السورية، وأنهم سيسلموننا عبدالحميد السراج على الحدود السورية اللبنانية ، وداخل أراضى لبنان على وجه التحديد و فى إحدى النقاط المتفق عليها سلفا، وستتحدد بشكل نهائى فى حينه عندما تنجح عملية عبور الأراضى السورية وفق مخططهم هم. ولما عرضوا علينا خطوط السير المقترحة تم اختيار أصعبها وأطولها حتى يكون بعيدا عن أى تصور، رغم مخاطر طول الطريق وما قد يترتب عليها من نتائج. واتفقنا أيضا على عدم إشراك أى عنصر رسمى لبنانى فى هذه العملية ، حتى نجنبهم التعرض لأى عملية انتقام من النظام الانفصالى السورى، كما تفادينا استخدام أية إشارات لاسلكية قد يمكن التقاطها وما قد يترتب على ذلك من احتمالات كشف العملية، وكانت وسيلة الاتصال تقتصر على الرسائل المكتوبة أو الشفوية التى ينقلها أشخاص موثوق بهم، ووفقا لكلمة سر تم التعارف عليها وهي: «ميم نون» (محمد نسيم) .

ثم بدأت مرحلة التنفيذ الفعلى وفق جدول زمنى متفق عليه، يبدأ من منتصف ليل العاشر من مايو ١٩٦٢ .

وقمتُ بعد ذلك بكتابة رسالة خطية للرئيس جمال عبدالناصر حملها مبعوث خاص من بيروت للقاهرة، شرحت له فيها التفصيلات للخطة فى شكلها النهائى ، كما شرحت له وجهات النظر المختلفة لكل من كمال جنبلاط، ومعروف سعد، وشوكت شقير ، وأشرت إلى حديثى مع الرئيس شهاب ، وقد بعث إلىّ جمال عبدالناصر برسالة بخط يده، أيد فيها جميع الخطوات التى رسمناها مع بعض إيضاحات وتوصيات وتحذيرات قبل وأثناء التنفيذ، وتمنى لنا التوفيق فى مهمتنا، وختم الرسالة بقوله :

« عزيزى سامى ، موافق على كل الإجراءات التى اتخذتها

مع تمنياتى بالتوفيق وفى إنتظاركم بالقاهرة بإذن الله»

ثم أخطرنى الرئيس بعد ذلك برسالة أخرى، جاء فيها أنه أصدر تعليمات بترتيب عملية الانتقال من بيروت إلى القاهرة ، وذلك بوضع الطائرة التى كانت تقوم برحلة فى منتصف الليل يوميا إلى بيروت ـ وكانت تسمى طائرة الصحافة ـ حيث تنقل الصحف المصرية إلى لبنان وسوريا عبر لبنان ، تحت تصرفى يوميا حتى تتم العملية، وأن يتولى الإشراف على رحلة الطائرة عبدالمجيد فريد ومنيرحافظ . وأن غواصة مصرية ستتواجد فى المياه اللبنانية فى مواجهة السفارة المصرية فى بيروت، يمكن استخدامها إذا

لم يتيسر الانتقال جوا لأى سبب من الأسباب، وبحيث تنقل الغواصة طاقم العملية إلى الإسكندرية أو بورسعيد ، وأنها سوف تتواجد فى النقطة المحددة أمام مبنى السفارة المصرية كل يوم فى ساعة محددة ـ منتصف الليل اعتبارا من ١٠ مايو١٩٦٢ .

وقد علمتُ فيما بعد أنه كان من واجبات هذه الغواصة هو إجراء عملية استطلاع للساحل الشرقى للبحر المتوسط لرصد أية تحركات إسرائيلية فى هذه المنطقة .

(كل هذه الرسائل المتبادلة بين الرئيس عبدالناصر وبخط يده ، وبينى والخطة والخطط التبادلية والتعديلات التى أدخلت عليها وتقديرات الموقف وتذاكر الطائرات وجوازات السفر الدبلوماسية بالأسماء المستعارة والتى إستخدمت فى هذه العملية وجميعها مكتوب بخط اليد وعلى أوراق الرئيس الشخصية ـ كلها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى ـ والشهود هم السادة : منيرحافظ ومحمد زغلول كامل وعبدالمجيد فريد واللواء سامى الخطيب)

وضعنا بعد ذلك دراسة نهائية لكل التعديلات والترتيبات الجديدة التى وصلتنا من القاهرة ، وانتظرنا تحديد ساعة الصفر التى سيبلغنا بها منصور الرواشدة من دمشق ، وقد جاءنا بالفعل رسول من طرفه يبيلغنا بأن العملية ستبدأ مساء يوم٢١مايو١٩٦٢ .

وفى الموعد المحدد تمكن منصور رواشدة من إحداث نوع من الفوضى داخل السجن لإشغال الحراس وإدارة السجن ، وأصبح الموقف أكثر ملاءمة له؛ فقد حصل على مفتاح الباب الخلفى من مكتب مأمور السجن وفتح الباب فغمرت المجارى المكان وتسللت المجموعة المنوط بها التنفيذ إلى النقطة المحددة لانتظار الجمال والخيل ، وبسرعة تم تغيير ملابسهم لارتداء الملابس البدوية وركبوا الجمال التى كان يقودها مندوب من طرف كل من كمال جنبلاط ـ ومعروف سعد ـ شبلى العريان ومعه دليل ، كما تمت ترتيبات لتأمين الطريق كله حتى الحدود اللبنانية وداخلها حتى المختارة، وكذا الطرق التبادلية التى سبق وضعها كبدائل لتنفيذ الخطة .

اكتشفت السلطات السورية هروب عبدالحميد السراج وحارسه بعد حوالى ست ساعات حسب ما علمنا ، وكان تفكيرهم أنه مختبىء فى داخل مدينة دمشق ، وبدأوا بعد ذلك فى البحث داخل المدينة وضواحيها مما ساعدنا على كسب الوقت .

بعد فترة زمنية كنا قد أعددنا عددا من الدراجات البخارية استخدمتها المجموعة التى هرّبت السراج وحارسه، وسلكت منطقة وعرة حتى نقطة أخرى عادوا إلى امتطاء الجمال ثم من نقطة ثالثة كانت تتواجد سيارة خاصة لنقل الخضروات والفاكهة فركبوها وظلوا بها حتى وصلوا إلى أرض آمنة تماما داخل منطقة نفوذ كمال جنبلاط، وكان المسئولون السوريون يواصلون البحث داخل دمشق بينما كنا نحن قد وصلنا إلى بيروت العاصمة.

كان الأخ والصديق العزيز سامى الخطيب ـ وأحد أبرز عناصر رجال الرئيس شهاب في المكتب الثانى اللبنانى وعضو المجلس النيابي ووزير الداخلية فيما بعد ـ يزودنى بتحركات ونشاط المخابرات السورية الانفصالية داخل لبنان طوال العملية ، ولم يبلغنى بما يشير إلى معرفة المخابرات السورية بوصول السراج إلى بيروت أو إلى لبنان أصلا .

بعد أن وصل السراج وحارسه إلى المنطقة المختارة والتى كان يشرف عليها اللواء شوكت شقير الذى كان يعمل رئيسا لأركان الجيش السورى شعرنا بالاطمئنان نسبيا وتوجه محمد نسيم للقاء عبدالحميد السراج ومنصور رواشدة هناك بينما بقيت مع محمد المصرى فى بيروت وفى منزل محمد نسيم ـ وكنا قد قمنا من قبل باستئجار ثلاثة منازل أمينة (Safe House) بأسماء مستعارة يمكن الانتقال لأى منها فى أى وقت فيما لو طالت مدة بقائنا فى بيروت وتحسبا لمخاطر احتمالات انكشاف العملية .

كذلك اتصلتُ باللواء فؤاد شهاب وطلبت مقابلته فورا ، و بالفعل فقد استقبلنى ومعى السفير عبدالحميد غالب ـ الذى آثرت ألا يظهر فى الصورة طول الوقت حتى لا يلفت الأنظار إلى أى نشاط قد يضطر للقيام به ولو بشكل عفوى ، ولكنى كنت قد وضعته فى الصورة بالنسبة للعملية ، وقمت بإبلاغ الرئيس فؤاد شهاب بالإطار العام للعملية ، كما أبلغته بأن السراج وحارسه فى السجن موجودان فعلا فى منطقة الشوف وتحت الرعاية والحماية الكاملة ، وعندما طلب الرئيس شهاب معرفة الخطوات التالية أبلغته بأن المخطط يجرى بمنتهى الأمان حتى الآن وأننا سوف ننتقل به إلى بيروت ونحن لا نطلب أى حماية رسمية وأننا مستعدون، وكذلك بعض رجال السفارة المصرية المتعاونين معى إلى جانب طاقم من المخابرات العامة وكل ما أرجوه أن نحصل على ملابس عسكرية لبنانية، وكان رده أن هذا الأمر بسيط للغاية وستكون عندك الألبسة العسكرية ومعها سيارة لاندروفر عليها علامات الشرطة والأمن العام اللبنانى أو الشرطة العسكرية كي تتوافرلكم الصفة الرسمية، وكان ذلك بناء على طلبى حتى نؤمن سيرنا فى اتجاه المطار ـ الذى كان الطريق إليه يعتبر فى المساء منطقة عسكرية تخضع للتفتيش، ولا نتعرض للتفتيش أو المراجعة من أحد .

واستفسر الرئيس شهاب عمن سيقوم بقيادة السيارة فاقترحت عليه أن يقوم بهذه المهمة النقيب سامى الخطيب أو الرائد أحمد الحاج ، وكان رأيه أن يتولى الأمر سامى الخطيب.. وقلت للرئيس أننا سنغادر بيروت الليلة على طائرة الصحافة المصرية حوالى منتصف الليل أو بعده بقليل ، واستأذنته فى الرحيل وشكرته باسم الرئيس عبدالناصر وشعب مصر، فطلب منى إبلاغ الرئيس تحياته وإحترامه وتمنياته القلبية له.

انتقل عبدالحميد السراج بعد ذلك مباشرة ـ وذلك بعد قرار سريع لكسب الوقت ما دامت العملية تسير حتى الآن فى صالحنا ـ إلى بيت محمد نسيم فى بيروت كما وصل سامى الخطيب يقود السيارة مزودة بعلامات الشرطة العسكرية وملابس عسكرية لبنانية لأربعة أشخاص ارتديناها؛ السراج، ومحمد المصرى، ومنصور رواشدة، وأنا، ـ وما زلت أحتفظ بهذه الملابس حتى اليوم للذكرى ـ، و انتظرنا فى منزل محمد نسيم حتى نتلقى الإشارة بوصول طائرة الصحافة المصرية لمطار بيروت .

وصلت الطائرة فى حوالى الثانية والنصف صباحا وفورتلقينا إشارة وصول الطائرة نزلنا فرادى من منزل محمد نسيم، وركبنا السيارة اللاندروفر مع سامى الخطيب وكلنا يرتدى الملابس العسكرية اللبنانية وكأننا دورية سير للشرطة العسكرية اللبنانية، وفى الحقيقة لم يشعر بنا أحد كما لم نلحظ أننا لفتنا نظر السكان أو المارة أمام المنزل، و اتجهت السيارة إلى طريق المطار حيث دخلنا من أمام البوابة الرئيسية ثم استأنفنا السير وكأننا فى طريق العودة من المطار إلى المدينة، ولكن السيارة توقفت عند منطقة محددة من قِبل سامى الخطيب حيث انتزع السلك الشائك بشكل غير ملحوظ، ثم وضعه بطريقة يسهل إزاحته لتمر منه السيارة إلى داخل المطار.. حيث ستقف الطائرة كما أُتفق من قبل حسب الخطة على أساس أنه بعد أخذ الإذن بالإقلاع تقف الطائرة فى نهاية المدرج وتفتح الباب ليسقط منها سلم ينتظر وصولنا إلى الطائرة ، وكان من ضمن المخطط أنه إذا حدث وطلب برج المراقبة السؤال عن أسباب وقوف الطائرة أن يكون الرد أن هناك عطلا بسيطا وتم إصلاحه ثم لا يرد الطيار على أى استفسار آخر بعد ذلك حتى نصعد إلى الطائرة ..

وفعلا أفرغت الطائرة حمولتها من الصحف وأخذت الإذن بالإقلاع ووقفت عند نهاية المدرج حيث كنا قد وصلنا فى نفس اللحظة إلى مكان وقوفها وصعدنا السلم بالترتيب التالى : عبدالحميد السراج، فمنصور رواشدة، فمحمد المصرى، فمحمد نسيم، فسامى شرف، وعندما أغلق باب الطائرة تقدم منا عبدالمجيد فريد سكرتيرعام الرئاسة ومحمد السعيد سكرتيرى الخاص الذين فوجئوا بوجود السراج على الطائرة فقدموا لنا التهنئة بنجاح المهمة وكان قائد الطائرة الكابتن عبدالرحمن عليش .

تحركت الطائرة بعد ذلك مباشرة للإقلاع من مطار بيروت فى طريقها إلى القاهرة، وتم كل شىء كما كان مخططا ووصلنا إلى القاهرة فى حوالى السادسة صباح يوم ١٣ مايو ١٩٦٢، ووقفت الطائرة فى مكان منعزل حيث كان فى استقبالنا محمد زغلول كامل مديرمكتب رئيس المخابرات العامة ، وبعض أفراد من مكتبى حيث استقلينا السيارات فى صمت وهدوء إلى أحد قصور الضيافة التابعة لرئاسة الجمهورية فى مصرالجديدة..

وقمتُ فور وصولى بالاتصال بالرئيس جمال عبدالناصر الذى كان مستيقظا طول الليل فى انتظارهذه المكالمة، كما قال لى، وأبلغته بوصول عبدالحميد السراج، ومنصور الرواشدة ، بسلام وأننى أتحدث إليه من قصر الضيافة الذى سمى بعد ذلك باسم السراج ، فطلب الرئيس جمال عبدالناصر أن يتحدث إلى السراج وهنأه بسلامة وصوله للقاهرة وقال لى بعد ذلك :

«هات عبدالحميد وتعالوا لتفطروا معايا»

وفعلا توجهنا إلى منشية البكرى: عبدالحميد السراج ومنصور رواشدة وأنا فى سيارتى التى قدتها بنفسى لنتناول طعام الإفطار مع الرئيس جمال عبدالناصر .

بعد تناول الإفطار أمر الرئيس بأن يُكتفى بنشر خبر فى جريدة الأهرام غدا ١٤ مايو ١٩٦٢ يقول :

«عبدالناصر يستقبل عبدالحميد السراج وحارسه».

كما صدر قرار بترقية رواشدة إلى رتبة الملازم بالقوات المسلحة المصرية .

* * *

ملحـــق الوثائـــق

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

السيد الرئيس

بناء على أوامر سيادتكم مرفقه :

١- مجموعة تراجم الكتب والأبحاث عن عبدالناصر (١٧ كتاباً) وقد طلبتها للعرض على سيادتكم

٢- مجموعة تراجم الكتب العالمية التي قامت بها الاستعلامات ومعظمها موجودة بالمكتبة وفي انتظار أوامر سيادتكم بعرض ما تأمرون به من هذه التراجم.

٣- تراجم دار المعارف سيرسل لي مجموعة كاملة بها وسأخطر سيادتكم بالمطبوعات التي قد تريد سيادتكم الاطلاع عليها.

أوامر سيادتكم بالنسبة للتنفيذ ؟

٢٦/٧/٦٦

بيان بتراجم الكتب العالمية للعرض على الرئيس جمال عبدالناصر

وزارة الإرشاد القومي

مصلحة الاستعلامات

كشف بالكتب والأبحاث
التي صدرت بقلم ماوتسي تونج

---

١ ـ الديمقراطية الجديدة

معركة التحرير

حول تصحيح الافكار الخاطئة في الحزب

بقلم ماوتسي تونج

٢ ـ تحليل الطبقات في المجتمع الصيني

ظروف معيشة الجماهير

شرارة واحدة تستطيع ان تشعل نارا في المروج

عارضوا مقالات الحزب

٣ ـ طرق القيادة

المد الكبير لحركة الاصلاح الزراعي

التعاون الزراعي

بقلم ماوتسي تونج

٤ ـ تصحيح اسلوب الحزب في العمل في النقابات

بقلم ماوتسي تونج

٥ ـ الحركة الانتقائية

في المعرفة والتجربة

بقلم ماوتسي تونج

القاهرة في ١٦/٦/١٩٦٢

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

بعد تقديم وافر التحية والاحترام والتقدير لشخصكم الكريم أرجو أن أتقدم إليك شاكراً ممتناً على الجميل الذي طوقتني به عنقي. فهذا الجميل هو [illegible] ابنتي [illegible] - وإني كنت واثقاً باستمرار أنك دائماً عند الأخ والصديق في الظروف الصعبة [illegible] كل منا - وسأظل دائماً أذكر لك هذا الصنيع وسوف أذكره لابنتي لتعرف أن جمال عبد الناصر قد شملني بعطف كبير تذكره مدى حياتها.

وإني أود أن أحضر إليك لأشكرك بنفسي لولا علمي بمشغولياتك الكثيرة. ولكن إذا سمح وقتك برؤيتي أكون لك شاكراً جداً.

وأرجو أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر لك عن إعجابي الكبير بالميثاق الوطني كمجهود ضخم سوف يلعب دوراً هاماً في حياة بلادنا وتطورها نحو حياة أفضل [illegible] الوطنية [illegible] وإني دائماً مع جهود [illegible] تحت قيادتك لخدمة الأهداف التي [illegible] شعبنا.

وأخيراً تقبل تحياتي وشكري وامتناني وتقديري لشخصكم الكريم والسلام

خالد محيي الدين

خطاب شكر ومحبة من خالد محي الدين واعجاب بالميثاق الوطني
إلى جمال عبد الناصر في ١٩٦٢

مصر وسوريا

الدعامة ٣ العمل المنظم

اتحاد الطلبة

السيطرة على اتحاد العمال للنقابات الشيوعية
في الصحف

مساعدة محاربة النقابات في لبنان

محاربة الشيوعية

الشيوعية لا دينية

الشيوعية واسرائيل منشورات

الحزب الشيوعي العام ضد الوحدة

[illegible]

بخط يد الرئيس جمال عبد الناصر تحذير من الشيوعية ومحاربتها لأنها لا دينية

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

صورة رقم (أ)

مذكرة

بشأن استنكار الشيوعيين المعتقلين والمسجونين فى سجن الخارجة للحركة الانفصالية فى سوريا

---

١ — جاء من محافظ الوادى الجديد ما يلى :

أ — طلب الشيوعيون المعتقلون والمسجونون فى سجن الخارجة مقابلة محافظ الوادى الجديد للاعراب عن استنكارهم لما حدث فى سوريا .

ب — عندما وصل المحافظ الى السجن قابله الشيوعيون بالهتاف بحياة السيد الرئيس والجمهورية العربية المتحدة والقومية العربية ، وأعرب بعضهم فى كلماتهم بالنيابة عن زملائهم عن أسفهم وحزنهم الشديد لما حدث فى سوريا وأعربوا عن رغبتهم فى تكليفهم والتضحية بالقيام بأى عمل لمقاومة هذا التمرد .

جـ — وطلبوا رفع مشاعرهم وموقفهم للسيد الرئيس .

د — كتب المعتقلون والمسجونون رسالتين للسيد الرئيس أوضحوا فيهما أن موقفهم بالنسبة لحركة سوريا الانفصالية هو كموقفهم من الاستعمار أى حرب حياة أو موت وأن الجمهورية العربية المتحدة كلفت لتبقى وأن حمايتها هى قضية الحياة بالنسبة للعمال والفلاحين وكافة المواطنين ، وأنهم يضعون أنفسهم فى خدمة هذه المعركة ، ويطلبون مقابلة مندوب عن السيد الرئيس

(يتبع)

استنكار المعتقلين الشيوعيين بسجن الخارجة للحركة الانفصالية بسوريا..
وفقا لما رفعه محافظ الوادي الجديد في ١٩/ ١٠/ ١٩٦١

لتحديد دورهم فى المعركة .
واختتموا بياناتهم بتأكيد ثقتهم فى السيد الرئيس والاجلال لبطولته وثقتهم فى الانتصار فى النهاية .
وقع البيان المعتقلون والمسجونون من المحامين والطلاب والعمال والاطباء والمدرسون والموظفون .

٢ ــ تعليق محافظ الوادى الجديد :

أ ــ أنه يوجد عناصر طيبة يمكن تحولهم الى مواطنين صالحين بالتوجيه السليم والإرشاد .

ب ــ لا يوجد بالسجن من يقوم بهذه المهمة كما أنهم محرومون من الاستماع للاذاعة وقراءة الصحف رغم أن الصحف والاذاعة قد تحمل اليهم المعلومات عن الأعمال التى تعمل فى سبيل رفع شأن الجمهورية وتطبيق الحياة الاشتراكية التعاونية والتشريعات الثورية فى سبيل القضاء على الاقطاع وتحكم رأس المال ورفع مستوى العامل والفلاح .

٣ ــ يقترح محافظ الوادى الجديد مايلى :

أ ــ التوصية باتخاذ الاجراءات المناسبة لتوجيه العناصر الصالحة .
ب ــ النظر فى أمر التصريح للاستماع الى الاذاعة التى تديرها ادارة السجن .
جـ ــ النظر فى السماح بوصول الجرائد اليومية .

(سكرتارية الرئيس للمعلومات)

التاريخ ١٩/١٠/١٩٦١

تقييم الشيوعية
في ج ع م .

١- بدء الشيوعيين سياسة معادية للوحدة في ٢٤ [illegible] سواء الإقليم الجنوبي أو الشمالي .

٢- الخطوط العامة لسياستهم في :

١- استغلال الصحف والأقلام الوطنية لتشجيع نشاط الذين يعملون في [illegible]

٢- تأييد [illegible] [illegible] على [illegible] [illegible]

٣- محاولة [illegible] [illegible] في نشاط الذين يعملون سياسيا بالعمال والفلاحين والطلبة

٤- محاولة التغلغل في الجيش

٥- العمل على تأليب الرأي العام على الحكومة وذلك [illegible] [illegible] [illegible] وخلق كل الأعمال السلبية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

٦- انضمام الذين يعملون في [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بالدعوة الى [illegible] [illegible]

٧- الدعوة الى الديمقراطية والأحزاب

تقرير بخط يد الرئيس جمال عبد الناصر
عن نشاط الشيوعيين وكيفية مقاومته في ١٩٥٩ .

٨ - [illegible]

٩ - [illegible]

[illegible] أن الشاعر هي الحياة [illegible]

الذات لم يحصلوا منه كما هو [illegible]

ومن [illegible] ذلك يعلم [illegible] على

[illegible] (...) [illegible] (...)

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] (...) . [illegible] و [illegible]

[illegible] (...) .

[illegible] . [illegible]

الذات [illegible] [illegible] [illegible] عن

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] (...) [illegible]

[illegible] هذا [illegible] [illegible] [illegible]

الشاعر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] الإبداع [illegible] . [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] الوطنية .

١١ . [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] . [illegible] [illegible]

إلى [illegible] [illegible] ([illegible]) [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] (...) [illegible] .

[illegible]

١٢ - في هذه المشاكل الشخصية [illegible]

١٣ - [illegible]

١٤ - [illegible]

الحلول [illegible] :

- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]
- [illegible]

٤ـ [illegible]

[illegible]

٥ـ [illegible]

[illegible]

[illegible]

١ـ [illegible]

٢ـ [illegible]

ـ [illegible]

[illegible]

٣ـ [illegible]

٤ـ [illegible]

٥ـ [illegible]

٦ـ [illegible]

[illegible]

٧ـ [illegible]

[illegible]

١ـ [illegible]

٢ـ [illegible]

٣ـ [illegible]

٤ـ [illegible]

[illegible]

١ـ [illegible]

عدم حضور الإنابة للبرلمانيين

- تطبيق قانون اللغة العربية
- حصر الشركات الأجنبية.
- السماح للسلطة الصحافية في إبداء رأيها في السياسة السعودية وطريقة كشفه
- تجميد الحسابات الموجودة في قصره
- الأرصدة المكتنزة، لغص إسماعيل صبري } ١٩٥٢

محمد كمال عبد الحليم
سعيد رمضان
ثروت حسن
أحمد رفاعي

- موقفنا من السوفييت في سوريا والعراق والأردن
- حملة على عبد الله خليل خليفة حزب الأمة

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

رقم القيد ٥٦٧٤
التاريخ ٩/١٤ سنة ١٩٧٠

سري جدا

(٨٧)

السيد شعراوي محمد جمعة

وزير الداخلية

أتشرف بأن أرفق طيه صورة من البرقية الرمزية الواردة من سفارتنا فـي بغداد رقم ٨٠٠٩ بتاريخ ١٠/٩/١٩٧٠ بخصوص العراقيين الموجودين بمصر رهن التحقيق معهم . وعليها نص تأشيرة سيادة الرئيس :

رجاء التفضل بالتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

وزير الدولة
(سامي شرف)

صورة للسيد أمين حامد هويدي وزير الدولة .
صورة للفريق أول محمد فوزي وزير الحربية .
صورة للسيد محمد فتحي الديب الممثل الدائم للجمهورية العربية المتحدة في لجنة ميثاق طرابلس .
صورة للسيد محمد حافظ اسماعيل رئيس المخابرات العامة .
صورة للواء محرز مصطفى عبد الرحمن مدير ادارة المخابرات الحربية والاستطلاع .

الى السيد وزير الداخلية شعراوي جمعة
تعليمات جمال عبد الناصر بخط يده للافراج عن الطلبة العراقيين
والمتهمين بالنشاط البعثي بالقاهرة .. كاقتراح سفير مصر ببغداد

سري جدا

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

مستشار رقم (٨)

برقية رمزية

من السفير لطفي متولي (بغداد)	رقم البرقية ٨٠٠٩ (خ)	مجموعة الوقت والتاريخ ١٠/٩/٧٠
إلى: للتنفيذ	السيد الوزير سامي شرف	
للعلم		

اقترح من الآن بالنسبة للعراقيين الذين يجرى التحقيق معهم :

١ – سرعة الانتهاء من التحقيق وإذاعة قرارات الاتهام .

٢ – بعد إذاعة قرارات الاتهام قد نرى ما يلي :

أ – إما عدم تقديمهم للمحاكمة مع ترحيلهم إلى العراق وإصدار بيان يتضمن أن المذكورين قد غرر بهم البعث الحاكم في العراق مما صرفهم عن تحقيق الغرض من وجودهم في الجمهورية العربية المتحدة خصوصا الطلبة الذين فتحت لهم القاهرة معاهدها العلمية كما يتضمن كشف أساليب حكام العراق في هذا الصدد .

[illegible]

ب – أو تقديمهم للمحاكمة بسرعة ، وبعد إصدار الأحكام يتفضل السيد الرئيس بإصدار قرار بالعفو عنهم وترحيلهم للعراق مع إصدار بيان مناسب .

٣ – مالم توجد عناصر مصرية مشتركة في هذه القضية فإني أرى الأخذ بالفقرة ٢ أ عاليه على ضوء الآتي :

أ – معظم المتهمين من الطلبة ، وقد يكون بعضهم قد مارس النشاط البعثي تحت تأثير الضغط أو التهديد أو الإغراء .

ب – بعض المتهمين خصوصا من الطلبة من عائلات غير بعثية ذات مشاعر طيبة نحو القاهرة وتكره البعث .

جـ – كسب مشاعر الشعب العراقي بقيام القاهرة باتخاذ المواقف الكبيرة التي تعودها الشعب العربي منها وإظهار أن القاهرة أكبر وأقوى من أن تتأثر بمحاولات حكام العراق .

١٠/٩/١٩٧٠
١٤٣٠

السفير
(لطفي متولي)

سري جدا

قرارات مجلس الثورة رقم

٢٩/٣/١٩٥٤

إرجاء تنفيذ قرارات المجلس التي صدرت في ٢٥-٣-١٩٥٤

٢٩-٣-١٩٥٤

مجلس قيادة الثورة

قرر مجلس قيادة الثورة تحمل المسئولية كاملة على عاتقه مرة أخرى واتخذ القرارات الآتية بعد أن تداول في الأمر في المؤتمر المشترك :

أولاً - إرجاء تنفيذ القرارات التي صدرت يوم ٥ مارس و٢٥ مارس سنة ١٩٥٤ حتى نهاية فترة الانتقال .

ثانياً - يشكل فوراً مجلس وطني استشاري يراعى فيه تمثيل الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه واختصاصه بقانون .

صدر في ٢٤ رجب سنة ١٣٧٣ (٢٩ مارس سنة ١٩٥٤) .

رئيس مجلس قيادة الثورة

لواء أ.ح

بكباشي أ.ح

قائد جناح

بكباشي أنور السادات

لواء أ.ح

صاغ أ.ح

قائد جناح

بكباشي أ.ح

بكباشي أ.ح

صاغ أ.ح

قائد أسراب

قرارات مجلس الثورة رقم

قبول تخلي السيد اللواء أ.ح محمد نجيب عن رئاسة الوزارة
وأن يكلف البكباشي أ.ح جمال عبد الناصر بتأليف الوزارة

١٧-٤-١٩٥٤

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣

قرر

قبول تخلي السيد الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب عن رئاسة الوزارة وأن يكلف السيد [illegible] الجمهورية السيد البكباشي أركان حرب جمال عبد الناصر حسين بتأليف الوزارة.

صدر في ١٤ شعبان سنة ١٣٧٣ (١٧ أبريل سنة ١٩٥٤)

رئيس مجلس قيادة الثورة

لواء أ.ح

قائد جناح — بكباشي أ.ح

بكباشي أ.ح — قائد جناح

بكباشي أ.ح — بكباشي

صاغ أ.ح — لواء أ.ح

قائد جناح — صاغ أ.ح

قرارات مجلس الثورة رقم

إعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المناصب التي يشغلها

١٤ - ١١ - ١٩٥٤

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعفى السيد الرئيس اللواء أ.ح محمد نجيب من جميع المناصب التي يشغلها ، على أن يبقى منصب رياسة الجمهورية شاغرا .

(المادة الثانية)

يستمر مجلس قيادة الثورة بقيادة السيد الرئيس البكباشي أ.ح جمال عبد الناصر حسين في تولي كافة سلطاته الحالية .

صدر في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

قائد جناح — قائد جناح — بكباشي أ.ح

بكباشي أ.ح — قائمقام أ.ح — بكباشي أ.ح

صاغ أ.ح — صاغ أ.ح — [illegible]

قائد جناح

الحكومة الليبية

سيدي جمال

بعد التحية . لا شك أن الشعب جميعا
سعيد بما قمتم به من أكبر صوان من عيشكم ...
ما كان يمنعنا من الرغبة والإضافة التلقائية الرشيدة لكم
بالأخوية ولا من إبداء القدرة على حد سواء لاستقلالهم
بمحلة مصر أو من السودان ... في اليوم من الأحداث
صلاح الشاعر وعلى أنه الأحكم ... لكم من ...
وما بين ذلك من استعدادات وطنيا لا يخفى عليكم أمر
ذلك أدبيا فارجوكم أن تقدروا أسرتي ... ذلك ولكم
جزيل الشكر .

١٨ أكتوبر ١٩٥٦

المخلص

[illegible]

مجلس قيادة الثورة

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وبالنظر الى أن الجنسية رابطة بين الفرد والدولة ، واجب عليه الولاء لها وتوجب عليها حمايته ،

ولما كان قد ثبت لدى مجلس قيادة الثورة بالدليل القاطع أن رابطة الولاء قد فقدها المذكورون بعد بارتكابهم خارج جمهورية مصر أعمالا تعتبر خيانة في حق الوطن وذلك بالاعتداء على الاساءة الى سمعة البلاد واقتصادياتها والحط من كرامتها ومحاولة ابعاد شقاق بين جمهورية مصر وشقيقاتها العربية .

لذلك قرر مجلس قيادة الثورة حرمان المذكورين بعد من شرف المواطن واسقاط الجنسية المصرية عنهم وهم :

الاســــــم	تاريخ الميـــــــلاد	الجهـــــــة
محمـود أبو الفتـــح	٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٢	الفيـــوم
عبد الحكيم عدوى عابدين	٢٢ فبراير سنة ١٩١٤	مطرطارس - الفيوم
محمد محمد رمضان سالم	١٢ أبريل سنة ١٩٢٦	شنواى - شبين الكوم
سعد الدين الوليلـــى	٢٧ يونيه سنة ١٩٣٠	دمنهـــور
محمد نجيب جويفـــل	ديسمبر سنة ١٩٢٩	كفر صقر
كامل اسماعيل الشريف	٣١ مايو سنة ١٩٢٦	العريش

صدر في ٢٥ محرم سنة ١٣٧٤ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤)

بكباشى (أ ح) (جمال عبد الناصر حسين) [signature] (محمد نجيب) [signature]

قائد جناح (عبد اللطيف محمود البغدادى) [signature] قائد جناح (جمال سالم) [signature]

قائمقام (أنور السادات) [signature] بكباشى (أ ح) (زكريا محيى الدين) [signature]

لواء (أ ح) (عبد الحكيم عامر) [signature] بكباشى (أ ح) (حسين الشافعى) [signature]

صاغ (أ ح) (كمال الدين حسين) [signature] صاغ (أ ح) (صلاح الدين مصطفى) [signature]

قائد جناح (حسن ابراهيم) [signature]

السيد سكرتير مجلس قيادة الثورة

[illegible]

قرار مجلس قيادة الثورة في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٤

بإسقاط الجنسية عن محمود أبو الفتح (وفد) وعبد الحكيم عابدين وسعيد رمضان وغيرهم من قيادات الإخوان لقيامهم بأنشطة معادية في الخارج ضد الثورة المصرية ومعارضة محمد نجيب لذلك .

قرارات مجلس الثورة رقم

حل جماعة الإخوان المسلمين وتصفية شركاتها

١٩٥٥/٤/٨

رقم	اسم الشركة	مقرها	فروعها	ملاحظات
٣	شركة الاخوة الاسلامية	بندر دمنهور		في أول يناير سنة ١٩٥٤ أعلن المكتب الاداري بالبحيرة لهذه الجماعة عن فتح باب الاكتتاب لتأسيس شركة للجماعة للاتجار في الاقمشة وخلافها وفي أبريل سنة ١٩٥٤ قام الاخوان بتوزيع الخطابات باسم شركة الاخوة الاسلامية بالمحلة الكبرى تدعو فيها الى الاكتتاب لافتتاح فرع لهذه الشركة بدمنهور برأس مال قدره ١٠ ألف جنيه - وقيمة السهم ١٠٠ قرش وقام بتوزيع الاسهم مساعد سكرتير المكتب الاداري وغالبية المساهمين من الاخوان .
٤	شركة دار الفلاح الحديث	بندر بني سويف		شركة مساهمة للتجارة في الادوات المنزلية ومجلس إدارتها من الأخ/ أحمد السيد وحسن محمد الخضري وخلف و ق السيد عزام من أعضاء الهيئة التأسيسية للجماعة المنحلة وباقي المساهمين من الاخوان ورأس مالها حوالي عشرة الاف جنيها .

رقم	اسم الشركة	مقرها	فروعها	ملاحظات
٥	جمعية التعاون لبناء المساكن بمصر القديمة	شارع البطل عبد العزيز بالقاهرة		تكونت هذه الجمعية من حوالى ١٠٠٠ ساهم فاليتهم من الاخوان ـ وتهدف الى بناء مدينة لاعضاء الجماعة المنحلة والداعي الى هذه الفكرة هو عبد الرحمن السندى رئيس الجهاز السرى القديم ـ اعضاء مجلس ادارتها من الاخوان وشيم السندى وسيد ابو سالم عضو الجهاز السرى ـ اشترت الجمعية ما يقرب من ٢١٥ فدانا بمنطقة اسطبل عنتر بمصر القديمة لاقامة هذه المدينة ـ اشيع انه سيبنى بها سراديب لاخفاء الاسلحة والمفرقعات الخاصة بالجماعة المنحلة.
٦	شركة الدلتا الكهربائية (اسماعيل على وشركاه)	ميدان توفيق ٤ بالقاهرة		شركة ساهمة بالتضامن وصاحبها اسماعيل على السيد الموجود حاليا بالكويت وعضو الجهاز السرى القديم وسبق اتهامه فى قضية الاوكار وشركاه من الاخوان الخطرين امثال محمد فرغلى النخيلى عضو الجهاز السرى الجديد واسماعيل ناجم عضو الجهاز السرى القديم رأس مالها حوالى ٢٠٠٠ جنيه.

رقم	اسم الشركة	مقرها	فروعها	ملاحظات
٢	الشركة الشرقية للتجارة الهندسية (اتكو)	عمارة اللواء شارع شريف باشا بالقاهرة		شركة تضامن وتوصية وغالبية المساهمين من الاخوان الخطرين أمثال عبدالعزيز احمد حسن المحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة ومحمود خليل الصباغ عضو الجهاز السرى القديم ومصطفى مشهور المحكوم عليه بعشر سنوات اشغال شاقة كان يتردد على الشركة المحكوم عليه محمد محمد فرغلى وخلافه من دعاة الاخوان ٠ رأس مالها حوالى ١٠٠٠ جنيه ٠
٨	شركة راديو الشرق الاوسط	١٢ شارع شريف باشا بالقاهرة		شركة تضامن وتوصية رأس مالها ٨٠٠٠ جنيه تقريبا من المساهمين فيها احمد زكى حسن من رؤساء الجهاز السرى القديم واحمد حجازى وحسنى محمد ابو عجوه وابراهيم احمد الجمال وعبدالحكيم عبد الرؤوف عبدالرازق من اعضاء الجهاز السرى القديم ٠ لوحظ فى المراقبات انه كان يتردد على الشركة الاخوان الخطرين مثل عبدالرحمن السندى ومصطفى مشهور ومحمود خليل الصباغ

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائما لأمتنا ونبتغي سعادتها ورقيها

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة ونزولا على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه .

صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي الحجة ١٣٧١ (٢٦ يوليه ١٩٥٢) .

ماذا كان سيحدث لو لم يتنازل الملك فاروق عن العرش
وتمسك به وطلب الاستعانة بالقوات البريطانية الموجودة في مدن القناة
واصطدم بالجيش والشعب . .

وماذا كان سيحدث لو تنازل الاخوان عن الحكم أو لم يتقدموا له
ولم يصطدموا بالجيش والشرطة والشعب
ولم يتخذوا دروعا بشرية من الشباب و النساء والأطفال . . .

مكتبة الاتحاد القومي

اشتراكية الإسلام

تأليف

الدكتور مصطفى السباعي

(١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م)

الاتحاد القومي
دار ومطابع الشعب

كتاب اشتراكية الاسلام تأليف الدكتور مصطفى السباعي المرشد العام للاخوان المسلمين بسوريا وتم نشر الطبعة الأولى في ١٩٥٩ !!

أي قبل قوانين عبد الناصر الاشتراكية الصادرة في مصر في يوليو ١٩٦١ !!!

التــأميم

ما هو موقفَ الإسلام من التأميم ؟ تأميم الصناعات ؟ تأميم المرافق العامة ؟ تأميم الأرض وما أشبهها ؟

سنستعرض بعض النصوص والمبادئ المقررة في الشريعة ، ليتضح موقفُ الإسلام من هذا الموضوع .

١ — لقد ذكرنا في مبادئ التملك قولَ الرسولِ صلى الله عليه وسلم : « الناسُ شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار » وهذا يفيد أن كل إنسان له حق الاستفادة من هذه المواد الطبيعية ، لحاجة الناس جميعاً إليها ، وقد قرر الفقهاء أنه لا يجوز أنْ يستأثرَ بها إنسانٌ دونَ بقيةِ الناس ، إلا بعدَ إحرازها في الآنية أو ما أشبهها ، فإذا أدت الملكية الشخصيةُ الأشياء إلى أن تُحتبسَ عن الناس ، أو يتحكمَ مالكها في ثمنها أو توزيعها ، بحيث يتضررون من ذلك ، وهم في حاجة إليها ، كان للدولة أنْ تحولَ دونَ هذا الاحتكار ، وجاز لها أن تتخذَ الوسائلَ الكفيلةَ لإشراكِ الناس جميعاً في الاستفادة منها ، تحقيقاً لمعنى « الشركة » الواردةِ في الحديث ، وذلك يعني « التأميم » أو تدخُّلَ الدولة في « تحديد » الأسعار ، ولا شك في أن النّص على تلك المواد الثلاثِ ليس للحصر ، بل يُلحقُ بها كل ما كان مثلها في حاجة الناس جميعاً إليها . بدليلِ إضافةِ (الملح) إليها في بعض الروايات ، وهذا يعني أن كل ما كان ضرورياً للناس من طعام أو غيرِه يأخذ ذلك الحكم : وهو (جوازُ التأميم) من الناحية التشريعية .

٢ — ومن المعلومَ أن الوقفَ جائز في الإسلام ، بل هو مرغوبٌ فيه للحاجات الاجتماعية التي تحدثنا عنهـا في قوانين التكافل الاجتماعي ،

صفحة ١٥٧ من الكتاب عن التأميم في الاسلام ..
لقد تم طباعة الكتاب في مصر عام ٢٠١٢ بمعرفة الهيئة العامة لقصور الثقافة
ونفذت ولم يطبع مرة أخرى .. لماذا ؟؟ يمكن مطالعة الكتاب بدار الكتب المصرية أو بمكتبة الأسكندرية

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٥٥

برياسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار، وبحضور السادة الأساتذة: محمود ابراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل، ومحمد عبد الرحمن يوسف، ومحمد عبد الواحد على المستشارين.

(٢٤٢)

القضية رقم ٢٤٦٧ سنة ٢٤ القضائية:

(ا) إثبات. شاهد. تجزئة أقواله. جائزة.

(ب) حجية الشيء المحكوم فيه. تلحق منطوق الحكم وما يكمله ويرتبط به ارتباطا وثيقا من الأسباب.

(ج) إثبات. اعتراف. حرية محكمة الموضوع في تقديره.

(د) إثبات. شاهد. أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقواله في حق بعض المتهمين وإعراضها عما لا تطمئن إليه منها في حق البعض الآخر. جائز.

(ه) حكم. تسبيبه. دفاع موضوعي. يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم بالإدانة.

١٢ - إن المحكمة غير مكلفة قانونا وهي تقضي ببراءة المتهم أن تتعقب الاتهام في كل دليل يقدمه ضده أو أمارة يستدل بها عليه.

١٣ - إذا كان أساس طلب التعويض المشار إليه في وجه الطعن لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة.

١٤ - إذا كان الضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة التي نسبت إلى المتهم ورفعت بها الدعوى عليه، كأن يكون منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في إجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقام على أساسه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة: ١ — الأومباشي أحمد حسين جاد (الطاعن الأول) و ٢ — مصطفى محمد أبو الليل. و ٣ — اليوزباشي عبده أرمانيوس مرور. و ٤ — البكباشي حسين كامل. و ٥ — وكيل أومباشي محمد سعيد أسماعيل. و ٦ — الأومباشي حسين محمدين رضوان. و ٧ — باشجاويش محمد محفوظ محمد (الطاعن الثاني). و ٨ — الأميرالاي محمود عبد المجيد (الطاعن الثالث). و ٩ — البكباشي محمد محمد الجزار (الطاعن الرابع). المتهمان الأول والثاني — قتلا عمدا ومع سبق الإصرار والترصد الشيخ حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين، وشرعا في قتل الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور المحامي عمدا ومع سبق الإصرار والترصد وذلك بأن بيتا النية على قتل المجني عليه الأول ولبثا منتظرين خروجه من دار جمعية الشبان المسلمين التي علما بوجوده فيها حتى إذا ما ظفرا به تقدما منه يطلقان عليه الرصاص من مسدسيهما قاصدين بذلك قتله فأصاباه وأصابا المجني عليه الثاني بالجروح الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياة المجني عليه الأول، وقد أوقف أثر الجريمة بالنسبة للمجني عليه الثاني لسبب لا دخل لإرادة الفاعلين فيه وهو إسعافه بالعلاج. والمتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس والثامن. اشتركوا بطريق

... صقر ... قرش صاغ تعويضا مؤقتا. و ٣ — الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد ... المحامي (المجني عليه) بمبلغ ثلاثين الفا من الجنيهات. وهذه الدعاوى ... الثلاث موجهة ضد المتهمين جميعا بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة ... "بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية". ومحكمة جنايات القاهرة ... فيها حضوريا — عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٥ و ٤٦ ... قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول "الأومباشي أحمد حسين جاد" (الطاعن الأول) و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهمين السابع "محمد محفوظ محمد والثامن محمود عبد المجيد" (الطاعنين الثاني والثالث) مع تطبيق المادتين ٣٢ فقرة ثانية و ١٧ من قانون العقوبات للمتهمين الثلاثة والمادة ١/١٤٥ — ٢ منه بالنسبة إلى المتهم التاسع "البكباشي محمد محمد الجزار" (الطاعن الرابع) أولا — بمعاقبة أحمد حسين جاد بالأشغال الشاقة المؤبدة وكل من الباشجاويش محمد محفوظ محمد والأميرالاي محمود عبد المجيد بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبإلزامهم بطريق التضامن والتكافل مع الحكومة "المسئولة عن الحقوق المدنية" (ا) بأن يدفعوا عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض للسيدة لطفية حسين زوجة المرحوم الشيخ حسن البنا وأولاده القصر منها وهم سناء، وأحمد سيف الاسلام، وثناء، ورجاء، وهالة، واستشهاد — والمشمولين بولاية جدهم الشيخ عبد الرحمن البنا. (ب) وبأن يدفعوا للشيخ عبد الرحمن البنا والسيدة أم السعد ابراهيم صقر "والدي القتيل" قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت. (ج) وبأن يدفعوا الأستاذ عبد الكريم محمد أحمد منصور مبلغ ألفي جنيه على سبيل التعويض وألزمت المتهمين المذكورين بالمصروفات المدنية المناسبة وثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة للفريقين الأول والثاني من المدعين بالحق المدني وعشرين جنيها للثالث. وثانيا — بمعاقبة البكباشي محمد محمد الجزار بالحبس مع الشغل لمدة سنة ورفض الدعاوى المدنية قبله. وثالثا — ببراءة كل من مصطفى محمد أبو الليل يوسف ... واليوزباشي عبده أرمانيوس والبكباشي حسين كامل والجاويش محمد

لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض مرة فضلا عن أن هذا الحق المدعى به من الطاعن لم ينشأ مباشرة عن جريمة الإعانة التي نسبت إلى المتهم محمد محمد الجزار ورفعت بها الدعوى عليه بل منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في إجراءات الدعوى، فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقام على هذا الأساس، لما كان ذلك، فان الطعن برمته يكون واجب الرفض.

وحيث إنه لما تقدم كله تكون الطعون المرفوعة من جميع الطاعنين على غير أساس متعينة الرفض موضوعا.

محكمة النقض

المكتب الفني لتبويب الأحكام

من كتاب مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة السادسة - قضية مقتل الشيخ حسن البنا وحكم بالتعويض لورثته بالقضية رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٥٢ جنايات قصر النيل ومحكمة النقض أيدت الحكم بجلسة ٥ أبريل ١٩٥٥

وزير الدولة

متابعة عملية ايفاد الخبراء الى الجمهورية العربية الليبيــــة

أولا : نتيجة اتصالات وفود ليبية بالقاهــرة :

تقدم الى القاهرة وفود من الجانب الليبي بقصد الاتصال بالوزارات للحصول على المعلومــات والخبرات واختيار الافراد الممكن الاستعانة بخبراتهم للعمل بليبيا •

وفيما يلي نتيجة اتصالات هذه الوفود :

١ - وزارة الاسكان والمرافق :

أ - قدم الى القاهرة وفد وزارة الاشغال الليبية يوم ١٩٧٠/١/١٧ وعقدت عدة اجتماعات مع السادة المرشحين وتم اختيار ٦٢ مهندس و ٩ من الفنيين •

ب - تم ترتيب جدول زمني لسفرهم على النحو التالي :

(١)	يوم ١٩٧٠/٢/٢٨	٢٤ مهندس و ٣ فني
(٢)	يوم ١٩٧٠/٣/١٤	٢٢ مهندس و ١ فني
(٣)	يوم ١٩٧٠/٣/٢٨	١٦ مهندس و ٥ فني

جـ - تم اخطار سفارتنا بطرابلس بهذه المعلومات •

د - تأخر سفر المجموعة الاولى لعدم انتهاء اجراءات الامن بالنسبة لهم • وقد تم الاتصال بالمباحث العامة للاسراع في انهاء اجراءاتهم على أن يسافروا بمجرد الانتهاء منها •

٢ - وزارة الكهرباء والسد العالي :

أ - وصل القاهرة يوم ١٩٦٩/١٢/٨ المهندس سالم الجربي رئيس مؤسسة الكهرباء الليبيـة ومعه معاون وقد تم عقد اتفاق بينه وبين رئيس مؤسسة الكهرباء المصرية وتم اختيــار ١١ مهندس و ٢ فني للعمل بمؤسسة كهرباء بني غازي •

تم سفرهم فعلا الى بني غازي يوم ١٩٦٩/١٢/٢١ •

تم طلبت مؤسسة الكهرباء ببني غازي ترشيح ٢٨ مهندسا و ٧٩ عاملا فنيا للعمــل بهـا •

بيان تفصيلي بالخبراء المصريين للاستعانة بهم في ليبيا

مع ملاحظة رفع الصفحات ٥، ٦، ٧ كونها تخص الخبرات العسكرية

وبتاريخ ١٩٧٠/٢/٩ تم ترشيح ١٦ مهندسا ، ٣٢٧ فني ووردت استمارتهم وبياناتهم

وجاري اتخاذ اجراءات الامن تمهيدا لسفرهم ٠

وجاري استكمال الاعداد المطلوبه ٠

ب ـ بتاريخ ١٩٧٠/١/٩ وصل القاهرة المهندس محمد يزيد مدير عام مؤسسة الكهربـــاء وطرابلس طلب الاستعانه بمصر الخبرات تقدر بحوالي ٩١ مهندس وفني ٠

تم اختيار ١١ مهندس ، ٢ كيماوي ، ٢١ فني ، ٥٠ عامل

ووردت استمارتهم وبياناتهم وجاري اتخاذ اجراءات الامن تمهيدا لسفرهم وجاري استكمال الاعداد المطلوبة ٠

٣ ـ وزارة الصحـة :

أ ـ أوفدت وزارة الصحة الليبية وفد للتعاقد مع أطباء وفئات مساعدة من الجمهورية العربيـة المتحدة ٠ وقد تم اختيار الاعداد الاتيـة :

(١) ٢٧٢ طبيب منهم ١٣٦ ممارس عام ٩٩ اخصائيات ٣٧ مؤهل عال

(٢) ٢٥٢ هيئة تمريض منهم ١٤ مشرفه ، ٢٣٨ حكيمه ممرضه

(٣) ٤٣ فنيين منهم ٢٥ فني معمل ، ١٨ فني أشعه

ب ـ بدأ سفر المرشحين اعتبارا من ١٩٧٠/٢/١٦ والاعداد التي سافرت فعلا حتى يـــوم ١٩٧٠/٣/٩ كالاتـي :

١٠١ طبيب ، ١٢ فني معمل ، ٨ فني أشعه ، ٣٠ حكيمه ، ٢٥ ممرضه

جـ ـ طلبت القوات المسلحة الليبية ايفاد ٥٣ طبيب ، ٢ فني علاج طبيعي للعمل بالقـــوات المسلحة منهم ١٨ طبيب عسكري من هذا العدد للعمل في الوحدات العسكرية ٠

وقد اقترحنا الموافقة على تلبية هذه الاحتياجات باختيار ١٨ طبيب عسكري للوحدات العسكرية واختيار الباقين من الشبان العاملين في القطاع المدني على أن يكون سفرهم على دفعات .

وبمجرد الموافقة على هذا الرأي سيتم الاختيار وتتخذ اجراءات السفر .

٤ ـ <u>وزارة النقل</u> :

أ ـ حضرت لجنة ليبية وقامت بترشيح الخبرات التالية :

(١) ٦ مهندس مساحة
(٢) ١٠ مهندس طرق
(٣) ١ مهندس معمل
(٤) ٧ مساحين

وقد حصل السيد مدير الطرق الليبي على أسماء وبيانات المرشحين وأفاد بأنه سوف يبرق بمجرد تمام الاجراءات اللازمة لسفرهم .

ب ـ حضر السيد مدير الاتصالات والمواصلات الليبي الى القاهرة وزار السيد وزير النقل المصري يوم ١٩٧٠/٣/٩ ومعه وفد ليبي وطلب الخبرات الآتية :

(١) خبير لصيانة مهبط مطار سبها وعلاج ما حدث به من تشققات .
(٢) خبير لصيانة كوبري وادي الكوف الجاري انشاؤه .
(٣) مستشار لشئون الطيران المدني وكبير مهندسين الكتروني .
(٤) خبير في شئون ترخيص السيارات .
(٥) ٥ مهندس ميكانيكي ، ١٠ فني سيارات .
(٦) ١٠ مهندس طرق .

(٧) فنيون لادارة الموانى — خبير تخزين موانى ٠

(٨) طاقم لادارة وتشغيل كراكة كبيرة والتدريب عليها ٠

(٩) المعاونة فى المراقبة الجوية وخدمات مطار طرابلس وبنغازى ٠

(١٠) المعاونة فى انشاء مختبر مركزى لابحاث الطرق ٠

يقوم السيد وزير النقل لاجراء اللازم لتحقيق كافة هذه الطلبات وسيوافينا بما يتم ٠

٥ — وزارة المواصلات :

وصل الى القاهرة السيد مدير عام المواصلات السلكية واللاسلكية الليبى وتم ترشيح ٦١ مهندس وفنى وميكانيكى للعمل بليبيا ٠ وارسلت اسماؤهم الى الجانب الليبى وجارى اتخاذ اجراءات الامن بالنسبة لهم ٠

وصل خطاب السيد وزير المواصلات الليبى باختيار ٤٠ منهم بيانهم كالاتى :

١١ مهندس ٥ ١٧ مساعد مهندس ٥ ٨ ل ام كوابل ٥ ٤ فنى ميكانيكى

وجارى اتخاذ الاجراءات اللازمة لسفرهم ٠

٦ — الجهاز المركزى للمحاسبات :

أ — وصل الى القاهرة السيد المبروك العجيلى وكيل ديوان المحاسبة وتم اختيار ٣٢ من المحاسبين ٥٦ من المهندسين ٠

وافاد انه بمجرد اتخاذ الاجراء من السلطات الليبية سيتم ابلاغنا حتى يمكن اجراء اللازم نحو سفرهم ٠

وزير الدولة

ثالثا : خبراء على مستوى عال :

تم اختيار بعض المستشارين على مستوى عال من الخبرة وسافروا على دفعات الى طرابلس حسب ما هو موضح امام اسم كل منهم .

وقد صدرت القرارات اللازمة باعتبارهم في مهمة رسمية من تاريخ مغادرتهم البلاد حتى العودة على حساب الجهات التابعين لها مع صرف بدل السفر لهم بواقع ١٥٠٪ من فئة بدل السفر المقررة لكل منهم وهم :

١ - المهندس امين حلمي كامل	نائب رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتصنيع .	٦٩/١٢/١٩
٢ - المهندس الزراعي محمد عبد الرقيب نصر بسطوي	رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة لاصلاح الاراضي .	٦٩/١٢/٢
٣ - المهندس انيس توفيق البرعي	رئيس مجلس ادارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية .	١٩٧٠/١/٧
٤ - المهندس عبد الحميد حمدي	رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للكهرباء .	٦٩/١٢/٢٦
٥ - المهندس الزراعي احمد طلعت عزيز	رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للمصارف .	٦٩/١٢/٢٦
٦ - المهندس الدكتور محمود عبد الباسط	رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضي .	٦٩/١٢/١٩
٧ - المهندس الزراعي عادل عزي	رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضي المستصلحة	٦٩/١٢/٢٦

وزير الدولة

٨ ـ المهندس حسن الشيوني	وكيل وزارة التخطيط	٦٩/١٢/١٩
٩ ـ السيد محمد محمد علي الخواجه	وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	١٩٧٠/١/٤
١٠ ـ المهندس محمد عبد المنعم سيف الدين	مدير عام وعضو مجلس ادارة شركة مصر الجديدة للاسكان والتعمير .	٦٩/١١/٢٤
١١ ـ السيد عادل محمود عبد الباقي	المستشار المساعد بمجلس الدولة	١٩٧٠/١/٤
١٢ ـ السيد عبد العزيز السيد محمد	الاتحاد الاشتراكي العربي	١٩٧٠/١/٤
١٣ ـ الدكتور عبد الغفار خلاف	مدير مستشفى الجيزة بمصر القديمة	١٩٧٠/١/٤

رقـم الايـــداع

٢٠١٥/١١٠٢٠

الترقيم الدولي ٣ - ٢٧٠ – ٢٠٩ – ٩٧٧ – ٩٧٨ I.S.B.N